وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلـــمي

جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة

- دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

- تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية-

إعداد الطالبة : **إشراف الأستاذ الدكتور :**

حنان بن عبد الرزاق **عمر فرحاتي**

لجنة المناقشة :

د. فوزي نور الدين ، أستاذ محاضر أ بجامعة محمد خيضر – بسكرة-	رئيسا
أ.د فرحاتي عمر ، أستاذ التعليم العالي بجامعة حمه لخضر – الوادي-	مشرفا ومقررا
د . مصطفى أسعيد، أستاذ محاضر أ بجامعة محمد خيضر – بسكرة-	ممتحنًا
د. طويل نسيمة ،أستاذة محاضرة أ بجامعة محمد خيضر – بسكرة-	ممتحنة
د. عادل زقاغ ، أستاذ محاضر أ بجامعة الحاج لخضر – باتنة 1 -	ممتحنًا
د. المكي دراجي، أستاذ محاضر أ بجامعة حمه لخضر – الوادي-	ممتحنًا

السنة الجامعية : 2016-2017.

مقدمــة

لطالما أثار مفهوم الأمن اهتمام الباحثين و المفكرين في مختلف العلوم و التخصصات الإجتماعية في عمومها ، و في مجال العلاقات الدولية بشكل أخص ، و إن كان الاهتمام البالغ قد حظي به هذا المفهوم على مستوى أدبيات العلاقات الدولية . حينما نشأ تخصص الدراسات الأمنية في حضنها، و يعود الأمر إلى حقيقة أن هذه الأخيرة قد تطورت حقا في إطار المدرسة الواقعية حيث كانت الظروف مواتية لاحتكار هذا الحقل المعرفي.

و على هذا النحو تأتي دراسة الأمن المجتمعي ضمن تلك المجالات التي تمت معالجتها في إطار الإتجاه ما بعد البنيوي الأكثر طعنا في الصياغة التقليدية لمفهوم الأمن في عمومه ، داعية بذلك إلى ضرورة إعادة النظر ليس في وسائل التهديد و مصادرها فحسب ، بل في وحدة التحليل أو الطرف المعني بالأمن في حد ذاته ، على أساس أن مسألة توفير الأمن يجب ألا تقتصر على/ أو تتحدد بحماية الدولة و تعزيز رفاهها مع تكثيف قدراتها.

فبينما كان النقاش في الماضي القريب يدور حول هيمنة الدولة ، كمحور للأحداث و كوحدة للتحليل في عالم " ما بعد واستفاليا " ، أما الهدف الأساسي فهو تحليل سبل الدفاع عن الدولة ضد أي عدو خارجي يهدد وحدتها الترابية ، استقلالها الخارجي و كذا إستقراراها الداخلي . وقدأضحى في فترة ما بعد الحرب الباردة مسار التحول عن الأمن الدولاتي – التمركز نحو الأمن المجتمعي أمرا واردا . حيث عُني على هذا النحو ضبط قطاع الأمن المجتمعي بمدى توفر تنظيم اجتماعي يشعر في إطاره أفراد الجماعة الإثنية بالانتماء إليه من جهة و بالخصوصية التي تميّزهم من جهة أخرى . فيضمن بذلك لأعضاء تلك الجماعات مواقعهم ، حقوقهم وواجباتهم. بما يساعد على توقع سلوكياتهم في الحالات التفاعلية ، في المقابل قد تبدو مظاهر تقلص مساحة الشعور بالانتماء مع تفكك العلاقة بين المركز والأطراف ، أمرا خطيرا .

عليه تحسّس العديد من الباحثين في مجال الدراسات الأمنية ، حقيقة التهديدات التي يمكن أن تنجرّ عن التّصادم بين هذه المكوّنات والعُصب الداخلية ، مبرزين أمرا غاية في الأهمية يتعلق بوجود "مأزق أمني إثني " تثار في سياقه مسألة وهن الدولة مع اعتبارها مصدرا أو محصلة للنزاع والتنافس بين الجماعات الإثنية ، هذه الأخيرة تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية

مع تقلص مساحة الشعور بالانتماء إلى الجماعة الإثنية ، ونتاج ذلك، تدهور العلاقة بين المركز والأطراف وغياب الأمن المجتمعي ، مع زيادة مؤشرات و مستويات عدم الاستقرار الداخلي للدولة.

وبالرغم من كون نموذج الدولة – الأمة قد أضحى الأكثر انتشارا في القرن العشرين ، إلا أن الربع الأخير من القرن ذاته قد شهد انبعاث الهويات ، حتى غدت هي الأخرى ظاهرة عالمية . تعيشها الدول المتقدمة أو المتخلفة على حد سواء . ما يؤكد عدم زوال التناقض القائم ما بين النزعة القومية للدولة و النزعة القومية للجماعة الإثنية. و هو الأمر الذى تجلى ضمن النموذج الإسباني محل الدراسة منذ سنة 1936، حينما كانت مظاهر الوعي النوعي واضحة لدى القوميتان الباسكية والكتالونية ، اللتان خضعتا لسياسات تستهدف إحداث تغييرات جذرية في البنائين المادي و الفكري لكل منهما، و هو أمر يعيننا في تفسير سبب استمرار التمرد و الانفصال كقضية حية في هذين الإقليمين .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة فيمايلي :

1- على المستوى العلمي تضاف هذه الدراسة إلى الدراسات الأمنية القليلة جدًا – باللغة العربية– التي ركزت على فهم وتحديد درجة وصم تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة. لذلك تنبع أهمية البحث من فكرة محوية مفادها، أنه حتى السبعينات المنصرمة ساد الإعتقاد أن عموم النزاعات الثقافية للإثنيات ستختفي بفعل الإزدهار الإقتصادي والعمل بالحريات والحقوق الأساسية المدنية ، إلا أن الذي لم يزل قائمًا هو أن تلك النزاعات الثقافية تُعاود الإنبعاث منذ ثمانينات القرن العشرين ، وحتى على مستوى الدول الغربية كذلك ، بحيث تتزع فيها الإثنيات بفاعلية نحو التركيز و تحصين ذواتها في مواجهة بعضها البعض من جهة وضاغطة على مركز الدولة ومطالبة إياه بالحقوق الجماعية ، التاريخية من جهة أخرى .

2- تفيد هذه الدراسة في تبيان و تشخيص طبيعة و درجة ، الخلافات الإثنية المؤسّسة لظاهرة المأزق الأمني الإثني في إسبانيا, بالرغم من أن العديد من الدراسات قد أشارت إلى وضوح تلك المسألة على مستوى الدول المتخلفة و النظم التسلطية ، وهذا بدءًا بتحديد معالم بروز هذه

الظاهرة وتطورها الذي يقدم بحق صورة واضحة عن درجة تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي، سواء في فترة حكم " فرانكو" أو الفترة التي تلتها . وهو نموذج يؤكد أن الدول المتقدمة تعاني كذلك من هذه المسألة فلا يقتصر الأمر على الدول المتخلفة.

3 - يزداد موضوع البحث أهمية ، نظرًا إلى أهمية نموه الفكري المتمثل في تطبيقنا لطروحات **ويل كميلكا**(Will Kymilika) *، باحث لا يكاد يكون معروفًا بالنسبة للعديد من الدراسات الحديثة . كما أنه من أبرز المساهمين في صياغة و بلورة نظرية التعددية الثقافية التي تم تطبيقها على مستوى النموذج الإسباني .

أهداف الدراسة :

ننشد من خلال دراسة " تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة "– نموذج إسبانيا – بالأساس تقديم إطار واضح للمأزق الأمني الإثني من جهة ، مع تحديد مظاهره المتعددة ودرجة خطورتها من جهة أخرى ؛ وذلك عن طريق تحليل تأثير المأزق على الإستقرار الداخلي في إحدى نماذج الدول الغربية عينها ، بحيث تنزع فيها الأقليات الثقافية بفاعلية نحو التمركز على ذواتها وهوياتها .

لذلك صممت هذه الدراسة بغية تحديد هذا الهدف ، من خلال تكريس الأهداف الفرعية التالية :

1- فهم وتبيان كل من : المأزق الأمني الإثني ، الإستقرار الداخلي .

2- ضبط العلاقة بين مظاهر المأزق الأمني الإثني ودرجة عدم الإستقرار الداخلي على مستوى الدولة متعددة الإثنيات (متخلفة كانت أم متقدمة).

3- مناقشة وتحليل العوامل والدّوافع المختلفة وراء بروز المأزق الأمني الإثني في إسبانيا ، مع محاولة استكشاف درجة تأثيرها على الإستقرار الداخلي في النموذج محل الدراسة .

4- ضبط إطار واضح للمعالجة الإسبانية للمأزق وتحديد الرهانات التي نتجت عنها .

5- محاولة بناء سيناريوهات محتملة ترصد مستقبل المشكلة في إسبانيا .

* باحث وأستاذ الفلسفة السياسية في جامعة كوينز الكندية ، من أهم مؤلفاته : الليبرالية والجماعة الثقافية ، الفلسفة السياسية المعاصرة ، التعددية الثقافية في آسيا . يعد من أبرز المساهمين في صياغة وبلورة نظرته : التعددية الثقافية .

إشكالية الدراسة :

تتركز الدراسة بالدرجة الأولى حول تحديد وضبط درجة ومجال التأثير الذي تلحقه الخلافات الإثنية جرّاء المأزق الأمني الإثني ، من مظاهر وخيمة تؤكدها درجة عدم الإستقرار الداخلي في الدولة . وفي ضوء ذلك ، تتجسد إشكالية الدراسة في الآتي :

كيف يؤثر المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة ، و تحديدا الدولة الإسبانية ؟

وهذه الإشكالية بدورها تقودنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- ماهي الدلالات المفاهيمية والنظرية لكل من : المأزق الأمني الإثني ،الأمن المجتمعي والإستقرار الداخلي ؟ .

2- ماهي أبرز مخرجات المأزق الأمني الإثني المؤثرة على استقرار الدولة ؟.

3- كيف بدت مظاهر وخصوصية الخلافات الإثنية في النموذج الإسباني ؟.

4- هل ساهمت التعددية الثقافية فكرًا وممارسة في نجاح المعالجة الإسبانية للمأزق الأمني الإثني الذي تتخبط فيه ؟.

5- ماهي أهم السيناريوهات المحتملة المحددة لمصير المأزق و المعالجة الإسبانية ومدى استمرار تلك المشكلة ؟.

فرضيات الدراسة :

بغية تحديد الملامح الرئيسية للإجابة عن الإشكالية تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية :

– إن سياسات الإستبعاد للتباينات الإثنية هو العامل الجوهري في إثارة الهويات داخل الدولة والذي ينشيء بدوره ظاهرة : المأزق الأمني الإثني التي تتعدد وتتنوع مظاهرها الإجتماعية ، الثقافية والسياسية وحتى الإقتصادية ، وهو الأمر الذي تجسّد في النموذج الإسباني .

تتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية :

1- ينشأ المأزق الأمني الإثني بفعل الصدامات الإثنية التي تتمحور بالدرجة الأولى حول " الهوية" . أما الإستقرار الداخلي فتنخفض نسبته بالضرورة نتاج ذلك الخلاف .

2- تختلف وتتعدد مظاهر تأثير المأزق الأمني الإثني تبعا لظروف وخصوصية كل جماعة إثنية.

3- ترتبط درجة و نسبة عدم الإستقرار الداخلي إنطلاقا من مستوى تأثير المأزق الأمني الإثني الذي تعيشه الدولة .

4 – لعبت كل من الخصوصية الإثنية للجماعات الإثنية ، والسياسات الإستبعادية في إسبانياخلال الفترة مابين (1936 ،1975) ، دورا كبيرا في تفعيل الوعي النوعي و بلورة المطالب الإنفصالية.

الدراسات السابقة :

لا يمكن الجزم بوجود دراسات علمية أكاديمية ترتبط بمتغيري الموضوع(المأزق الأمني الإثني – الإستقرار الداخلي) بشكل مباشر، لذلك فقد شملت الدراسة العديد من أدبيات الدراسة من كتب ومقالات بالإضافة إلى أطروحات دكتوراه ، تم نشرها على المستوى الدولي والمحلي ، التي عُنيت بدراسة أحد جوانب الموضوع ، من أهم تلك الأدبيات مجموعة الأبحاث التي قدّمها الباحث باري بوزان (B .Buzan):

– كتاب بعنوان : "people, state and Fear "، تم تأليفه عام 1983 ، يضم إطارا تحليليا للأمن ، بالإضافة إلى محاولة تشخيص قطاعات الأمن ، أما الدراسة الأكثر أهمية ، فهي المعنونة

بـ : "The Security Dilemma and Ethnic conflict " التي نشرت سنة 1993 ، وهي تبيّن خلاصة التطبيق لمفهوم المأزق الأمني على انفجار العنف الإثني ، من خلال رصد حالة الصراع في يوغسلافيا سابقا ، ومع القيام بعملية إسقاط المرتكزات التي يستند عليها المأزق الأمني على المأزق الأمني الإثني .

– أما الدّراسة التي قدّمها **جاكسن إكس** (Jiaxing Xu) بعنوان: " the Ethnic Security Dilemma and Ethnic Violence " فقد ركّزت هي الأخرى بدراسة و تتبع السياق المفاهيمي لكل من المأزق الأمني ، و إن كانت قد ركزت على تأطير المأزق الأمني الإثني ، من خلال تحليل أهم المتغيرات التي تبلورها و تسهم في تفعيلها .

– يمكن أيضا الإشارة إلى الأطروحة التي قدّمت سنة 1981، بجامعة القاهرة ، من طرف الباحثة "إكرام بدر الدين عبد القادر"، بعنوان : ظاهرة الإستقرار السياسي في مصر (1952 ,1980) . وفي إطارها تم ضبط و تحليل ظاهرة الإستقرار، و توضيح طبيعة الإستقرار الداخلي.

– على مستوى النموذج محل الدراسة ، فقد تجلى المؤلف الذي قدمه:" Javier Tusell"، بعنوان :

" Dictadura Franquista y Democracia (1939 – 2004) Historia de Espana XIV "

يوضح من خلاله المؤلف ، الوضع الداخلي في إسبانيا ما بين (1939–2004)، و هي دراسة نقدية تحليلية تمتاز بقدر كبير من الواقعية و الدقة .

وعليه فقد ساهمت المراجعة النقدية و المتفحصة للدراسات السابقة في تحديد و ضبط موقع دراستنا من بين تلك الدراسات .

النظريات المعتمدة في الدراسة :

بغية رصد و قياس كل من : المأزق الأمني الإثني و الإستقرار الداخلي ، مع تحديد درجة ومظاهر تأثير الأولى على الثانية ، تم توظيف توليفة من المقاربات النظرية يؤطّرها و يوضّحها الفصل الأول من الدراسة ، وهي : المقاربة الإثنوواقعية ، المقاربة البنيوية ، مقاربة التعددية الثقافية.

مناهج و أدوات الدراسة :

في إطار تحديدنا لأهم المناهج المستخدمة ضمن هذه الدراسة ، يمكن رصد منهجين رئيسيين هما :

منهج دراسة الحالة (يتجلى في القسم التطبيقي ، الذي يشمل فصلين) ، وهو منهج يضفي قدرا من المرونة و التعمق للدراسة في آن واحد ، من خلال توظيف المعلومات عن النموذج الإسباني . ويتعلّق الأمر بالوثائق و الدراسات المدرجة باللغة الإسبانية .

المنهج الوصفي الذي يتيح فرصة تتبع ظاهرة المأزق الأمني الإثني والآثار التي تنجم عنها بالإستناد إلى معلومات تتعلق بها للنظر في أبعادها المختلفة و تطوراتها ، و هذا من أجل بلوغ نتائج موضوعية ، هذا و تجدر الإشارة إلى أن المنهج الوصفي يتعدى جمع البيانات المعبرة عن الظاهرة إلى قياسها ، تحليلها ، تفسيرها و إستخلاص آثارها .

كما تمت الإستعانة بالمقترب النسقي لـ : دافيد إيستن ، الذي ميّز بين الجماعات الإثنية كأحد مكونات بيئة النظام السياسي (الإسباني) و ما تفرزه هذه الجماعات من مطالب تمثل أحد المدخلات الهامة التي ترد إلى النظام .

حدود الدراسة :

تندرج هذه الدراسة من حيث الحدود الموضوعية والعلمية ضمن دراسات الأمن المجتمعي (Studies Security Society) كما تنضّم أيضًا إلى لائحة : دراسات النزاعات الإثنية (Studies conflicts Ethnic) ، أما من حيث الحدود المكانية فإن الموضوع يرصد الإقليم الإسباني وجزءًا صغيرًا من الإقليم الفرنسي على إعتبار أن مقاطعة الباسك تجمع ما بين الإقليمين من الناحية الجغرافية .

بالنسبة للحدود الزمانية ، فإن هذه الدراسة تغطي مظاهر المأزق الأمني الإثني في إسبانيا خلال الفترة الممتدة من سنة 1936 (وهي السنة التي اندلعت فيها الحرب الأهلية الإسبانية) وإن كنا قد عرّجنا إلى سياق تاريخي أبعد من ذلك لمعرفة دوافع بروز النزعة الإثنية في إسبانيا . لتنتهي الحدود الزمنية إلى غاية 2016، وفي هذا السياق دُعّم الموضوع بسيناريوهات مختلفة للإستشراف لمستقبل الوضع في إسبانيا .

تقسيم الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة مع نفي وإثبات الفرضيات المصاغة ، جاءت الخطة المنهجية في بناء موزّع على أربعة فصول ، تسبقها مقدمة تشمل : مدخلا عاما للدراسة ، يليه تحديد للأهمية التي ننشدها مع تتبع الأهداف المبتغاة ، إضافة إلى تبيان الإشكالية المطروحة و ما تطلبته من فرضيات ، ثم ضبط لأهم أدبيات الدراسة و كذا النظريات و المناهج المستخدمة ثم عرض لحدود وصعوبات والإطار التنظيمي للدراسة .

بحيث بيّنا في الفصل الأوّل : المفاهيم والأطر النظرية للموضوع محل الدراسة ؛ وذلك بالتركيز على بعض المصطلحات كـ : الأمن ، المأزق الأمني ، المأزق الأمني الإثني ، الأمن المجتمعي وكذا الإستقرار الداخلي . أما على مستوى التنظير فقد برزت في هذا الشأن بعض المقاربات التي عملت على تفسير المأزق الأمني الإثني و علاقته بالتعدد الإثني ومدى تأثيره على الإستقرار الداخلي للدولة ونخص بالذكر : المقاربة البنائية ، الواقعية الإثنية بالإضافة إلى مقاربة التعددية الثقافية.

وفي الفصل الثاني : أوضحنا من خلاله مظاهر تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة ، بحيث هدفنا من وراء ذلك إلى معرفة طبيعة وتصنيف تلك المظاهر؛ بدءًا برصد العنف بكل أنماطه سواء أكان عنفًا ماديًا يشمل : الإضطرابات الداخلية ، الإبادة الجماعية ، الحرب الأهلية . أم عنفًا معنويًا يتعلق بـ: الإنكار والإبادة الثقافية ، طمس الهوية ، كما يقودنا ذلك إلى محاولة العمل على تتبع ظاهرتي التمرّد والميول الإنفصالية ، بالإضافة إلى العمل على استجلاء التأثير الإقتصادي للمأزق الأمني الإثني الذي يبرز من خلال انتشار: الفقر ، التدهور الإيكولوجي والإقتصاد الإجرامي الذي تشهده الدولة .

أما في الفصل الثالث؛ فقد سلطنا الضوء بالتحليل والتفسير على النموذج الإسباني ، وذلك من حيث تتبّع مراحل تطور وتبلور المأزق الأمني الإثني منذ سنة 1936 ، وإن كنا قد عرّجنا إلى معالجة الدوافع الكامنة وراء النزعة القومية للجماعات الإثنية في إسبانيا ونخص بالذكر : القومية الكتالونية و الباسكية ، إنطلاقا من : الدوافع التاريخية والهيكلية مرورًا إلى الأسباب الثقافية والإقتصادية والسياسية ، كما يقدم هذا الفصل رصدًا للسياسات الأمنية المتبناة من قِبل الجماعتين : الباسكية والكتالونية ، التي يمكن حصرها في سياسة الإحياء الثقافي والحِراك السياسي للقوميتان آنفتا الذكر في إسبانيا خلال الفترة التي سبقت سنة 1936.

وفي ذات السياق ، تم تخصيص العنصر الأخير من الفصل الثالث لتوضيح مظاهر تأثيرالمأزق الأمني الإثني على الإستقرار في إسبانيا منذ سنة 1936 إلى غاية سنة 2016 وذلك بالتركيز على العنف المتبادل (المادي والمعنوي) ، بالإضافة إلى تحديد أهم الحركات الإنفصالية التي عكفت على نشر العنف مع تبني المطالب الإنفصالية عن الدولة الأم" إسبانيا " وفي مقدمة تلك الحركات : منظمة "ETA" في إقليم الباسك ، حركة إستقلال كتالونيا .

أما الفصل الرابع والأخير من الدراسة فإنه، يرصد المعالجة الإسبانية للمأزق الأمني الإثني . التي وصفها باحثون من أمثال "كميلكا " ، بأنها رهان لمدى استقرار الدولة الإسبانية، وبالتالي من الصعوبة بمكان إعتبارها وصفة نهائية لهذه المشكلة ،حيث طرحت إسبانيا في هذا الشأن ؛ آلية شبه الفدرالية اللاتماثلية التي تضمنّها الدستور الإسباني 1978 ، مع التركيز على الأقاليم التاريخية . في مقدمتها: الباسك ، كتالونيا اللذان خص كل منهما بصور من اللاتماثل .

بالنسبة للآلية الثانية " التعددية الثقافية" فقد تم تسليط الضوء على جانب محدد منها و هو السياسة اللغوية والتعليمية " في كلا الإقليمين المذكورين .

أما العنصر الأخير من هذا الفصل فيشمل السيناريوهات المحتملة فيما يتعلق بالمأزق الأمني الذي عاشته ولا تزال إسبانيا ، سواء على مستوى إقليم الباسك أوكتالونيا .

في الأخير تم إدراج خاتمة، تضم نتائج للدّراسة على المستوى النظري أو العلمي ، من خلال ضبط بعض الإستنتاجات فيما يتعلق بالنموذج الإسباني ، بالإضافة إلى رصد توليفة من التوصيات حول الموضوع المدروس.

صعوبات الدراسة :

من أبرز الصعوبات التي واجهتها الدراسة ، ندرة المراجع والمصادر المترجمة باللغة العربية ذات الصلة بالموضوع ،على مستويين إثنين :

1- على المستوى النظري : تقل الأطر النظرية المفسرة للمأزق الأمني .

2- على مستوى النموذج الإسباني : تكاد تنعدم فيه الدراسات المترجمة سواء باللغة الإسبانية أو الكتالونية أو حتى الباسكية .

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

إذا كان الأمن يُعدُّ مفهومًا مركبًا و شاملاً ، فإنّ إستراتيجية تحقيقه بدورها ذات أبعاد و جوانب متنوعة ومتكاملة ، فالأمن يُشكّل منظومة على المستوى الفكري وإستراتيجية على المستوى الواقعي. بمعنى أنّ هناك مقومات فكرية (القيم) و موضوعية (الرّكائز) لتحقيق غاية الأمن ، ولأنّ هذا الأخير في جوهره هو حصيلة مستويات من الإستقلال الخارجي و الإستقرار الداخلي.

تُعبّر عنه المعادلة التالية:

الأمن = دالة (الإستقلال الخارجي × الإستقرار الداخلي).

أمّا في حالة غياب الأمن داخل الدولة متعدّدة الإثنيات ، فإنّ الأمر ينمُّ حتما – في الغالب الأعم– عن وجود مأزق أمني إثني يؤكد التناحر و التنافس بين المجموعات الإثنية ، كما يُعبّر عن عدم الإستقرار الداخلي ، و يَصحب هذه الوضعية أزمة في الثقة المتبادلة بين النظام و المجموعات الإثنية ، بالإضافة إلى تغيرات سريعة غير منظمة في المجتمع ، تكون مصحوبة بإنخفاض فاعلية النظام السياسي و تدهور شرعيته مع تزايد نسبة العنف المُوَجَّه.

وبناءً عليه سوف تتمُّ في هذا الفصل، محاولة بناء صياغة مفاهيمية و ذلك عن طريق رصد المصطلحات التالية : الأمن ، المأزق الأمني، المأزق الأمني الإثني ، يليه ضبط لدور الهوية في تحديد المسألة الأمنية داخل: الإستقرار الداخلي و عدم الإستقرار الداخلي ، بالإضافة إلى تحديد التفسير النظري للموضوع.

المبحث الأول: مفهوم الأمن و المأزق الأمني الإثني

ضمن هذا العنصر سوف يتم استجلاء الأمن بدءً: بالتعريف اللغوي والإصطلاحي للأمن ، يليه توضيح لمستويات وقطاعات الأمن ، ثم تحديد معنى كل من: المأزق الأمني ، المأزق الأمني الإثني.

المطلب الأول: تعريف الأمن

تجدر الإشارة بدايةً إلى أنّ مسألة ضبط تعريف للأمن لا يعد أمرا هيّنًا؛ ذلك لأنّه من المفاهيم غير المتفق عليها بصورة عامة ، كما أنّه يفتقر إلى ضبط معرفي شأنه شأن كثير من المصطلحات المتداولة التي يصعب تحديد تعريف لها بشكل قاطع . وفي هذا السياق يقول المفكر **فافردي فوجلاس**(Vavardy Fouglas):« أن الأمن هو شيء مختلف عن اليقين والضمان والثقة ، لكن يبدو لي أنه يقترب أكثر من الثقة»[1].

وقد أرجع جلُّ الدارسين لموضوع الأمن غموضه إلى سببين:

الأول: الإجماع بين الباحثين في مجال الدراسات الأمنية ونظرية العلاقات الدولية على أنّ مفهوم الأمن معقد وواسع من حيث محتواه المعرفي ، أبعاده وكذا أشكال تحقيقه.

الثاني: الجدل الذي أثاره مصطلح الأمن في محاولة لتوسيع مجال الدراسات الأمنية خاصة بعد اعتماد وحدات مرجعية – غير الدولة – لموضوع الأمن ، ما أثّر على مسألة التنظير في العلاقات الدولية.

[1]-Thierry Balzaq ; "Qu'est ce que la sécurité nationale ?". La revue international et stratégique .N°52.Hiver 2003-2004. p36.

أولًا–التعريف اللغوي للأمن: في أصوله اللاتينية اشتُقَّ مصطلح "الأمن" من: (Secourus) وهي تعني: التحرر من الخطر ، ثم إلى (Securititat) إلى(Securitas) ، بعدها إلى (Security) في اللغة الإنجليزية[2].

أمّا عن مرجعية الأمن في أصوله اليونانية فقد تضمن معنا مزدوجا (Aphaleia) والذي يدل على السلامة و اليقين . في المقابل اشتُقَّ المصطلح من (Sphallo) وهي تشير إلى معناً مغاير كإرتكاب الأخطار والتعثّر[3].

أمّا في اللغة العربية فقد تعدّدت تعاريف الأمن ، فمنه قول ابن فارس: الهمزة والميم والنون أصلان متقابلان: أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة ومعناها سكون القلب ،والآخر التصديق[4]. بالنسبة للمعجم العربي (مختار الصحاح) فإنّ كلمة أمن من باب: فَهِمَ وَ سَلِمَ ، أصلها" أأمن" بهمزتين لُيّنَتْ الثانية للتخفيف ، والأمن ضد الخوف ، والأمنة الذي يثق بكل أحد ، والإيمان أي التصديق، ومنه قوله تعالى: « إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ ١١» سورة الأنفال الآية11. وفي قوله عزّ وجلّ:« وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ٣» سورة التين الآية03.

في القرآن الكريم وردت كلمة "الأمن "وحدها خمس مرات بهذه الصيغة وسبع مرات بصيغة "آمنين"، وبدا الأمن كنقيض للخوف في ثلاث مواضع وهي: «وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ٨٣ » سورة النساء الآية 83.

وقوله تعالى: «وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًاۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔاۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ٥٥» سورة النور، الآية 55.

---

[2]- Julius Gould , W.L.Kold ;A.Diction ary of The Social Sciences.Londan: Tavistock publications,1964.p140.

[3]- Ayse Ceyhan: Analyser la sécurité"Dillon ,Waever ,Williams et les autres ; Cultures et conflits. in:.(Automne –Hiver 1998) http//www.conflits.org/index 541.hTmL.

[4]- أشرف علام ؛ مشروع قناة البحرين والأمن العربي .القاهرة: مجموعة النيل العربية ، 2008 . ص68.

وهذا تأكيد لحقيقة أنّ الأمن يعني: السكون والطمأنينة في ظاهره و باطنه والتخلُّص من مظاهر الخوف والقلق بكافة أشكاله[5].

أمّا في دائرة المعارف الإسلامية يُشير الأمن إلى: «السلامة والحماية ، الأمان ، الملجأ». والمُسْتأمن هو: الشخص الذي حصل على أمان ، وهو مأخوذ من قوله تعالى: «وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ٦». سورة التوبة ،الآية 06.

ونظام الأمان هو – في الحقيقة– امتداد لنظام عربي سابق على الإسلام ، وهو" **الجوار**" الذي كان الغريب بمقتضاه يحصل على حماية حياته من فرد أومن جماعة لا ينتمي إليها ، ثم حماية الجماعة جملةً ، والأمان في الشريعة الإسلامية هو المعاملة الآمنة أو التَّعهُّد بالأمن ، فغيْرُ المسلم الذي في دار حرب يُصبح في أمن – بمقتضى أحكام الشرع –على حياته وممتلكاته لمدة محدودة [6].

ضمن هذه الدلالات التي يُعبّر عنها مفهوم الأمن ، يُفضّلُ البعض إطلاق تسمية :السّلم والسّلام عليها بدلا من الأمن ، حيث يُشير مفهوم السّلم إلى: «أمن الباطن أي باطن الفرد وشعوره و يُشير السلام إلى الظاهر أو التعامل الخارجي في المجتمع ، وبذلك يتحقق سلم الباطن وسلم الظاهر معاً»[7].

من خلال ما تقدّم ، يتّضحُ أنّ للأمن – في اللغة العربية – إطلاقات عدّة مثل: الطمأنينة و عدم الخوف ، الثقة وعدم الخيانة ، ومنه جاء الإيمان وهو التصديق.

ثانيًا– الدلالة الإصطلاحية للأمن:

قد يصعب تفسير الظواهر وحتى المفاهيم إلاّ إذا تمّ إدراك الحالة المعاكسة لها ، تأسيسًا على المبدأ القائل: "وبضدّها تتميّز الأشياء "، فقيمة الأمن لا تُعرف إلاّ عند الخوف وانعدام الثقة

[5]- محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ؛ قاموس مفتاح الصحاح . القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، 1950. ص38.

[6]- دائرة المعارف الإسلامية – المجلد الرابع– . ص ص 394 ،395.

[7]- منى أبو الفضل ؛الأمة القطب . القاهرة: مكتبة الطوبجي ، 1982 . ص68.

بوجود الخطر والتهديد . وبناءً على ذلك فقد توسّع استخدام لغة الخطر في أوساط الباحثين في مجال الأمن ، بغية تحديد تعريف للأمن ، وهو ما تدعمه دائرة المعارف البريطانية بكون «الأمن ما هو إلاّ حماية للأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية»[8].

أمّا بالنسبة لِـ: **دومنيك دافيد**(D.David) فيرى أن: «الأمن في معناه الواسع يتمثل في الخُلُوُّ من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفّر الوسائل اللّازمة للتّصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرًا واقعيًّا»[9].

كما يمكن في هذا الإطار أنْ تلتقط الكلمة مجموعة من الظواهر والإشكالات الأمنية مثل مصطلح: تهديد، تحدّ، الخوف . وهذا ما تضمّنته التعاريف التالية:

تعريف **وولفرز** (A.Wlfers) عام 1952 ، وهو أقدم تعريف نال نوعًا من الإجماع بين الدارسين: «الأمن يعني غياب التهديد ضد القيم المكتسبة ، هذا في جانبه الموضوعي. أما في الجانب الذاتي فهو غياب الخوف من أنْ يَتمَّ المساس بأي من هذه القيم» . وفي هذا الصدد ، أشاد **باري بوزان** (Barry Buzan) بالمقاربة التي قدّمها **ولفرز** حول تعريف الأمن ؛ حينما أشار إلى العديد من الإشكالات أهمُّها : ما القيم التي يُشير إليها تعريف الأمن ؟، وما موضوع الأمن بالأساس ؟ . كما عبّر عن وجود حالة من الخوف تنتابُ الإنسان ، عندما يشعر بعجز ذاتي نتيجة ظروف قاهرة خارجة عن إرادته تعترض حركته.

ولعل أكثر التعاريف تداولًا في الأدبيات الأمنية المتخصصة ، التعريف الذي قدّمه **بوزان** بقوله: « الأمن هو العمل على التّحرر من التهديد ، وفي إطار النظام الدولي، فهو قدرة الدول والمجتمعات في الحفاظ على كيانها المستقبلي وتماسكها الوظيفي ضدّ قوى التّغيير التي تعتبرها معادية ».

[8]- أشرف علاّم ؛ مرجع سابق . ص70.

[9] - Charles philipe David,Jean jacques Roche ; Théories de la Sécurité :définition , approches et concept de la sécurité international.Paris :Edition Montchrestien,2002.p85.

يقدّم بذلك **بوزان** مفهومه عن الأمن على أنّه: «تصوُّر شامل قوامه العلاقة الجدلية بين ثلاث مستويات مختلفة من التحليل: الفرد، الدّولة ، النّظام الدولي»، فهو بذلك يدعم فكرة التوسع الواضح في أبعاد الأمن لتشمل قطاعات جديدة.

لذلك فقد اتّضح– بشكل جليّ عقب الحرب الباردة – وجود تحوّل بارز في مفهوم الأمن من حيث مصدر التهديد ، على أساس أنّ مفهوم التهديدات كان قائما أيضا في مرحلة الحرب الباردة ، وإن كان وجود مفهوم الأعداء في تلك المرحلة أكبر وأبرز منه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة . ومع تنوّع مصادر التهديد وأنماطه أضحى مفهوم الأمن أكثر تعقيدًا, كما صَعُب في ظلّها الفصل ما بين التهديد والخطر عند استخدامهما لتفسير الأمن[10].

وفي محاولة لتحديد معنى الأمن يرى **ديلان** (Dillon) أنّ:« الأمن مفهوم مزدوج ؛ حيث لا يعني فقد وسيلة التحرر من الخطر ، بل يعني أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودًا . وبما أنّ الأمن أوجده الخوف فإنّه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم في /أو احتواء أو إقصاء الخوف»[11].

في سياق آخر فإنّ الأمن يُقصد به كذلك: «الطُّمأنينة بالنسبة لكل ما يتصل بالتعبير عن الوجود السياسي والإلتزام بالولاء والطاعة إزَّاء السلطة ، أما الطمأنينة فهي تعني: الإستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة ، دون أن يَترتَّب على ذلك اضطراب في الأوضاع بما يُقَلِّص الطمأنينة والإستقرار».

أمّا بالنسبة لِـ: **روبرت ماكنمارا** (Robert Mcnamara) فيعرّف الأمن – ضمن مؤلفه "جوهر الأمن"– مؤكّدًا دور الأبعاد التنموية غير العسكرية للأمن بقوله: «يعني الأمن التطور والتنمية سواء الإقتصادية منها أو الإجتماعية أو السياسية ، في ظلّ حماية مضمونة».

---

[10]- هدى متيكس ، السيد صدقي عابدين ؛ قضاياالأمن في آسيا . القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية ،2004 ص ص9،10.

[11]- حامد ربيع ؛ نظرية الأمن القومي العربي . القاهرة: دار الموقف العربي ، 1984 . ص45.

مضيفًا أيضا أنّ: «الأمن الحقيقي للدولة ينبع من شعورها العميق للمصادر التي تهدّد قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل».[12]

إذن : يرتبط الأمن بالعديد من المواضيع مثل: اليقين والطمأنينة ، السلامة وحتى التنمية ، كما أنّه مرتبط بالخوف وانعدام الثقة ، الخطر ، التهديد . وهو ما يُعبّر عنه **ديلان** بقوله: «لا أساس مستقر للأمن ، ولكنه يكشف في جوهرِهِ البحث عن الإستقرار واليقين والحقيقة . في الأساس ما يسبب اللاّأمن ليس فكرة الموت أو شكلاً خاصًا من الحياة ، ولكن لا أمن موجود في حد ذاته»[13].

ومع صعوبة الإجماع بشأن الطبيعة الدقيقة لكل من الأمن وأبعاده ، وما يقابله من الأخطار الحالية من حيث: نطاقها وبخاصة أسبابها وكيفية التعامل معها، لا يزال ثمّة اتفاق مشترك قائم على العناصر الأساسية التالية:

أولًا – نسبيّة الأمن: إذا كان الأمن في جوهره يعني الطُّمأنينة والثقة فإنّه يحمل دلالات أخرى متباينة عند استخدامه في التطبيق العملي؛ حيث يتّصف بقدر كبير من النسبية سواء من ناحية تفاوت معناه ونطاقه لدى أطراف عديدة (أفرادًا– جماعات – دول)، حيث يخضع تفسير الأمن للمصالح الذاتية (فردية أو قومية)، أو من حيث نسبيّة القدر المتحقق منه.

فالأمن بهذا لا يكون مطلقا تماما ، كما لا يكون معندما تماما ؛ ذلك أنّ المزيد من الأمن الذي تحققه دولة ما قد يؤدي إلى إحداث شعور بإنعدام الأمن لدى دولة أخرى تسعى بدورها إلى زيادة هامش أمنها بوسائل تعتبرها الدولة الأولى تهديدًا لها[14].

---

[12]- أمين هويدي ؛ العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرها على التنمية والديمقراطية ، القاهرة: دار الشروق ،1991. ص52.

[13]- Ayse Ceyhan ;Op.cit.

[14]- عدلي حسن سعيد ؛ الأمن القومي العربي و استراتيجية تحقيقه .القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1978. ص12.

كما أنّ الأمن نسبي من حيث جوانبه ؛ فضمان الأمن الشامل لأية دولة أمر لا يمكن تحقيقه بأي حال من الأحوال ، فليست هناك دولة تملك من المقوّمات والإمكانيات ما يسمح لها بتحقيق أمن مطلق بسبب ما يحيط بها من متغيّرات ، إقليمية ودولية تؤثّر تأثيرا قويا ومباشرًا على كثير من عناصر أمنها بما لا يكفل مصالحها الداخلية واستقلالها الخارجي.

لذا فإنّه على مستوى العلاقات الدولية والداخلية للدولة ، بل وحتى على مستوى السلوك الإجتماعي لا يمكن لطرفين أن يحقق أيّ منهما أمنًا مطلقًا–حسب مفهوم الأمن السائد لديه– إلاّ في مقابل عدم الأمن المطلق للطرف الآخر، طالما يتواجد الطرفان ويتفاعلان داخل نظام واحد : جماعة أو قبيلة ، دولة. ترجع كذلك نسبية الأمن إلى ديناميكيته من حيث كونه مفهومًا وسياسة في ذات الوقت، كما ترجع إلى وجود تعددية على مستوى المصادر التي تغذّيه، ما يصعب معه التوصل إلى إجماع حول مفهومه و دلالاته[15].

هناك مظهر أخير لنسبية مفهوم الأمن ، وهو استناد قسم كبير من أدبيات الدراسات الأمنية إلى مفهوم القوة (power) أو مفهوم السلام (peace) ، حيث أضحى: «الأمن لدى الاتّجاهين مفهوما ثانويا ؛ فهو إما مشتق من القوة في الاتّجاه الأول أو نتيجة للسلام لدى الاتّجاه الثاني»[16].

ثانيًا – الأمن الموسع: إنّ هناك إدراك متزايد لتراجع فاعلية الوسائل العسكرية – بعد الحرب الباردة – على خلاف التصور الواقعي الذي اختزل قضية الأمن في المجال العسكري ، وهذا تأكيد

للمفهوم التقليدي للأمن[17].

إلى جانب ذلك فقد تم الإقرار بالحاجة إلى تطبيق سياسات غير عسكرية، وهو ما اصطلح عليه بـ: الأمن الناعم (Soft Security) الذي تندرج في إطاره كل التحديات غير العسكرية

---

[15]- نفس المرجع والصفحة.

[16]- Barry Buzan ; people, state and Fear. London: wheatsheaf Books,1983.p p 1-3.

[17]- سليمان عبد الله حربي ؛ "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وأبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر" .المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد19 . ص11.

التي تواجه الدولة كـ: العنف الإجرامي (القتل– التهريب) ،الجوع، الأوبئة، قضايا اللاجئين ،المشاكل العرقية والإرهاب ... وغيرها من المشاكل ، وهي تحديات تتميز بكونها ذات طبيعة مركبة يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع[18].

ثالثًا– عالمية الأمن: هناك إقرار متزايد بالطبيعة العالمية للأمن ، حيث أضحى الشَّمال على وجه الخصوص أكثر تقبلا واهتماما إلى جانب الجنوب ، في التعامل مع المشاكل الأمنية ، مع اعتبار التهديدات الأمنية تحدّيًا مشتركًا للأمن العالمي لا يمكن – بأيّ حال – حلّها إلاّ بالتعاون بين الشمال والجنوب[19].

المطلب الثاني: مستويات و أبعاد الأمن

ضمن هذا العنصر سوف يتمُّ تحديد المستويات التي تبين نطاق الأمن ، بالإضافة إلى التطرق لأبعاده:

أولًا: مستويات الأمن

تَوسّع نطاق الأمن من المعنى التقليدي الذي يركّز على احتياجات البقاء الوطني وحماية الدول (الحدود ،الشعب)، إضافةً إلى أمن القيم ضد العدوان الخارجي ، حيث برزت سيطرة الدولة على قضايا الأمن . أما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فإنّ الإنقسامية العرقية أو الطائفيّة التي عرفتها كثير من المجتمعات قد أدت إلى ظهور مستوى أمني داخل المجتمع الواحد ، أو ما يسمى بالأمن دون الوطني.

ومع انتهاء الإستقطاب الدولي الثنائي أصبح الأمن الإقليمي وكذا الدولي أكثر ظهورا وتأثيرا وبأبعاد جديدة ، و هو ما يشير إلى تعدّد مستويات الأمن التي يمكن حصرها في:

---

[18]- إبراهيم عرفات ؛ الأمن في المناطق الرخوة:حالة آسيا.من قضايا الأمن في آسيا . القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية ، 2004 . ص11.

[19]- إلزابيت سكونزبا ؛ التسلّح ونزع السّلاح و الأمن الدولي (الكتاب السنوي) . تر: عمر الأيوبي ، حسن حسن ، أمين الأيوبي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 . ص ص428 ،429.

1- أمن الفرد (Individuel Security): يقصد بأمن الفرد توفر الحاجات الأساسية اللازمة لقيام هذا الأخير بوظائفه الحيوية والإجتماعية كعضو في المجتمع ، أما حاجاته الأساسية فمنها ما هو فيزيولوجي ومنها ما هو معنوي . في المقابل يرتبط أمن الفرد بحمايته من أيّة أخطار تُهدّد حياته أو ممتلكاته أو أسرته ، حيث يمارس المجتمع نوعًا من الضبط الخارجي الرسمي وغير الرسمي (كالثقافة مثلا)، كما يُوزّع آليات ضبط للفرد في حد ذاته ، تشملُ ذلك المجتمع (الضمير)لإشباع الحاجات بالطرق المقبولة اجتماعيًّا[20]. وضمن هذا السياق تشير المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى: "أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه، وكذا الحصول على الخدمات العامة في مقدمتها: التعليم والصحة".

2- الأمن الوطني: (National Security): بدأ الإستخدام الرسمي لمصطلح الأمن الوطني مع نهاية الحرب العالمية الثانية بالضبط عام 1947 ، عندما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية هيئة رسمية سُمّيت بـ: مجلس الأمن الوطني الأمريكي الذي أُسندت إليه كافة الأمور والأحداث التي تمس كيان الأمة الأمريكية وتُهدّد كيانها، أما من حيث التعريف فإن الأمن الوطني يشير:"إلى قدرة الدولة في المحافظة على أراضيها ومواردها الطبيعية ونظمها المختلفة (الإقتصادية ، الإجتماعية والسياسية)[21].

يُعرّفه كذلك المفكر**ماكنمارا** بقوله: الأمن الوطني هو: « ما تقوم به الدولة أو مجموعة من الدول التي يضمها نظام جماعي واحد ، من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل ، مع مراعاة المتغيّرات المحلية والدولية . كما أن الأمن لا يتأتّى بالمُعدّات العسكرية وحسب وإنْ كان يتضمّنها ، وهو كذلك ليس مُوجّها ضد التهديدات الخارجية وحسب ، إنّما يشمل أيضا التهديدات الداخلية » [22].

---

[20]- ذياب موسى البداينة ؛ الأمن الوطني في عصر العولمة . الرياض.الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2009. ص64.

[21]- K.J holsti ; International politics A Framework For Analyes . 7 Editions . U.S.A : Prentice –Hall International , 1995 . p 83.

[22]- ذياب موسى البداينة ؛ مرجع سابق . ص24 .

ووفقًا لـ: **هلقا هفتندرون** (Helg haftendorn) الأمن الوطني هو: « النتاج المباشر للمؤسسة المتطورة للدولة ذات السيادة منذ القرن 17 ، وبما أنّ الدولة هي الوحدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام؛ فإنّ ظاهرة الأمن الوطني مرتبطة بخصائص هذا النظام ، وعليه فإنّ اهتمام الزعماء والقادة بمسألة الأمن الوطني قديم قدم نشأة الدولة ذاتها».

في حين يرى **آرنست ماي** (Ernest may) أنّ: « استخدام مصطلح الأمن الوطني جاء كرد فعل لحماية السيادة الوطنية , وهذا ضمن المذهب السياسي الذي تطور خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وعليه يعتبر الأمن الوطني المستوى الأساسي للأمن الذي تسعى الدول لتحقيقه داخليًّا وخارجيًّا»[23].

3-الأمن الإقليمي (Régional Security)**:** يعتبر تحليل الأمن على هذا المستوى من أبرز الإسهامات التي قدّمها **باري بوزان** ، حيث يشير إلى أن : « الإقليم (Region) هو مستوى ترتبط فيه الدول أو وحدات أخرى بما فيه الكفاية مباشرة مع بعضها البعض ، بحيث أن أوضاعها الأمنية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعضها البعض». ومن هذا المنطلق ينحصر الأمن الإقليمي حول أمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها البعض، حيث يتعذّر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي.

وفي هذا السياق ، استخدم **بوزان** مصطلحا يرى أنه الأكثر دقة وهو "المُجَمَّع الأمني الإقليمي" الذي يُشير إلى: « مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض».

كما ركّز على ضرورة التّسليم بين الدول بوجود نزعة على أنّ مصالحها الأمنية تتميز بالمحدودية، فلا وجود لأمن مطلق ، لذلك فلابدّ من الأخذ بعين الإعتبار –على مستوى النظام الدولي– أنْ تصنع الدولة مصالح جيرانها عند رسم سياساتها الخاصة ، حيث يؤكّد في هذا

[23]-Thierry Balzacq ; "Qu'est ce que la sécurité nationale ?". p37. Op.cit

الصدد إلى أنّ: « الدول تزداد إدراكا أن أوضاع الأمن الوطني مترابطة ، وأنّ السياسات الأمنية المبالغ في انطوائها على الذات تؤدي إلى عكس الغرض منها في خاتمة المطاف».

إذن في اعتقاد **بوزان** أنّ مجمّعات الأمن الإقليمية:

- تضمُّ الدول وغير الدول كوحدات تملك درجة كافية من الإعتماد الأمني المتبادل.

- أنّ العلاقة بين تلك الواردات تمتاز بالمتانة التي تبرز حينما ترى درجة التهديد والخوف الموجّه إليها[24].

أمّا عن بنية " المجمّع الأمني الإقليمي" فهي تضم:

أ – الحدود: التي تفوق المجمع الأمني الإقليمي عن غيره.

ب- البناء الإجتماعي: الذي ينبغي أن يضفي أنماط المودّة بين وحداته وهو ما يُعبّر عنه **كارل دويتش** (Karl Deusch) بـ: مبدأ الشعور بالجماعة ، الأمر الذي يُلغي أو يُقلّل المشاكل المشتركة والتي ينبغي حلّها عبر"عمليات التغيير السلمي".

ج- القطبية: تضمن توزيع القوة بين الوحدات.

د- البنية الفوضوية: ذلك أنّ مُجمّع الأمن الإقليمي يُفترض أنْ يَضُمَّ من وحدتين إلى أكثر، والتي تمتاز بالإستقلال الذاتي[25].

4-الأمن الدولي(Universal Security): في سياق هذا المستوى تتولى الأمم المتحدة كهيئة دولية مسؤولية استتباب الأمن والحفاظ عليه على المستوى العالمي ، حيث يشار إليه بمصطلح : الأمن الجماعي (Collective Security) من قبل بعض المحللين ، ذلك أنّ هذا المفهوم يرتبط بإلتزام كل الأطراف بإتّخاذ تدابير جماعية لمواجهة أيّ عمل عدواني من جانب أي دولة ضد دولة أخرى ، ومن جوهر هذا المفهوم أيضا أنّ له ترتيبات – آليات يستند عليها-لا يرتبط بوجود خصم أو تحالف مسبق.

---

[24]- Barry Buzan; Op.cit. p53.

[25]- Ibidem.

ومنه يتّضح الهدف المنشود ، وهو إحباط أيّ عدوان أو ردعه في المجتمع الدولي ، بحيث لا يمكن بأيّ حال تحقيقه من خلال المنطق والأخلاقيات الدولية ومواجهته بقوة متفوقة عليه[26].

بالإضافة إلى ذلك ، يرى كل من **تشارلز** (Charles) و**كليفورد كوبشان** (K.Kapchan) في إطار تناولهما لمعنى الأمن الجماعي: « أنّ الدول توافق على التقيُّد ببعض المعايير والقواعد بغية المحافظة على الإستقرار، وأنّها عند الضرورة تتكاثف لوقف العدوان».

تنبثق من هذا التعريف ثلاثة مبادئ أساسية لتعزيز أمن الدول بعضها ببعض وهي:

1- ينبغي أنْ تتخلى الدول عن استعمال القوة العسكرية ، وبالتالي تلجأ إلى تفعيل المفاوضات في إطار سعيها نحو تسوية منازعاتها بشكل سلمي.

2- يجب على الدول أنْ تُوسّع مفهومها للمصلحة الوطنية ، بحيث تشمل مصالح الجماعة الدولية ككل.

3- على الدول التغلّب على الخوف الذي يسود السياسة العالمية والتعوّد على الثقة بينهم[27].

5- **الأمن الإنساني:** يرتبط هذا الأمن بجانبين رئيسيين هما:

- **الأول:** السلامة من التهديدات المزمنة : مثل الجوع ، المرض والإضطهاد.
- **الثاني:** الحماية من الإختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية للبشر، على جميع المستويات والأماكن.

وقد أشار وزير الخارجية الكندي **إكسووشي ليود** (Axwochy Lyod) إلى أنّ الأمن الإنساني هو: «أمن ضد الحرمان الإقتصادي (نوعية مقبولة من الحياة ، وضمانًا لحقوق الإنسان

[26] -David W.Zieglez ;War,peace and International politics (S. M .E).1984.p185. .Boston:

[27]- جون بيلس ؛ ستيف سميث؛ عولمة السياسة العالمية.تر:مركز الخليج للأبحاث .دبي:مركزالخليج للأبحاث،2004 . ص431.

الأساسية..) ، أو هو حماية الأفراد من التهديدات المصاحبة وغير المصاحبة بالعنف ؛ فهو يتعلق بوضع يتميز بإنتفاء المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص بأمنهم وحياتهم»[28].

إذن: يُعبّر هذا المستوى من الأمن عن وجود أهم الإحتياجات الإنسانية الأساسية ، وبذلك يقع الإشباع المادي في لب الأمن الإنساني ، كما أنّ هذا المفهوم يتضّمن الأبعاد غير المادية و يرتبط أيضا بمدى استطاعة الناس من أنْ يُمارسوا اختياراتهم في مأمن وحرية وأنْ يكون بوسعهم أن يثقوا نسبيا بأنّ الفرص المتاحة لهم اليوم لن تضيع تماما في الغد.

وفي المُجمل يبدو أنّ، الأمن الإنساني هو مفهوم مُركّب ، يشمل مكوّنين أساسييّن:

الأوّل هو: التحرر من الخوف و**الثاني:** التحرر من الحاجة.

وقد برز في هذا السياق ، توجّه جديد أكّد أنْ الأمن الإنساني– إثر نقاشات سابقة للأمم المتحدة– يقتصرعلى توفير الإحتياجات الإنسانية الأساسية ، كما ورد في إعلان "**كوبنهاجن**" الذي تم اعتماده في القمة العالمية للتنمية الإجتماعية عام 2000 ، الذي أشار إلى ضرورة تظافر الجهود للحد من: الجوع وسوء التغذية ، التعليم ، التوظيف ، الخدمات الصحية الأساسية ، تأمين المأوى المناسب وكذا إتاحة المشاركة في الحياة الإجتماعية والثقافية.

بإختصار يمكن القول أنّ ، الأمن الإنساني – في نظر البشر العاديين– هو: طفل لم يمت ومرض لم ينتشر ووظيفة لم تلغ وطعام وافر لا يتقطّع ومياه لا تجف وتوتر عرقي لم ينفجر في شكل عنف معارض لم يتم إسكاته ؛ ذلك أنّ الأمن لم يعد يقاس بمدى تقليص التهديدات والمخاطر بل بمدى الإستجابة للحاجيات الأساسية للإنسان.

ثانيًا– أبعاد الأمن: تجاوز مفهوم الأمن الإعتبارات التّرابية الإقليمية والعسكرية ليصبح شاملا ومتعدّد الأبعاد و أكثر قربًا من الحياة الإجتماعية في إطار النظرة الموسّعة التي شهدها هذا المصطلح وبخاصة عقب الحرب الباردة ، حيث ميّز **بوزان** – في هذا الإطار– بين خمسة أبعاد أساسية ومهمة لتفسير كيفية التعامل مع ما أسماه هذا الأخير بمشكلة الأمن[29]:

---

[28]- Charles philippe David ;Le garre et la paix .presse de Science politique ,2000.p95. paris:

[29]- سليمان عبد الله الحربي ؛ مرجع سابق ، ص13.

1 – الأمن العسكري: يخص الجوانب الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها تجاه البعض الآخر، وهو أكثر أبعاد الأمن فاعلية ، كما أنه البُعد الذي لا يسمح بضعفه بأي شكل من الأشكال لأن ذلك الضعف من شأنه أن يُعرّض الدولة أو مجموعة الدول لأخطار وتهديدات كثيرة ، وهو ما يفسّر ارتباط الأمن القومي بالقوة العسكرية والعمل المسلّح ، أو ما أُطلق عليه بـ: الأمن العسكري الدولي الذي عبّر عنه: **والتر ليبمان** (Walter Lipman) بقوله: « إنّ الأمة قد تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عُرضةً لخطر التضحية بالقيم الأساسية ... وتبقى قادرة للتصدّي للخطر و صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه »[30].

حيث ارتبط الأمن بشكل كبير بالقوة العسكرية وكذا الحرب ، وقد أكد ذلك **دافيد بالدوين**(David Baldwin) حينما رأى أنه: « إبان الحرب الباردة إذا كان للقوة العسكرية صلة بمسألة معنية فيمكن اعتبارها مسألة أمنية بالدرجة الأولى ، أما إذا لم يمكن للقوة العسكرية صلة ،أي العكس، فهي تصنّف ضمن طائفة السياسات الدنيا»[31].

كما عبّر عن ذات الفكرة ، الباحث **والت** (Walt) بقوله : « إنّ القوة العسكرية مهمّة ولكن لا يمكن لها أنْ تكون الضامن الوحيد للأمن الوطني ، فالتهديدات العسكرية لا تمثّل أبدًا التهديدات الوحيدة في البيئة الجديدة ». ومع أنّ **والت** أشار إلى أنّ الظواهر غير العسكرية كـ: التلوّث – الركود الإقتصادي – داء السيدا – الفقر ، يمكن أنْ تهدّد أمن الأفراد والدول على السواء ، إلاّ أنه يرفض بشكل قاطع دمج هذه الظواهر في مفهوم الأمن ، مؤكدًا بذلك زيادة البعد العسكري في تحديد معنى الأمن.

يؤيّده في ذلك **لورنس فريدمان** (Lawrence freedman) قائلا : « إن أي شيء يبعث القلق ويهدد نوع الحياة يُوسَم بأنه مشكلة أمنية ... فالدفاع عن الأمة ضد داء مُعْدٍ مشكلة تختلف تماما عن مواجهتها لهجوم بالصواريخ الباليستية»[32].

---

[30]- نفس المرجع و الصفحة.

[31]-Ayse Sayhan ; cit., 0p

[32]-freedman ; «International Lawrane Changing Security: Targéts».Foreign policy.N°110.(Sprig1998).p53.

2- الأمن السياسي: يرتبط بإستقرار الدول من حيث نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها ، من أجل الحفاظ على الكيان السياسي للدولة ، وهو ذو شقين:

أ- **سياسة داخلية:** لإدارة المجتمع والسعي للتّغلب على مشاكله وتحقيق تماسك الدولة والتوافق بين أفراد الشعب الواحد وقياداته ، كما أن هذا المجال يرتبط بثلاث مرجعيات أمنية أساسية هي: الدول ، المنظمات الدولية والحركات العابرة للحدود الوطنية.

ب- **سياسة خارجية:** و ذلك لإدارة مصادر القوة للدولة بغية التأثير على المجتمع الدولي وسياسات الدول الأخرى لتحقيق مصالح الدولة[33].

3-الأمن الاقتصادي: يشمل الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من رفاه وقوة الدول ، وذلك بمنحها ثقلاً سياسيا على المستويين الإقليمي وكذا العالمي ، من خلال توفير المناخ المناسب للوفاء بإحتياجات أفراد المجتمع[34].

وفي هذا السياق ، يبرز القطاع الإقتصادي كمثال واضح يُبيّن كيفية تفاعل مختلف القطاعات مع بعضها البعض ، وهو الأمر الذي يوضحه **بوزان** حينما أشار إلى أنّه: «من المهم جدًا تأكيد الترابط بين كل من الأمن الإقتصادي والأمن العسكري من حيث الأهمية ، ومن السهل كذلك معرفة

مدى تبعية الأمن العسكري للأمن الإقتصادي في نقطة أساسية وهي: القيود التي تُفرض على ميزانية الدفاع»[35].

---

[33]- أشرف علاّم ؛ مرجع سابق. ص89.

[34]- عبد النور بن عنتر؛ "تطوّر مفهوم الأمن في العلاقات الدولية". مجلة السياسة الدولية . العدد: 160. القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية (الأهرام) ، أفريل 2005 . ص57.

[35]- Thierry Belzacq ; "La Sécurité :Définitions Secteurs et Niveaux d'analyse Avalable in: http://popups.ulg.ac be /fédéralisme /document php ?id=p216 .

يُسهم كذلك الأمن الإقتصادي في تفعيل التكامل الإقتصادي مع دول أخرى في إطار تنظيم إقليمي أو دولي ، كما أن عظمة عائد هذه القوى يحقّق في ذات الوقت "**الأمن الجماعي**" لتلك المجموعة أوما اتفق على تسميته بـ: "**الأمن الإقتصادي الجماعي**" ، الذي يعني: « انتقال المجتمع من حالة مجتمع تسوده الفوضى الإقتصادية نتيجة طغيان المصلحة الوطنية الخاصة إلى حالة المجتمع الذي تسوده فكرة التعايش» [36].

4- الأمن المجتمعي: يشير إلى قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في: اللغة و الهوية الوطنية والدينية ، العادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها . لذا وضمن هذا النوع من الأمن يقع على عاتق كل دولة القضاء على مثلث الرعب (الخوف،الجوع،المرض) الذي يواجهه الفرد ، ولكنّه لا يتحقق بعملية فوقية تفرض سلوكًا معينا من قبل الدولة ، بل هو عملية مشتركة بين أبناء المجتمع الواحد والمسؤولين عنه ، فالتعاون بين السلطة وأفراد المجتمع يعد شرطًا أساسيًّا لتحقيق الأمن.

ومنه اقترح **ويفر** (Woever) نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى المجتمع وكذا رفع هذا الأخير إلى مصاف موضوع مستقل ، مؤكدًا أنّ مصطلح الأمن انتقل من الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الأمن ، إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب[37].

ضمن هذا السياق، تبرز مجموعة من المقومات الأساسية لتحقيق الأمن المجتمعي وهي:

1- التماسك بين أفراد المجتمع: أي الشعور بالإنتماء إلى وطن ومجتمع واحد.
2- التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية.
3- توفر كل من : أجهزة الأمن ، المؤسسات التربوية الناجعة وكذا الجهاز القضائي العادل. بالإضافة إلى المؤسسات العقابية والإصلاحية الفعالة.
4- التعاطف والتضامن بين أبناء الوطن الواحد، مع السعي إلى معالجة الصعاب والآفات الإجتماعية.
5- التمسك بالعقيدة الدينية[38].

---

[36]- أشرف علاّم ؛ مرجع سابق . ص90.

[37]- إلياس أبو جودة ؛ الأمن البشري وسيادة الدول . لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات ، 2008 . ص48 .

5- الأمن البيئي: ينصرف هذا النوع من الأمن إلى حماية البيئة من الممارسات الإنسانية التي تسبّبت في حدوث ظواهر وأخطار مثل: تغيّر المناخ ، الإحتباس الحراري ، التلوث ، توسع ثقب الأزون و الجفاف... بالإضافة إلى ذلك ينصرف الأمن البيئي إلى المحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني بإعتباره عامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

تجدر الإشارة ، إلى أنّ العلاقة التي تربط البشرية بالبيئة تُعد الموضوع الأساسي لعلم الإيكولوجيا؛ ولأنّ المخاطر البيئية قد تفاقمت فإنّه من الأنسب إعادة صياغة علاقة أكثر تحديدًا بين الطرفين ، ذلك أنّ الأمن البيئي مرهون بالطريقة التي تتمّ بها معالجة هذه القضية في المستقبل[39].

وهو ما ركّزت عليه **ماثيوس** (Mathews) حينما أشارت إلى أهمية البعد الإيكولوجي في تحديد معنى الأمن ، وذلك بقولها أنّ: التطورات العالمية الحالية تشير إلى تعريف أكثر اتساعًا للأمن الوطني بإدراج المسائل الخاصة بالمصادر والبيئة والسكان»[40].

بإختصار يمكن القول أنّ، هناك أربع أسباب تجمع بين الأمن و التغيرات التي تطرأ على البيئة جرّاء النشاط الإنساني:

1- التدهور البيئي هو في حد ذاته تهديد للأمن الإنساني ولكل أشكال الحياة على الأرض.

2- تدهور حال البيئة أو تغيرها يمكن أنْ يكون، إمّا سببًا أو نتيجة لصراع عنيف ؛ ذلك أنّ قلة الإهتمام بالموارد المتصلة بأمور البيئة من شأنه أن يؤدي إلى حدوث نزاعات داخلية في البلاد أو حتى بين الدول ، فالنتائج الخطيرة أضحت تدرك على أنّها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية.

3- تبرز القدرة على التنبؤ والسيطرة كعنصرين أساسين في تأمين البيئة، وفي ظلّ الإختلال البيئي فانّه يتعذّر إصلاح ذلك ما يزيد من احتمال التوجه إلى الأسوأ.

---

[38]- محمد ياسر الأيوبي ؛ النظرية العامة للأمن: نحو علم اجتماع أمني . لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب ،2008. ص65.

[39]- عبد النور بن عنتر ؛ مرجع سابق. ص57.

[40]-Jessica Tuchman Mathews ; Redifining Security in theory and practive of International Relations:. p331.. D.C.arince. hall international Inc,1996: Washington.9Td ed

4- تبدو جلية الصلة بين البيئة والأمن ، وهو ما دفع إلى المطالبة بوضع سياسة أمنية تتّسم بالمسؤولية تجاه النواحي البيئية ، وإعتبارها جزءًا من نطاق السياسة العليا (Hights Polities) في العديد من الدول[41].

المطلب الثالث: تعريف المأزق الأمني الإثني

سوف يتم ضمن هذا العنصر ضبط وتوضيح ما يلي: المأزق الأمني ومرتكزاته ، المأزق الأمني الإثني:

أولًا: تعريف المأزق الأمني:

هيمن النقاش الدائر في الدراسات الأمنية حول طبيعة المأزق* الأمني وكذا الإفتراضات التي يستند إليها وحتى أهدافه ، حيث كان **جون هيرز** (John Herz) أوّل من سعى إلى إيضاح فكرة المأزق /المعضلة الأمنية(Security Dilemma) وذلك في خمسينيات القرن العشرين ، حينما أردف قائلًا: « إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الإعتماد على الذات ، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرّض دول أخرى للخطر، حيث يفسر كل طرف الإجراءات التي يقوم بها طرف آخر على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرًا محتملًا»[42].

أمّا **كين بوث**(Ken Booth) و **وايير**(Wheeler) فيرى كلاهما أنّ المعضلة الأمنية ما هي إلاّ: «سلسلة متصاعدة من حالات انعدام الثقة ، حيث تُحدث الإستعدادات العسكرية لدولة ما شعورًا منها بعدم الإطمئنان ، الذي لا يمكن إزالته من تفكير دولة أخرى في ظل الحيرة التي تسودها، فيما إذا كانت الإستعدادات لأغراض دفاعية أو هجومية»[43].

---

[41]- أشرف علّام؛ مرجع سابق . ص93.

*- الأصل اللغوي لمصطلح مأزق في اللغة العربية يعود إلى المفردتين: (أَزْقًا - أَزَقًا) بمعنى: ضاق أو تضايق في الحرب أما **المأزق**: فيشير إلى المجلس المضيق، و**استوزق** على فلان أي ضاق عليه المكان . المرجع: مجد الدين بن يعقوب الفيروزي ؛ قاموس المحيط . بيروت: مؤسسة الرسالة ، 1996. ص116.

[42]- جون بيليس ؛ مرجع سابق . ص418.

[43]- نفس المرجع . ص246.

فسّر كذلك **ألكسندر وانتد** (Alescander Wandt) سنة 1992، الفكرة بشكل أوضح حينما بيّن أن الأمن ليس بمسألة حتمية ، بل هو مرتبط بإدراك صناع القرار ، وبالتّالي فإنّ:**المأزق الأمنـي** هو: «تمثيل وتصور عقلي ، ومنه يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات».

حيث يبرّر **وانتد** الغاية من الأمن بقوله: «هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله ، لا ما هو الحقيقة الفعلية، وعليه فالحقائق تتعدّد في المجتمع والنظام الدولي على السواء»[44].

فيما يعتقد الواقعيون البنيويون أن المأزق الأمني يُعبّر عن: « حالة مزمنة في السياسية الدولية بفعل الفوضى التي تضع حدودًا صارمة حول إمكانية حدوث تعاون في النظام الدولي ، حيث يمكن تخفيف آثارها عبر آلية ميزان القوى»[45].

استنادًا إلى جملة هاته التعاريف يمكن القول، إنّ المأزق الأمني يرتكزعلى فرضية أساسية مفادها:« أن الأمن هو حالة تتنافس الدول على تحقيقها في كنف نظام عالمي فوضوي ، حيث يتعيّن على الدول أن تهتم بجهودها الخاصة التي توفر لها الحماية وفق مبدأ" كُلٌّ لنفسه" ، لذلك تعمل هذه الأخيرة على اكتساب قوة أكثر فأكثر لتكون قادرة على تجنب أثر قوة الدول الأخرى ، وهو ما يقلّل نسبة الشعور بالأمن لدى الدول الأخرى . في المقابل– وكرَدّ فعل – تعمل الدول على تحضير أنفسها لأسوأ الإحتمالات ، في ظل إيمان مطلق من طرفها بعدم وجود أمن تام»[46].

لذلك يُضفي الشعور بغياب الثقة حالة من المنافسة بين الدول – الذي يُعتبر أمرًا لا مفرّ منه بل وحتمي– ما ينجرُّ عنه دوّامة متصاعدة من انعدام الأمن بين وحدات النظام الدولي وعليه: « تصف معضلة الأمن ظرفًا تبدو فيه الجهود لتحسين الأمن القومي كما لو أنها أعمال مُهدّدة

---

[44]- Alxander Wendt ; "Anarchy is what State nake of it ,the social constraction of power politics in international organization."1992.pp391,425.(S,L,E): 1992.pp391,425.Vole 46 drintemps,

[45]- جون بيليس ؛ مرجع سابق . ص246.

[46]- مارتن غريفيس ، تيري أوكالاهان؛ المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية . تر: مركز الخليج للأبحاث . دبي: مركز الخليج للأبحاث ،2008 . ص389.

للدول الأخرى. فتؤدي بالتالي إلى خطوات عسكرية مضادة ، وهذا بدوره قد يقود إلى انحدار واضح في الأمن بالنسبة لجميع الدول»[47].

أمّا المرتكزات الأساسية التي تَنْبني عليها المعضلة الأمنية فهي:

1- الطابع الفوضوي للنظام الدولي: تنشأ المعضلة الأمنية أساسا من الدوافع أو النوايا العُدوانية والسّيئة لدى وحدات النظام الدولي تجاه بعضها البعض ، حينما يزداد الأساس البنيوي حدة بسبب الميول والمحافظة لدى واضعي الخطط الدفاعية حيث يستعدون لأسوء الإحتمالات ، كما يُركّزون على تحديد وضبط قدرات خصومهم بدلًا من اعتمادهم على النوايا الحسنة.

وبذلك تبرز البُنية الفوضوية للنظام الدولي كأحد السمات الأساسية للمعضلة الأمنية ، والمقصود بمصطلح الفوضى (Anarchy) غياب الحكم ، فهو مشتق من الكلمة اليونانية (Anarkhod) ومعناها "من دون حاكم"، والفوضوية تعني : التنكّر لكل سلطة حكومية وكل دولة وتُبشّر –في المقابل– بـ :"إلغاء السلطة" والدعوة إلى "حركة الذات"[48].

وفي تعريف آخر تشير الفوضوية إلى:« الفلسفة السياسية والإجتماعية التي ترفض جميع أنواع السلطة وتنظيم المجتمع ، وتطالب بالمقابل بحرية الرد المطلقة , فما من دولة أو تحالف دول يتمتع بالسلطة المطلقة على كامل النظام ».

فالدولة مستقلة ومسؤولة عن مصيرها ، على الرغم من أنّه لا يبدو أنها تتحكّم به ،كما تعبر الفوضوية كذلك على: «إلغاء للدولة أو الحكومة ، وأنّها لا تعترف بأي سلطة لوضع القانون أو تطبيقه ، مع رفضها لأي قيود تحد من الحرية المطلقة للفرد»[49].

أمّا في إطارها التاريخي فقد بدأت تتّضح الخطوط الرئيسية للمذهب الفوضوي في النصف الأول من القرن 19 نتيجة التناقض الذي حملته الثورة الفرنسية بين الدولة و المجتمع ، أي بين

---

[47]- نفس المرجع والصفحة.

[48]- نفسه. ص ص324–326.

[49]- وضّاح زيتون ؛ المعجم السياسي . الأردن: دار أسامة ، 2010 . ص262 .

الدولة التي تستند من حيث المبدأ على اسس الحرّية والإخاء و المساواة ، والمجتمع الذي كان يسوده ضرب من العبودية الإقتصادية و اللاّمساواة الإجتماعية وكذا الصراع الطبقي.

وفي هذا السياق برزت فكرة جوهرية – فلسفية المرتكزات – عبّر عنها: **برودون** (Brodone) في كتابه "الفكرة العامة للثورة في القرن19"، والتي مفادها: وجود العقد الفوضوي ، حيث يُبيّن من خلاله هذا الأخير أنّ: العقد الإجتماعي لـ: **روسو**(Roso) ليس عقدا اجتماعيا لأنه مسؤول عن استبداد دولة ، وأشار إلى ذلك بقوله: «إنّه عقد يشرّع الفوضى الإجتماعية ويكرّس البؤس على أساس تكريس السيادة الشعبية».

أمّا العقد الفوضوي كما يراه **برودون** فهو ليس نتيجة تجريد سياسي ، بل هو نتاج نقاشات حرّة تنتهي إلى الإتفاق عليه بحُرّية، وهو قابل للتغيير كلما تغيّرت المصالح[50].

بالنسبة لـ: **كينيث والتز**(K.Waltiz) فهو يعتبر؛ الفوضوية: «مرتبطة بوجود الفوضى و الإضطراب معًا. وهذا لأنّ السياسية الدولية غير آمنة وغير منظمة ، حيث يؤدي غياب السلطة المركزية في توجيه تفاعل الوحدات المتشابهة وظيفيًّا إلى تنافرها و الإستعانة بعامل القوة ... ».

و منه تتجلّى الفوضويّة كأحد مرتكزات المعضلة الأمنية ، غير أنّ حدّة هذه الأخيرة قد تنجم عن طبيعة حجم القدرات العسكرية العنيفة بحدّ ذاتها، وعن الدرجة التي تنظر فيها الدول إلى الآخرين بوصفهم مصدر تهديد بدلًا من أنْ يكونوا حلفاء ، وذلك نتيجة:

2- غياب الثقة و بروز الخوف بين وحدات النظام الدولي: بناءً على البيئة التي تعيش ضمنها الدول والتي يحرص كلٌّ طرف فيها على تغليب مصالحه ؛ فإنّ ذلك يخلق وضعا تكتنفه شكوك من الصعب تبديلها إزاء الإستعدادات والتحضيرات التي تقوم بها الدولة الأخرى.

وبالتالي: « فإذا كان عدم الثقة متبادل ، فمن شأنه أن يؤدي إلى دوامة من الفعل و ردّ الفعل . وإلى ازدياد مخاوف الطرفين إلى حد كبير ؛ فإنّ الشعور بإنعدام الأمن يؤدي بدوره إلى مزيد من الشعور بإنعدام الأمن ، ممّا يجعل احتمال قيام الحرب أمرا ممكنًا على الدوام»[51].

---

[50]- عبد الوهاب الكيلاني ؛ موسوعة السياسة . ج4 ، ط2 . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990. ص ص 232،233.

إنّ مسألة الخوف و انعدام الثقة هما من صميم المأزق الأمني ، وحتى عندما يسود الإعتقاد بأنّ دولة ما تضمُرُ نوايا حسنة وتُبالغ في حسن الظنّ ، فإنّ ذلك سيجعلها فريسة سائغة للآخرين ، وقد أكّد **فيلد بتر** (Field. Buter) ذلك بقوله: « إنّ الخوف المستمر يُولّد مأساةً مروّعةً تحل بالعلاقات الدولية» ، كما يقدّم تفسيرًا أكثر مغزى من قوله هذا ، حينما أشار إلى أنّ: «وراء الصراعات الهائلة التي يعيشها الجنس البشري ، يوجد مأزق عسير يكمن في قلب المشكلة...وليس هناك ما يشير إلى أنّ الجنس البشري قادر على التغلب على هذه المعضلة المستحكمة»[52].

وفي هذا الإطار، يُعبّر الواقعيون الجدد أمثال: **كينيث والتز** (K.Waltz) و **ميرشايمر** (Mearsheimer) عن إمكانية التعاون في ظل الفوضى التي تُميّز النظام الدولي ، غير أنّ مسألة تحقيقه والمحافظة عليه أكثر صعوبة بين الدول ؛ لأنّ "الخوف" و"غياب الثقة"من إمكانية قيام الآخر بنقض الإتفاقيات التي تَعْقدها – وحدات النظام الدولي – أمر وارد ومحتمل.

لذلك يرى كل من: **ستيفن فان إيفيرا**(Stephen Van Evera) و**جاك سنايدر**(Jack Snider) و كذلك **ستيفن والت**(Stephen Walt) أنّ: «إتباع و مواصلة الإستراتيجيات الحذرة هو الضّامن الأفضل للأمن».

ولأنّ الدول تطمح إلى تحقيق الأمن قبل القوة ، وبغية تجسيد تلك الرغبة تسعى هذه الأخيرة إلى عقد اتفاقيات وإقامة علاقات دبلوماسية خاصة مع الدول الأكثر قوة ، وهو ما يؤدي في اعتقادها إلى تقليص حجم المأزق الأمني[53].

ومنه يعتقد العديد من الدارسين أنّ مسألة "المأزق الأمني" قد تختلف من حيث الحجم و المدى تبعًا لمتغيرين إثنين:

---

[51]- جون بيليس؛ مرجع سابق . ص ص418،419.

[52]- نفس المرجع ؛ ص419.

[53]-Charles philpe David ,Jean jaque Roch ; théories de la sécurité: Définition, approches et concept de la sécurité internationale. Paris: édition Montchrestien,2002. p91.

– **أولًا:** تختلف حدة المأزق الأمني اعتمادًا على الدّرجة التي يمكن من خلالها التمييز– و بكلّ وضوح – بين الأسلحة الدفاعية و الأسلحة الهجومية ، و مدى ارتباط بعضهما البعض ؛ ذلك أن مخططات القوة الدفاعية للدولة تركّز على القوة النارية ذات الحركية والمدى المحدودين (مثل: صواريخ مضادة للدروع) ، في حين تركّز مخططات القوة الهجومية على السرعة الحركية و اتساع المدى (مثل: المفاعلات والقاذفات) ، إنّ ما يُميّز الدول في هذه الظروف هو التزايد المفرط للشّكوك تجاه الآخرين.

وعليه ، تختلف حدة المأزق الأمني وفقًا للعلاقات السياسية السائدة بين الدول ، إذ لا ينبغي النظر إلى القدرات في إطار من الفراغ السياسي، في ظل إيمان كبير بأنّ درجة الثقة والإحساس المشترك في النظام الدولي غير ثابتة بالمرّة[54].

ثانيًا– الإيمان بنسبية المكاسب: في ظل المأزق الأمني يسود اعتقاد راسخ لدى الدول أنّ مسألة نيل مكاسب وتحقيق مصالح مطلقة أمر مستبعد، لذا فإنّ الإستفادة من مُحصّلات نسبيّة تتأتّى من خلال فتح مجال التعاون في ظلّ شعور مفرط بالقلق والريبة . وقد أكد ذلك **جوزيف غريكو** (Joseph Gieco) بقوله: «إن الدول في قلق من أن المكاسب التي تمنح تفوقا للصديق في الحاضر قد تصنع عدوًّا محتملًا خطيرًا في المستقبل».

ثالثًا– التنافس بين الدول: تنشد الدول الأمن حيث يصبح غايتها القصوى وهذا في حالة الفوضى التي تميز النظام الدولي , حينها يبرز التنافس. وقد عبر **كنيث والتز**عن مبدأ التنافس بقوله: «إنّ الدول تتنافس دوما من أجل الرفاهية والأمن , والتنافس أدى ويؤدي إلى النزاع» ، بعدها يتساءل **والتز**: « فلماذا إذا يجب أن يكون المستقبل مختلفا عن الماضي»[55].

و في مجمل القول ، بناءً على الدراسة النقدية التي قدمها كل من : **بترفيلد، هيرتز ، جيفرفيس** تمت صياغة نموذج (B ,H,J) مفسر لطبيعة المأزق الأمني ، حيث يستند هذا النموذج على ثمانية مرتكزات يمكن تحديدها في الآتي:

[54]- مارتن غريفيش تيري أوكالاهان ؛ مرجع سابق . ص390.

[55]- نفس المرجع و الصفحة .

1- إن المصدر الأساسي للمأزق الأمني هو الطبيعة الفوضوية لسياسة العلاقات الدولية.

2- في إطار الفوضى يسود منطق الحذر وسوء الفهم للنّوايا بين الدول (سواء في الحاضر أو المستقبل) ، كما يمكن تصور أن هذه النوايا قابلة للتغيير، ونتيجة لذلك فإنّ عامل الخوف يسود بين الدول بشكل مستمر.

3- يرتكز المأزق الأمني على فكرة " التهديد " فكلُّ الأطراف تشعر بأنّها مهددة سواء أكان المأزق الأمني أمرًا واردًا أم غير وارد.

4- نظرًا لتوفّر عامل"عدم اليقين " بشأن نوايا كل طرف ، بالإضافة إلى الخوف فإنّ السلطة تدعم مبدأ الدفاع ، وذلك بتفعيل القدرات الهجومية.

5- تستند ديناميات المأزق الأمني على فكرة "تعزيز الذات" وهي وضعية غالبا ما تؤدي إلى حالات شبيهة ، حيث ينجر عن ذلك حدوث دوّامة من الفعل ورد الفعل وسباق تسلّح رهيب ، مع إمكانية نشوب الحروب.

6- المأزق الأمني يرتكز على فكرة مفادها أن بعض التدابير التي تهدف إلى زيادة الأمن ، قد يكون في حالات كثيرة أمرًا لا لزوم له ، ذلك أنّ هذا الأمر بالإمكان أنْ يقود إلى زيادة في الخوف والشّعور بالتهديد ، أكثر من الشّعور بالأمن.

7- إنّ الحلقة المفرغة المستمدَّة من المأزق الأمني ، يمكن أنْ تؤدي إلى نتائج مأساوية مثل الدخول في حروب لا يمكن تفاديها.

8- إنّ شدّة المأزق الأمني يمكن تنظيمها وتأطيرها[56].

ثانيًا: تعريف المأزق الأمني الإثني*

[56]- the Ethnic Security Dilemma and Ethnic Violence :An Alternative Empirical Model "Jiaxing Xu ; .Res Publica-Journal of Undergradute Research .Volume17/Issue 1,2012.in :"its Explanatory Power digtalcomnins .iwu.edu/cgi/viewcontent.cgi ?article :1196 …

*- ضمن هذه الدراسة ، تمت الإشارة إلى مصطلح "المأزق الأمني الإثني" بمسميات مختلفة ، مثل : المأزق المجتمعي ، المعضلة الأمنية الإثنية ،المعضلة المجتمعية.

بدت و بشكل جليّ مكانة ودور الجماعية الإثنية ليس على المستوى الداخلي للدولة وحسب: بل على مستوى العلاقات الدولية – في عالم ما بعد الحرب الباردة– لذلك أُعْتبرت من أبرز الفواعل التي أكّدتها المدرسة الواقعية ، وهو ما أشار إليه **باري بوزان** بقوله: « إنّ الدولة ليست الموضع الوحيد لفهم السلوكيات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي ، لكن رغم هذا يبقى الأمن المجتمعي (أمن المهاجرين – الأمن الثقافي –الهوية) مرتبط دومًا بالدولة ».

ولأنّ الجماعات الإثنية تعيش وسط بيئة سياسية في العديد من الدول يسودها نوع من التنافس . وفي ظل عجز بعض الدول عن توفير الموارد وتوزيعها بشكل عادل بين تلك الجماعات وعجزها كذلك عن تحقيق الأمن لها ، ومنه يبرز دور الجماعة الإثنية في ضرورة تكريس هويتها ، تميّزها وحتى وجودها بين الجماعات الأخرى داخل الدولة.

– **اللّاأمن**: في البداية يتساءل **بوزان**: بمن وما يجب تأمينه؟ ، ثم أجاب هي: الجماعات(Collectivités) ، دون تحديد منه أيُّ الجماعات المقصودة ، وبالتالي لا يمكن تحديد هدف الأمن المجتمعي بشكل حاسم: أهو الجماعات أم الهويّات أم هويّة جماعية يتطلب بناؤها؟[57].

لذلك يرى **بوزان** ويدعمه العديد من المفكرين– أنّ المجموعات الإثنية وليست الدول هي التي ينبغي أن تكون محل عناية أولئك الذين يهتمون بوضع تحليل لمفهوم الأمن ، و قد عبّر عن الفكرة

بقوله: «لا يمكن للأفراد و المجموعات تحقيق الأمن المستقر ، إلاّ إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ، و يتحقق ذلك إذا نُظِر إلى الأمن على أنه عملية تحرر»[58]. ويؤيده في ذلك **مولر**(Muller) حينما حدد بدوره ثلاث مستويات مهمة للتحليل على مستوى الدراسات الأمنية:

أولها: الدولة التي تُهدَّد في سيادتها وقوتها.

ثانيها: المجموعة التي تُهدَّد في هويتها.

---

[57]-Ibidem.

[58]- جون بيليس ؛ مرجع سابق ، ص414.

ثالثها: الأفراد الذين يُهدَّدون في مسألة البقاء و الرّفاه[59].

تأسيسًا على ما سبق ، يرى كل من: **باري بوزان ، كوفمان** (Kaufaman) و **كنيث والتز**(K.waltaz) أنّ: «المعضلة الأمنية الإثنية(the Ethnic Security Dilemma) هي نتائج تفاعل عدة مسبّبات، تؤثر على الإستقرار المجتمعي» ، هذا الإستقرار الذي يمكن أن تُهدّدَهُ تلك الخلافات بين المجموعات الإثنية المختلفة ، أو حتى بينها وبين السلطة السياسية القائمة ، وعليه تبرز مرتكزات المأزق الأمني الإثني فيما يلي:

أولًا- الفوضى: اعتبر **بوزان** أنّ الفوضى الناشئة هي شرط مسبق للمأزق الأمني الإثني في سياق لا يشمل نطاق الدولة ، أما هذا المصطلح فهو لا ينحصر على غياب أو ضعف السلطة المركزية وحسب ، ولكنه يشير كذلك إلى ضعف الخدمات العامة و البرامج الإجتماعية المختلفة التي تُنْتج تصورًا لبيئة شبه فوضوية ، وهي بالضرورة سوف تؤدي بدورها إلى مأزق أمني.

كما يبرّر الفكرة بقوله: «عندما تنظر الجماعات الإثنية إلى حكومتها بأنّها غير قادرة على إتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية هويّاتها و معالجة إهتماماتها الثقافية ، فإنّها في هذه الحالة سوف تعتمد بشكل متزايد على المساندة الذاتية ،وهذا في ظل إنعدام السيادة ، حيث يبدو العنف الملجأ الوحيد لهذه الجماعات ...»[60].

ثانيًا- زيادة الخوف و انعدام الثقة بين الأطراف: يُعدُّ الخوف بُعدًا أساسيًا في تفسير المأزق الإثني ذلك لأنّ عدم اليقين من المستقبل سوف يجعل أعضاء الجماعات الإثنية يشعرون بالضعف ، وعليه ينبغي العمل على التخفيف من وطأة الخوف وعدم اليقين وبالتالي زيادة الأمن . وهو الأمر الذي يثير في ذهن الجماعات الأخرى الرهبة والخوف كذلك.

وفي هذا السياق ، يمكن تصنيف "الخوف" إلى ثلاثة أنواع:

1- الخوف من فقدان هوية الجماعات الإثنية.

---

[59]- تاكايوكي ياموموا ؛ «مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية».متحصل عليه:
www.geocities.com.adelzeggah/Secpt.hTm .

[60] - Barry. R. posen ; "The Security Dilemma and Ethnic conflict".in :17/01/2017.6 chapiter.
Isites harvard _edu / …/security _dilemma_Ethnic_conflict_posen_bro…

2- الخوف من قمع جزء من التقاليد والأعراف الإثنية للجماعة.

3- الخوف من زوال الجماعة الإثنية (التطهير العرقي)[61].

ما يلاحظ هو: أنّ مصدر الخوف لا يحتاج إلى ضبط ، وهذا يعني أنّ الخوف الذي تشعر به جماعة إثنية واحد وإنْ إختلفت الأطراف المُسبّبة له ، سواء أكانت جماعة إثنية أخرى أم لا ، كما أنّ آثار الخوف متماثلة . وبالتالي فرد الفعل يعدُّ أمرًا واردًا في كل الحالات. بعبارة أخرى ، عندما تعمل الجماعة " أ " أو الحكومة على إثارة خوف الجماعة " **ب** " وإضعافها ، وتعمل كذلك على استفزاز جماعة "**ج**" الأمر من شأنه أنْ يؤدي إلى عنف جماعة "**ب**"[62].

وعليه ، يؤكد بوزان أنّه يسود نوع من عدم الثقة المتبادل بين الجماعات الإثنية ، أو بين هذه الأخيرة و الدولة ، من شأنه أنْ يؤدي إلى دوامة من الفعل و رد الفعل ، وإلى ازدياد مخاوف الأطراف. وعليه هناك أربعة أسباب لتفسير العنف الإثني الذي ينتج عنه المأزق الأمني الإثني:

1- وجود اختلاف كبير حول التحديد بين الحجم الهجومي و الدّفاعي للمجموعات ، حيث يعتمد هذا الأمر– و لو جزئيًّا – على درجة تفوّق التكنولوجيا العسكرية الدّفاعية للجماعات وعلى القدرات الهجومية ، فإذا أمنت الأطراف أنّ أفضل طريقة للدفاع هي التحضير للهجوم ، فسوف يتعقّد الأمر. كما يقود إلى حلقة مفرغة وبذلك تزداد شكوك كل واحد منها بالآخر.

2- زيادة الهجوم عن الدفاع في ظلّ ازدياد الشكوك حول مصداقية القدرة الدفاعية التي تقدم خيارات قليلة بالمقارنة مع الهجوم.

3- صعوبة دعم الدولة للوحدة الإثنية و خلق قوة عسكرية فعالة.

4- انهيار الدولة متعدّدة الإثنيات ، حينما تعجز عن تحقيق التّعايش بين الجماعات الإثنية[63].

---

[61]- Jiaxing Xu ; Op.cit.

[62]- Ibidem.

[63]- Geiser Gritian;Op.cit.

أمّا الشعور بالخوف فهو في ازدياد مستمر، وهو ما يؤكّده **كوفمان** ،حيث يرى أن الخوف من الآخر يمكن أن يقود إلى العنف, ذلك أنّ تفاقمه بين الجماعات من شأنه أن يحُثّها على الهجوم بدل الدفاع ، بغية توفير الحماية لها وحفظ أمنها ، وهو أمر نابع كذلك من قلقها تجاه المستقبل.

وقد تتضاعف مخاوف الجماعات عندما تقوم الدولة برد فعل قاس كالتّطهير العرقي للأقلّيات التي تنتمي إلى الخصم ، مما يؤدي إلى تضييق فرص الإندماج والتعايش الإجتماعي للجماعات الإثنية ، و هو ما حدث فعلا في يوغسلافيا سابقا[64].

ثالثًا– التنافس بين الجماعات: يبرز التنافس بين الجماعات الإثنية حول الموارد ، توفير الأمن...، وفق منطق اللعبة الصفرية (game Ziro) ، لذلك فإن زيادة مستوى الجماعة (أ) يؤدي آليا إلى انخفاض مستوى أمن الجماعة (ب). وهو ما يسهم وبشكل كبير في حدوث الصراع الإثني ، الذي يختفي خلاله– كليا أو نسبيا– تحكم الدولة في إقليم الجماعة الإثنية ، كما تختفي فيه مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لإستخدام القوة ، والأهم بالنسبة لتلك هو تبنّي استراتيجية إشاعة الفوضى. أما استخدام القوة ، فهو يهدف إلى تحسين الوضع ولو بشكل نسبي، لذلك فإنّ مبتغى كل جماعة في هذه الحالة هو زيادة الحجم العسكري من أجل زيادة نسبة الأمن و التقليل من /أو خفض من اللاّأمن. لذلك تدخل الجماعات الإثنية طواعيّةً أو غير ذلك، في سباق محموم من التسلح من أجل كسب القوة لضمان أمنها ، ممّا يؤدي إلى حدوث ما يسمى بـ: المأزق الإثني.

رابعًا– سوء الفهم : إنّ توفر مؤشر" سوء الفهم " يُعتبر لدى العديد من الباحثين ، مهمًّا في زيادة شدّة المأزق الأمني ، ذلك أنّ تدفّق المعلومات يمكن أنْ يُؤثّر على موقف الجماعة الإثنية حينما يَحْتمل لجوءها إلى العنف كرد فعل عن تلك المعلومات ، ولهذا يعطي **ميلاندر** (Melander)حجة مقنعة في هذا الشأن مفادها أنّ : الجماعة الإثنية يمكن أن تلجأ إلى استخدام ضربة استباقية لتأمين موقفها الذي يعبّر عن سوء فهم لنوايا الجماعات الأخرى[65].

---

[64]- Barry. R. posen ; "The Security Dilemma and Ethnic conflict". Op.cit;

[65]-Jiaxing Xu ; Op.cit.

ومنه يمكن القول ، إنّ المأزق الإثني ينتج عن غياب الأمن المجتمعي ، كما أنّه مرتبط بقدرة المجموعة على الإستمرار والحفاظ على خصوصيتها في ظلّ الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة خاصة و في ظل إحساس المجموعة بوجود مساس بمكونات هويّتها من لغة ودين وغيرها.

المبحث الثاني: الأمن المجتمعي: دور الهوية الإثنية في تحديد المسألة الأمنية

يرتبط المأزق الأمني الإثني بشكل وثيق بالأمن المجتمعي، وعليه سوف يتم تخصيص هذا المبحث لتوضيح دور الهوية الإثنية في تعزيز المأزق داخل الدولة ، نظرًا لإرتباطها بعوامل وسياسات تتبنّاها الجماعات الإثنية.

المطلب الأول: الأمن المجتمعي: دور الهوية الإثنية في تعزيز الوعي النّوعي

أكّدت مدرسة كوبنهاجن أنّ من أهم التطورات التي شملت البحث في ميدان الدراسات الأمنية المعاصرة ، هو برنامج البحث الذي أعطى المجتمعات بخصوصيّتها الإثنية مكانتها ، كما تمّ اعتبار هذه الأخيرة موضوعًا متميّزًا للأمن ، حينما تم اعتبار الجماعة الإثنية هي المعنية بالتهديد أكثر من الدولة– في الأغلب– ، و هو الأمر الذي يدعو إلى ضرورة التمعن في ضبط مفهوم الأمن المجتمعي (Societal Security):

1 – تعريف الأمن المجتمعي: يعتقد **وايفر أول** (Waever Ole):« أنّ مفهوم الأمن المجتمعي يُعدُّ مفهومًا نظريًّا بالدرجة الأولى ، كما أنه يمتاز بالإنسجام و التوافق لتحليل رهانات جديدة ».

يُؤيّده **بوزان** بقوله : «إنّ قوة الدولة لا تقاس فقط بقدراتها المادية وحسب ، بل بمستوى استقرارها المؤسساتي و مدى انسجامها السياسي والإجتماعي الداخلي».

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنّ ، **دوركايم** (Durkheim) قد نوّهَ إلى أهمية المجتمعات مشيرًا إلى ضرورة اعتبارها مكوّنًا أساسيًّا ، حيث يُعرّفها بأنّها: « وحدات مكوّنة من مجموعة من

الأفراد التي بفضل اعتقاداتها الدينية و مشاعرها الوطنية المشتركة ، تحس بوجود رابط بينها على شكل وعي جماعي مستقل يفوق مجموع وعيها الفردي»[66].

لذا فإنّه عند الحديث عن مصطلح المجتمع من الأنسب التركيز أو بالأحرى الإهتمام بهويته و مكوناته ذلك لأنه: «إذا كانت المجتمعات ترتبط بجملة الممارسات والأفكار المحدّدة لأفراده بإعتبارهم أعضاء من مجموعة اجتماعية ، فهي تتمحور حول الهوية و التصور الذاتي للطوائف و الإثنيات الذين يعرفون أنفسهم كأعضاء من طائفة معينة دون غيرها... » [67].

أمّا **وايفر** فيُعرّف الأمن المجتمعي على أنّه : «قدرة مجتمع ما الثبات على سماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الحقيقية[68]»، لأنه وببساطة يرتبط بـ:«... النماذج التقليدية للغة ، الثقافة بالإضافة إلى الهوية والشعائر الدينية والوطنية ... لذلك فتحديد مهدّد الأمن المجتمعي من عدمه ، مرتبط بمدى إدراك جماعة ما ، أنّ هويّتها مهدّدة حينما تبدأ في التصرّف للحفاظ على أمنها»[69].

من هذا المنطلق يمكن القول إنّ ، الأمن المجتمعي تفسّره الإجابة التي قدّمها أنصار مدرسة كوبنهاجن عن التساؤل حول: بمن وما يجب تأمينه ؟، حيث أردفوا بالقول: هي الجماعات. وبالتّالي فإنّ الأمن المجتمعي يستند إلى دراسة وضعية الجماعات التي يحتويها المجتمع ، سواء

أكانت : إندماجية إنصهارية أو استعلائية أو حتى انفصالية ، أما الأولى: فهي تشير إلى وجود جماعة إثنية داخل المجتمع الكلّي ، يسعى أفرادها قدر الإمكان للتخلّي عن خصائصهم التي تميّزهم سواء أكانت(العرق و/أو الثقافة) بهدف اكتساب سمات الجماعة الكُليّة ، وعلى هذا النحو تذوب الولاءات ويُلْغى ما يسمّى بالعلاقات الأولية في المجتمع[70].

---

[66]- Dario Battistella ; Théories des Relations Internationales .Paris: presses de sciencec po .coll- Références inédites .2003.pp188-190 .

[67]-Bill Mcsweeney ; Security ;Identity and Interests: A sociologie of international relations. United kingdom : combridge university press,2004.p70.

[68]- Ayse ceyhan , Dillon , waever williams et les autres .op.cit.

[69]-Davio Battestella ; op.cit.p 480.

[70]- سعد الدين إبراهيم ؛ الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي .القاهرة: مركز ابن خلدون، 1994. ص39.

بالنسبة للجماعة الإستعلائية ما يميّزها هو طابع الإستعلاء والشعور بالتفوّق إزاء الجماعات التي تعيش معها في نفس المجتمع ، بحيث أنّ أعضاءها يتقبّلون فقط النسق القيمي والتقاليد الخاصة بهم دون سواها، ما انجر عنه انحياز مفرط بالنسبة لأفرادها لما هم عليه ، الأمر الذي من شأنه أنْ يولّد شعورًا لا إراديًّا بعدم الأمان[71].

أمّا الجماعة الإنفصالية فمبدؤها قائم على أساس أنّ الإستمرار في العيش مع بقية الجماعات الأخرى داخل مجتمع واحد لا يُلبّي مطالبها وطموحاتها السياسية منها الخاصة ، كما قد ينجر عنه كذلك الإضرار بمصالحها وامتيازاتها المكتسبة ؛ بحيث تتنامى لدى أفرادها الرغبة في الإنفصال عن المجتمع الكُلّي، ولا يتأتّى ذلك إلّا عن طريق تشكيل حركة تدعو إلى المطالبة إمّا بالحكم الذاتي أو حتى الإنفصال[72].

بناءً على ما سبق يبدو أنّ، الأمن المجتمعي يرتبط بِ: « كل ما يُمَكّن الجماعات الإثنية –أيًّا كانت– من الإشارة إلى نفسها بضمير نحن في مقابل الآخر؛ الذي من شأنه أن يشكّل تهديدًا موضوعيًّا لهذه الهوية وعلى هذا الأساس تبدأ في التصرف بطريقة أمنية»[3].

إذن: استنادًا إلى شعورها بتمايزها سواء كان العرقي ،الديني ،اللغوي أو حتى الإنتماء القبلي . فإن تلك الجماعات قد تبدأ – أو بعضها – بتقوية علاقات أفرادها الداخلية أو حتى الخارجية مؤكدة وجودها، ساعية للتأثير على سياسات و قرارات حكوماتها بناءً على إحساسها بالوعي النوعي.

1- الوعي النوعي للهوية الإثنية:

تبرز الهوية الإثنية كظاهرة – داخل المجتمع – مُركبّة ومُعقدة في آن واحد ، فهي نتاج معطيات بيولوجية (كالسلالة) ومعطيات ثقافية (كالتميز اللغوي الديني ،التاريخي) وأخرى نفسيّة كتوافر عامل إدراك ووعي الجماعة بذاتيتها وتميّزها . وهو ما يُعبّر عنه **غيرتز** (Geertz) بقوله: « إن مصطلحي إثنية و إثني ...يستخدمان عامة للإشارة إلى النشاطات المختلفة لمجموعة معقّدة

[71]- شعبان الطاهر الأسود ؛ علم الإجتماع السياسي: قضايا الأقلّيات بين العزل والإندماج . ط2. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ، سبتمبر 2003 . ص38.

[72]- سعد الدين إبراهيم ، مرجع سابق . ص41.

تتحدّد عضويتها على نطاق واسع بروابط موروثة حقيقية أو مزعومة ، كما أنها تُدرك أنّ هذه الروابط تؤثر بشكل منهجي على موقعها وقدرتها في البُنى: السياسية ،الإقتصادية ،الإجتماعية لدولها ومجتمعاتها» [73].

لذلك فـ: **غيرتز** يصف ستَّ بؤر محتملة للوشائجيّة *بحيث لا تُلغي إحداها الأخرى بالنسبة للهوية الإثنية ، وهي: روابط الدم المفترضة ، العرق ، اللغة ، الإقليم ، الدين و العادات . وعليه ففي اعتقاد هذا الأخير، لن يكون من المفيد أو حتى من الممكن فصل فكرة الوعي والتضامن عن تلك الروابط . وهو ما يؤكّده **كورنور**(Cornnor) بقوله: «هي جماعة يتوفّر لديها إحساس خاص بالتّضامن ، ولديها أيضا لوجودها وخصوصيتها شعور بالإعتزاز بالذّات ، نتيجة وجود قيم ورموز تجمعها».

وفي ضوء ذلك، يبرز "**إدراك الخصوصية**" كعامل مهم يدعم الهوية الإثنية ، حيث تشير الخصوصية إلى:« التمايز عن الآخر والإتّصاف بملامح ذاتية تختلف عنه ، وعلى المستوى القيمي فإنّها تعني الوعي بالذات وحقيقتها الوجودية ، وإدراكًا لتميّزها ولحدودها الزمانية والمكانية ، وما

يرتبط بها مندلالات سياسية ، اقتصادية واجتماعية . وهي بهذا مزيج بين موقف وجداني وعقلاني في نفس الوقت» [74].

---

[73]- دانيال برونبورغ ؛ التعدد وتحديات الإختلاف : المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر ؟. بيروت : دار الساقي . ص ص246،247.

*- يقصد غيرتز (Geertz) بالإرتباط الوشائجي:الإرتباط الذي ينبع من المعطيات المفترضة ،إذ أنّ الثقافة تدخل حتمًا في هذه القضايا التي تُعبّر عن الوجود الإجتماعي: كالجوار المباشر ،علاقة القرابة (التي تنبع من الولادة) ضمن مجموعة دينية، تتحدث لغة معينة أو حتى لهجة من لغة لها تقاليد تجمعها ، وهي تُعبّر عن قوة تماسك تلك الجماعة .**المرجع** : نفس المرجع والصفحة.

[74]- شفيق الغبرا ؛ "الإثنية المُسَيّسة". مجلة العلوم الإجتماعية . المجلد 16. العدد3. الكويت: الخالدية ، 1988. ص38.

أمّا العامل الثاني فيتجلّى في "حالة توكيد الذات" ، وهو ما يُعبّرعنه **فيشمان** (Fishman) حينما أشار إلى أنّ: «الفئة الإثنية تصبح قومية عندما تملك صورة عن نفسها ، وعن ماضيها الجماعي وكذلك عندما يُدرك ويتجاوب أعضاؤها مع هذه الصورة».

يتأتّى ذلك من خلال، سعي تلك الجماعات إلى خلق تشكيلات اجتماعية جديدة ، يتم في إطارها دمج القيم وكل أشكال التّضامن لتتحول على إثرها الجماعات الإثنية إلى " **إثنيات مُسَيَّسة**" ، يُعبّر عنها **روتشيلد** (Rothschild) بقوله: «فَتَسْييس الإثنية يُترجم البحث الفردي عن المعنى والإنتماء إلى مطلب جماعي للإحترام والسلطان».و يُضيف أيضا: « من المؤكّد أنْ تكون الإثنية المُسَيَّسة كابحة داخليا للأفراد الأعضاء أو مُغْرية لهم وحاسمة تّجاه الجماعات الأخرى وتّجاه العالم الخارجي»[75].

بالنسبة للعامل الثالث: يكمن في التعبئة الإجتماعية التي أوضح دورها وأهميّتها **كارل دويتش** (K.Deutsch) مشيرًا إلى أنّ: «التعبئة الإجتماعية هي العملية الإجتماعية التي يتحول فيها الفرد والمجموعات من الوعاء التقليدي إلى الوعاء الحديث (الإعلام ، التكنولوجيا، تغيُّر أنماط الإنتاج والتعليم...) ، الذي قد يخلق حاجات جديدة للأفراد داخل المجتمع كما يُسهم في خلق وعي جديد». كما يؤكّد هذا الأخير أنّ هذه العملية تخلق حالة من المنافسة والتداخل بين الفئات الإثنية المختلفة. والنتيجة حدوث خلافات مهمة بين فئة إثنية وأخرى ، وبإتّساع الهوة وتراكمها يتبلور الوعي الإثني بشكل كبير.

وضمن هذه الفكرة ، يرى **إيزاس** (Isaacs) أنّ :« من أهم العوامل المؤدية للتعبئة هي الظروف السياسية – بالدرجة الأولى– التي تحيط بهوية المجموعة الإثنية ومدى سيطرتها ؛ ذلك أنّ علاقات القوة والنفوذ بين المجموعات الإثنية من شأنه أن يَخلق شعورًا خاصًا لدى المجموعة الإثنية المسيطرعليها بإنعدام الأمن وكذا الخوف ،على كل المستويات: الثقافية ،السياسية، الإجتماعية وحتى الإقتصادية»[76].

[76]- نفس المرجع و الصفحة.

كما أنّ انعدام الأمن لا يُميّز فقط المجموعة المضطهدة ، بل وحتى المجموعة المسيطرة التي يكتنفها شعور الخوف وغياب الأمن عندما تبدأ القوى الإجتماعية الأخرى بتحدّي نفوذها وسلطانها.

تجدر الإشارة إلى أنّ ، نمو وتبلور الوعي النّوعي لدى الهوية الإثنية لا ينبع من الدولة والمجتمع – البعد الداخلي– وحسب ، بل قد تسهم العوامل الخارجية في تأجيجها أو حتى رفع حدّتها.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على أمن الهوية الإثنية داخل الدولة

قد يرتبط أمن الهويّات الإثنية بشكل كبير بمسائل عدة أهمها: الإشراك (Inclusion) و الإقصاء (Exclusion) وبالوصول إلى السلطة أو بالحرمان الإقليمي, ولعلّ أبرزها مسألة الحفاظ على مبدأ حماية قيم تلك الهويّات ، وهو ما تؤكده **كارين فيارك** (Karin Fierke) بقولها:« يمكن أن يُفْهم أمن الجماعة الإثنية على سبيل المثال على أنّه حماية القيم المركزية للجماعة ، غير أنّ هذا المدلول لأمن الجماعة لا يحدّد ما هي قيمتها ، وما المصدر المُهدّد لأمنها؟ ، وكيف يمكن تحقيق الحماية لهذه القيم ؟»[77].

إنّ ما تشير إليه **فيارك** بهذا ، هو أن أمن الإثنيات داخل المجتمعات المنقسمة إثنيًّا مرهون بعدّة عوامل:

1–العوامل الهيكلية: تُسهم العوامل الهيكلية في تحديد أمن الجماعات الإثنية من عدمه داخل المجتمع، فهي ترتبط بتعدّد الإثنيات وعما إذا كانت هناك أغلبية لجماعة إثنية معينة أم أنّ هناك توازنا بين جماعتين أو أكثر ، كما يتعلّق ذلك بطبيعة الدولة وقوة مؤسّساتها في استتباب الأمن ومدى قدرة هذه الأخيرة على مدّ سيطرتها في نواحي الإقليم ، أضف إلى ذلك طبيعة النظام السياسي ومدى سماحه للجماعات بالتعبير عن ذاتها ، ومن ثَمَّ يمكن القول أنّ ،العوامل الهيكلية تضمُّ عنصرين هما:

أ– طبيعة التعدّد الإثني داخل الدولة: وهو يشمل بحسب **غيرتز** خمس فئات:

– الأولى: مجموعة واحدة مسيطرة كبيرة عادة ، مقابل أقليّة واحدة قوية ودائمة الإزعاج.

[77]-Matt Mc donold ;Constructivism ,in Security Studies: A Introduction.(S.l,E):edp.D.willions. p62.

– الثانية: مجموعة مركزية واحدة (جغرافيا أو /سياسيا) وعدة مجموعات طرفية متوسطة الحجم ومتعارضة بعضها البعض.

– الثالثة: تمتاز بنمط ثنائي القطب يحوي مجموعتين متوازنتين تقريبًا.

– الرابعة: فتضم تدّرج مستوى المجموعات من حيث الأهمية ، فلا توجد ضمنها المسيطرة بشكل واضح.

– الخامسة: الإنقسام الإثني البسيط ، حيث توجد عدة مجموعات صغيرة[78].

إنّ كل نمط من تلك الأنماط يشير بشكل كبير إلى الحالات التي يمكن أنْ تحيا في سياقها الجماعة الإثنية داخل الدولة ، ومدى شعورها بالأمن من عدمه، من خلال تأمل عدة مؤشرات أهمها: وضعية الهوية الإثنية كجزء من الكل من حيث : موقعها السياسي ، امتيازاتها الإقتصادية و العدالة الإجتماعية ، إضافة إلى احترام خصوصياتها التي تميزها عن غيرها.

ب – التمركز الجغرافي للجماعة الإثنية: يُعتبر التمركز الإقليمي – على الحدود بخاصة– وطبيعة الإقليم أحد المُحدّدات الهامة لطبيعة المطالب الإثنية وفاعليتها ، حيث تُشير الدراسات إلى أنّه كلّما ازدادت درجة تركُّز الجماعة الإثنية في نطاق إقليمي مُحدَّد كلما تعزَّز شعورها بالأمان ، ما يشجعها على طرح مطالبها المحلية ، التي يمكن أن ترقى إلى مصاف المطالبة بالإنفصال . وهذا بالمقارنة مع وضعية الجماعة الإثنية المنتشرة عبر إقليم الدولة دون تركز إقليمي ، ما يقلّل – في الأغلب الأعم– من حجم وطبيعة مطالبها وبالأخص المطالب الإنفصالية ؛ ذلك أنّ شتات تلك الجماعات من شأنه أنْ يضعف هيبتها ، كما أنّ أفرادها في الكثير من الأحيان يَنْدُر لديهم الشعور بالأمن والطُّمأنينة[79].

2- العوامل السياسية: تبرز في هذا السياق ثلاثة عوامل سياسية أساسية تؤثر بشكل كبير على أمن الجماعة الإثنية داخل الدولة وهي كالتّالي:

[78]- غبريال بن دور ؛"السياسات الإثنية والدولة والشرق أوسطية". في: التعدّد وتحدّيات الإختلاف المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ . مرجع سابق. ص ص248،247.

[79]- محمد مهدي عاشور ؛ التعدّدية الإثنية في جنوب إفريقيا . ليبيا: دار الكتب الوطنية . بنغازي ،2004. ص68.

أ- وجود المؤسسات السياسية التمييزية: فالنظم السلطوية القمعية يمكن أن تنتج سياسات متطرّفة و قسرية ، مثال ذلك: الإبادة والطرد ،الإستيعاب القسري، وأشكال أخرى من التطبيع الثقافي ومناورات فرّق تسُدْ ، وكذا العمل على التقليل من شأْنِ الثقافات الإثنية "المتخلفة"؛ ولأنّ تلك الإستراتيجيات أحادية الجانب فإنّها تنطوي على عمليات مساومة أو تسوية أو حتى توفيق ما يؤثر على وضعية الجماعة الإثنية ويقلّل من إحساسها بالأمن ، بالإضافة إلى غياب ثقتها تّجاه الدولة . كما ينعكس ذلك على شراسة السياسات التي تلجأ إليها الجماعات خاصة في حالة وجود تنظيم ونخبة قوية بها[80].

ب- وجود الإيديولوجيات القومية الإستبعادية: تقوم على أساس استبعاد التمايزات الإثنية والتي تتعامل مع الجميع دون أيّ اعتبار للتمايزات الوشائجية ، كما تَسْتحضر بها مثل هذه الكيانات مظالمها وادعاءاتها وقلقها وحتى مصالحها وطموحاتها: الإجتماعية ، الثقافية والإقتصادية بالأخص، إمّا على مستوى الساحة السياسية أو على الميدان حينما تشرع في تبنّي سياسات عنيفة[81].

إنّ ما تشعر به الهوية الإثنية من خوف وانعدام الأمن وحتى احتقار، يملك بُعدًا مختلفًا نوعيًّا عن الصفات الأخرى – المشاعر الأخرى- ذلك لأنّ: « النقمة الإقتصادية أو الطبقية أو الفكرية تهدّد بحدوث ثورة ، لكن النقمة التي تستند على العرق أو الثّقافة تهدّد بالإنقسام ...حينما تُكافح كل إثنية بعمق أكبر ، وليس من السّهل إرضاؤها»[3].

ج- دور نخب الجماعات الإثنية: تعمل نخبة الكثير من الجماعات على تحديد جملة من السياسات بناءً على العوامل الإيديولوجية والدوافع السياسية في صراعهم على السلطة ،هدفها بذلك مختلف ولكن الأهم هو السّعي للحفاظ على سلوك يَستند إلى الإستغلال السياسي في الحالات التي تكون فيها الإختلافات الدينية والطائفية مكوّنًا هاما للجماعة ، ما قد يحفّزُعلى جعلها الورقة الرابحة بالنسبة لهم عن طريق تحويل آليات المأسَسَة في صالحهم.

---

[80]- أحمد عبد الحافظ ؛الدولة والجماعات العرقية: دراسة مقارنة السياسة الروسية تّجاه الشيشان وتتارستان(1991-2000). القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ،2005. ص75.

[81]- غبريال بن دور؛ مرجع سابق. ص247.

فقد تُشكّل آلية حق النقض سلاحًا للنخبة لكي تُؤَمّن به مصالح جماعة إثنية معينة ، في حين يمكن أن يكون مؤذيًا لجماعات أخرى ؛ ذلك أنّ بعض الجماعات قد تستخدم نفوذها وتفَوُّقها العددي لرفع راية النقض أمام مطالب الأقلّية الإثنية المستضعفة ، وهذا ما يؤدي بدوره إلى غياب الثقة والأمان بين تلك الجماعات داخل الدولة . كما قد تستغل آلية التمثيل التناسبي من طرف الجماعات الإثنية حينما تفسح المجال للأحزاب المتطرّفة اليسارية أو اليمينية على حد سواء ، وهو ما يؤكّده **ليجفهارت**(Lijiphart) بقوله:« إنّ التمثيل النسبي يمكن أن يخلق حالة من عدم الإستقرار السياسي المنتهج الذي قد يؤدي إلى حرب سياسية»[82].

3- العوامل الإقتصادية و الإجتماعية: وهي تشير إلى السياسات العامة سواء الإقتصادية أو الإجتماعية التي تتّبعها الدولة ، وتنعكس على وضع الجماعات الإثنية ومدى شعورها بأمنها الإقتصادي وكذا الإجتماعي.

أولاً– الجانب الإقتصادي: الذي يتمثّل في مدى نجاح السياسات الإقتصادية للدولة في تحقيق معدلات مناسبة من النمو الإقتصادي ، و خلق فرص عمل، تحسين المستوى المعيشي، مع مراعاة العدالة التوزيعية الجغرافية في توزيع الخدمات والعوائد على كافة أنحاء الدولة الأمة[83]. وقد عبّر عن ذلك **ليجفهارت** حينما أشار إلى أنّه: «عندما توزع الموارد الإقتصادية بطريقة تجعل المجموعة الإثنية تضم في صفوفها عناصر من الطبقات الدنيا والوسطى و العليا، يقل احتمال أن تشعر إحدى المجموعات بالحرمان البنيوي و تثور ضد النظام »[84].

أما إذا حدث العكس؛ أي تبنّي سياسات تمييزية أو ما يُسمّيه **هاشتر**(Hachter) بـ: الحرمان الإقليمي، فهي تُسْهم في بلورة الشّعور الإثني بين المجموعات القاطنة بالمناطق والأقاليم المحرومة اقتصاديًا.

---

[82]- دانيال برومبرغ ؛ "العولمة والإثنية والديمقراطية ". في: التعدّد وتحدّيات الإختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟. مرجع سابق . ص16.

[83]- أحمد عابد الحافظ ؛ مرجع سابق . ص75.

[84]- دانيال برومبرغ ؛ مرجع سابق . ص17.

تتجلّى كذلك– في هذا السّياق– فكرة أخرى ،عبّرعنها كلٌّ من **هاشتر** وَ**زوريك**(Zuriek) بـ: "**الإستعمار الداخلي**" التي تشير إلى: أنّ سياسات الدولة: الإقتصادية والسياسية والثقافية ، هدفها الإبقاء على فئة إثنية محددة محرومة اقتصاديًّا وكذا منقسمة على نفسها ، ما يؤدي إلى تصاعد مشاعر العنف بين أفراد الجماعات الإثنية المحرومة[85].

بُغية توضيح الفكرة أكثر تتجلّى ، الحالة السوفياتية–سابقا– كمثال على ذلك حيث لعب العامل الإقتصادي دورًا كبيرًا في تأجيج المطالب الإثنية وشحن التعبئة الإثنية ، كان ذلك خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين ، وبالأخص عامي1988و1989؛ حينما تضاعفت الأزمات الداخلية نتيجة التّراجع الكبير للدخل الفردي والتدهور السريع للوضع البيئي و تنامي ظاهرة البطالة ، أعقبها توتر شديد بين الإثنيات ، وفي معظم الحالات كانت الأسباب الرئيسية تنحصر في: التوزيع غير العادل للمصادر والإمتيازات ، وفي ظلّ هذه الظروف تضاعفت نسبة التعبئة الإثنية التي يكتنفها شعور اليأس والتخلّف التي اعتمدت سمة تدميرية ضد سياسات الهيمنة ، الإقصاء والتمييز التي انتهجتها الأقلّيات.[86]

بالرغم من أنه خلال فترة البرويسترويكا واصل المثقّفُون والسياسيون السوفيات إعتمادهم على تدخل الدولة للمطالبة بتكثيف الإستثمارات وتجنّب التّدهورالإقتصادي للمنطقة والحُؤُول دون تنامي البطالة والإختلالات الإجتماعية الأخرى. إلا أنّ تلك المحاولات باءت بالفشل، الذي عبّرعنه **زبيغنيو بريجنسكي**(Zbigniew Brejezinsk) بقوله: « إنّ إصلاحات غورباتشوف خلقت الفرصة لبروز الشكاوي القومية المقمُوعة طويلًا على السطح».

كما تبيّنَ كذلك أنّ تنبؤ **أندريه أمالريك** (Andrie Amalrik) قديمًا كان صحيحًا حينما أشار إلى أنّ انهيار الإتحاد السوفياتي سيكون تحت عبء كل من: الركود الإقتصادي وأزمة الهوية القومية ،حيث حاول هذا الأخير تقليص الهوة التي تفصله عن الغرب الصناعي ، عن طريق تبنّي "سياسة التصنيع المفروض" وإقامة بوتقة ترتكز على الثقافة السوفياتية ، غير أنّه فشل في

---

[85]- شفيق الغبرا ؛ مرجع سابق . ص51.

[86]- فكتور زاسلافسكي ؛«التحوّل نحو القومية والديمقراطية في المجتمعات ما بعد الشيوعية». في: التّعدد وتحدّيات الإختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ . مرجع سابق . ص ص212،213.

الأمرين ، وبدت النتيجة في شكل انفجار إنفصالي ، وبخاصة في معظم القوميّات المتطوّرة صناعيّا الذي أُعتبر أمرًا حتميًّا بالنسبة لها. بعبارة أخرى يمكن إرجاع صعود الحركات الإنفصالية في جمهوريات البلطيق والجمهورية السوفياتية إلى توقف نمو التصنيع و الثورة الإثنو– إقليمية ضدّ الدولة المركزية[87].

ثانيًا– الجانب الإجتماعي: ترتبط العوامل الإجتماعية بجملة السياسات التي تتبنّاها الدولة تجاه المجموعات الإثنية المتعلقة بالتعليم و الإعلام، وكذا مدى السماح لكل جماعة بإستخدام لغتها القومية والإحتفال بأعيادها ، بإختصار كل ما يضمن استمراريّة خصوصيّة الجماعة الإثنية.

أمّا في إطار تحديد علاقات القوة المختلفة بين الجماعات الإثنية، فإنّ الأمر من شأنه أنْ يخلق شعورًا خاصًّا لدى الجماعات الإثنية الأقل نفوذًا والمُسَيْطرعليها ، بعدم الأمان وكذلك الخوف على كلّ المستويات: الثقافية ، الإجتماعية. مما يؤدي إلى بلورة وتشكيل مطالب أكثر حزمًا كالإنفصال مثلًا[88].

كل ذلك قد يخلق أيضا نوعًا من الطبقية التي تنمو داخل الجماعات الإثنية نفسها كما تنمو بالمجتمع ككل. إنّ مثل هذه الطبقية لا تبطل حالة التعاضد والتضامن وحسب ، فقد تُسْهم كذلك في خلق وعي طبقي بين المجموعة الإثنية الواحدة ، لهذا فكثيرًا ما ينمو الوعي الطبقي الإثني بدلاً من الوعي الطبقي الخالص.

يُقدّم في هذا الإطار، النموذج السوفياتي سابقًا مثالاً واضحًا على ذلك ؛ حينما شرعت الدولة السوفياتية في إقامة نظام خاص للتدرّج الطبقي الإجتماعي ، قسّمت به السكان إلى مجموعات وظيفيّة متنوّعة ، كما أعادت توزيع الدخل القومي لمصلحة القيادة السياسية التي تلعب لهم دورًا حاسمًا في الإستقرار الداخلي (كالمثقفين– السّاسة..) . ولكن ومع انهيار هذا النظام المعقّد للتدرج الطبقي الذي هندسته الدولة ازداد التفكّك الإجتماعي مع قلة الموارد ، وهو ما خلق فرص

[87]- نفس المرجع. ص213.

[88]- أحمد عبد الحافظ ؛ مرجع سابق. ص75.

العودة إلى تنشيط الروابط الإثنية ، ونتيجة لذلك أصبحت القومية الإثنية أقوى قواعد التعبئة الإجتماعية[89].

بناءً على ما سبق يتضح أن، قدرة الدولة على تأمين المساواة بين الفئات والمجموعات الإثنية المكوّنة للمجتمع يُعَدُّ حجر الزاوية ، وهو ما يؤكّده كل من : **يونغ** (Young) و **أسكس** (Assacs) حيث عبّرا عن ذلك بقولهما: « إنّ مسألة الأمن الجماعي للأقلّيات والقوى الإثنية يجب أن يكون مَحطَّ انتباه الدولة، فعندما تشعر المجموعة الإثنية بأنّ أمنها مهدّد وأنّ أفرادها هم عرضة للتمييز يتحوّل لديها شعورٌ وإدراكٌ بالإضطهاد»[90].

وقد سعى إلى ذلك الإتحاد السوفياتي، عبر تشجيعه لسياسة القوميات السوفياتية بغية تحقيق هدف مركزي ، يتمثل في محاولة استمالة الولاءات الإثنية ، بالإضافة إلى العمل على إزالة الفوارق الإثنية .حيث أقام حواجز لا يمكن اختراقها بين القوميات المختلفة عن طريق الوسائل البيروقراطية ، وربط الأفراد بمجموعاتهم القومية ، كما سعى إلى تعزيز التماسك بشكل أكبر بإنشاء روابط ثابتة بين الإثنيات وأراضيها وإداراتها السياسية . وهو ما أوقع الإتحاد السوفياتي في مأزق الإنفصاليّة ، حيث يرى **بوريس تسروغاتسكس** (Boris Strogatsry) الكاتب الروسي المعروف: «أنّ الجمهوريات تَعْرضُ مجموعة الخصائص الكاملة للدول المستقلة التي فقدت استقلالها»[91].

المطلب الثالث: السياسات الأمنية للجماعات الإثنية تجاه الدولة

تُعتبر أغلب الدول أن التنوّع الإثني الذي يميّزها ما هو إلاّ مصدر مُهدّد لتكاملها؛ لذا فإنّ إدارة العلاقة الإثنية سواء من قبل الدولة أو الجماعات أو بتدخُّل أطراف خارجية هي عملية مستمرة وديناميكية ، بل من الصعب تغاضي النظر عنها، لأنّ السياسات المنتهجة للجماعات الإثنية تتميز بدورها بالإستمرارية و التجديد ، كما أنّها قد تبدو متصاعدة أو أقل من ذلك؛ بمعنى

[89]– فكتور زاسلافسكي؛ "التحوّل نحو القومية والديمقراطية في المجتمعات ما بعد الشيوعية". في: التّعدد وتحدّيات الإختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ . مرجع سابق . ص213.

[90]- شفيق الغبرا؛ مرجع سابق . ص51.

[91]- فكتور زاسلافسكي ؛ مرجع سابق . ص213.

أنّها قد تبدأ سلميّة وتتحوّل إلى عنيفة ، لذلك يجب الأخذ في الإعتبار – ومن البداية– أنّ سياسات الجماعات السلمية من المحتمل أنْ تتحول إلى سياسات عنيفة، حتى ولو استجابت الدولة لبعض من مطالب الجماعات، كما أنّ السياسات العنيفة ما تلبث أنْ تخلق نزاعًا إثنيًّا، وهو ما يُعبّر عنه **ليجفهارت** بقوله: «إنّ المجتمعات شديدة الإنقسام إثنيا تقع في أحد طرفي طيف ، حينما تسعى المجموعات الإثنية إلى وضع العراقيل على عتبة الديمقراطية و العقبات بعد تجاوز العتبة تبعًا لطبيعة سياساتها المتبنّاة»[92].

لذلك سوف يتم ضمن هذا العنصر استجلاء السياسات التي يمكن أن تتبناها الجماعات الإثنية بغية تحقيق أمنها أو زيادة نسبته، والتي تتراوح ما بين السلمية و العنيفة، و لكن قبل ذلك ينبغي الإشارة إلى جملة من النقاط:

أولًا – التموقع الجغرافي للجماعة: إنّ قدرة كل جملة تختلف من حيث التأثير على الدولة طبقا لتمركزها الجغرافي ، فأيًّا كانت سياستها (عنيفة أو سلمية فإنّ تأثيراها يزداد حينما تتركّز تلك الجماعة في إقليم معين).

ثانيًا– العدد الكبير للجماعة: يُعتبر التّعداد الكبير للجماعة عاملًا مُحفّزًا و مُساهمًا في بلورة مطالبها وخاصة تلك التي تمتدُّ داخل حدود أكثر من دولة مثل: إقليم الباسك الواقع ما بين الحدود الفرنسية والإسبانية، كما يدعم ذلك: المستوى التعليمي لأفراد الجماعة وكذا مستوى التمدُّن ، درجة وعي السياسي...إلخ.

ثالثًا– إنّ سياسات الدولة تجاه الجماعة الإثنية سواء كانت سياسات اعتراف أو عدمه لا يُشْترط أنْ يقابلها سياسات مُتوقَّعة من الجماعة الإثنية . بمعنى أنّ سياسات الإعتراف بالتعدّدية لا يُشترط أنْ يقابلها سياسات سلمية من الجماعات والعكس أيضا صحيح ؛أيْ أنْ تتبنّى الدولة سياسات عدم الإعتراف وفي المقابل لا تُبدي الجماعات أيَّةَ شراسة[93].

---

[92]- بول براس ؛«المجموعة النُّخبويَّة والتّلاعب بالرموز والهويّة الإثنية عند المسلمين في جنوب آسيا». في: التعدّد وتحدّيات الإختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ . مرجع سابق . ص145.

[93]- نفس المرجع والصفحة.

1 - السياسات السلمية للجماعة الإثنية داخل الدولة: تُشير إلى: « تلك السياسات التي لا يتمُّ فيها اللجوء إلى العنف أوالمواجهة المسلحة مع الدولة أو بين الجماعات ، حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى تبنّي سياسات سلمية ، نظرًا لإرتفاع تكلفة السياسات العنيفة ، أو لأنّ الإيديولوجيّة التي تتبنّاها الجماعة – و تنبُعُ من ضُعفها في الغالب الأعم – هي إيديولوجيّة سلمية لا تعتمد على المواجهة والعنف».

وعليه ، يمكن حصر السياسات السلمية في الآتي:

أ- **سياسة الإحياء الثقافي:** وهي الوسيلة التي تتمسك بها الجماعة الإثنية بُغْية الحفاظ على هويّتها وخصوصيتها ، ويبرز ذلك جليًّا عندما لا تعترف الدولة بها . حيث يتم تهميشها والأبعد من ذلك إمكانية تهجيرها ، لذا يُنْظَرُ إلى هذه السياسة على أنّها نوع من الحلول تلجأ إليها الجماعة لإعادة تعريف ذاتها قبل أنْ تنصهر داخل المجتمع أو تُهَجَّر ويتمُّ إقصاؤها.

يُقصد بسياسة الإحياء الثقافي: « تلك العملية التي تشمل كافة الحركات والمبادرات الثقافية بالأساس ، والمتعلّقة بالنواحي الثقافية العرقية التي تُميّز جماعة إثنية عن غيرها داخل الدولة ، حيث تَعْمَد على إبرازها وتعظيمها من جهة والحفاظ عليها من جهة أخرى، وهي تشمل: روابط الدم والعرق، القيم ،العادات والتقاليد، الإرث التاريخي وكلَّ ما يُشكّل الحياة الثقافية المميّزة لجماعة ما[94].

وفي هذا السياق ، يقدم **كليفورد غيرتز**(Clifford Geertz) ضمن مقالته المشهورة: "**الثورة الإندماجيّة**" أفكارًا كثيرة حول مسألة الإحياء الثقافي انطلاقا من مسبباتها وصولا إلى أهدافها ، حيث يقول متأثّرًا بفكرة **إميل دوركايهم**(E. Durkheim) عن الضمير الجمعي: «إنّ الإنسان تُحفّزُه دائما الرغبة والإعتراف بهم بمثابة عوامل مسؤولية تتمتع رغباتهم و أفعالهم وآمالهم و أفكارهم بأهمية أنّ المواطن في هذه الدولة يخاطر بفَقْد تعريفه كشخص مستقل ذاتيًّا»[95]. لذا فإن على أفراد تلك الجماعة – في إطار هذه السياسة – إبرازها من خلال تكثيف مظاهر

[94]- أحمد عبد الحافظ ؛ مرجع سابق . ص72.

[95]- دانيال برومبروغ ؛ "العولمة والإثنية والديمقراطية". في: التعدّد وتحدّيات الإختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟. مرجع سابق . ص09.

كـ:المهرجانات الثّقافيـة ، الأمسيات الشـعرية الخاصـة بـالأدب الشـعبي ، تعلـيم اللغـة أو اللهجـة الخاصة بها لأبنائها، إنشاء مسارح تجسد التاريخ الثقافي للجماعة.

وعليه يمكن القول إنّ، سياسة الإحياء الثقافي تُعبّرعن جهد واع لإحياء عناصر ينظر إليها على أنّها مهمة لبث روح الشّعور بالوعي النّوعي لجماعة ما, حيث تعمل على تفعيلها من أجل تأمين نفسها وفرض إرادتها ، كما تلجأ الجماعة لهذه السياسة عندما تشعر بوجود خطر يهدد كيانها مثل: سياسات التطهير العرقي والإبادة.

ب- **سياسـة السـعي نحـو النفـوذ الإقتصـادي**: تتّخذ هذه السياسة طابعا اقتصاديا بالدرجة الأولى؛ ذلك أنّ مطالب الجماعة الإثنية ترتبط بدرجة تقدّمها أو تخلّفها ، كما يتعلّق الأمر بطبيعة الإقليم الذي تقطنه تلك الجماعة من حيث الغنى والفقر.

وضمن هذا الإطار يمكن التمييز بين نمطين من الجماعة الإثنية من الناحية الإقتصادية:

الأول: حينما تنفرد جماعة إثنية بمنطقة ذات أهمية مثل: احتوائها على مواد خام – موقع استراتيجي لميناء... والتي لها أثر مباشر على المطالب الإقتصادية والإجتماعية لتلك الجماعة. وهو ما تُفسّره نظريات التّحديث التي تربط بين الحالة الإقتصادية لجماعة ما ومطالبها الإقتصادية ، ومدى قدرتها على تعبئة هذه المطالب بكُلّ حزم وجدية ، بالإضافة إلى محاولة اتّخاذ الإقليم كمجال للإستثمارات وكذا تصدير عمالتها وأموالها، ومن أقرب الأمثلة على ذلك :جماعة اليوروبا في نيجيريا والباجندا في أوغندا[96].

ومن المحتمل أنْ ترتقي المطالب الإقتصادية لتلك الجماعات إلى مصاف استغلال هذه الميزة من خلال إعلان عصيانها المدني أو المقاطعة أو حتى الإنفصال (في إطار حكم ذاتي) حتى تستجيب الدولة لمطالبها.

الثاني: يشير إلى الوضع الإقتصادي المتدني للجماعة ما يهدّد أمنها الإقتصادي كما قد ينعكس ذلك التدنّي في شكل مطالب متواضعة تتعلق فقط بالحقّ في الحياة وتوفير الحد الأدنى من

[96]- محمد مهدي عاشور ؛ مرجع سابق . ص76.

المعيشة (غذاء– مأوى ...) الأمر الذي يثقل كاهل الجماعة ويضعفها ويؤثرعلى تنظيمها ، وقد لا يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل قد تزداد معدلات هجرة أفرادها إلى مناطق أكثر ثراء واستقرار.

يبدو جليًّا أن، سياسة السعي نحو تحقيق النفوذ الإقتصادي من طرف الجماعة الإثنية لا تُعَد سياسة بالمعنى الواضح ، إنّها في الحقيقة مطلب في حد ذاته حينما تَنْشُد الجماعة مطالب اقتصادية كتحسين المستوى المعيشي وحسب ، وهي مطالب لكل الأفراد الموجودين داخل الدولة أيًّا كانوا ، وهو ما يُنْقل – عند بعض الدّارسين للحداثة – ولاء الأفراد من مستوى الجماعة إلى مستوى أعلى، ما يؤدي إلى ذوبان الهوية الإثنية بمرور الوقت في حين يؤكّد اتّجاه آخر : **باون هوبس** (Bown Hobs) **وغيرتيز** أنّ أبعاد التحديث تميل إلى:«عدم تخفيف وتيرة العواطف الوشائجيّة في البداية وإنّما إلى تسريعها»[97].

أمّا **باون هوبس** فيرى أن ، تطور سياسات التحديث من شأنها أنْ تضاعف نسبة التمسّك بالموروث الثقافي الخاص بكل جماعة ، حتى وإنْ كان مستواها الإقتصادي متدنّي؛ ويرجع ذلك بالأساس إلى طبيعة ودور النخبة ومدى تشبُّثها بموروثها الثقافي الخاص بالجماعة التي ينتمون إليها، لذا وفي حال ثَبُت لدى بعض الجماعات أنّ أحوالها الإقتصادية السيّئة لن تتحسن – في ظلّ تمركزها الإقليمي – فإن مطالبها بالإنفصال عن الدولة ستكون أمرًا واردًا ، ومثال ذلك: الحركات الإنفصالية في شمال تشاد وكذا مملكة التورو في أوغندا ، الأوجادين والأورومو في إثيوبيا ، الهوسا في نيجيريا[98].

عموما يمكن تلخيص المطالب الإقتصادية للجماعات الإثنية فيما يلي:

1- الرغبة في تفعيل الدور الإقتصادي للنخبة داخل الجماعة مثل: خلق فرص العمل ، تشجيع الإستثمار في أماكن التركُّز الإثني ، توفير فرص التعليم.

2- تحقيق قدر من الإستقلال للإقليم الذي تتواجد فيه جماعة إثنية معينة والذي بدوره يحظى بتركُّز مورد هام ، مع اعتبار أحقيّة استغلاله من طرف الجماعة والدولة على حد سواء. كماأنّ تغاضي النظر من طرف الدولة عن المطالب الإقتصادية للجماعات الإثنية ، من شأنه أن يخلق

[97]- أحمد عبد الحافظ ؛ مرجع سابق . ص72.

[98]- محمد مهدي عاشور ؛ مرجع سابق . ص73.

حالة من عدم التوازن الإثني ، الذّي ينجر عنه عنف مدعوم بعدم الثقة وغياب الشعور بالأمن المتبادل بين الطرفين.

ج- سياسة التحالف مع الجماعات الأخرى: تلجأ العديد من الجماعات الإثنية إلى التحالف فيما بينها لإبراز وجودها وتأمين قوّتها ، مع اعتمادها على التنظيم المؤسسي فيما بينها داخل الدولة , ما يمكنها من تعبئة مطالبها السياسية والإقتصادية والإجتماعية تجاه الدولة.

بداية يُشير التحالف إلى قبول الجماعات الإثنية بتوحيد قواها فيما بينها بغض النظرعن التفاوت الحاصل سواء من حيث: حجمها العددي , مستواها الإقتصادي , قدرتها على التنظيم أو اختلاف عاداتها وتقاليدها ومعتقداتها وطقوسها الدينية. ومنه تبرز أهمية هذه السياسة في اكتساب الجماعة المنظوية تحت لواء التحالف قوة سواء كانت – هذه الأخيرة- ضعيفة أو قوية[99].

ولكي تزداد فعالية هذه السياسة ينبغي أنْ تتوفّر جملة من الشروط تُسهم بحق في تحديد مدى نجاعة التحالف كسياسة متبنّاة على غرار باقي السياسات الأمنية السلمية الأخرى:

1- ما يدعم التحالف أكثر هو وجود مصلحة مشتركة حقيقيّة بين الجماعات الإثنية المختلفة من حيث المطالبة بالإعتراف بها و التمثيل السياسي داخل مؤسسات الدولة ، تحسين الظروف الإقتصادية ، العدالة التوزيعية واحترام خصوصيات الجماعات.

2- التأكّد من عدم التمييز ضد أبناء الجماعات المتحالفة، مع إتاحة الفرص المختلفة أمامهم على مختلف الأصعدة: سياسيًّا ،اقتصاديًّا ، تعليميًّا... .

3- تتطلب سياسة التحالف لتأسيسها وتعميق أهدافها، تخطيطًا مسبقًا من قبل نخب الجماعات انطلاقًا من تحديد نائب أو ممثل لكل جماعة يُعبّر عنها وعن مطالبها وعن دورها داخل ذلك التحالف (من حيث: قيادة التحالف- الدعم المادي- التخطيط التنظيمي له...). تليه صياغة أهداف كل جماعة أمام الجماعات الأخرى عبر وسائل الإتصالات المتوفرة.

[99]- أحمد عبد الحافظ ؛ مرجع سابق . ص73.

وفي هذا السياق ، يرى **روتشيلد** (Rothschild) أنّه : ينبغي على هؤلاء الزّعماء صياغة أهداف أو استراتيجيات ملائمة يمكن حصرها في:

الأولى: العمل على تحقيق التكامل متعدّد الأبعاد لدرجة الإستيعاب الكامل للجماعات الإثنية ، وهو من الأمور المستبعدة.

الثانية: تحقيق الهدف التعدّدي بالتّكامل السياسي و المعيشي الكامل في المجتمع.

الثالثة: التّغلب على عدم استقرار الإستقلال الثقافي ، بإنشاء نظام من الإستقلال الذاتي الإقليمي السياسي مثل: تحقيق الحكم الذاتي للإثنيات.

الرابعة: المطالبة بالإنفصال والإستقلال السياسي التام.

الخامسة: إستراتيجية السيطرة الإثنية و مقاومة الدولة[100].

تجدر الإشارة إلى أنه ،و بالرغم من سلمية هذه السياسة إلاّ أنها قد تتصاعد فيها بعد ؛ ذلك لأنّه في حال توطُّد أسس التحالف بين الجماعات المختلفة قد يُكْسِبُ بعضها قوة عددية وتنظيمية واضحة، مما يُخوّل لها القدرة على الدّخول في مواجهة مباشرة مع الدولة، و قد يتحوّل الأمر إلى حد العنف والقوة المسلحة . ما يهدّد كيان التحالف أيضا هو غياب المصلحة من الإستمرار في هذا التحالف ، حينما تسعى بعض الجماعات إلى التنصُّل من القواعد التي قامت على أساسها تلك السياسة ، وبالتالي فإنّ المواجهة بين الأطراف المتحالفة قد يتحوّل إلى أمر وارد[101].

د- سياسة اللجوء إلى الدعم الدولي: قد تلجأ الجماعة الإثنية إلى تدويل أزمتها ، حيث تسعى إلى طرح قضيتها على طرف أو حتى أطراف خارجية ، وهو ما يُعرف بـ: دولنة (Stateness) أهداف الجماعة ، التي تقوم أساسًا عندما لا تُوافق نسبة كبيرة من الناس على حدود الدولة

[100]- غبريال بن دور؛ مرجع سابق . ص ص249،248.

[101]- نيفين مسعد ؛ «الإشكاليات الإثنية في العراق والإنعكاسات العربية». بحث غير منشور . القاهرة ، جانفي 2005. ص03.

الإقليمية (سواء أقيمت على أسس ديمقراطية أم لا) كوحدة سياسية شرعية يدينون لها بالولاء[102]. حينها تعمد الجماعة الإثنية إلى نشر مطالبها على مستوى المجتمع الدولي ، كما تعمل على إبراز مدى الانتهاكات التي يتعرض لها أفرادها من قبل الدولة الحاضنة.

لذلك يبرز – في هذا السياق– عاملان يُسهمان إلى حد بعيد في دولنة المسألة الإثنية هما:

1- امتداد جماعة ما داخل حدود في أكثر من دولة مثل: الأكراد في كل من تركيا ، العراق وسوريا,الباسك في إسبانيا وفرنسا.

2- انتشار العنف و عدم الإستقرار داخل الدولة التي تحوي تعدادًا إثنيًّا كبيرًا , حينها تضطرُّ العديد من الجماعات إلى المناداة لتقديم يد المساعدة لها , من خلال محاولة الحصول على الدعم السياسي و الإيديولوجي من قبل جماعات إثنية في دول أخرى ومنظمات دولية و منظمات غير حكومية. وذلك بتقديم حقائق عن مطالب وحقوق هذه الجماعات المضطهدة.

على الرغم من فعّالية سياسة التدخل الدولي في ضبط العلاقة بين الجماعات الإثنية مع الدولة إلاّ أنّ العديد من الدارسين يتبنُّون وجهة نظر متشائمة تجاه دور التدخل الخارجي أيا كان (دولة –تحالف مجموعة من الدول– منظمة إقليمية أو دولية) في تهدئة النزاع القائم بين الدولة والجماعة على اعتبار أن النزاع الإثني يمتاز بالتعقيد[103].

لذلك يرى **دال** (Dahl) أن هناك شروطا ينبغي توافرها لتدخل الأطراف الخارجية في حالة لجوء الجماعات الإثنية طالبة الدعم:

1- أن تكون مطالب الجماعات الإثنية واضحة ، مع إدراك منها أنّ المُتدخّل الخارجي لديه القدرة على تحقيقه.

[102]- خوان.ج.لينتز ،ألفرد ستيبان ؛"الهويّات السياسية والسياسات الإنتخابية: إسبانيا والإتّحاد السوفياتي ويوغسلافيا". في: التعدّد وتحدّيات الإختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟. مرجع سابق . ص227.

[103]- أحمد عبد الحافظ ؛ مرجع سابق . ص75.

2- أن تتمتع تلك الجماعات بنوع من الحكم الذاتي ، مع شعورها بإكتمال درجة وعيها وخصوصيتها التي تعمل على حمايتها من خطر الإندثار ، ولا يتأتى ذلك إلّا بالإستقلال الكامل أو بحكم ذاتي يكفل رفع الوصاية السياسية لهذه الدولة عنها[104].

ممّا سبق يمكن القول أنّ، التدخل الخارجي على اختلاف أشكاله (قسري أو غير قسري) لا يحُلّ الصراع الإثني من جذوره ، وإنّما سيُوقفه إلى فترة معينة ، لذا فمن المستحسن العمل على تسويته بطريقة تُرضي الأطراف المتصارعة (الدولة والجماعات الإثنية).

2 - السياسة الأمنية غير السلمية(العنيفة) للجماعات الإثنية داخل الدولة:

تلجأ– في الأغلب الأعم– الجماعة الإثنية إلى السّياسات العنيفة عندما تكون قد استنفذت جميع الحلول السلمية في مواجهة الجماعات الأخرى ،حيث تعمل تلك الجماعة على إجبارها للإستجابة إلى مطالبها بأسلوب العنف ، وفي هذا الإطار تبرز الأسباب المؤدية إلى انتهاج هذا النوع من الأساليب التي يمكن حصرها في الآتي:

1- طبيعة الإيديولوجية المسطرة على الجماعة التي تتمسك بها القيادة مثل: ثقافة العنف أو المواجهة مع الأطراف الأخرى لتأكيد أو بالأحرى فرض وجودها وكينونتها أمام غيرها من الجماعات أو مع الدولة، عن طريق الإرهاب و ترويع المدنيين ونشر مظاهر الشغب أو اللّجوء إلى حرب العصابات في مواجهة الجماعات الأخرى[105].

2- ضعف الدولة وعدم مقدرتها على بسط نفوذها بشكل كبير على الجماعات الإثنية : في ظل عدم تكريس العدالة التوزيعية للموارد داخل الدولة ، التراجع الإقتصادي والعجز عن توفير الخدمات الأساسية لبعض الجماعات وكذا صعوبة توفير الأمن ، أضفْ إلى ذلك فشل سياسات الإستيعاب التي تتبنّاها الدولة وحرمانها من ممارسة طقوسها الدينية ، ما يحفّزُها على اللُّجوء إلى العنف.

---

[104]- اسماعيل صبري مقلد ؛ نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة . الكويت: [د، د،ن] ، 1982 . ص ص 234،235.

[105] – أحمد عبد الحافظ ؛ مرجع سابق . ص72.

وقبل الإنتقال إلى طرح طبيعة السياسات العنيفة يمكن بداية تحديد المراحل التي يمر بها العنف الإثني ، الذي يضمُّ خمس مراحل:

1 – مرحلة تكَوُّن العنف: ينطلق مع غياب التوافق بين الأطراف المشاركة في العنف من حيث المطالب والأهداف.

2- تصاعد العنف و التّدخُّل لحل الأزمة: تزداد نسبة العنف بين الدولة والجماعات من خلال تبادل الإتّهامات ، خلق بؤر للفوضى ، العمل المسلح.

3- استمرار تصاعد مظاهر التوتر والعنف: حينما تدخل الأطراف المتصارعة في سباق محموم من الفعل ورد الفعل ليتحول الأمر إلى حرب، ممّا يُضعف من فعالية المؤسسات المدنية داخل الدولة. كما يُصعّد من حجم الخسائر – تلك الأطراف– ما يدفعها إلى تقديم بعض المنازعات وطرح مسألة المفاوضات لإيجاد حلول تُناسب الطرفين.

4- تراجع حدّة العنف بين الطرفين: وتبدأ عندما ينطلق مسار المفاوضات ، ونقل نسبة المناوشات المسلحة بين الطرفين ، وهي المرحلة التي تزداد فيها نسبة الفشل (إمّا من حيث محاولة التوصل إلى اتفاق ، أو حتى لإعتبار التفاوض لدى بعض الأطراف كستار بغية كسب الوقت لا غير ، من أجل تنظيم قوتها).

5 - تحول النزاع: تُعدُّ أهم المراحل و أخطرها، حينما يتحوّل وبشكل مفاجئ ميزان القوة بين أطراف النزاع ، إما لتوقّف أحد الأطراف – ولو مؤقتًا– بعد فشله، أو انتقال السلطة والتفوّق لطرف ما[106].

تأسيسًا على ما سبق، تبرز أهمية السياسة العنيفة لبعض الجماعات الإثنية رغم التكاليف التي تنجر عن ذلك العنف، و هذا يعود لعدم الثّقة المتوارثة عبر السنوات ، ما ينتج أخيرا بغضا متأصلا لدى أفراد هذه الأخيرة تجاه الآخر ، وما يزيد الطين بلة الشّعور المفرط بالظلم وغياب الأمن بالنسبة لها.

[106]-Lawrence Barsh . «The Ethnic Factor in Security and Development :perceptions of the united p333-341. p.Nations Human Rights Bodies ».Acta Sociologica.N°.4.1987

و عليه ، سوف يتم استجلاء أهم السياسات الأمنية التي تتسم بالعنف في الآتي:

أ – **سياسة العنف المنظم:** يأخذ العنف من خلالها أشكالاً أكثر تنظيمًا من أعمال المقاومة (حركات المقاومة–حرب العصابات– الحرب الأهلية) ، ولا يتأتّى ذلك إلاّ عندما تتمتع الجماعة بقدر عالي من التنظيم و المؤسسية ، بالإضافة إلى توفر قيادة قوية و ذات إيديولوجيّة تتّسم بالميل إلى العنف ، وفي ذات الوقت تؤمن بالعنف الذي بواسطته تسترجع به حقوق الجماعات ، ما يُكسبها ثقة مكتملة في تنظيم وضبط تسلُّحها لمواجهة الطرف الآخر[107].

إنّ أهم ما يُميّز الجماعة التي تجنح إلى ممارسة العنف المنظم هو، وجود ميليشيا خاصة بها تتّسم بقدر عالي من التنظيم من جهة و الوعي بخصوصية الجماعة وأهدافها من جهة أخرى. حيث تبرز بذلك: القوات المدرّبة التي تعتبر نفسها وسيلة أساسية للحماية من استبداد النظام ، وبالتالي العمل على التخلص من أساليب القمع والتهميش الموجه لجماعتها ، لذا ينبغي أن تتميز القوات (الميليشيا) كذلك بالوعي السياسي ، عن طريق التخطيط المحكم لدراسة أغوار الطرف الآخر و التي تنبع من المستوى العالي من التعليم الذي تنفرد به كوادرها. ممّا يُحوّل الجماعة – في الكثير من الأحيان– إلى جبهة قويّة موحّدة ، كما يُضفي على هذه الآليّة الشرعيّة والدعم من قبل أبناء الجماعة[108].

ومنه يمكن القول , أنّ هذه السياسة تستفحل أكثر عند ما يبدو عجز الدولة جليًا في إدارة التعدّد الإثني من خلال : الضُّعف المؤسسي الذي تعاني منه ، بالإضافة إلى غياب الشرعية والعدالة التوزيعية (الإجتماعية ،الإقتصادية وحتى السياسية).

ب – **سياسة اللجوء إلى الإرهاب:** يقصد بالعملية الإرهابية :« السعي عن طريق التّخويف و التّرويع من طرف الجماعة الإثنية ضد الدولة أو حتى ضد الجماعة المسيطرة ؛ و ذلك عن طريق القيام بإستهداف المدنيّين أو شخصيات معينة (زعماء سياسيين ، رجال أعمال، صحفيين...) أو أعمال التخريب ، كما تنضوي تحتها العمليات الإنتحارية –الإستشهادية– التي تقوم بها الجماعة». ويتمُّ كل ذلك داخل أو خارج حدود الدولة ، بغية تحقيق هدف مركزي ، وهو

---

[107]-Azar Edward ; Management of protracted Ethnic Conflict in The third Warld ethnic report "studies vol 2 .1987 . p p 41,45..

[108]-Ibidem.

إبراز مدى الضعف الذي تعيشه الدولة وعدم قدرتها على حماية أفرادها ، بالإضافة إلى محاولة خلق ضغوط على الدولة للوفاء بحقوق الجماعة أو حتى الجماعات الإثنية الموجودة داخل الدولة.

يُعرَّف كذلك الإرهاب الإثني على أنّه :«استخدام أساليب مرعبة من جانب الحكومة أو في مقاومة الحكومة». حيث يُقرّ هذا التعريف بشكل واضح أنّ "الإرهاب" كعمليّة لا ينحصر على الجماعات و حسب ، وإنّما قد تلجأ إليه الدولة كأسلوب للحكم ، لذا فإن هذا التعريف يتميّز بالسيولة الشديدة وذلك لتعدّد جوانبه (القانونية – السياسية – الأخلاقية) ، فالإستناد إلى مثل هذه الآلية يعتمد على طرق مختلفة كل حسب منظوره وأهدافه و مبرراته.

تجدر الإشارة إلى أنّ ، آلية الإرهاب تتميّز بقدر عال من التنظيم ، و الدليل على ذلك هو التوقيت الذي تحدث خلاله العمليات ، كما أنّ الأفراد المعنيين بتلك العمليات ليسوا بفقراء ولا مجرمين يائسين ولا حتى متعصّبين دينيّا ، بل على العكس فهم في الأغلب ، على درجة عالية من التعليم و الدّراية السياسية[109].

المبحث الثالث: مضمون الإستقرار الداخلي

ضمن هذا المبحث سوف يتم إستجلاء جملة من العناصر للإستقرار الداخلي بغية إعطاء صورة أوضح للموضوع محل الدراسة في إطاره النظري ، وهذا بدءً بـ: تعريف الإستقرار الداخلي ، ثم تحليل شروطه يليه إبراز لمقوماته انطلاقًا من:

المطلب الأول : التعريف بالإستقرار الداخلي

من المؤكّد أنّ مشكلة التعدّد والتداخل بل والتناقض أحيانا حول التعريفات النظرية : اللغوية والإصطلاحية لأغلب مفاهيم العلوم الإجتماعية ، تعتبر من المشكلات الأساسية التي تواجه الباحثين في العلوم الإجتماعية ، وهو ما يفسّر الغموض الذي اكتنف مصطلح الإستقرار الداخلي عن غيره من المفاهيم ، حينما تعدّدت وتعقّدت التعريفات المقدّمة بشأنه.

[109]- Robert pape , 2005. ; " Srategic Logicof Suice Terrorism . Chicago: University press p p 3-12.

أولًا– التعريف اللغوي والإصطلاحي للإستقرار : أصل كلمة استقرار في اللغة العربية هي الفعل "قرّ" و"القُرُّ" و" قرّ" في المكان معناه: ثبت وسكن ، بحيث لا يعتريه اضطراب أو تعديل أو تغيير . و يقال أيضًا: " استقرّ" و" وتقَارَّ" في مكانه أي ما يستقر ، و روي " قَرّتْ" أي استقرّت معها و قُرُنَتْ بها، و فلان " قارٌّ" أي ساكن، ومنه قوله تعالى في **سورة البقرة الآية 36** : « فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِۖ وَقُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ ٣٦» أي قرار وثبوت ، وكذلك قوله عز وجل في **سورة يس الآية38:** « وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ٣٨» أي المكان الذي لا يتم تجاوزه وقتًا و محلًا ، و قيل لأجل قدِّر لها[110].

أما القاموس الفرنسي (Larousse): فهو يشير إلى تشعب معاني مصطلح الإستقرار (Stabilitè) أو(Stable)، أولهما: « يقال عن الشيء الذي لديه قاعدة متينة ، أو الشيء الذي لا يثير الخوف ، كما تعني (Stable) وجود وضعية مغلقة»، و يقصد به كذلك:« البقاء على ذات الوضعية أو بنفس الطريقة ، وهي إشارة إلى دوام الحالة»[111].

بالنسبة للتفسير الذي قدّمه القاموس الإنجليزي (Oxford) يدل مصطلح " Stability"على الصفة أو الحالة التي لا تعرف تغييرًا أو اضطرابًا بأي شكل من الأشكال.

أمّا مصطلح الإستقرار الداخلي (Internal Stability) فيعبّر العديد من الباحثين على أنّه: «الهدف الداخلي للأمن القومي ، ذلك أنّ معنى الأمن يتضمن دلالات الإستقرار والهدوء، كما يتناقض مع حالات التغيّر المستمر أو العشوائي . حيث تتجلّى معالمه في تحقيق التنمية ، الإنتقال السلمي والمشروع للسلطة ، تعظيم الرّضا الشعبي من خلال تكريس مبدأ العدالة التوزيعية ، تحقيق الإستقلال الخارجي».

يُعرّف كذلك الإستقرار الداخلي بأنّه: « قدرة الدولة على ضبط التطور الداخلي من خلال تفعيل القنوات الشرعية والمشروعة ».

[110]- ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد 5 ، بيروت: دار صادر، 1994، ص84.

[111]- Barry Buzan ; Op .cit. p239.

أما المفكر **باري بوزان** ، فهو يرى ـ من منظوره للأمن القومي ـ أن الإستقرار الداخلي: «هو أداة تحليلية أشمل (سياسيًّا ، اقتصاديًّا ، اجتماعيًّا) لعلاقة التطورات الداخلية بالأمن القومي»[112]. حيث يواصل تفسيره لتلك العلاقة بقوله: « هي علاقة مزدوجة تشمل: نفقات الأمن القومي أو متطلبات تحقيقه ثم مخاطر الأمن القومي أو انعكاساته على البنية الداخلية ».

ومنه يبدو جليًّا أنّ هذا التعريف، يفسّر الفكرة التي مفادها أن للإستقرار صلة وثيقة بالتكامل السياسي ، الإجتماعي و كذلك قضية بناء المؤسسات وأيضا الثقافة السياسية التي يؤمن بها أفراد المجتمع ، بالإضافة إلى السياسات الإقتصادية والإجتماعية والقدرة الإشباعيّة للنظام داخل الدولة.

ممّا سبق ، يمكن إبراز جملة من الملاحظات لتوضيح مصطلح الإستقرار الداخلي:

1- أنّ الإستقرار هو عملية (Precess) وليس مرحلة (Stage) يصل إليها المجتمع ويتوقف عند حد معين ؛ ذلك أنّ الهدف العام لكل النظم السياسية على اختلافها هو تحقيق المزيد من الإنجاز بُغية رفع مستوى الإستقرار.

2- يتجلّى الإستقرار كقيمة ، تسعى النظم السياسية للحفاظ عليها بل وتعمل على تطويرها ، و منه فإنّ مضمون وشكل وحتى أسلوب تحقيق الإستقرار يرتبط بمدى تحقيق القيم التي يؤمن بها المجتمع فلا ينبغي أنْ ينفصل مضمون الإستقرار عن المحيط الثّقافي للجماعة ، بمسايرة أنماط السلوك الإجتماعي للقيم السائدة[113].

3- نسبية الإستقرار: فهو يتطلّب بحث الظروف التي تساعد على تحقيقه ، وليس مجرد وصف لوضع نموذجي قائم ؛وبناءً عليه تبرز القيمة النسبية للإستقرار في المعنى وفي التطبيق ، فلا وجود لدولة تتمتع بالإستقرار التام والمطلق . كما أن حالة عدم الإستقرار الكامل تتعارض مع وصف الدولة.

---

[112]- علي الصاوي ؛" الأمن القومي في مصر" . رسالة ماجستير . (جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، 1988). ص102.

[113]- مجموعة مؤلفين ؛ المرجع في مصطلحات العلوم الإجتماعية . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 1985. ص418.

4- الإستقرار المنطقي: حقيقي (طبيعي) وآخر ظاهري (مصطنع) ،أما الأول فهو نقطة التوازن و بالتالي فهو يحمل تقييما إيجابيا (من منظور الأمن القومي). أما بالنسبة للنمط الثاني فهو إستقرار ظاهري / ستاتيكي يرفض التغيير في مختلف مستوياته ، حيث يصطدم مع دوافع التغيير لذلك فهو يوصف بأنه إستقرار هش ، كما أنه يحمل تقييمًا سلبيًّا (من منظور الأمن القومي)[114].

5- أنّ تحقيق الإستقرار هو بحد ذاته عملية إيجابية (ضبط) حيث يتضمن معاني التحكم والتوجيه و الإرشاد لمختلف النشاطات . سواء في المجال السياسي مثل: انتقال السلطة بالطرق السلمية (الشرعية والمشروعة) ، أو في المجال الإقتصادي (كالسعي نحو تحقيق التنمية ، احترام المصالح الخاصة للأفراد ، أو في الجانب الإجتماعي من خلال تكريس العدالة في توزيع الأعباء والعوائد وذلك بإحترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين (كحرية التعبير ، الحفاظ على التماسك الإجتماعي والقيمي للأفراد).

وفي هذا الإطار ، يُعتبر الضبط عملية ليست عشوائية أو (تحكمية) تحددها النخبة الحاكمة . وإنّما هي عملية لها ضوابط عديدة تتجلّى في احترام قواعد الشرعية ، الرضا والقبول الشعبي، الإيمان بالمشروعية ، احترام القانون والنظام العام . حيث يبرز في هذا الصدد ــ الجهاز المسؤول و الذي يَعتبر العديد من الباحثين أنه الوحيد (الدولة) من بين المؤسسات الإجتماعية المسؤولة على تحقيق الإستقرار الداخلي لتمتعه بأكبر الإمكانيات (التي تشمل القدرات التدخّلية ــ الإستخراجية ــ التوزيعية) التي يتطلبها الإستقرار.

بالإضافة إلى أنّ ، الدولة يقع على عاتقها العبء في تحقيق الإستقرار، نظرًا لتمتعها بتفويض اجتماعي للقيام بعملية التخصيص السلطوي للقيم ، كما أنّ لديها الأدوات النّظامية الكفيلة بذلك (الثواب ــ العقاب)[115].

6- إنّ إمكانية تحقيق الإستقرار الداخلي يُعدُّ من المتغيرات الهامة التي تؤثّر بشكل واضح على صلابة الدولة وقدرتها على الصمود ، ومواجهة الإعتداءات التي تتعرض لها هذه الأخيرة ؛ على

---

[114]- علي الصاوي ؛ مرجع سابق . ص ص104،102.

[115]- عطا حسن صالح زهرة ؛ "نظرية الأمن القومي الإسرائيلي". أطروحة دكتوراه .(جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السّياسية ، 1985). ص58.

اعتبار أنّ المؤشرات المرتبطة بوجود الإستقرار أو عدمه تدل بصفة رئيسية على قوة البناء السياسي والإجتماعي...، والمثال على هذا واضح: ففي النظم الديمقراطية تبدو الفرص مناسبة أكثر لتحقيق الإستقرار ؛ ذلك أنّ المؤسسات تعمل في ظلها وفقًا لإرادة شعبية تُجسّد الصلة بين الحكام والمحكومين، وهذا ما لا يمكن تحديده في الأنظمة التسلطية[116].

7- إنّ عملية تحقيق الإستقرار الداخلي ـ في مضمونها ـ ذات سمة تكاملية ؛ فهي تشمل عدة جوانب، اجتماعية اقتصادية ترتبط كلُّها بالجانب السياسي ، ذلك أنّ فرصة النظام السياسي لإنجاز أهداف التنمية تزداد كلّما تمتع بالشرعية والرضا الشعبي، و كلّما اتبع نظامًا أكثرعدالة في التوزيع.

أمّا إذا حدث العكس أي برزت التفاوتات في التوزيع ، فإنّ ذلك يُخلُّ بأداء النظام ويُفقده فعّاليته بالنسبة للشريحة المستضعفة ، حيث تتجلّى هذه السمة بوضوح في المجتمعات شديدة الإنقسام إثنيا على الرغم من الإجتهادات الكبيرة التي سعت لتفسير مسألة الإستقرار ، إلّا أنّ مهمة تشخيصها اعتبرت صعبة للغاية ، وقد عكس ذلك ، في غياب الإتّفاق في ضبط وضعية الإستقرار، فمنهم من ربطه بفكرة التوازن و التوفيق ، التنافس ، فيما اعتبره البعض قيمة عليا تتعلق بـ: الحرية ـ العدالة ـ المساواة ، وأشار اتجاه آخر إلى أنّ الإستقرار يعني السكون وبالتالي فهو يتعارض مع التغيّر[117].

عليه ، وبغية رصد تعريف إجرائي لمصطلح الإستقرار الداخلي فإنّ ذلك من الصعوبة بمكان. حيث يرجع الأمر إلى أنه من المفاهيم المركّبة ذات الأبعاد المتعددة و المختلفة (سلوكي ، سياسي و اقتصادي) ، وبالرغم من كل ذلك ، يمكن الإشارة إلى التعريف الإجرائي التالي:« الإستقرار الداخلي هو عملية التغير التدريجي المنضبط التي تتّسم بتضاؤل العنف وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام ، وذلك باللّجوء إلى الأساليب السياسية والدستورية والعمل على الإستجابة للمطالب المقدمة والنابعة من البيئتين الداخلية والخارجية دون اللجوء الواسع للعنف ».

---

[116]- نفس المرجع . ص59 .

[117]ـ حامد ربيع ؛ نظرية التطور السياسي . القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة ، [د،ت،ن] . ص30.

ثانيًا– الإستقرار ومعنى التوازن: يشير اتجاه من الباحثين إلى أن جوهر الإستقرار الداخلي هو: التوازن(Equilibrium) الذي يحوي العديد من المرادفات التي تصب في ذات المعنى وهي : الإنسجام (Harmony)، التكيف (Adoptation)، التوفيق (Reconciliation)، التماسك (Cohesion) ، التعديل (Adjustment).

في البداية ينبغي الإشارة إلى أنّ ، التوازن يُعدُّ من المصطلحات الإقتصادية التي ترتبط بظاهرة التوازن التلقائي بين قوى العرض والطلب في السوق ، حيث تم دمجها ضمن المصطلحات الإجتماعية لتحديد العلاقة بين القوى الإجتماعية ، كما عرفها مجال العلاقات الدولية فيما يعبرعنه بنظام توازن القوى. ومنه يشار إلى المجتمع المتوازن بأنه:« ذلك المجتمع الذي يتمتع بحيوية كافية لكي ينسق و يلائم بنيته مع النمو الضروري للجماعات الفرعية حيث تلعب الدولة دورا رئيسيًّا في الحفاظ وكذلك تدعيم التوازن من خلال رؤية مدى استجابة نظامها السياسي للمطالب و إنتاج المخرجات » [118].

وفي هذا الإطار، يمكن ضبط أربعة صور للتوازن تتّسم بالطبيعة النسبية وهي:

1 - التوازن القاعدي: يحدث بين القوى أو الجزئيات التي يتكون منها الجسد السياسي.

2- التوازن الهيكلي: وهو نتاج العلاقة بين الجسد (المجتمع) ككل والهيكل (الدولة).

3- التوازن النظامي: يتحدد في العلاقة بين جزئيات الهيكل السياسي.

4- التوازن العقيدي: بين القوى المادية (الهيكلية) من جهة والأبعاد المعنوية من جهة أخرى[119].

لذلك يمكن القول أن ، التوازن من شأنه أن يحقق الإستقرار ولكنه توازن يتّسم بالنسبية ، الجدلية والديناميكية ، فلا وجود لمجتمع متوازن بشكل كُلّي على الإطلاق، وكل ما يحدث هو العمل على التخلص كُلّيًّا أو جزئيًّا من حالات عدم التوازن ، و إنْ كان الإنتقال قد يقود إلى حالات أخرى من عدم التوازن وبدرجات قد تكون أكثر أو أقل حدّة.

---

[118]- جورج بوردو ؛ الدولة . تر: سليم حداد ، بيروت: المؤسسة الجامعية ، 1985. ص ص114،115.

[119]- حامد ربيع ؛ مرجع سابق . ص ص19،20.

يبرز بذلك الإستقرار كمؤشر للأمن ، كما يُسهم بشكل واضح في تكريس عملية التوازن التي تستند على الإجماع القومي المبني على مبدأي : الشرعية و الولاء وليس على القهر والإستيعاب القسري أو ما يعبّر عنه بالتوازن القهري.

المطلب الثاني: مقوّمات و شروط الإستقرار الداخلي

يرتبط الإستقرار الداخلي بجملة من المقوّمات و الشروط يمكن ذكر أهمها فيمايلي:

أولًا: مقومات الإستقرار الداخلي

يبرز الإستقرار الداخلي للدولة كمنتج نهائي أو محصلة تفاعل عوامل رئيسية تؤثر بشكل واضح في تحديد البنية المجتمعية للدولة ، حيث يعتبر الإستقرار الداخلي من الناحية التحليلية متغير تابع بالنسبة للمتغيرات المستقلة ، التي تشمل: الشرعية السياسية ، التنمية الإقتصادية ، العدالة الإجتماعية ، وهي تُعتبر أهم مقومات الإستقرار الداخلي :

1- الشرعية السياسية: يُعدُّ مفهوما سياسيًّا ، وهو مستمد من كلمة شرع (قانون أو عُرف وَ راسخ ديني أو مدني) ، كما يرمز إلى العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم والمتضمّنة توافق العمل أو النهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الإجتماعية للمواطنين مما يؤدي إلى القُبول الطّوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي ، ومنه يتبيّن أنّ الشرعية كعلاقة تبادلية بين الحكام والمحكومين[120].

وفي إطار تحديد درجة الإستقرار الداخلي للدولة ، يمكن رصد نمطين من الشرعية، أما الأول فهو مرتبط بمبدأ الفعاليات والثاني بمبدأ القوة :

أ- الشرعية ومبدأ الفعالية: تشير الشرعية من منظور الإستقرار الداخلي إلى إتّفاق نمط توزيع القيم والأدوار مع قواعد وضوابط الثقافة السياسية العامة لكل جماعة ، من خلال تبيان أشكال الولاء والطاعة والتأييد من جانب المواطنين تجاه النخبة الحاكمة و النظام الحاكم على السواء ،

[120]- عبد الوهاب الكيالي ؛ موسوعة السياسة . ج1 ، ط4 . لبنان: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ، 1999. ص451.

أما الفعالية تعني – من ذات المنظور – :« قدرات النظام على تحقيق الأهداف القومية وحفظ الإستقرار الداخلي وبالتّالي تكريس الأمن ومنه يبدو أنّ الفعالية والكفاءة يُعدَّان من أهم آليات تجسيد وبناء

الشرعية من حيث إدارة شؤون المجتمع ومدى تحقيق أهدافه والعمل بقيمه ومُثُله العليا التي يؤمن بها » .

إذن: تؤثّر كل من الشرعية و الفعالية على الآخر سلبًا أو إيجابًا ، كما أنّهما معًا يحدّدان مستوى الإستقرار في جميع المجالات : السياسية ، الإقتصادية ، الإجتماعية ... وكنتاج ذلك التّفاعل بين الشرعية والفعالية يمكن تحديد وضبط عدة حالات . أما الأولى: حين تتمتع الدولة بدرجة عالية من الإستقرار الداخلي وهي حالة مثاليّة من الشرعية والفعالية على السواء ، بالنسبة للوضعية الثانية فتتجلّى في وجود نظم ذات درجة عالية من الفعالية ولكن شرعيتها منخفضة ، تمثل النّظم التي تشهد مرحلة انتقالية وهي بذلك غير مستقرة (نسبيا) لكنّها تميل إلى الإستقرار، أمّا في الحالة الثالثة فتمثّل نظما ذات درجة عالية من الشرعية ومنخفضة الفعالية وهي نظم انتقالية وغير مستقرة نسبيًّا . كما أنّها تميل أيضا إلى الإستقرار ، في حين تُعبّر الحالة الرابعة عن نظم ذات درجة منخفضة (نسبيا) من الفعالية والشرعية وتتّسم بعدم الإستقرار إلى أقصى درجة[121].

ب – الشرعيّة والقوة: بغية تكريس الإستقرار الداخلي للدولة تلجأ النخبة الحاكمة إلى اعتماد القوة التي يرى **ماكس فيبر** (Max Weber) أنّها تُعبّر عن: « احتماليّة أن يكون أحد الأفراد قادرًا – في نطاق علاقته الإجتماعية– على تنفيذ إرادته الخاصة على الرغم من المقاومة ، وذلك بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الإحتمال ". حيث يواصل **فيبر** فكرته بقوله: "ثم إنه لا دولة بلا قوة ، ولكن الدولة القويّة هي التي تستطيع فعلًا إخفاء القوة في الأشكال

[121]- علي الصاوي ؛ مرجع سابق . ص ص194 ,197.

والعادات والمؤسسات دون حاجة للتلويح بها بإستمرار أو استخدامها كأداة للتهديد والإرهاب ، ينتج عنه الإكراه الذي يكون قائما تقريبا بشكل غير محسوس... » [122].

كما اعتبر هذا الأخير ، أنّ القوة تُعدُّ مركز العمل السياسي والمحدد الرئيسي لوجود الدولة ؛ فمن خلالها يمكن لهذه الأخيرة إدارة الصراع الأزلي سواء بين الأفراد أو الجماعات داخل الدولة ، ولكن مسألة تدعيم الشرعية لا يرتبط بحاجة النظام الكبيرة في اللّجوء إلى استخدام القوة بشكل مفرط ، إنّما تتدعم بتزايد استخدام الوسائل الشرعية والمشروعة في حفظ النظام و بالتّالي ضمان الأمن.

في المقابل ، حينما يتزايد اعتماد النخبة الحاكمة على الأدوات القمعيّة والقهر– لتكريس بقائها – تتجلّى مسألة السيطرة ، التي يشير إليها **فيبر** بقوله:«... تكمن السيطرة في القدرة على إيجاد أناس لديهم الإستعداد للخضوع أو الطاعة ؛ فالسيطرة لها دلالة قوية فقد تعني في أحيان كثيرة القيادة الدكتاتورية ، حينما تتراوح لدى الأفراد دوافع الإمتثال و الطاعة بين الخوف والمصلحة و الإيمان بقيم معينة ، لذا فإنّ السلطة لا تكتفي بهذه العلاقة ولكنها في حاجة إلى الإعتراف بها كسلطة شرعية ...» [123].

2- التنمية الإقتصادية: تستهدف التنمية الحقيقية الوفاء بالحاجات الأساسية للمواطنين ، أمّا تلك الحاجات فهي ذات طبيعة ديناميكية تتطور– بشكل مستمر– وهذا تبعًا لمستويات المعيشة ، ومنه تتجلّى ضرورة – على الأقل– تلبية الحد الأدنى للمطالب ، كالغذاء اللازم للحفاظ على قدرة الإنسان على النمو والعمل وحمايته من الأمراض (بالأخص الناتجة عن سوء التغذية) . بالإضافة إلى تأمين الملبس، المسكن، الرعاية الصحية ، التعليم ، وسائل النقل ، توفير فرص العمل ...إلى غير ذلك من الحاجات التي تُصنَّف تباعًا بأنها أساسية.

وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة ، إلى أنّ مفهوم الحاجات الأساسية لطالما ورد بوضوح في أعمال جملة من المفكرين من أمثال : **بنثام ريكاردو**(Bentham Ricardo) الذي رأى أن الأجر الطبيعي للفرد داخل الدولة يُفترض أنْ يعمل على إشباع الحاجات الأساسية له ، أما **كارل**

[122]- إكرام عدنني ؛ سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر . لبنان: منتدى المعارف ، 2013. ص148.
[123]- نفس المرجع . ص162.

ماركس (Karl Marx) فهو يرى أن:«أجر العامل يجب أنْ يكون كافيًا لإشباع حاجاته الأساسية ، ثم إنّه – يضيف ماركس – يربط بين مسألتين الأولى السلع والثانية كميّة العمل ، حينما يؤكّد ضرورة أنّ أسعار السلع تحددها كمية العمل اللازمة لإنتاجها ، أما قيمة العمل فيحدّده أصحاب الأعمال وفقًا لأقل ما يكفي لبقاء العمال على قيد الحياة ويحفظ نسلهم ، لذا يشترط ماركس أنْ يرتبط العمال: "بتجمع حر مؤلف من منتجين يعملون تحت رقابة واعية هادفة صادرة عن ذات أنفسهم ... » .

ممّا سبق يبرز، مفهوم الحاجات الأساسية الذي يتضمن حزمة أو توليفة من الحاجات المادية وغير المادية عبرت عنها هيئة الأمم المتحدة بأنّها: تشمل المسكن ، الملبس ، المطعم ، قدر من التعليم والثقافة ، قدر من الصحة ، يضاف إليها مكوّن المشاركة السياسية.

وعليه يمكن القول , إنّ مسألة إشباع الحاجات الأساسية يُعدُّ من صميم عملية التنمية (الإقتصادية ، الإجتماعية) ، بل يعتبر آليتها ، كما يرتبط بالأمن الفردي والقومي كذلك ؛ حيث لا يعتمد الأمن على إشباع الحاجات المادية المُلحّة وحسب ، وإنّما يستدعي الشعور بالطمأنينة في إشباع الحاجات الأخرى لفرص العيش والعمل وتحقيق العدالة التوزيعية لتلك الحاجات.

3- العدالة التوزيعية: عرّفت دائرة المعارف الفلسفية " العدالة " بوصفها من المفردات بعدم المساواة نتيجة التمييز والمحاباة في المعاملة[124].

في حين عرّفها الفيلسوف **جون ستوارت ميل**(John Stuart Mill) بأنّها: «اسم لفئة معينة من القواعد الأخلاقية التي تتعلق بجوهر السّعادة الإنسانية، وهي أساسية أكثر من أيّة قواعد أخرى مرشدة في الحياة ، وهي ذات طابع إلزامي مطلق أكثر من أيّة قواعد أخرى».

وبذلك يرى **ميل** أنّ العدالة ترتبط بمبدأين أساسيين هما:

الأول: وجود قاعدة لسلوك مشترك بين الناس تهدف إلى تحقيق الخير العام لهم.

الثاني: توفر الرّغبة في فرض العقاب على أولئك الذين ينتهكون تلك القاعدة[125].

[124]- حسام الدين علي مجيد ؛ إشكالية التعدّدية الثّقافية في الفكر السياسي المعاصر. مرجع سابق . ص214.

أمّا العدالة الإجتماعية فيُقصد بها: « نظام موضوعي يُعنى بتخصيص الأعباء والعوائد سواء الإقتصادية والإجتماعية على الأفراد والشرائح الإجتماعية بصورة موضوعية ، وبغضّ النظر عن العوامل العرقية أو اللغوية التي تشير إلى وجود اختلاف إثني» . ومنه ينصرف معنى العدل الإجتماعي – بشكل أدق – إلى ضرورة إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين مع السعي إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في مجالات العمل والكسب[126].

وفي ضوء ذلك ، يبرز اتّجاهان رئيسيان في التّعامل بالعدل مع المجتمع متنوّع الإثنيات وهما:

أ – الإتّجاه الذي يُعبّرعن العدل الإجتماعي عن طريق ضمان "الحقوق المدنية والسياسية الأساسية، كالحق في التصويت ، شغل المناصب العامة ، حرّية التعبير وهذا لتجميع أفراد المجتمع – وبغض النظر عن العرق و الإثنية – التي ينتمون إليها داخل الدولة في إطار دستور محايد عرقيًّا تغيب فيه التّمايزات بين الأفراد ،أمّا دور الدولة فهو حيادي في التعامل مع الهويّات الثقافية مع انتفاء الحاجة إلى وجود الحقوق الجماعية لصالح الأقلّيات.

ب – الإتّجاه الذي يعالج فكرة العدالة من خلال التّعامل مع الأقلّيات بشكل خاص حيث يدمج فيها بين حقوق الإنسان التقليدية والحقوق الجماعية للأقلّيات . وفي هذا الصدد ، حاول **كميلكا** (Kymilka) بناء نظرية شاملة للعدالة في الدولة الأمة، تشمل كلا من الحقوق العامة للأفراد بغض النظرعن انتمائهم العرقي وحقوق جماعية تعبّر عن المكانة الخاصة للأقلّيات[127].

إذن تتجلّى كلّ من: الشّرعية السّياسية ، التّنمية الإقتصادية ، العدالة الإجتماعية كمتغيّرات رئيسيّة في التأثير على درجة الإستقرار الدّاخلي للدولة الأمة ، بحيث تبرز العلاقة الطّردية الإيجابية بين تحقيق درجة أكبر لتلك المقومات (كلها أو إحداها)، وبين مستوى الإستقرار الدّاخلي ، ذلك أنّ الإرتباط بين المقوّمات واضح.

---

[125]- جون استورات ميل ؛ أسس اللليبرالية السياسية .تر: إمام عبد الفتاح إمام ، ميشيل متياس.القاهرة ، مكتبة مدبولي. 1996. ص ص107،98

[126]- علي الصاوي ؛ مرجع سابق . ص243.

[127]- حسام الدين علي مجيد ؛ إشكالية التعدّدية الثّقافية في الفكر السّياسي المعاصر .مرجع سابق . ص ص218،217.

ثانيًا: شروط تحقيق الإستقرار الداخلي للدولة الأمة

تستند مسألة تكريس الإستقرار الداخلي للدولة وتحديدًا تلك التي تتميز بتعدد إثني ، إلى جملة من الشروط المُصاحبة وحتى اللّازمة التي تُسهم في إيجاد بنية داخلية أكثر انسجامًا ، وهي كالآتي:

1- الإندماج القومي (National Intergeation): أو ما يُعبّر عنه بالشّعور المشترك , يشير الإندماج إلى حالة التّوافق والإنسجام بين أجزاء أو أطراف تُشكّل في مجموعها وحدة أو نظاما (كالدولة مثلا) ، كما يرتبط الإندماج بإلغاء التناقض في مظاهر التعبير عن الوجود الإجتماعي . ولذلك فهو يمكن أن يوصف بأنه حالة (Situation) تُعبّر عن نفسها بشكل مستمر[128].

تجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن للإندماج عدة صور فقد يتخذ شكلًا قيميًّا حينما ينتقل من النّطاق الضيّق للولاء (اتّجاه الجماعة الإثنية) إلى الولاء القومي الواسع ، أو ما يطلق عليه كذلك بالتكامل الإجتماعي ، حيث تتصرّف ـ في سياقه ـ الجماعات وحتى الأفراد بطريقة تؤدي إلى الإنسجام والتآلف ، ما ينتج عنه مجتمع منظّم ومستقر.

كما قد يكون الإندماج إقليميًّا بمعنى وجود سلطة قومية فعالة وقادرة على خلق احترامها بين الأقاليم والجماعات الإثنية المختلفة ، أو إندماجًا موضوعيًّا حيث يتم تضييق الهُوّة الإقتصادية بين الشرائع أو الطبقات الإجتماعية في المجتمع . وفي هذا السّياق يؤكد **كميلكا** أنّ مسألة تحقُّق الإندماج في الدولة المتعدّدة الإثنيات (القوميات) تتطلّب قبولًا من لَدُن الأقلّية ، وذلك بالتكيّف مع خصائص معينة تتّسم بها الثّقافة في المجتمع كما يقتضي قُبول الأكثريّة المهيمنة بفكرة التوسيع الكامل لنطاق الحقوق والفرص الممنوحة للأقلّية , لهذا ينبغي لتفعيل مبدأ الإندماج ـ في اعتقاد **كميلكا** إتاحة مجال واسع للتعبير عن التباينات على الصعيدين الفردي والجماعي، مع السّماح للأقلّيات القومية دون غيرها بالإنخراط في بناء أمة خاصة بها من أجل تمكينها من الحفاظ على ذواتها بإعتبارها ثقافات مجتمعية متميزة.

[128]- علي الصاوي ؛ مرجع سابق . ص97.

ومن ثمَّة فإنّ الواجب المُلْقَى على عاتق الحكومات هنا ـ يضيف **كميلكا** ـ : «يتجسّد في الإعتراف بالتنوع الإثني، الثقافي المتزايد ، والتكيّف معه من خلال العمل بالقيم الديمقراطية والإندماج المؤسساتي ، اللغوي وليس عن طريق ممارسة الإكراه والقسر تجاه الأقلّيات من طرف الدولة »[129].

ومنه يمكن القول، أنّ تحقيق الإندماج القومي داخل الدولة التي تتميز بتنوع إثني لا ترتبط بذوبان القوميات في ولاء واحد ، إنّما يتحدد بالإعتراف الضمني بذلك التنوّع ، مع الإيمان بوجود أمة واحدة تجمع تلك القوميات وهي الدولة ويستشهد **كميلكا** في هذا الصدد بحالة سويسرا التي تُعتبر كغالبية الدول متعدّدة القوميات ؛ التي تشعر فيها الجماعات الإثنية بالولاء للدولة ، وذلك لكون سويسرا تعترف بالوجود القومي ـ لتلك الجماعات ـ المميز وتحترمه . فهي تعرف نفسها بدلالة كونها ضمن اتّحاد قوميات مُتباينة ومُندمجة فيما بينها ضمن إطار واحد.

2- ضبط سلوك الأفراد والجماعات الداخلية: لتحقيق الإستقرار في النظام الديمقراطي ينبغي الإعتماد على "**آلية الضبط الإجتماعي**" التي تُعدُّ عملية بمقتضاها يستطيع المجتمع تعديل سلوك الفرد بما يوافق قيمه وتطلُّعاته ، حيث يتأتَّى ذلك من خلال تفعيل صور الجزاء الإجتماعي في المجالات المختلفة ، سواء اقتصاديا من خلال المنح والمنع وسياسيا عن طريق القهر المشروع، وهذا ما أكّده علماء الإجتماع حينما أشاروا إلى أنّ نجاح عملية الضبط الإجتماعي هو نتيجة مصاحبة للشرعية السياسية ، ومُتطلّبٌ سابق لتحقيق الإستقرار الداخلي للدولة.

أمّا على مستوى الجماعات الإثنية فإنّ عملية الضبط الإجتماعي لا يمكن بأي حال إغفالها. وعلى هذا الأساس يُعطي **كميلكا** تعريفًا يضبط فيه معنى الجماعة الإثنية حينما يعتبرها: «شكل من أشكال التنظيم الإجتماعي الذي يرتبط فيه أعضاؤه بعضهم ببعض من خلال تضامن طبيعي أو فطري ، تُحرّكهم أهداف مشتركة ، وعلى خلاف المجتمع (Society) الذي يقوم على المنفعة ويتّسم بتنوّعه ، فإنّ هذه الجماعات تستقي قوتها من الرابط العاطفي ، و تُجَذّر القيم المشتركة التي يتقاسمها أعضاؤها».

---

[129]- حسام الدين علي مجيد ؛ إشكالية التعدّدية الثّقافية في الفكر السياسي المعاصر . مرجع سابق . ص ص262،258.

وأمام هذا الرابط القوي الذي يدعم الجماعات الإثنية ـ بحسب **كميلكا** ـ تَعْمد الدولة وبُغية تفعيل عملية الإستقرار إلى تبنّي آليتين: الإقناع والإستيعاب المؤسسي ، حيث يتأتّى ذلك بشكل جلي خلال فترات التنمية والتحولات الإقتصادية التي تشهدها الدولة وهذا بدلًا من استخدام أساليب القهر والإحتواء القسري[130].

ممّا سبق، تبرز أهمية عملية الضبط التي تتخذ شكلين أوّلهما: الضبط الحكومي و النّظامي . وهو يتعلق بمدى قدرة النظام على تنفيذ سياساته وقراراته طبقا للقواعد الدستورية ، أما وسيلته في تحقيق ذلك فهي الجزاء والعقاب ، بالنسبة للنمط الثاني فهو الضبط الإجتماعي الذي يعتمد على إلزامية تفعيل القيم والثقافة السائدة في المجتمع ، أدواته في تكريس ذلك هي الإقناع والإستيعاب[131].

3- فعالية الآداء الحكومي: يَعتبر المفكّر **هاري ايكستين** (Harry Eckstein) أنّه ولأجل تحقيق الإستقرار الداخلي للدولة ينبغي توافر جملة من الخصائص التي ينطوي عليها الآداء الحكومي. يمكن تحديدها في النقاط التالية:

1- استمرارية ودوام الأبنية الحكومية لفترة طويلة من الزمن.

2- القدرة على إصدار قوانين وتعهّدات ايجابية وتخفيض مستويات العنف بكل أشكاله (خاصة السياسي منه) إلى أدنى حد ممكن.

3- العمل على اتّخاذ القرارات التي تتناسب مع المطالب المقدمة للنظام السياسي ، ومدى قدرة الحكومة على تنفيذ القرارات المُتّخذة.

بناءً على ذلك ، تعمل الحكومات ودعمًا لإستمراريّة شرعيتها إلى المحافظة على الحقوق التي من شأنها تقديم المساعدة للجماعات الإثنية في التعبير عن خصوصيتها الثقافية والإعتزاز بها ، حتى لا تقف هذه الأخيرة حجر عثرة أو عائق يحول دون استقرار المجتمع . ومنه يتجلى خير مثال على ذلك ألا وهو: التمويل الحكومي للممارسات والأنشطة الثقافية لتلك الجماعات ، حيث

---

[130]- نفس المرجع ، ص260.

[131]- علي الصاوي ؛ مرجع سابق . ص122.

يتم تقديم الدعم المالي لها في جلّ المجالات الثقافية: الفنون ، الآداب ، المهرجانات ، التعليم بلغة الأقلّيات في مدارسهم[132].

4- **قدرة النظام السياسي على خلق المسالك الصالحة لإستيعاب القوى:** و ليس العكس ، وما قد تفرزه هذه القوى (من جماعات إثنية)، حال الدولة المنقسمة إثنيًّا من مطالب خاصة كمطلب العدالة الإجتماعية والتمثيل السياسي الخاص ؛ وهو ما يؤكدّه **كميلكا** حينما أشار إلى أن العملية السياسية ينبغي أن تكون ممثلة للطابع العام للمجتمع بكلّ عناصره ومكوناته الفردية والجماعية ؛ كما يجب جعل الأحزاب السياسية أكثر سعة وشمولًا للقوميات.

أمّا هذه الإجراءات فلا يمكن اعتبارها من قبيل الإجراءات المؤقّتة أو مجرد معالجة حصريّة لنوع من الإضطهاد الذي تواجهُهُ الأقلّيات الإثنية والقومية بل إنّ هذه الحقوق أساسية ودائمة ، حيث عبّر **كميلكا** على هذه الفكرة بقوله :«... و ذلك أنّ التباينات الثقافية التي تحميها هذه الحقوق ليست أصلا من قَبيل الأمور القابلة للزوال»[133].

وفي هذا المقام ، تتجلّى قدرة النظام السياسي– من عدمها – في الدفع بالتّكامل ، مع ما قد تثيره الإنقسامات الإثنية من توترات وصراعات . ومنه يرتبط مفهوم الإستقرار الداخلي بمفاهيم أخرى: كالشّرعية السياسية أولًا ، المشاركة والعدالة الإجتماعية ثانيًا ، والمشاركة (تقاسم) الثروة والسلطة وبالتّالي تكريس الإندماج والتكامل القومي ثالثًا . وذلك بالعمل على تأسيس دستور قائم بصورة جوهرية على الحماية الصّارمة للحقوق الفردية والجماعية على السّواء وهو على ما يشير بصفة أساسية إلى قوة البناء السياسي وكذا البناء الإجتماعي لأنّ هذا في الأخير يعتمد على طبيعة النظام السياسي ومدى تعبيره على إرادة القوميات داخل الدولة.

المطلب الثالث: مؤشرات عدم الإستقرار الداخلي:

---

[132]– نفس المرجع والصفحة.

[133]- إكرام عبد القادر بدر الدين ؛ "ظاهرة الإستقرار السياسي في مصر (1952-1980) ". أطروحة دكتوراه .(جامعة القاهرة: قسم العلوم السياسية ،1981). ص33.

يتناول هذا العنصر الوجه الآخر من العملية الإستقرارية ألَا وهو عدم الإستقرار في جانبه الدّاخلي للدولة فعلى الرغم من اتّساع استخدام مصطلح عدم الإستقرار إلّا أنّ محاولات البحث لمعرفة بذوره وتحديد مُسبّباته وكذا مُؤشّراته أقل من استخداماته الفعلية . الذي يشمل بدوره نوعين أمّا الأول فهو: عدم الإستقرار الخارجي المجسد لتصاعد الصّراعات الخارجية ، وتقليل فرص التعاون الخارجي للدولة . بالنسبة للثاني فهو عدم الإستقرار الداخلي – محل الدراسة – يرتبط بدوره بجملة من المؤشرات من أهمُّها: غياب العدالة الإجتماعية ، ضعف الولاء الإثني تجاه الدولة وكذا النزوع إلى إدارة الأقاليم بشكل كُلّي.

1- غياب العدالة الاجتماعية: تزداد أهمية العدل الإجتماعي بالنسبة للإستقرار الداخلي للدولة الأُمّة ، حين يرتبط أمنها القومي بشكل كبير بمستوى ودرجة تكريس العدالة التوزيعية بين الإثنيات . ذلك أنّ العدالة قد تغدو المعنيّة بمعالجة المشاكل الناجمة عن توتر العلاقات الإجتماعية وكذا تباين انتماءات الأفراد الإثنية والثقافية وتناقص مصالحهم واهتماماتهم[134].

على الوجه المُقابل، يرتبط عدم الإستقرار بالعديد من المعطيات عند الحديث عن غياب العدالة الإجتماعية ، حيث يمكن رصدها فيما يلي:

أ- يقترن الإستقرار بتدهور مستويات العدل الإجتماعي والتفاوت الإقتصادي بين الإثنيات ؛ وفي هذا السّياق برزت بل واختلفت وُجهات النّظر حول هذه العلاقة الإرتباطيّة ، أما الإصلاحيون و الرادكاليون يرون أن التفاوت الطبقي بين الجماعات الإثنية يُعدُّ مصدرًا أساسي لعدم الإستقرار ، حين تدخل الجماعات الأدنى (المهمشة) في صدام مع الجماعات المسيطرة(ذات نفوذ إقتصادي). حيث تعمل الأولى على تطوير قيم وأنماط سلوكيّة معينة من أجل القضاء على وضعها الأدنى وهو ما يُهدّد استقرار الدولة ويعمل على خلخلة النظام القائم في الغالب الأعم.

على العكس من ذلك ، يرى الوظيفيّون أنّ التوازن وليس المساواة هو جوهر وأساس الاستقرار ، وأنّ التفاوت الطبقي أمر طبيعي في المجتمعات الحديثة بإعتباره حافزًا للحراك الإجتماعي وليس مصدرًا للصراع الإجتماعي وبالتّالي تبلور عدم الإستقرار.

134- علي الصاوي ؛ مرجع سابق . ص253.

ب – تتجلّى العلاقة السلبية بين الشّعور بعدم التوزيع العادل للدخل والثروة وبين شرعية النظام السياسي ؛ فكلما تزايد الشعور بعدم التوزيع العادل لدى الجماعات الإثنية انخفضت شرعية النظام السياسي لديها والعكس صحيح ، ذلك أنّ الدلالة العملية للعدل الإجتماعي تبرز في التأثير على تقييم الجماعة وحتى الفرد للمجتمع و سلوكه اتّجاهها ما بين التأييد والرّفض . ومنه ترتبط قضية العدل الإجتماعي بمسألة الشرعية السياسية من خلال تأثيرها على درجة القبول والرّضا وما يُصاحبها من درجة الإستقرار الداخلي.

ج ـ في سياق آخر، هناك علاقة طردية بين الحرمان الإقتصادي (سواء كان نسبي أو مطلق) وعدم الإستقرار الداخلي وبصورة أدق عدم الإستقرار السياسي ، فكلما إرتفع (انخفض) الحرمان الإقتصادي كلما ارتفع (انخفض) مستوى عدم الإستقرار.

إذن: يؤدي الحرمان الإقتصادي الناتج عن غياب العدل الإجتماعي إلى الشّعور بالإحباط والإضطهاد على المستويين الفردي وحتى بين الجماعات الإثنية داخل الدولة ، وقد يتحول الأمر إلى مصدر للعنف في حال تم تسييسُه وذلك حينما تتوفر الدوافع السياسية والقدرة على التعبير على ذلك الغضب ، وفي هذا الإطار تبرز مقولة تُبيّن هذه الفكرة والتي مفادها: «أنّ الحرمان الإقتصادي يثير الوعي الإجتماعي ، والذي يؤدّي بدوره إلى تولُّد الغضب والإستياء بالنسبة للجماعة المضطهدة ومع تسييس هذا الغضب وضُعف قدرة النظام على الضّبط والتحكم تتوافر الظروف الموضوعية لمناخ يسوده عدم الإستقرار وربّما الثورة»[135].

كما أنّ تعدّد مظاهر ومستويات العنف – وبالتّالي وجود عدم الإستقرار– يُعبّر وجود عن فجوة بين درجة إشباع الحاجات الإجتماعية وتكوين تلك الحاجات ، وعلى العكس من ذلك يرتبط التطوّر السياسي بتحسين ظروف المعيشية وعدالة توزيع الثروات و المداخيل ، وهو ما يعكس تزايد فرص الإستقرار وبالتالي تحقيق الأمن ، وبعبارة أخرى: إنّ وجود العنف ومصادر عدم الإستقرار لا تخرج عن نطاق السياسة ، فهي تدور حول عملية وإعادة توزيع القيم في المجتمع".

ومنه تتجلّى، العلاقة الترابطية التي يمكن رصدها في الآتي: كلّما لقي التوزيع قبُولًا ورضا شعبي (وبخاصة بين الجماعات الإثنية) زادت فرص الإستقرار والتّكامل القومي والعكس صحيح

[135]- نفس المرجع. ص ص254–260

. أي كلّما طغى الإستغلال والظلم الإجتماعي أو حتى التبعيّة ، زادت فرص العنف وعدم الإستقرار وبالتّالي تهديد الأمن القومي[136].

ممّا سبق يمكن القول أنّ، مؤشرات ومظاهر عدم الإستقرار الداخلي تبرز بمجرد الإدراك بوجود التفاوت داخل المجتمع ، وأهم جوانب ذلك التّفاوت في المظالم التي تتعلق بالحياة الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية ،التي ترتبط بتوافر امتيازات سياسة معينة أو انعدامها لفئة أو جماعة خاصة دون غيرها في المجتمع أو بين الجماعات الإثنية ، والتي تشير في مُجملها إلى التفاوت ومنه غياب العدالة التوزيعية.

وبالتّالي يصبح التّفاوت وغياب العدالة مصدرًا واضحًا للتّوتر النفسي بالنسبة لكل فرد أو جماعة إثنية على السواء ، وهذا في حالة إذا تعدّى درجة ما ، وهو ما يعبرعنه : **جيمس دايفز** (J .Davis) بقوله: « بالدرجة التي لا يمكن التّسامح فيها أو السكوت عنها ، ما يُشكّل حافزًا للسلوك الثوري والعنف السياسي ضد النظام بإعتباره المسؤول عن قضية تحقيق العدل في المجتمع المُنقسم إثنيًّا».

إذن: تبرز العلاقة الطّردية السلبيّة بين عدم قدرة النّظام على استيعاب مطالب التوزيع وإعادة التوزيع العادل للدخل والثروة وبين درجة الإستقرار الداخلي في المجتمع وبخاصة المجتمع متعدّد الإثنيات.

2- ضعف ولاء الإثنيّات تجاه الدولة: على الرغم من أنّ الدولة متعدّدة الإثنيات تميل إلى توليد مسألة الشعور بالولاء لدى أقلياتها القومية بإستمرار وقدر الإمكان ، إلّا أنّ تحديد نسبة الولاء تبقى ضعيفة ومشروطة نسبيًّا ، حيث يرجع السبب إلى كون الكثير من الأقلّيات القومية تَعْتَبرُ نفسها شعوبًا مميّزة التي قد يمتد إيمانها المطلق بأنّ وجودها سابق لوجود الدولة في حد ذاته ، وبالرغم من كونها تُشكّل اليوم جزءً من الدولة إلّا أنّها تنظر إلى هذه الحقيقة القائمة من زاوية أنّها تعني التنازل عن حقوقها في نيل الإستقلال الذاتي[137].

---

[136]- إكرام عبد القادر بدر الدين ؛ مرجع سابق . ص ص44-48.

[137]- Damian Moor ; Ethnicité et politique de ville ,2001 paris:. l'harmattan ..p46

إنّ ما يُعزّزُ هذا الشّعور لدى أفراد الجماعة الإثنية هو قوة الوعي النوعي الذي ينبع من التفاعل بين المجموعات الإثنية وبقيّة المجتمع ، وهو ما يؤكده **بورت** (Berth) حينما دعا إلى ضرورة وجود اتصال ثقافي لتعبئة الأشخاص بروح الجماعة ، في حين يُصرُّ على أنّ استمرارها وكينُونَتها مرهون بالحفاظ على حدودها (الجغرافية – العرقية – الثقافية)[138].

المبحث الرابع: التفسير النظري للدراسة

سوف يتمُّ ضمن هذا المبحث تحديد أهم التفسيرات النظرية التي عنيت بتوضيح المأزق الأمني الإثني من حيث : نشأته وأهم سماته و نتائجه.

المطلب الأول: تفسير المقاربتين الإثنو واقعية والبنائية للمأزق الأمني الإثني

يرصد العنصر تفسير كل من المقاربتين الإثنو واقعية والبنائية للمأزق الأمني الإثني:

أولًا: التفسيرالإثنو واقعي:

قدّمت المقاربة الواقعية الإثنية تفسيرًا فريدًا من نوعه ، حينما اعتبرت أنّ: الجماعة الإثنية تُعدُّ من أبرز الفواعل في العلاقات الدولية ؛ لذلك فإنّ هذه الفكرة هي بمثابة تحول منهجي استندت إليه هذه المقاربة ، فإعتماد الدولة بوصفها وحدة تحليل و كفاعل وحيد في العلاقات الدولية لم يُسهم بشكل كبير في تفسير النّزاعات الإثنية في عالم ما بعد الحرب الباردة ؛ و لأنّ الجماعات الإثنية تعيش وسط بيئة سياسية يسُودها نوع من: الشكّ ، الإدراك السيّء ،الفوضى ، التنافس. فهي تسعى جُهْدها إلى تكريس هويّتها و توفير الأمن لأفرادها في ظلّ عجز بعض الدول عن ضمان الأمن لها

وعليه ، يمكن استقاء جملة من العناصر التي يمكن اعتبارها مبادئ ترتبط بأنصار المقاربة الإثنو واقعية في تفسير المأزق الأمني الإثني:

1 – تُمثّل ظاهرة الجوار السيّء التي عبّر عنها **براون** (Brawn) إحدى العناصر الأساسية في الإيثُولُوجيا التي تقف وراء انتشار و تغذية التوتّرات و الصّدامات الإثنية ، بالإضافة إلى ترابط

[138]- Ibidem.

التصعيد الإثني مع ظاهرة الدولة العاجزة و ما يجعل الأمر يستفحل أكثر بروز الفوضى التي تعني بالأساس غياب التسلسلية ، حيث يتمتع كل فاعل بحق الإعتراض مع سعيه إلى تنفيذ خياراته بشكل منفرد، ممّا يؤدي إلى بروز صورة من صور المأزق الأمني بين أقطاب مجتمعين يقتسمون إقليمًا مشتركًا[139].

2 – يطرح **جوفيز** (Jervis) فكرة سوء الإدراكات (Misperception) في إطار تفسيره لمنطق المأزق الأمني الإثني ؛ فعندما يُدرك أفراد الجماعة الإثنية أنّ الحكومة أضحت عاجزة ، أو أنّها تفتقدُ لإرادة حماية الجميع ، أو أنّها غير شرعية فإنّهم يلجؤون إلى شكل تنظيمي آخر وهو الجماعة الإثنية ، وهذا كإطار يعمل على التكفُّل بالدّفاع عنهم في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءهم و استمرارهم وهو ما يُنْتجُ مأزقًا ؛ ذلك أنّ أيّة محاولة من جماعة معينة لتعزيز أمنها سوف يتمُّ تفسيره حتما من قبل الجماعات الأخرى على أنّها خطوة عدائيّة بإتّجاه التّصعيد[140]. ومثل هذه الحركيّة وفق **بوزان** تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية ، كما تُقَوّي احتمالات الحرب الوقائيّة. 3 – حينما يستمر الوضع على نفس الشاكلة ، فقد تشُنّ جماعة إثنية هجومًا بغية حماية بعض المناطق التي يقطنها أفراد من نفس الإثنية ، وذلك بذريعة الدّفاع عنها . ويحتمل على إثرها أن يترتب بحسب **بوزان** رد الفعل ، كما يستمرُّ الوضع في شكل حلقات متسلسلة لا تنتهي، تتأزم على أساسه درجة المأزق الأمني الإثني وذلك بتوفر شرطان:

الأول: عندما تكون القوات العسكرية الهجومية و الدّفاعية أكثر أو أقل تشابهًا ؛ لأنّ أيّة قوة ملائمة للدفاع هي بالضرورة ملائمة كذلك للهجوم.

الثاني: فعّالية الهجوم عن الدفاع[141].

4 – يُشير أنصار هذه المقاربة إلى أنّ شعور الجماعة الإثنية بالخوف و اللّاأمن جدٌّ مبرّر ، وهو ما يؤكده **دافيد لايك** (D. Lake) عندما حدّد في هذا الإطار نوعين من الخوف:

---

[139]- Jiaxing Xu ; Op.cit.

[140]- Robert jervis ; " War and misperception.Journal of interdisciplinary history (spring 1988)".in: https ;//www.surrey.ac.uk/…/war%20and%20misperception.pdf.

[141]- Barry. R. posen ; "The Security Dilemma and Ethnic conflict". op .cit.

- الخوف من التّعرُّض للإستيعاب و هيمنة الآخر داخل المجتمع نفسه . مثل: الكيبيك و الخوف من الأَنْجَلَزَة ، الكتالون و الخوف من الإندماج الإسباني.
- الخوف من القضاء على الحياة و البقاء النّاتج عن الشّعور بالتمييز ، سواء كان عرقيًّا أو دينيًّا أو لُغَويًّا[142].

ويُحتمل أنْ تتفاقم هذه المخاوف في حالة الفوضى ، فعندما تغيب الدولة أو يُصبحُ ليس بمقدورها توفير الأمن و فرض الشروط الأمنية بين الجماعات الإثنية ، فإنّها سوف تفقد الثقة بإمكانيات السلطة المركزية ، الأمر الذي يزيد من فرص احتمائها خلف الهوية و الإثنية الخاصة بها.

ثانيًا: تفسير المقاربة البنيوية للمأزق الأمني الإثني

ظهرت البنيوية على مستوى العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات من القرن العشرين بهدف انتقاد الإتّجاهات التي كانت سائدة في تلك الفترة ، و قد كان **ن. آنوف** (N .Onuf) أوّل من استعمل المصطلح في كتابه : "World of our making structuralism "حيث ركّز فيه على انتقاد أعمال الواقعية البُنيوية.

تَبعَهُ كذلك **ألكسندر واندت** (Alecsander Wendt) الذي مثّلت كتاباته مرجعية أساسية في الدراسات الدولية ، و بالرغم من حداثة هذا الإتّجاه النظري إلّا أنّ امتداده التاريخي عميق ؛ فهو يعود إلى المفكر الإيطالي **جيامبا تيستا**(Giamba ttista) الذي أشارإلى فكرة بنائيّة مفادها: «أنّ العالم الطبيعي من صُنع الله ، بينما العالم التّاريخي من صُنع الناس ، وهي فكرة تؤكّد أنّ: إبراز قيمة الأفكار في بناء الظاهرة الإجتماعية التي تستدعي رؤيتها مناهج غير تلك التي تستخدمها العلاقات الطبيعية المستمدَّة أساسًا من الفلسفة الوضعية»[143].

وقد وجدت البنائية البيئة المناسبة لأفكارها في مجال الدراسات الأمنية خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، حينما بدا واضحًا الإقبال الواسع لمفهوم الثقافة ، مع التركيز وإبراز أهميّة

[142]- Geiser Gritian ;"Approches théorique sur les conflicts ethnique et les refugies" in: http://www.paisc balkans.org/contributions/geiser-parant bosnie.pdf.

[143]- خالد المصري ؛ "النظرية البنائيّة في العلاقات الدولية". مجلة العلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد30، العدد2. سوريا: جامعة دمشق ،2014. ص ص326،320.

الأفكار والقيم و المعايير للفواعل . كما عمل أنصار البنائية في هذا الشأن تفكيك مزدوج لكل من:

1 – علاقة الهوية بالمصلحة ، و كيف يدفع ذلك إلى تشكل السلوكات الأمنية للفواعل و ليست الفوضى كما تُقرُّه الواقعية البنيويّة عند طرحها للمأزق الأمني.

2 – الفوضى هي نتاج ما تصنعه الدول ، كما أنها ليست وضعًا مسلمًّا به ؛ لأنّها نتيجة و ليست سببًا.

أمّا في إطار دراستها للنّزاعات الإثنية و المعضلة الأمنية الإثنية فقد انطلقت البنائية من الإنتقاد الموجّه لكل من المقاربتين الأوّليّة والوسائليّة ، مؤكّدة بذلك أنّه لا يمكن النظر إلى الهوية الإثنية كأنها معطى طبيعي ثابت وأنّ النزاع الإثني ينبع من الشعور بالإنتماء و الإختلاف و أنّ التّفاعل بين مختلف الجماعات الإثنية يؤدي إلى نشوء المأزق الأمني الإثني.

وعليه سوف يتم تتبع المنظور البنائي لكل من: الهوية ، المأزق الأمني الإثني :

1– التفسير البنائي للهوية: ركزت المقاربة البنيوية على متغير الهوية (Identity) الذي أهملته جميع المقاربات و النظريات التفسيرية التي سبقتها ، بل الأكثر من ذلك أن فشل بعض النظريات يعود أساسا إلى هذا الإهمال – في اعتقادها – مثلما يشير إلى ذلك فشل الواقعيين في فهم الأشكال الجديدة من النّزاعات خاصة الداخلية منها ، على اعتبار أنّ أغلبها يَضْبطها و يُغذّيها عنصر الهوية[144].

وقد أكد الأمر **واندت** (Wendt) بقوله: «إنّ الهويّات والمصالح يعتبرها العقلانيون من المعطيات القائمة ، التي يرَوْن أنّها تنتج في السياسة الدولية التي تشاهدها ، وهي في الواقع ليست من المعطيات لكنها أشياء قمنا نحن بإيجادها ، وبإستطاعتنا إيجادها بشكل مختلف ، سيكون ذلك صعبًا ؛ لأنّنا عملنا جميعا على إضفاء صفة ذاتية على الطريقة التي يوجد بها العالم ولكن يمكننا أن نجعله غير ذلك»[145].

144- Alxander Wendt ; op.cit.

145- Ibidem.

وعليه فالهويّة وفق البنائية تُعبّر عن "جماعة تتقاسم ثقافة معينة قابلة للتحول في ظلّ ظروف اجتماعية أو سياسية معينة ، و هذا ما دعمّه **لابد** (Labid) عندما أشار إلى أنّ الهوية الإثنية ليست ثابتة بل خاضعة للتغيُّر في ظل ظروف سوسيولوجية معينة".

كما أنّ الهوية و كغيرها من الظواهر تعتبر بناءً مستمرُّ التشكُّل عبر التّفاعل الإجتماعي مع الوحدات ذات الصلة ؛ ذلك أنّ المصلحة تتحدّد بشكل مرتبط بالهويّة التي يعرّفُها **بوزان** بأنّها: « كلّ ما يُمَكّن الجماعة من الإشارة إلى نفسها بضمير"**نحن**"، حيث يلعب الإدراك و الذّاتية دورًا مُهمًّا . وبالتّالي اعتبارها عملية تفاعليّة مستمرة للتحكم في المطالب المُلحّة و إشباع حاجات معينة للجماعة».

ممّا سبق ، تبرز أهميّة اللجوء إلى متغير الهويّة – في اعتقاد البنائيين – عندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهويّة مشتركة تُؤطّر شخصيّة جميع مواطنيها ، لذا فإنّهم يلجؤون إلى أُطُر بديلة مبنيّة على أساس القرابة و الإنتماء الإثني المشترك فهو البديل الأنسب ، الأقل تكلفة والأكثر فعاليّة من حيث لم شمل الجماعة و تحقيق التنسيق داخلها.

ولكن محاولة الجماعة الإثنية إبراز تَفَرُّد هويّتها أثناء تفاعلها مع بقية الجماعات الأخرى يُضفي الطابع الأمني على العلاقات مع الآخر ، مع الإستناد على فرضية مفادها أنّ نمط العلاقات البَيْنيّة للجماعات يقوم على لعبة صفريّة[146] .

وعليه ، فنتاج هذا التفاعل للهويّات الإثنية يقود إلى التّوجه التّنازُعي ولكن هذا الأخير – يرى البنيويون – لا يُبْنى على أساس اعتباره معطى تاريخي تُؤكّده الضّغائن والأحقاد المترسّخة في ذاكرة أفراد كل جماعة . لذلك يشير أنصار البنائية أنّ التوجّه التّنازعي بين الجماعات داخل الدولة هو تحكُّمي بالأساس يُديرُهُ القادة (الفواعل السياسية سواء الداخلية مثل النخبة الحاكمة أو الخارجية كالدّول)، كما أنّ الإختلاف العرقي في حد ذاته قد يكون وهميًّا قد تعمل على خلقه هذه الفواعل.

[146] - جون بيليس ، ستيف سميث؛ مرجع سابق. ص ص 396،397 .

وعلى هذا الأساس يقول **فيرون** (Feron): «إنّ بناء هوية على أساس تنازُعي تتحكّم فيه ثلاثة عوامل هي: المنطق الخطابي السائد ، الإتّجاهات والمُيُول النُّخبوية وهي الكيفيّة التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري ، وأخيرا طبيعة التفاعل مع الجماعات الأخرى» . وتستند هذه العوامل على مبدأ القوة التي تتحكم بها النخب الإثنية التي تهدف إلى تحقيق مصالح خاصة بالهوية الإثنية ، وهم بذلك يعتمدون في عملهم على الإطار الإثني لأنّه يُسَهّل التنسيق الداخلي للجماعة.

وفي مجمل القول ، تبدو الهوية – من المنظور البنائي – كبناء اجتماعي يتشكَّل بإستمرار ، كما أنّها مجرد سلاح إيديولوجي في أيدي النخب تُشكّلها اعتمادًا على أساطير تُبْنَى على أساس: مفاهيم معينة وتفسير حقائق سابقة عن الجماعة وإنْ اقتضى الأمر إبداع قصص من نسج خيال النخبة من أجل تبرير نفوذهم.

2– التفسير البنائي للمأزق الأمني الإثني: يُبْنَى المأزق الأمني الإثني على فكرة جوهريّة مفادها أنّ المسار التفاعلي بين الجماعات الإثنية الذي يستند على " الهوية " المميزة لكل جماعة ، والتي على أساسها يتمُّ تغليب مظاهر "الأنا" على المظاهر التّعاونيّة و سعي الجماعات الإثنية للصراع من أجل البقاء ، الهيمنة و الحصول على الحماية و الأمن و هذا في مناخ يسوده الخوف من الآخر. أمّا التّفاعل بين مختلف الجماعات الإثنية يؤدي إلى نشوء المأزق الأمني الإثني ، و ينجم عن ذلك إعادة صياغة مفهوم الهويّة بشكل يضفي الطابع الأمني على العلاقات مع الآخر[147].

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد نمطين للمأزق الأمني الإثني من المنظور البنائي:

1 – عدم انسجام الظاهرة الإثنية ، فتحديد الفاعل و مستوى التحليل يرتبط أساسًا بالحالة المدروسة.

2 – تحتاج الدراسات الأمنية إلى تبنّي فهم ثنائي للأمن: يمزج بين أمن الدولة الذي يدور حول السيادة و الأمن المجتمعي المتعلق بالهوية ؛ فالبقاء بالنسبة لأيّة دولة يختصر في حمايتها

147- Alxander Wendt ; op.cit.

لسيادتها. في حين يكمن بقاء الجماعات الإثنية في حماية هويّتها بالأساس ، و هو ما يؤكد أنّ الأمن المجتمعي لا يزال يحتفظ بوصفه قطاعًا من أمن الدولة؟.

المطلب الثاني: تفسير ويل كميلكا للإستقرار وعدم الإستقرار الداخلي للدولة

يمكن بداية توضيح:

أولًا: مصادر إستقرار وعدم إستقرار الدولة

1 – مصادر استقرار الدولة الأمة: يَعتبر **كميلكا** أنّ الإستقرار الداخلي يعد حجر الزاوية لنجاح أي مشروع لكل دولة ، و خصوصا الدولة المتعدّدة الإثنيات و ذلك انعكاس منطقي لمشروع أي إنسان يسعى إلى تنظيم شؤونه و تحقيق أمنه داخل الجماعة الإثنية.

ومنه يرى **كميلكا** أنّ هناك بواعث إستقرار الدولة الأمة تُبْنى كلّها على فكرة جوهرية مفادها وجود **الوحدة الإجتماعية** التي ترصد الهوية المشتركة و ليست القيم المشتركة ؛ لأنّ شعور الفرد بالإنتماء إلى جماعة ما وتمتّعه بعضوية هذه الجماعة من شأنه أن يشكّل أساس الوحدة الإجتماعية. حيث يُعبّر عن هذه الفكرة بقوله: «هي الوحدة القائمة على أساس التّعايش مع الأقلّيات القومية في ظلّ اعتقاد راسخ أنّ لها الحق في الإنفصال ، وكذلك التّعايش مع الجدل حول الشروط الملائمة لممارسة هذا الحق ... فالرّوابط الضعيفة للوحدة الإجتماعية قد تصبح رغم وهنها روابط ثابتة وأنّ الولاءات المشروطة قد تتحول إلى ولاءات قوية»[148].

بناء على ما سبق, يُشدّد **كيملكا** على ضرورة توطيد الشّعور بالهويّة المشتركة داخل الدولة الأمة حيث لا يتأتّى ذلك إلّا من خلال توفر العناصر التالية:

1– عنصر التاريخ : يَعتبر **كميلكا** أنّ عنصر التاريخ أساسي لبناء وتوطيد أواصر الوحدة الإجتماعية بين الجماعات الإثنية فهو يمثل:«عنصرًا مهمًّا لكونه يوفّر لنا بيئة وإطار عمل

[148] – حسام الدين علي مجيد ؛ إشكالية التعدّدية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر . مرجع سابق ص ص103،104.

مشتركين ...فهو يُشكّل خلفيّة كامنة تزوّدنا بالرّموز والأولويّات والأفكار المرجعية التي يمكن بها فهم ما يواجهنا من مشاكل ستغدوا مع مرور الزمن جزءً لا ينفصم عن هويّتنا»[149].

إلى جانب ذلك يتجلّى مظهر **الرغبة في العيش بصورة مشتركة** ، وفي حالة إذا لم تعد هذه الرغبة المشتركة قائمة بين أعضاء جماعتين أو أكثر فليس هناك من سبيل لتبيان تآلفهم . ما ينجرُّ عنه تدهور في الأوضاع مع تلاشي الوحدة الإجتماعية والتي بغيابها سوف تبرز معالم عدم الإستقرار الداخلي.

2– عنصر تعليم المواطنة: يرى **كميلكا** أنّها فكرة مُثْلَى لتوليد الهويّة المشتركة و الشّعور الموحّد لدى المواطنين بالإنتماء إلى المجتمع نفسه ، كما يُسهم في تأكيد الرّغبة في مواصلة العيش سويّة . الأمر الذي يستدعي وبشكل مُلحّ مراجعة النظام التعليمي بأكمله ، مع تضمينه مواد تتعلق بالأدب والتاريخ ذات صلة وثيقة ومُنَسَّقة بالأقلّيات القومية و كذلك السكان الأصليين والمهاجرين على السّواء ، بالإضافة إلى تبنّي أكثر من لغة ودين . وقد أكّد ذلك بقوله: «إنّ تعليم المواطنة في الدولة الأمة يشمل وظيفة مزدوجة ؛ فهو يعمل على تعزيز الهويّة القومية للجماعات كل منها على حدا بحكم التميز الذي يشمل: لغتها ، دينها وتاريخها المشترك من جهة ويسعى إلى تعزيز هوية توحد مختلف الجماعات القومية داخل نطاق الدولة من جهة ثانية»[150].

إنّ **كميلكا** لا ينفي بتاتًا فكرة تحرّر الفرد من المركزيّة الإثنية التي تعتبرُه منتميًا إلى جماعة تمثل مجتمعه الأعلى مقامًا، غير أنّه بالإمكان ولوج الثّقافات الأخرى مع التّعاطي معها وهذا ليس بالأمر المستحيل ، وفي هذا الإطار يدعو هذا المفكر إلى ضرورة تضمين النظام التعليمي للدولة عناصر مهمة هي:

أ – حسُّ العدالة: وهي تُشير إلى القدرة على فهم حقوق المواطنين داخل الدولة الأمة أيّا كانوا ، حيث يرى **كيملكا** أنّ: "العدالة تقتضي إتاحة الفرص أمام كل فرد لا يبدو مواطنًا فاعلًا ، مع إزالة أيّة مُعوّقات اقتصادية أو اجتماعية تحُول دون مشاركة الجماعات الإثنية المحرومة".

---

[149]- Kymilcka , Marin ; Liberalism and Minority Rights : An Interview . Ratio jurais journal: vol 12 nov 2 , january 1999. p148.

[150]- حسام الدين علي مجيد ؛ إشكالية التّعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر . مرجع سابق . ص306.

ب- تكريس التّسامح والكياسة: الذي ينبغي أنْ يبرز في كل أنشطة الحياة اليومية ، أما عن الكياسة فيعبُّر عنها بقوله: "هي الطريقة التي يجب التعامل بها مع الذين لا نألفهم ، غير أنّنا في حال من الإتصال المباشر معهم". وتتجسّد من خلال عدم التحيّز والمحاباة حتى وإنْ كان الآخرون يتعاملون على أساس من التعصّب المفرط .

ج – الشّعور المشترك بالتّضامن والموالاة: وفي هذه الوضعية ينبغي أنْ يكون شعور المواطنين – على اختلافهم – مبني على فكرة الإنتماء إلى المجتمع نفسه ، مع توفّر الرغبة المشتركة في مواصلة العيش سوية[151].

ثانيًا: مصادر عدم الإستقرار الداخلي في الدولة الأمة

وهي تشمل النقاط التالية :

1 – مشكلة الولاء لدى الإثنيات: تميل الدولة متعدّدة الإثنيات إلى توليد الشّعور بالولاء لدى أقلّياتها القومية ؛ وهو شعور يتّسم بالضّعف ويرجع السبب إلى كون – يؤكد **كميلكا-** بقوله:« الأقلّيات القومية تعتبر نفسها شعوبًا مميزة وأنّ وجودها سابق لوجود الدولة التي تنتمي إليها ... وبالرغم من كونها تشكل اليوم جزءً من الدولة ، إلّا أنّها تنظر إلى هذه الحقيقة القائمة من زاوية أنّها لا تعني التّنازل عن حقوقها الأساسية في الإستقلال الذاتي ، بل تعني مجرد القيام بتحويل بعض جوانب السلطة» [152].

لذلك تَعتبر الجماعات الإثنية أنّ مطلبها أساسي ومنطقي على اعتبار أنّ هناك أكثر من مجتمع سياسي واحد ، لذا فإنّ سلطة الدولة لا يمكن أن تكون لها الأسبقية على سلطة الأولى المكونة للدولة نفسها . وقد عبر **كميلكا** عن هذه الفكرة حينما أشار إلى أنّ: "الأقلّية القومية ترى مجتمعها السياسي من زاوية كونه هو الأصل وأنّ قيَمُهُ وسلطة النظام الفدرالي هما الفرع"[153].

---

151 – نفس المرجع و الصفحة.

152- Kymilcka ; Fin ding gur way ,Rething ethnoculturel Relations in canada . OP. Cit. p 169.

153 - حسام الدين علي مجيد ؛ إشكالية التعدّدية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر. مرجع سابق . ص314.

2– المطالب الإنفصالية عن المركز: تُعدُّ الطريقة التي من خلالها يتم توزيع السلطات بين المستويين الفدرالي والمحلّي قضية محورية ، حينما ينجر عنها خلافات بل ومشاكل صعبة الحل. ذلك أنّ الأقاليم الفرعية ستسعى جاهدة للحصول على سلطات متفاوتة من حيث القوة وعليه يرى **كميلكا** أنه: « من المرجح أنْ تعمل ذات الأساس الإقليمي التي ستكون أقلّ سعيًا في الحصول على ذلك ، وقد تقبل حتى بتقليص سلطاتها على نحو تدريجي»[154].

ثالثًا– آليات المعالجة المؤسساتية لعدم إستقرار الدولة:

1- آلية الفدرالية اللّاتماثلية(Asymmetrical Federalism): إنّ الخيارين السابقين دفعا **كميلكا** إلى تبنّي طرح يعمل من خلاله على تجنب تمزق الدولة من جهة ، ويكيفها مع طموح الجماعات الإثنية في نيل الإستقلال الذاتي و يحافظ على كينونتها وإستمراريتها من جهة أخرى . وتبعًا لذلك يرى هذا الأخير أن **الفدرالية المتعددة القوميات** هي الآلية المناسبة التي بإمكانها الإعتراف بمطالب الأقليات في الإستقلال الذاتي ، مع ضمان قدرتها على صنع القرارات دون أنْ تتمكن الأكثرية المهيمنة من تحقيق الغلبة العددية[155].

وعليه يدعو **كميلكا** إلى ضرورة تبنّي آلية "الفدرالية اللّاتماثلية "كشكل لنظام الحكم الذي يوفر من خلال مؤسساته الديمقراطية والتّمثيلية طرق التعامل مع التنوع الإثني وسبل الحفاظ على حقوقهم داخل الدولة[156].

وتبعًا لما سبق، يرى **كميلكا** أنّ الأنظمة الفدرالية تقوم عادة بتخصيص نفس السلطات لكافة حكومات الوحدات المكونة ، غير أنّه في الأنظمة الفدرالية اللّاتماثلية تحصل بعض الوحدات المكونة للنّظام على سلطات تختلف عن غيرها، ومثل هذا النوع من عدم التماثل الدستوري يكون عادة محدودًا ؛ ذلك أنّ وجود عدم تماثل كبير وواضح يطرح تحدّيات في إدارة النظام الفدرالي، و منه يبرز تمتّع بعض الأقاليم بمجالات حكم ذاتي مختلفة عن باقي الأقاليم .أمّا النماذج التي

154- نفس المرجع . ص312.

155- Esther Seijas villadongos ; Answers to spanich centrifugal federalism :asymmetrical " federalism versus coercive federalism perspectiveson federalism vol 6.issue 2 ,2014.in:. www.on-Fedralism.eu/attachments/185_download.pdf

156- حسام الدين علي مجيد ؛ إشكالية التعدّدية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر. مرجع سابق . ص297.

كانت رائدة في تبنّي مثل هذا النوع من الفدرالية نجد: كندا ، بلجيكا ، إسبانيا ، روسيا ، ماليزيا ، البوسنة و الهرسك ، جزر القمر[157].

بناء على ذلك , يُوزّع **كميلكا** الوحدات الفرعية للفدرالية اللّاتماثلية على ثلاثة أصناف رئيسية هي:

1– الوحدات ذات الأساس القومي: وهي الوحدات الفرعية التي تجسد رغبة الأقليات القومية في المحافظة على ذواتها بإعتبارها متميزة ثقافيًّا ومتمتّعة بالإستقلال الذاتي سياسيًّا ، ما يضمن الإعتراف بحقوقهم الثقافية غير الإقليمية ، أي الإعتراف بها خارج نطاق وحداتهم ذات الأساس القومي، وهو ما سوف يُجنّبهم التهميش أو الإستيعاب القسري[158].

2– الوحدات ذات الأساس الإقليمي: وهي الوحدات التي تتكون منها الدولة ، حيث تمثل جماعة قومية واحدة يتم من خلالها نشر وكذلك توزيع السلطات استنادًا إلى الأساس الإقليمي وحسب.

3– الوحدات العاملة خارج النظام الفدرالي: وهي وحدات فرعية ذات أساس قومي ولكنّها تعمل خارج نطاق النظام الفدرالي ؛ فنظرًا إلى إستحالة أنْ تُشكّل أقلّية صغيرة الحجم الأكثرية في إحدى الوحدات الفرعية التي تهيمن عليها قومية أخرى ، فإنّه بمقدور هذه الأقلية القومية صغيرة الحجم أنْ تتحصّل على الإستقلال الذّاتي بحيث تتّخذ عدة صيغ منها: الكومنولث ، الفدراليّة أو المحميات . كي تكون بذلك غير خاضعة لهيمنة أيّة وحدة فرعية ومرتبطة مباشرة بالمركز[159].

ممّا سبق يمكن القول، أنّ هذا الشكل من الفدرالية يمكن أنْ يُضفي فعلًا قدرًا واسعًا من المرونة في الإستجابة للمطالب الثّقافية ، كما أنّه يفسَحُ المجال للتنوّع ويسمح لوحداته بالتّعايش سياسيًّا مع السلطة المركزية بشكل يُسهم كثيرًا في تخفيض احتمال نشوب صراعات مستديمة أساسها المطالبة بالإنفصال.

---

[157]- رونالد . واتس ؛ الأنظمة الفدرالية . تر: غالي برهومة ، مها بسطامي ، مها تكلا . أوتاوا: منتدى الإتّحادات الفدرالية ، 2006 . ص ص25،24.

[158]- ويل كميلكا ؛ أوديسا التعدّدية الثّقافية: سبر آراء السياسات الدولية الجديدة في التنوّع . ج2 . تر: إمام عبد الفتاح إمام. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 2011 . ص143.

[159]- حسام الدين علي مجيد ؛ إشكالية التعدّدية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر. مرجع سابق . ص143.

2- سياسة التعدّدية الثقافية: يرى **كميلكا** أنّ التعدّدية الثقافية مفهوم جامع يضمُّ في ثناياه مجموعة من السياسات المعنية بتوفير مستوى معين من الدّعم للجماعات الإثنية والثقافية غير المهيمنة سواء كانت تلك الجماعات من: المهاجرين أو الأقلّيات القومية أو من السكان الأصليين.

تأسيسًا على ذلك، يُدرج **كيملكا** تعريفًا موضحًّا للتعدّدية الثقافية حيث يرى أنّها: "الرؤية التي لا ينبغي فيها للدول أنْ تدعم وحسب تلك الجماعة الإثنية من حقوق المواطنة العامة المدنيّة منها و السياسية، بل ينبغي أيضًا أن تتبنَّى مختلف الحقوق السياسية والإجتماعية الخاصة ، التي تستهدف من خلالها الإعتراف بالهويّات المميزة ومطامح الجماعات الإثنية والثقافية والتكيّف معها"[160].

أما الأسس التي تستند إليها هذه السياسة نذكر ما يلي:

المبدأ الأول: هو مبدأ التعايش ما بين الثّقافات المتباينة للجماعات المتمايزة عن بعضها البعض ، ففي المجتمع الفُسيفسائي يكون الفرد منتميًا إلى الدولة والمجتمع الأكبر بصورة مباشرة وذلك فقط من خلال عضوية الفرد المسبقة في جماعته الثقافية[161].

المبدأ الثاني: هو مبدأ المساواة ما بين المُكوّنات الثقافية للمجتمع بحيث يقضي بإحترام شتّى الجماعات المكوّنة للمجتمع ثقافات بعضها البعض, حتى يُتاح للأقلّيات إمكانية التعبير عن ثقافاتها وممارساتها من دون أنْ تُعاني الحرمان من جرّاء التعصّب والتّمييز العرقي ، كما يشتمل هذا المنظور التعدّدي في التعامل مع التنوّع الثقافي، أما **المبدأ الثالث:** مبدأ الحفاظ على التباينات الثقافية وإيجاد حدود للحرية الثقافية ، ويقتضي استمرار هذا النوع من المجتمع أخيرا وجود إجماع على المثل والقيم والمعتقدات الأساسية . وهو ما يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

. C +B+A ←C+B

---

160 - نفس المرجع . ص257.

161- حسام الدين علي مجيد ، "التعدّدية الثّقافية ومستقبل الدولة – الأمة الكندية مقاربة لحالة العراق" . مجلة المستقبل . متحصل عليه: www . caus .org . Ib /pdf /…/mustaqbal.426 – hou samaladi

وهي تشير إلى أنّ المكونات الثقافية (A) و (B) و (C) تدخل عملية الإندماج وبناء الهوية الوطنية من دون خسارة أيّ منها لموروثها الثقافي, شريطة الأخذ بمبدأ التعايش والإحترام المتبادل، فضلًا عن مشاركتها في الإجماع العام على الأساس الفكري للدولة المتمثّل في التعدّدية الفكرية[162].

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول: إنّ **كميلكا** يعمل ، من خلال آليتي الفدرالية اللّاتماثلية وسياسة التعدّدية الثقافية ، على جعل التنظيم السياسي والإداري للدولة مُكرسًا حقيقة التنوّع والتعدّد الإثني وذلك بغية:

- حماية الدولة من خطر التشرذم وانفصال القوميات.
- الحفاظ على التنوّع القائم مع تجنّب مشاكل التهميش والإستيعاب القسري.

يتّضح من خلال ما ورد في هذا الفصل ، أنّ الأمن (Security) كمفهوم معقّد للغاية بالرغم من أنّ العديد من الباحثين أمثال: بوزان (Buzan) ، والتز (Waltz) ، واندت(Wandt) الذين عكفوا على دراسته في شتى المجالات السياسية ، الإقتصادية والإجتماعية ، ولكنّهم تيقنوا أنّه من الصعوبة بمكان مفهوم دقيق لهذا المصطلح ، بالنّظر إلى أبعاده ومستوياته ، وإنْ كانوا قد اتّفقوا على تحديد ميزات له كالنسبيّة والعالمية . كما تبيّنت كذلك لديهم ذات المشكلة حينما تم التطرّق إلى مفهوم " المأزق الأمني" (Security Dilemma) والمأزق الأمني الإثني (the Ethnic Security Dilemma) ، وبالرغم من أنّ بعضًا من المُنظّرين من أمثال: بوزان، كنيث والتز ، وانتد قد حدَّدوا المرتكزات الأساسية التي يستند إليها مفهوم المأزق الأمني من سوء الفهم – الخوف من الآخر – التنافس ، كما عملوا على إدراجها على مستوى المأزق الأمني الإثني ، وهذا حينما تبيّن أنّ ضبط المنظور الواقعي للفواعل على مستوى العلاقات الدولية قد بدا ضيقًا وعليه عمد أنصار الواقعية البنيوية (مدرسة كوبنهاجن) إلى توسيع دائرة الفواعل في العلاقات الدولية لتشمل الجماعة الإثنية . التي لعبت دورًا كبيرًا – من خلال تبنّيها لسياسات سواء كانت سلمية أو عنيفة – في تفسير الأمن المجتمعي.

---

[162] - نفس المرجع و الصفحة.

أمّا فيما يتعلق بمتغير الإستقرار الداخلي فقد أُعتبِر كذلك من أكثر المفاهيم المثيرة للجدل ، وهذا لإرتباطه الكبير ببعض المفاهيم (التوازن، الإندماج) ، إضافة إلى الفوضوية المتزايدة الموجودة بين مختلف التخصّصات العلمية فيما يتعلق بسبل دراسة هذه الظاهرة ، وفي هذا السياق أكّد العديد من الباحثين أنّ مسألة تحديد ظاهرة عدم الإستقرار الداخلي أيسر من ضبط معنى الإستقرار الداخلي.

وفي إطار التفسير النظري للدراسة ، تمّ إدراج المقاربتين: المقاربة الإثنوواقعية ، المقاربة البنيوية وإنْ كانت الأولى هي الأنسب والأكثر ملاءمة للدراسات التي تتعلق بتفسير المأزق الأمني الإثني ومدى التأثير ينجُم عنه ، وذلك لأنّها تتضمّن مفاهيم ذات صلة ، غير أنّ هذه المقاربة لوحدها لم تكن كافية لتفسير العلاقة بين متغيّرَيْ: المأزق الأمني الإثني والإستقرار الداخلي للدولة ، لذا تمّ تحديد مقاربة التعدّدية الثقافية كمقاربة مكمّلة وداعمة، وهي – بحسب المنظرين– تُعَدُّ من فصيل الإتجاهات الفرعية في الفكر اللّيبرالي ، التي تقع تحديدًا ضمن إطار اللّيبرالية الإجتماعية ، وإنْ كان الإتّجاه الذي تم إنتقاؤه في هذه الدراسة يتعلق بنمط الإتّجاه الفرعي الذي يُعبّر عنه كل من: بروس ، تايلور ، كميلكا وآخرون ، هذا الأخير الذي عكف على توضيح دور التعدّدية الثقافية في استقرار وعدم استقرار الدولة.

وقد وظّفنا ضمن هذه الدراسة المقاربات الثلاثة ، من خلال التركيز على المفاهيم التي أدرجتها كالهوية ، الوعي النوعي ، التنافس والخوف بين الجماعات الإثنية ، سياسة التعددية الثقافية.

الفصل الثاني

مظاهر تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة

تُشير أدبيات العلاقات الدولية إلى أنّ مفهوم المأزق الأمني الإثني أو المأزق المجتمعي من أكثر المفاهيم غموضًا وتعقيدًا- وهذا على إثر التحوّل عن الأمن الدولاتي إلى التمركز لصالح الأمن المجتمعي – أمّا مسألة تأثيره على استقرار الدولة فقد ظلّت محلَّ خلاف بين الباحثين ، ففي حين حدّده البعض ليقتصر على صور مختلفة من العنف السياسي من أعمال شغب ومظاهرات واضطرابات واعتقالات سياسية وحركات انفصالية ومتمردة ، وهو توصيف للعديد من النظم التي تعاني مشاكل داخلية أقلُّ حدّة من حيث التنافس والتّناحر بين المجموعات الداخلية.

فإنّه في المقابل يرى باحثون آخرون أنّ نسبة تأثير المأزق الأمني الإثني تزداد اتّساعًا وعمقًا لتُعانق صورًا مختلفة من العنف المادي ، ليشمل: الحروب الأهلية ، التصفية الإثنية بين المجموعات ... وغيرها من الصور التي تؤكّد صعوبة هذه المسألة.

وعليه يُورد هذا الفصل، حُجَجًا تُبيّن بحق مظاهر تأثير المأزق الأمني الإثني- التي تبدو جليّة- على الإستقرار الداخلي للدولة الذي يمتد إلى المستوى الإقليمي وحتى الدولي ، وهو ما تمّ تحديده ضمن توليفة من العناصر: بدءً بالعنف الناتج عن المأزق المجتمعي ، حيث يتمُّ من خلاله رصد الأنماط المختلفة للعنف (المادي ، الثقافي ، السياسي) ، يليه مناقشة لما يخلّفه التمرّد والمطالب الإنفصالية من عواقب على الدولة ، وأخيرًا سوف يتمُّ التطرق إلى التأثير الإقتصادي للمأزق الأمني الإثني.

المبحث الأول: العنف الناتج عن المأزق الأمني الإثني

سوف يتمُّ في إطار هذا العنصر، ضبط ما يترتّبُ عن المأزق الأمني الإثني من عنف متعدّد الجوانب سواء أكان: ماديًّا أو معنويًّا أو سياسيًّا، وإنْ اختلف فهو يؤثّر على الإستقرار الداخلي للدولة بشكل أو بآخر.

المطلب الأول: العنف المادي الناتج عن المأزق الأمني الإثني (اللاأمن المجتمعي)

تختلف الدوافع الكامنة وراء السلوك النّزاعي للجماعات الإثنية ، فهي تتراوح بين الأسباب السياسية والثقافية ، القيمية , وإنْ كانت جميعها ترتبط بمسألة المساس بالهوية ، كما نجد أنّها في معظم الأحيان تتبلور كنتيجة حتميّة لفشل وتفكّك القيمة المركزية للدولة ، وعندما تقف هذه الأخيرة عاجزة عن تمثيل مصالح كل فصائلها المجتمعيّة ، فسيكون عليها أنْ تواجه الجماعات المستبعدة التي ترى في ذلك تهديدًا لهويتها ، خاصّة إذا ما إعتبرت أنّ مطالب هذه الجماعات المستبعدة بزيادة أمنها المجتمعي سببًا لإنعدام الأمن بالنسبة إليها.

بناءً عليه ، ففي ظلّ المأزق الأمني الإثني يختفي تحكُّم الدولة بإقليمها ، كما تعمل الجماعات الإثنية المتناحرة إلى تبنّي إستراتيجية إشاعة الفوضى بُغية تحقيق أهدافها ، وذلك عن طريق لجوئها إلى العنف بكُلّ صُوَره بإستخدام الميلشيات شبه العسكرية ، العصابات الإجرامية والإرهابية ، وهي مسألة تبدو متبادلة بين الأطراف المتصارعة. وقد عبّر عنها" **ألبير شنابل** " (Albert Schnable) بقوله :« ففي الخلافات الإثنية ، فالمجموعة بأكملها هي هدف الإعتداء بدون الأخذ في الإعتبار الأطفال و النساء والشيوخ ، فالمجموعة بأكملها تُصبح هدفًا للعدو ، كما أنّ إستهداف المدنيّين يُصبح إستراتيجية معتمدة في الحروب الإثنية»[163].

أمّا السّمة التي تُمَيّزُ الخلافات الإثنية – داخل الدولة – فهي الدرجة العالية من العنف ، القسوة والوحشية على نحو إستثنائي ، حيث تتجلّى في شكل: إضطرابات داخلية تُسهم في نشر الفوضى . أو تتفاقم درجة العنف إلى أنْ يصبح الهدف هو القضاء على الوجود المجتمعي للطرف الآخر عبر: الإبادة الجماعية أو التّصفية الإثنية أو عن طريق التّهجير القسري (النزوح

[163]- رابح مرابط ؛ "أثر المجموعة العرقية على إستقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو". أطروحة دكتوراه . (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008). ص29.

الداخلي) ، وقد يستفحل العنف إلى أنْ يصل إلى إندلاع حرب أهلية ، وهي حالات وإنْ إجتمعت داخل الدولة فهي تَنمُّ عن غياب الإستقرار الداخلي الذي تعيشه هذه الأخيرة.

أولًا- الإضطرابات الداخلية:

من مظاهر المأزق الأمني الإثني بروز الإضطرابات الداخلية أو ما يُسمّى: "**العنف المُعمّم**" . وهي تشير إلى: «الحالات التي لا يمكن تسميتُها نزاعًا مسلحًا بالمعنى الدقيق للكلمة والتي تتوفر على المستوى الداخلي ، وتشمل مواجهات على درجة عالية من الخطورة والإستمرار ، كما أنّها تنطوي على أعمال عنف قد تكتسي أشكالًا مختلفة . بدءً بأعمال الشغب حتى الصراع بين مجموعات منظمّة شيئًا ما أو مع السلطات الحاكمة » , وعليه فإنّ هذه الوضعية لا تُنتج بالضرورة صراعًا مفتوحًا وإنّما قد تتّخذ صور مثل: أعمال الشغب ، الإعتقالات ، الإختطاف ويقابل ذلك قيام السلطات الحاكمة عن طريق قوات الشرطة (وربّما قوات مسلحة) العمل على إعادة النظام الداخلي إلى وضعه المستقر، بعد أنْ كانت الوضعية غير مستقرة فعلًا. أمّا عن السّمات التي تُميّز الإضطرابات الداخلية في إطار العنف الإثني فيمكن حصرها فيما يلي:

- الإعتقالات الجماعية وإرتفاع عدد المحتجزين السياسيين.

- المعاملة غير الإنسانية والمُسيئة للمشتبه بهم وكثرة المفقودين وحالات الإختفاء[164].

وعلى هذا الأساس يمكن القول ، أنّ الإضطرابات الداخلية التي يتمُّ تبنّيها من طرف أفراد من جماعة إثنية تُسهم في زعزعة الإستقرار الداخلي للدولة ، وذلك عن طريق نشر البلبلة وبذور الفتنة والعنف والتآمر بين الجماعات الإثنية .

ثانيًا- العمليات الإرهابية: تُعدُّ العمليات الإرهابية * من الأساليب التي تلجأُ العديد من الجماعات الإثنية داخل الدولة تبنّيها وهي تشمل الأعمال التي يقوم بها: الأفراد والعصابات والمجموعات لحسابهم الخاص ، دون أنْ يكونوا مدعومين من قبل الدولة . يُطلقُ البعض على إرهاب الأفراد والجماعات تسمية : إرهاب الضعفاء ، حيث يُعرَّفُ بأنّه: «إرهاب الأفراد

[164]- محمد شريف بيوني ؛ المحكمة الجنائية الدولية ، نشأتها نظامها الأساسي . ط3 ،مصر ، مطبعة روز ليوسف الجديدة . 2003. ص209.

والمجموعات التي تسعى إلى تحقيق أهداف محدّدة كما يُعتَبَرُ هذا النوع من الإرهاب نابعًا من تنظيمات لا تصل إلى درجة إحكام وتنظيم إرهاب الدول».

كما يُوَضِّح المحلّل السياسي الأمريكي "**براين جينكينز**"(B.Jenkins) مثل هذا النوع من الإرهاب في قوله: « هو جميع الأعمال الإرهابية التي تنطوي على العنف أوالتهديد بالعنف ، غالبًا ما تقترن بمطالب محدّدة وتستهدف في مُعظمها المدنيين وتكون دوافعُهَا – في الغالب– سياسيّة وتُصمَّمُ هذه الأعمال عمومًا لتحقيق أكبر قدر من الدعاية ، ويكون الجُناة غالبًا أعضاء في مجموعة منظمة».

وعلى عكس غيرهم من المجرمين ، فإنّهم غالبًا ما يتحمّلون المسؤولية على أفعالهم ، وهي السّمة المميزة الحقيقية للإرهاب ، وأخيرًا فمن الضروري لأيّ عمل إرهابي أنْ يكون الغرض منه إنتاج آثار نفسية أعمق وأبعد بكثير من الأضرار المادّية المباشرة[165].

أمّا دوافع الجماعة الإثنية التي يلجأ بعض أفرادها إلى إقامة تنظيم إرهابي فهي إمّا: سياسية واقتصادية ،إجتماعية ... وإنْ تعدّدت تلك الدوافع، إلّا أنّ جُلَّها مرتبط أساسًا بالعامل النفسي ، وقد أكّد ذلك "**ريمون آرون**"(R.Aron) بقوله: « الإرهاب ما هو إلّا فعل العنف الذي تتجاوز أهمية تأثيراته السيكولوجيّة أهمية نتائجه المادّية البحتة ، ويحدث هذا بالإستغلال الكامل للحد المتوسط القائم بين العنف والرهبة ، وهو عنصر أساسي وإستراتيجي ثابت في كل العمليات الإرهابية» .

وعليه يرى هذا الأخير ،أنّ الرعب الناجم عن العنف في العملية الإرهابية ليس هدفها النّهائي . بَيْدَ أنّه ليس إلّا وسيلة إجبار وضغط لتحقيق الهدف المنشود[166]. بالنسبة للدوافع

---

* لقد بَيّن كلٌّ من **سميل** (Shmil) و**جوكمان**(Jongman) في كتابهما "الإرهاب السياسي" حوالي 109 تعريفا للإرهاب . ليتم التوصل إلى تحديد العناصر المكوِّنة لمفهوم الإرهاب والتي وردت بنسب مئوية وكانت: العنف كقوّة مادية 83,3٪ . العنف السياسي 65٪ ، الخوف والرهبة المؤكّدة 51٪ ، التهديد 47٪ ، التأثيرات النفسية 41,5٪ ، الإختلاف بين الضحية والهدف 37,5٪ ، أسلوب قتال إستراتيجيّة وتكتيك 50,5٪ .

[165]- facts on file.2004.p4:Revised Edition.New Yourk . Harry Henderson. GlobalTerrorism.

[166]- منتصر سعيد حمودة ؛ الإرهاب الدولي جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة ،[د،ت،ن] . ص45.

السياسية فمعظم العمليات الإرهابية التي تشنُّها الجماعات تكمن وراءها دوافع سياسية ؛ ذلك أنّ العديد من الباحثين قد أشاروا إلى أنّ القمع السياسي ناتج عن دكتاتورية الدولة وعصفها بحقوق بعض الجماعات الإثنية ، على إثرها تنحصر المناصب القيادية العُليا على أفراد ينتمون إلى طائفة إثنية معينة دون أخرى.

وأمام كل مظاهر الظلم والإستبداد لا تجد الجماعة الإثنية المقهورة سبيلًا إلاّ العنف، لمجابهة النظام الحاكم (وتحديدًا تجاه الجماعة المسيطرة) ، حينها تتجلّى مظاهر: الإغتيالات ، التخريب وإستهداف الأماكن العامة والمخصّصات الحكومية كسبيل للإنتقام وزرع الخوف والفزع لدى المجموعات الأخرى وفي هذه الحالة يكون الإرهاب أحد الوسائل التي يمكن إستخدامها من أجل إبعاد الأطراف عن تَقلُّد المناصب السياسية العُليا في الدولة ، كما حدث في العديد من الدول الإفريقية، وبالضّبط في روندا والبورندي خلال فترة التّسعينات من القرن الماضي[167].

إنّ الإرهاب في هذه الوضعية يُعدُّ تعبيرًا عن الإحتجاج عن الأوضاع السياسية غير المقبولة التي تُكرّسها ممارسات حكومة معينة أو نظام حكم ما في مواجهة جماعات إثنية مُمَثَّلة إقليميًّا في تلك الدولة كما أنّه مرتبط بتدهور الظّروف المعيشية لمجموعة دون غيرها ، أو بغياب العدالة الإجتماعية.

يتّضح ممّا سبق , أنّ آثار التنظيمات الإرهابية عديدة فهي لا تقتصر على القتل والدمار أو بث الخوف والرعب في النفوس وحسب ، بل تتعدّى ذلك إلى أحداث خطيرة أخرى تُهدّد أمن الدولة وتنميتها الإقتصادية وكيانها الإجتماعي والسياسي ، فهي تُشَكّل خطرًا داهمًا يُمزّق وحدة الدولة ويؤثّر على إستقرارها.

تلجأ بذلك ، التنظيمات الإرهابية بدعم من جماعاتها إلى ضرب الوحدة الوطنية للدولة عن طريق الترويج لأفكار عدائية تُسهم في إضعاف روح الإنتماء والمواطنة ، بالإضافة إلى العمل على خلق جو مشحون ، قد يؤدي إلى إشعال نار الفتنة بين القبائل أو المجموعات المختلفة داخل الدولة – أو حتى خارجها – وزعزعة الأمن والإستقرار بها ، حيث يُصبح المناخ أكثرُ

[167]- محسن أحمد الخضيري ؛ العولمة الإجتماعية .القاهرة: مجموعة النيل العربية ،2001. ص53.

ملاءمةً لإرتكاب أعمال تخريبية ضدّ المؤسسات الإقتصادية والمنشآت الحيوية للدولة وبالإمكان أنْ يقود ذلك إلى نشوب حرب داخلية تَفْتكُ بالدولة[168].

ثالثًا- الإبادة والتصفية المادية الإثنية:

ينجرّ عن التّصادم بين الجماعات الإثنية – في إطار المأزق الأمني الإثني – مآسي إنسانية جدُّ خطيرة ، تصل إلى درجة الإبادة ، قد أوردنا هذا المصطلح لتحديد شكل التّعامل بين **الجماعات الإثنية** الموصوف بالقوة الوحشية واللّاإنسانية- في الغالب الأعم- تجاه الجماعات المُستضعفة وهو أسلوب يَتَّسمُ بكثير من العنف والدّموية ، يؤكّد ذلك التعريف المُدْرج للإبادة المادّية بأنّها: «الإستئصال المادي للجماعات البشرية وذلك بالقضاء على حياة أفرادها بالتّقتيل الجماعي ، الذي يؤدي إلى تصفيتها فورًا وبصورة سريعة».

وفي هذا الشأن لا أهمية لصفة الضّحايا ومركزهم السياسي والإجتماعي ، أو جنسهم أو حتى سنّهم صغارًا كانوا أو كبارًا و أيًّا كانت الوسيلة المستعملة ، أمّا الهدف المُبْتغى فهو ينحصر في القضاء على الجماعة الأخرى المستهدفة (الآخر) عن طريق القتل وضُرُوبه، أو ما يُعرف بالإبادة الفورية مستهدفًا المدنيين بالدّرجة الأولى (أطفال ، نساء ، شباب ...) ، وهي الفئات التي لا تعرف كيفيّة تفادي المخاطر المحيطة بها من جهة ، كما أنّها تحمل بذور بقاء الآخر وإستمراره وتختلف صور الإستهداف من فئة إلى أخرى[169]. فعلى سبيل المثال: فئة النساء التي تتعرّضُ للقتل أو التعقيم بإعطائهنّ عقاقير تُفْقدُهُنّ القدرة على الإنجاب والحمل أو عن طريق إكراههنّ على القيام بأعمال شاقّة من شأنها أنْ تُسقط الجنين ، أو خلق إضطرابات في هرمون التّكاثر من أجل منع وإستمرارية عرق الجماعة الأخرى , أمّا بالنسبة لفئة الأطفال فيتمُّ قتلهم أو تشويه أجسادهم أو تهجيرهم إلى أماكن بعيدة بهدف تقليص حجم الجماعة مستقبلًا أو القضاء عليها نهائيًّا.

---

[168]- Ghazi Gherairi …Et Autre : centre de Affairs et Documents de droit International.Tunis: publication: Universitaire ,2005 pp27-34..

[169]- كريس مينابيتر ؛ "المحكمة الجنائية لرواندا تقديم القتلة للمحاكمة". المجلة الدولية للصليب الأحمر ، السنة 10، العدد58. [د،م،ن] ، نوفمبر / ديسمبر 1997. ص3.

إلى جانب ما تقدّم , فإنّ المظاهر المادية للعنف والتي تَنْتُجُ أثناء التّصادم بين الجماعات الإثنية ستَتْرُكُ لا محالة نُدُوبًا غائرة ليس على مستوى المنطقة وحسب، بل على مستوى الدولة ككل حينما:

– يسُود الظلم الإجتماعي والطبقيّة بسيطرة الجماعة الأكثر نفوذًا ، وهي مؤشر لمدى الإنهيار والعجز النابع من الدولة.

– عدم قدرة الحكومة على خلق مسالك (قنوات) لتكريس التّوافق والمصالحة بين الجماعات المتناحرة. – تعمل الجماعة الإثنية المسيطرة على إخضاع الجماعة الأضعف من خلال قص الحياة من جذورها (الإبادة الفورية) أو إعاقة النسل عن طريق تبنّي خطة مرحليّة وبطيئة لتحقيق ذلك ، ولا ينطبق هذا الوصف على البرامج الطّوعية لتحديد النّسل التي تتبنّاه الدول كمسألة إجتماعية ، وبهذا فالحالة الأولى تشير حتمًا إلى الضّرر الذي يقع على الدولة في بنائها السوسيولوجي ويُثْبتُ عجزها على تكريس إستقراراها الداخلي[170].

والأمثلة في هذه الحالة عديدة ، فقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة مآزق أمنية داخليّة تجلّت فيها صور التّصفية الإثنية نذكر أهمها فيما يلي:

أ – الإبادة الجماعية في روندا: أدّت الإنقسامات والحواجز النفسية بين الجماعات الإثنية داخل الدولة وتحديدًا بين جماعتي: الهوتو والتُّوتْسي إلى مجازر رهيبة شهدتها المنطقة ، ففي شهر أفريل من سنة 1994 قُتل ما يَرْبُو عن 200 ألف شخص من جماعة التُّوتْسي خلال ثلاثة أسابيع فقط . لكن اللّجنة الدولية للصليب الأحمر قدَّرت العدد الإجمالي للضّحايا بـ: مليون ونصف المليون ضحيّة, بمعدّل 10 آلاف ضحية في اليوم ، مؤكّدَةً بذلك أنّ هذه المجازر قد تمّ التخطيط لها بعناية فائقة ، حيث قام عدد غير معروف من المُسلّحين من جماعة الهوتو وبمختلف الوسائل اليدوية بعمليات قتل دون أيّ تمييز . كما أكّدت ذات اللجنة أنّ جميع القطاعات قد شاركت في هذه الإبادة من: أطبّاء ومُمرّضين ، مُعلّمين ، قساوسة ورهبان ، رجال أعمال وحتى الأطفال الذين تمّ توظيفهم بمبالغ مالية . أمّا مظاهر التصفية الإثنية في روندا ،

[170]- نفس المرجع والصفحة.

فتجلّت في مشاهد إحراق أشخاص أحياء، دفنهم أحياء ، تقطيع أعضاء الجسد واحدًا بواحد وبوسائل تعذيب بشعة ، بالإضافة إلى ضرب الأطفال وتشويه أجسادهم[171].

ب – الإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك: يَرْجع السّبب الأساسي لأعمال التّصفية الإثنية في المنطقة إلى الإختلاف: العرقي ، الدّيني بين جماعتي الصّرب والمسلمين في منطقة البوسنة والهرسك إثر تفكُّك وإنهيار الإتّحاد اليوغسلافي وإستقلال معظم جمهورياته، بالإضافة إلى إنتشار الفوضى. حين بَدَتْ مظاهر الإغتصاب ، القتل ، الهجرة القسرية لمُسلمي البوسنة والهرسك – خلال فترة التسعينات من القرن الماضي – وهو ما أشار إليه تقرير لجنة التحقيق في جرائم الحرب ، ومن الوسائل المستعملة في الإبادة: قيام الجُناة من الصّرب بتشييد معسكرات للإذلال النفسي والتصفية الجسديّة والدّفن في مقابر جماعية للمسلمين، وقد أكّدت المقابر الجماعية التي تمّ إكتشافها بشاعة المجازر ، حيث أُسْتُخرج رفاة ما يُقَارب 2500 شخص[172].

ج– التطهير العرقي في ميانمار: لم تتعامل الأغلبية البوذية مع الأقلّية المسلمة (الرُّوهينجا) كمواطنين، فقد سعت الحركة البوذية المُتطرّفة (969) إلى تصفية هذه الأخيرة عن طريق: القتل و الإضطهاد ، الإقصاء والطرد .على إعتبار أنّ "**العنف ضد الرُّوهينجا**" يُعَدُّ أمرًا جائزًا وأنّهم سوف يُثَابون عليه ، وهو ما يَزْعُمُه الرّهبان والمتطرّفون البوذيّون . خلال سنة 1991 تمّ طرد قُرابة 500 ألف شخص وتُوفّيَ منهم حوالي 40 ألف ولا يزال الأمر مستفحلًا في هذا النّموذج ، فالمسألة آلت إلى تعقيد أكثر عندما أصبحت السلطة المركزية مصدرًا للنزّاع ، فهي تُصنّفهم في وضعية "**بدون**" أو"**عديمي الجنسية**"، حينما حَرَمَتْهُم من حقّ المواطنة مُعتبرةً إيّاهم مهاجرين غير شرعيّين قادمين من بنغلادش ، كما تسعى إلى إلغاء إسم" الرُّوهينجا" الذي تستخدمه الجماعة المسلمة للتّعريف بها في الخطابات الرسمية.

ثالثًا– التّهجير القسري للجماعات الإثنية: من مظاهر المأزق الأمني الإثني داخل الدولة التّهجير القسري لبعض الجماعات الإثنية المستضعفة من قبل الجماعات الأكثر نفوذًا وقوة ، أو

---

[171]- نفسه . ص3.

[172]- تقرير منظمة العفو الدولية لسنة 2007 ، متحصل عليه:

www.U N . org.

من طرف بعض الأنظمة التسلُّطية التي تعمل على إتّباع أساليب تغيير التّركيبة السّكانية بُغية زعزعة إستقرار بعض الجماعات[173].

يشملُ التّهجير القسري الداخلي: « مجموعة الأشخاص الذين أُكرِهوا على الهرب أو ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة ، ويُطلق على هؤلاء عدّة تسميات: كالنّازحين داخليًّا أو المُهجَّرين قسريًّا أو المشرَّدين داخليًّا».

وعليه يسعى العديد من الأفراد والجماعات إلى الفرار نتيجة لتعرُّضهم للطّرد بالقوّة أو إرهابهم لحملهم على مغادرة إقليمهم ، إضافة إلى تعرُّضهم المباشر لأخطار العمليّات العسكرية التي تشُنُّها الجماعة الأخرى، ويترتّب على ذلك تفريق للأسر وتمزيق للرّوابط الإجتماعية والثّقافية للجماعة المستهدفة حيث يعيش هؤلاء ظروفًا بالغة الشدّة والإيلام ، كما أنّهم يُحْرَمُون من كلّ المقوّمات الأساسية والحيوية لإستمرارهم وبقائهم مع تعريض أرواحهم لخطر الموت.

ومن ثمّة فإنّ إنتهاج هذه السّياسة بصورة واسعة النّطاق تتمُّ عادةً بشكل مدروس لتكون سلاحًا بيَدْ الجماعة الأكثر قوة ضدّ الجماعة المستضعفة ، بُغية تحقيق التّصفية الإثنية لهذه الأخيرة أو العمل للوصول إلى الموارد الطبيعية للإقليم الذي تقْطُنه، أو من أجل إضعافها سياسيًّا. أمّا إذا كانت الدولة هي مصدر مثل هذه السياسة فهي تهدف إلى رسم الحدود الداخلية على النحو الذي يُفضي إلى إضعاف الجماعة المستهدفة، بحيث يُقسّمُ إقليمها إلى وحدات حتى يغدو قيام تلك الجماعة بأيّ عمل سياسي موحّد من قبيل الأمور المستحيلة[174].

وعليه ، يعمل"**التّهجير القسري**"على زعزعة الإستقرار الداخلي للدولة، فهو يضعها أمام رهانات بالغة التعقيد من أهمها:

1- إعادة عملية الإدماج المستدامة في المناطق الأصلية (العودة).

2- الإدماج المحلّي في المناطق التي لجأ إليها النازحون داخليًّا (الإدماج المحلّي).

---

[173]- إيلياناغوردون ، نانيا كيلي ؛ "التّعايش في ظل الإختلاف". سلسلة أوراق ديمقراطية . العدد2 ، جوان 2005 ، العراق: مركز العراق لمعلومات الديمقراطية . ص8.

[174]- حسام الدين علي مجيد ؛ إشكالية التعدّدية الثّقافية . مرجع سابق . ص86.

3- الإدماج المستدام في مناطق أخرى من الدولة[175].

رابعًا- الحرب الأهلية: تنشأ الإهتمامات الأمنية الداخلية عندما تشعر الجماعات الإثنية – داخل الدولة- بأنّها مضطرّة إلى توفير الأمن والدفاع عن ذاتها وعن هويّتها ، لذلك ففي حالة ضُعف الدولة أو يُتَوَقَّعُ لها أنْ تُصبح ضعيفة مع مرور الوقت ، فإنّ الحوافز لدى الجماعات الأخرى تزداد للقيام بترتيبات عسكرية مستقلة ، الأمر الذي يَخْلُقُ مأزق أمني داخلي. وقد أكّد ذلك **ستيوارت كوفمان** (S.Kaufman) حينما إعتبر الحرب الأهلية هي حرب إثنية وعرّفها بأنّها: «عنف منظَّم و مستمر وواسع النطاق ، يتمُّ من خلاله النّظر إلى الجماعات والقيم بمفاهيم إثنية» . وبهذا يرى **كوفمان**: أنّ إندلاع الحرب الأهليّة يحتاج إلى:

- وجود حالة عدائيّة واسعة بين الجماعات الإثنية.

- إستقطاب إثني من جانب النخب السياسية.

- إحتدام المأزق الأمني الإثني بشكل واضح.

وبناءً على ذلك , فالحرب الأهلية تأخذ شكلًا من أشكال الصراع الداخلي في الدولة ، بحيث تقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية أو إيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو أبعد من ذلك الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الإنفصال عن الدولة ، حيث يشمُل هذا الصراع أعمال عنف مسلّح ومنظّم واسع النطاق من قبل جميع الأطراف المشاركة ، يتمُّ تنفيذ عمليات العنف تلك إنطلاقًا من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محدّدة . وفي هذا الصدد تُشير بعض الإحصائيات إلى أنّ الفترة الممتدّة ما بين 1989-1992 قد شهدت حوالي 82 صراعًا مسلحًا ، من بينها 79حربًا أهليّة ، كانت نتائجها وخيمة على البشرية[176].

---

[175]- القانون الدولي الإنساني ؛ النّازحون المشرّدون داخليًّا في القانون الدولي الإنساني ، رقم8 .2008. متحصل عليه: mezan .org/uploads/files/8797.pdf.

[176]- أحمد إبراهيم محمود ؛ الحروب الأهليّة في إفريقيا ، القاهرة: مركز الدراسات السّياسية والإستراتيجيّة ، 2001. ص24.

إنّ التّناحر بين المجموعات الإثنية يقود في مُعظم الأحيان إلى إندلاع الحرب الأهلية التي تبدو نتائجها شديدة الخطورة ، حيث يعتبر إنهيار الدولة هو النتيجة الأبرز والأكثر خطورة على الإطلاق للحروب الأهلية عموما ، ذلك أنّ هذا الإنهيار يؤدي إلى تدمير الركائز الإقتصادية والإجتماعية والقيمية للدولة، وهو ما يعود بتلك المجتمعات إلى مرحلة اللاّدولة ويؤكّد فعلًا حالة اللاّإستقرار المحتدم الذي تعانيه الدولة ومن أمثلة ذلك نذكر:

– **الحرب الأهلية اللّيبيرية:** التي نشبت بسبب التّصادم بين الجماعات الإثنية المُمَثَّلة في جماعة "الكران ، الجيو ، المانو " حيث بدى العنف الإثني عميقًا ووصل إلى ذروته خلال سنة 1993 حينما حدثت مذبحة مُروّعة لحوالي 600 شخص مُعظمهم من النّساء والأطفال في معسكر بمنطقة "**فايرستون**" ، وعلى الأرجح أنّ القوات المسلحة لجماعة " **الكران** " هي التي قامت بهذا العمل تجاه الجماعتين (الجيو ، المانو) وقد أدّت هذه الأوضاع إلى شيوع حالة من الفوضى ، سيطر بمُوجبها لُوَرْدات الحرب على مختلف مناطق ليبيريا ، كما إنتشرت مظاهر السّلب والنّهب وتجارة المخدّرات أدخلت ليبيريا في دائرة مُغلقة من أعمال العنف واللاّإستقرار[177].

وفي ضوء ما تقدّم يمكن القول ، أنّ الحروب الأهلية التي تنتج عن المأزق الأمني الإثني تؤثر بشكل واضح على إستقرار الدولة, حينما تُسهم في إنهيارها بل وتقودها إلى بلوغ حالة مستعصية من عدم الإستقرار الداخلي فهي تُؤدي إلى:

– تفاقم المشكلات الإقتصادية (إنتشار الفقر والعوز) ، مع هروب الإستثمارات.

– وقوع إنتهاكات مروّعة لحقوق الإنسان وإزدياد مشكلة اللاّجئين من الحرب.

– تُمتحن الحدود الجغرافية للدولة حينما تبرز المطالبة بالإنفصال.

علاوة على ذلك , تؤثر الحرب الأهلية على الإستقرار الإقليمي الذي يضرب المنطقة الجغرافية التي تقع في نطاقها الدولة المعنية.

[177]- نفس المرجع . ص ص238،235.

المطلب الثاني: الإبادة المعنوية الناتجة عن المأزق الأمني الإثني

يضمُّ كل مجتمع في العالم – على الأغلب – أكثر من ثقافة واحدة ويُرجّحُ على هذا الأساس أنْ يسعى عنصر واحد أو أكثر إلى السيطرة على المجتمع ككل ، وهو منهج يمكن أنْ يُولّد توتُّرًا أو نزاعًا. حينما يصبح العنف متبادلًا بين المجموعات . إنّ هذا هو أحد مظاهر المأزق الأمني الإثني ففي غضونه تصير الجماعات السّاعية إلى الهيمنة الثّقافية إستبعادية بطبيعتها فهي تهدف إلى فرض إيديولوجيّتها على الآخرين وتَبْني الدّعم بزرع إحساس بالخوف من أنّ قيَمَهَا وهويّتها الخاصة مُعرّضة للخطر.

وعليه , تَعْمُدُ هذه الأخيرة إلى طمس هوية الجماعات الأكثر ضُعفًا عن طريق إتّباع عدّة سبل تؤدّي إلى تفكيك خلايا الجماعات ومحو آثار التّواصل فيما بين أفرادها سواء بصفة مباشرة كالإبعاد القسري للأطفال إلى جماعة أخرى قصد إدماجهم فيها ، أو بصفة غير مباشرة كنفي الجماعة بأكملها إلى منطقة جغرافية بُغية القضاء على هويّتها أو منع أفرادها من التكلّم بلغتها أو ممارسة طقوسهم الدينية ودحض كلّ ما يتعلق بهويتها[178].

إنّ مثل هذه الممارسات تندرج ضمن مايسمّى بـ: الإبادة المعنوية (الثقافية) ، وقد أَدرج الفقيه "**رفائيل ليمكين**"(R.Lemkin) – لأوّل مرة – هذا المصطلح ضمن مُؤلّفه الشهير"إحتلال دول المحور لأوربا" ، حيث يُبيّن من خلاله ظهور نمط جديد من الإبادة يستهدف الجماعة المستضعفة في ثقافتها.

كما نصّت الجمعية العامة للأمم المتحدة (عام 1947) ضمن المادة الثانية على مصطلح "الإبادة المعنوية" في إطار صياغتها لتعريف الإبادة الجماعية ، حينما إعْتبرَت الأولى جزءً من الثانية[179].

---

[178]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛ "تقرير حول الحرية الثقافيّة في عالمنا المتنوع سنة 2004". ص ص25،27.
متحصل عليه: www.un.org./ar/esa/hdr/pdf/hrd13/complete.pdf.

[179]- نفس المرجع و الصفحة.

من هنا, سوف يتمُّ إستجلاء – بشيء من التفصيل – أهم المظاهر الثقافية الناتجة عن المأزق الأمني الإثني وآثارها على الإستقرار الداخلي للدولة:

أولًا– الإستبعاد القسري:

وهو يشير إلى نقل أطفال الجماعة المُستضعفة عُنوة إلى جماعة أخرى ، على إعتبار أنّ هذه الفئة تمثّل منبع إستمراريتها الإجتماعية . ومنه فإنّ نقل هؤلاء إلى جماعة أخرى مختلفة عن أصلهم يُعّرضها إلى خطر الإندثار ؛ ذلك أنّ تغريب هؤلاء الأطفال يحُول دون تعلّم لغة جماعتهم وإكتساب عاداتها وتقاليدها وشعائرها الدينية ، حيث يُفْرَضُ على هؤلاء أفكار جديدة مُغايرة لما هو سائد لجماعتهم الأصلية مُتناسين بذلك ثقافة وعادات وتقاليد جماعتهم . ويستوي في هذا الشأن أنْ يُنقل هؤلاء الأطفال إلى جماعة أخرى ترعاهم وتتكفّل بهم صحيًّا ، اجتماعيًّا وثقافيًّا. أو إلى جماعة لا توفّر لهم تلك الرعاية ، ممّا قد يتحقّق معه عنصر الإبادة المعنوية بكامل معناها[180].

ثانيًا– الإستبعاد من طريقة العيش وإنكار الهوية الثقافية:

بداية ينبغي الإشارة إلى أنّ ، الإستبعاد من طريقة العيش لا يعني نقل أفراد الجماعة إلى مكان آخر فهو لا يرتبط بالمتغيّر المكاني فقط بل يُقصد به: حالة من الحرمان تعيشها مجموعة ما: عرقية، لغوية أو دينية ما يحُول دون الإعتراف بها أو إحترامها بالإضافة إلى محاولة تشويه سمعتها ونخصُّ بالذّكر (لغتها ، دينها ، عاداتها المتوارثة ، وأساليب حياتها) ، وينعكس ذلك أحيانًا كثيرة في ثقافة تُعتبر (وضيعة) أو لا يُعترف بأعرافها أصلًا، على إعتبار أنّ الشعور بأعلويَّة النّزعة ضارب في أيديولوجية المجموعة المهيمنة التي تُصَوّغ إلى خلق مواطن نقي، مُقدّس ومُتجانس وتنظر إلى كل من لا ينتمي إليها بوصفه أدنى منزلة وغير جدير بالإحترام[181].

---

[180]- نفسه.

[181]- محمد أمارة ؛ اللغة والهويّة ، تأثيرات وتداعيات على التعليم العربي في إسرائيل . بيت بيرل: الكلية الأكاديمية، [د،ت،ن]. ص25.

إنّ مثل هذه الجماعات المسيطرة على زمام الأمور في الدولة تعمل على تبنّي جملة من السياسات الإستبعادية تجاه الجماعات الأكثر ضعفًا، من خلال سَنّ قوانين رسمية للّغة ؛ بحيث يُفرض استخدام لغة قومية في دوائر الحكم الإداري والمحاكم والخدمات العامة والتعليم . بالإضافة إلى فرض قيود على الحرّيات الدينية ، كما تهدف سياسات الإستبعاد إلى رفع رموز الدولة التي تُمجّد تاريخ الجماعات المهيمنة و ثقافتها من خلال الأعياد الوطنية الخاصة بها ، وإطلاق الأسماء على الشوارع والمباني مع تجاهل وطمس تاريخ المجموعات الأخرى وثقافتها.

وفي هذا الصدد ، تشير مجموعة بيانات عن الأقلّيات المعرّضة للخطر (وفقًا للتقرير الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2004) أنّ 60% من الجماعات الإثنية في العالم تُعاني التمييز الثقافي وتخضع لقيود في ممارسة إحتفالاتها داخل دولهم ، كما تُقدّر ذات البيانات أنّ نحو 900 مليون نسمة، أي ما يُقارب شخص واحد من بين سبعة في العالم يُعانون التمييز ضدّهم ، أو يعيشون محرومين بسبب هوياتهم مُوَاجهين بذلك ليس الإستبعاد الثقافي وحسب بل الإستبعاد الإقتصادي والسياسي[182].

وفي ذات السياق , فإنّ الكثير ممّن ينتمون إلى مجموعات مستضعفة يواجهون مزيجًا من سياسات الإستبعاد. ولأنّ اللغة والدين كثيرًا ما يُعتبران جزءً هامًّا من الهويّة الثقافيّة للفرد فإنّهما المستهدفان بالدرجة الأولى من الإستبعاد:

أ – **إنكار التنوّع اللّغوي:** لا يختلف إثنان في إعتبار اللغة كأحد وأهم مؤشرات الهوية الفردية والجماعية وهي في الوقت ذاته تؤثر أيضا على طبيعة العلاقات بين المجموعات الإثنية المختلفة . وفي هذا الشأن يقول " **بوتث**" (Bosch): «إنّ اللغة هي غالبًا أحد رموز الإثنية بروزًا ؛ لأنّها تحمل الماضي وتُعبّر عن الإتّجاهات والطموحات الحاضرة والمستقبليّة ». كما يرى أنّ اللغة تُعَدُّ من المكوّنات الرئيسية التي تستعملها المجموعات كمركز للهوية والإنتماء الثقافي[183].

ومنه فقد يؤدي تقييد مقدرة أفراد مجموعة معينة على إستخدام لغتهم الأم – مع القدرة المحدودة على تَكلّم اللغة السائدة أو اللغة القومية الرسمية التي تفرضها المجموعة المهيمنة – إلى إقصائهم

[182]- نفس المرجع والصفحة.

[183]- نفسه.

من التعليم والحياة السياسية[184]. ففي بلجيكا – على سبيل المثال – بدا الإضطهاد اللغوي ،حينما أضحت اللغة الفرنسية لغة رسمية للدولة ، في حين تم تقزيم اللغة "**الفلمنكية**" التي تخلّى عنها مع مرور الوقت كثيرون, وقد أضحت بلجيكا على إثر ذلك مقسّمة إلى منطقتين تفصلهما حدود لغوية مع وجود تمايزات إقتصادية بين الجماعتين ، ممّا أفرز مقاومة سكان منطقة "الفلامندية" وشكّل الأمر خطورة على الإستقرار والوحدة الوطنية في بلجيكا[185].

إنّ من أهم مظاهر التّناحر بين الجماعات الإثنية هو التمييز والإضطهاد اللغوي ، الناتج عن الممارسات المفروضة من قبل الجماعة المهيمنة ، التي تعمل على تقليص اللغة المتداولة لدى تداول الجماعات المستضعفة ، الأمر الذي يقود إلى فقدان إرتباطها اللغوي بثقافتها الموروثة أو التّنازل عنها مُكرهة, وهو الذي يمكن وصفه ببداية الإنتحار الثقافي والموت البطيء للّغة وفي هذا الشأن تشير الباحثة "**توف سكونتاب كنغاس**"(Tove Skutnabb-kangas) إلى أنّ: « معظم الجماعات اللغوية خلال المئة سنة المُنصرمة أصبحت ضحيّة الإبادة اللغوية التي أَهْلَكَت من اللغات ما يفُوق معدّل إهلاكها للبشر، ويرجع السبب في ذلك إلى الرغبة في القضاء على أيّة منافسة محتملة على النفوذ السياسي والإقتصادي ، حتى يتمّ بذلك التخلص من أيّة مطالب محتملة بحق إنشاء دولة – أمة من قبل السكان الأصليين والأقلّيات »[186].

لقد أثبت الواقع ذلك ، فمن بين اللّغات التي – وُجدت على مرّ الزمن– يُقدّر عددها بعشرة آلاف لا تُتَداول اليوم إلّا نحو ستة آلاف لغة ، ومن المُتوقّع على أساس الإتّجاه الحالي ، أنْ ينخفض هذا العدد بنسبة تتراوح بين 50% وَ90% خلال السنوات المئة المقبلة ، وهو ما يُفسّر –على الأرجح –القيود التي فُرضت على العديد من اللغات وأدّت إلى موتها على مَرّ الزمن[187].

ب– إنكار التنوّع الديني: لا شكّ أنّ الإيمان بدين واحد ضمن جماعة بشرية معينة يُعتبر شرطًا ملائمًا لنمو التّضامن بين أعضاء الجماعة ، وعلى هذا الأساس حَرَصَت العديد من الحكومات

---

[184]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛ تقرير حول الحرّية الثّقافية في عالمنا المتنوع . مرجع سابق . ص33.

[185]- أحمد عفيفي ؛ اللّغة وصراع الحضارات . القاهرة: جامعة القاهرة ، [د،ت،ن] . متحصل عليه: www.mohameddra beca.com/books -1525.pdf.

[186]- حسام الدين علي مجيد ؛ مرجع سابق . ص104.

[187]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛ تقرير حول الحرية الثقافيّة في عالمنا المُتنوّع . مرجع سابق . ص33.

على إبقاء الوحدة الدينية داخل بلادها للحفاظ على قوة الدولة وتماسك أبنائها[188]. ولكن قد تَضُمُّ هذه الأخيرة العديد من الجماعات الدينية على إعتبار أنّ عامل الإنتماء الديني سواء إلى الأغلبية أو الأقلّية لا يمكن أنْ يكون وراثيًّا في كُلّ الأحوال.

فإنّه وفي أحيان كثيرة قد تُمارس رقابة صارمة على النشاطات الدينية للمجموعات المستضعفة التي يجري التمييز ضدّها حيث تُواجه هذه الأخيرة شروطًا بيروقراطية غير متناسبة مع ديانتها . كما تَفرض عليهم أعباء وقيود غير مبرّرة ، بالإضافة إلى إعتماد "**أسلوب المنع**"؛ كمنع هاته المجموعات من إقامة دور العبادة وعقد الإجتماعات ، أو من نشر كتبهم الدينية وإبرازها عبر وسائل الإعلام ، أو منعهم من تعليم أبنائهم المعارف الدينية الخاصة بهم ، كما قد يُلاقي هؤلاء صعوبات في القيام بها كأنْ تواجههُم عقبات إدارية عند قيامهم بتنظيم المواكب أو الإحتفالات الدينية علانية[189].

وعلى سبيل المثال: لا تسمح تركمانستان بممارسة أيّ نشاط ديني رسميًّا إلّا لجماعتين مهيمنتين دينيًّا وهما: الإسلام السُنّي والمسيحية الأرثوذكسية ، في حين تتعرّض الجماعات الدينية التي تمثل أقلّية للإضطهاد الشديد بمن فيهم: المعمدانيُّون والمجيئيُّون ، أمّا في إيران – فعلى العكس– حيث لا تحظى الطائفة البهائيّة ؛ وهي أكبر أقلّية دينية في البلاد ، بإعتراف الدستور الذي يعتبرهم أساسًا بمثابة "**تكرة**"[190].

ولأنّ حدوث المأزق الأمني الإثني يَنْبَني على الفعل ورد الفعل الممارس بين الجماعات الإثنية . من حيث العنف ، فإنّه وأمام صور الإستبعاد الثقافي التي تتعرض لها العديد من الجماعات المستضعفة داخل الدولة ، سواء أكانت من فئة الأقلّيات ، السكان الأصليين ، المهاجرين. تجد هذه الأخيرة نفسها مُضطرّة إلى تبنّي إستراتيجية إكراهية – كرد فعل – تستند إلى العنف ،

---

[188]- نور الدين حاطوم ؛ تاريخ الحركات القومية: يقظة القوميات الأوربية ؟ .ج1. الكويت: دار الفكر ، 1967. ص10.

[189]- تقرير المقرر الخاص بحرية الدين هاينربيليفت، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والإجتماعية والثقافية ، بما في ذلك حق التنمية ، مجلس حقوق الإنسان ، الجمعية العامة ، الدورة الثانية والعشرون ، البند3 ، ديسمبر 2012 . ص ص14-19. متحصل عليه:
www.ohchr.org.

[190]- برنامج الأمم الإنمائي ؛ "تقرير حول الحرّية الثّقافية في عالمنا المُتنوّع". مرجع سابق . ص33.

التخويف و الإرهاب . مُبّررها في ذلك هو الحرمان والقهر اللّذان عاشتهما تاريخيًّا ، أمّا هدفها في هذا الشأن فهو السعي إلى الحصول على حقوق متساوية وتقاسم السلطة في مجتمع أكثر شمولًا مثل: الزاباتيين في المكسيك ،أو حتى المطالبة بالإستقلال الذاتي.

وفي ضوء كل ماتقدّم , يمكن القول إنّ للعامل الثقافي دور محوري في تأجيج الوضع بين الجماعات وهو تشخيص أكّده **صامويل هنتنغتون** (S.Huntington) بقوله: « وفي عالمنا ما بعد الحرب الباردة لم تَعُدْ الفروق المميّزة بين الشعوب إيديولوجية أو سياسيّة أو إقتصادية وإنّما هي فروق ثقافية ، بناءً على ذلك تحاول الشعوب والأمم أنْ تجيب عن السؤال المهم: من نحن ؟. وتأتي الإجابة عنه دائمًا ....بالإشارة إلى النّسَب والدين واللغة والتاريخ ، القيم والعادات والمؤسسات الإجتماعية»[191].

وفي هذا الاطار, يسود الدولة المتعدّدة القوميات توجُّهان متعاكسان ،أمّا الأول: فهو التّوجه إلى الإندماج ، في إطاره تبدأ الجماعات في لمّ شملها بإستخدام كل ماهو مشترك وإيلائه أهمية كبيرة . و بالنسبة للتوجه الثاني : النزوع نحو التفكّك ، فيحدث عكس ذلك ، إذْ يَنْشُط عامل التمايز والإختلاف في تحريك التّباينات الثقافية ، بحيث يُضفي عليها أهمية جدٌّ كبيرة في تكوين الجماعات. وذلك من أجل تعزيز الهُوَّة بينها وتأكيد الإنقسام وبالتّالي ذيوع منطق "**الآخر**" الذي يبدو مُسَوّغًا لممارسة الإضطهاد والإستبعاد الثقافيين تجاه الجماعات المستضعفة داخل الدولة التي سيكون لها رد فعل ، مايؤكد فعلًا وجود مأزق تعيشه الدولة وحالة من عدم الإستقرار الداخلي:

أولًا: ولأنّ الدولة تبدو ضعيفة أو حتى منهارة ، فهي تقع رهينة الجماعة المهيمنة التي تحكم قبضتها عليها، ممّا يعطيها مكانة أعلى مقارنة بغيرها ؛ ذلك أنّ القوة الهائلة التي تحوزها الدولة تصبح من قبيل الجائزة التي ينالها من يسيطر على الدولة . وهذا ما يدفع بصورة جوهرية إلى زيادة التّنافس و الخوف وحتى النّزاع بين الجماعات الإثنية حول الدولة وإمتيازات السيطرة[192].

---

[191]- صامويل هنتنغتون ؛ صدام الحضارات وإعادة بناء صنع النظام العالمي . تر: طلعت الشايب . ط2 . القاهرة: دار سطور، 1999. ص ص36،39.

[192]- حسام الدين علي مجيد ، مرجع سابق . ص113.

فالإبادة الجماعية (العرقية ، الثقافية) في روندا ، على سبيل المثال ، كانت مظهرًا من مظاهر الصراع بين التُّوتسيين المستبعدين في ظلّ حكومة يسيطر عليها الهُوتيُّون ، أمّا ما يُميّزها فهو السعي إلى الهيمنة الثقافية من طرف جماعة الهوتو بإسم الهوية . فمن خلال التحريض على إيديولوجية الكراهية للتُّوتسيين ، أعاد الهُوتيُّون تحديد الهوية بتعابير عرقية ، زاعمين أنّهم السكان الأصليون وساخرين من التُّوتسيون بإعتبارهم "أجانب قدموا من إثيوبيا"[193].

ثانيًا: إنّ الوضع داخل الدولة يبدو غير مستقر تمامًا ، كما يؤكّد ذلك قصورها في توفير الأمن والنظام الداخلي (وجود الفوضى) ، يضطرّ على إثرها الأفراد إلى البحث عن مصادر بديلة تُوفّر لهم الشعور بالأمن والإستقرار وتؤكد كينونتهم . فهم قد فقدوا إرتباطهم بموروثهم الثقافي , اللّغوي والديني . وتتمثل تلك المصادر عادة في الجماعات التي يسبق وجودها وجود الدولة ذاتها ، ومن ثمَّ يتشكّل نوع جديد من السلطات يعمل على منافسة سلطة الدولة التي تعاني ضغوطًا شديدة , وإذا صدق الأمر فإنّ هذه الأخيرة سوف تواجه أكبر عائق يحول دون إحتفاظها بوحدة كيانها السياسي ألا وهو مطالب الإنفصال.

ثالثًا: يُشكّل العنف المتبادل بين الجماعات الإثنية تحدّيًا لكلّ الدول أكانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية حينما تعطي لنفسها الحق في إستعمال القوة عندما تواجه تحركات عنيفة ، لكن المهم هو كيفية إستعمالها ؛ ذلك أنّ إستخدام القوة قد يُفقدها الكثير من شرعيتها أو كُلّها ، عندما تُقيّد الدولة الحقوق

السياسية أو تتجنّب القضاء المدني أو تستخدم سبل التعذيب ، أو تلجأ إلى قهر وقمع لغات أو لهجات محلية أو تضييق النطاق عن ممارسة طقوس دينية ، كلُّ ذلك يؤكد فعلًا الوضع الغير مستقر الذي تعيشه الدولة على المستوى الداخلي بالأخص[194].

[193]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛ تقرير حول الحرية الثّقافيّة في عالمنا المُتنوّع ، مرجع سابق . ص75.

[194]- نفس المرجع ، ص79.

المطلب الثالث: العنف السياسي الناتج عن المأزق الأمني الإثني

إنّ أيّ إستعانة بالقوة المادّية من طرف الجماعة الإثنية – في إطار الصراع والتنافس الذي يسود منطق المأزق الأمني الإثني – لابدّ ودون شك أنْ يتضمّن بُعدًا إنفصاليًّا على الأقل فيما يتعلق بمستوى الآثار السياسية التي تترتّب عليها، وهو ما ينقلنا إلى نمط العنف السياسي.

أولًا– العنف السياسي للجماعة الإثنية: بداية يُعرّفُ "**كينبورج**"(Kenburg) العنف السياسي بأنّه: «كلُّ عمل من أعمال الخروج عن النظام والتدمير أو الإصابة, تكون آثاره ومَحلُّه وإختيار أهدافه وضحاياه وظروف تنفيذه ذات مدلول سياسي». والمدلول السياسي في هذا الشأن يرمي إلى تغيير سلوك الآخرين في وضع من أوضاع المساومة، له تأثير على النظام الإجتماعي ككل[195].

يُعرّفُهُ كذلك "**تيد روبرت جار**" (T-R - Gurr) ضمن مؤلفه: "لماذا يتمرَّدُ البشر؟" (Why Men Rebel) بأنّه: « جميع الهجمات الجماعية الموجهَّة ضدّ النظام السياسي وأطرافه الفاعلة بما في ذلك الجماعات السياسية المتصارعة ، فضلًا عن تلك الموجودة في الحكم». ومفاده أنّ المشاركون وتحديدًا الجماعة الإثنية تنظرُ إلى العنف السياسي بإعتباره تعبيرًا عن مطالب سياسية أو معارضة لسياسات غير مرغوب فيها، « ومن الناحية النظرية تُشكّل الأفعال التي يمكن تضمينها في فئة العنف السياسي تهديدًا للنظام السياسي ولإستقرار الدولة»[196].

أمّا حجم وطبيعة العنف السياسي فَيُشير إليه: "**بيترم سوروكين**"(P.Sorokin) بالنّظر إلى ثلاثة متغيرات ينبغي أنْ نأخذها في الإعتبار عند التحليل المنظّم لنطاق ودرجة المأزق المجتمعي:

المتغيّر الأول: يتمثل في حجم البشر المشاركين فيه داخل وحدة إجتماعية معينة وهو ما يمكن أنْ نُسمّيه بمتغيّر النطاق (Scope) الذي يبرز من خلال: القوة العددية للجماعة الإثنية . بينما يتصل **المتغيّر الثاني** بقدر التدمير الذي تُحقّقُه أفعال العنف وهو ما يُعرف بالعمق (Intensity)

---

[195]- نيفين عبد المنعم مسعد ، جلال معوض وآخرون ؛ ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن . مصر: جامعة القاهرة . 1995. ص107.

[196]- نفس المرجع . ص64.

،ّويشير إلى مدى إحتدام المأزق ، أما **المُكوّن الثالث** فيرمي إلى الفترة التي يستمر فيها العنف أو دوامه (Duraction) ، حيث يتعلّق الأمر بالمدة التي إستغرقها أمد المأزق الأمني الإثني ، يليه **المتغيّر الرابع** فهو يرمي إلى تحديد وضع النظام السياسي الذي يبدو على وشك الإنهيار ،إضافة إلى **المتغيّر الخامس** والأخير : الذي يتعلق بضرورة إحداث العنف لتحقيق أهداف محدّدة ذات صلة بالعوامل أو الظروف التي فجّرت عنف الجماعات الإثنية[197].

وعلى هذا الأساس , فمن المهم التمييز بين نموذجين مثاليين للعنف السياسي ، بحيث يمكن أنْ يساعدنا ذلك على قراءة واقع التأثير النّاجم عن إحتدام المأزق المجتمعي . أمّا الأول فهو: عنف نابع عن سُخط الجماعات، والثاني عنف يُستخدم كأداة ولا يجب – في هذا الإطار– أنْ يُؤخذ هذا التمييز على أنّه يشير إلى"نموذجين حقيقيين" وإنّما يتعلق الأمر بشكلين إثنين فقط .

بالنسبة للحالة الأولى: أي العنف كتعبير عن السّخط , فقد عبَّر عنها **تللي**(Telelli) بأنّها: «فعل خارجي مدمّر مدفوع بتفريغ شحنة عدوانية» ، أيّ أنّ هذه الحالة التي تُميّز هذا النمط من العنف هي السعي إلى تحقيق نتيجة نفسيّة فوريّة بواسطة أعمال تهدف إلى التحرّر العنيف من ضغوط وتوترات داخلية ناتجة عن متغيّرات بيئية محيطة ذات صلة بفاعليّة النظام السياسي ، أو بسبب سلوكيات النظام السياسي الضّارة برموز وهوية تلك الجماعة دون غيرها .

كما أنّ **تيد جار** في إطار هذه الحالة بيّن الدوافع الكامنة وراء زيادة العنف الجماعي ، وهي مرتبطة بمدى عمق السّخط المشترك الذي يشعر به أفراد مجموعة ما ، والدوافع الكامنة وراء العنف السياسي وهي مرتبطة بمدى ما يَلْقَى من اللّوم على النظام السياسي والقائمين عليه[198].

وعليه يتميّز العنف كتعبير عن السخط بخاصّيّتين لهما دلالتهما السياسية:

– **الخاصّيَّة الأولى:** الغاية فيها تكون غير محدّدة عند اللجوء إلى القوة المادية المدمرة ، فكثيرًا ما تنفجر الحركة في لحظة غير متوقعة وتبدو ذريعة تافهة.

---

[197]- حسنين توفيق إبراهيم ؛ ظاهرة العنف السّياسي في النظم العربية . لبنان: مركز دراسات الوحدة العربي ، [د،ت،ن]. ص65.

[198]-معمر فيصل خولي ؛ " لماذا يتمرد البشر؟" متحصل عليه:
www.mostaqil.org/ farum/ showthead-ph ?T/3424.

– **الخاصّيَّة الثانيــة:** وهـي تشـمل البحـث عـن كـبش فـداء ، كمـا يؤكّـد ذلـك **رينيــه جيــرار** (R.Girard) بقوله: «الأمر إلى مجرد البحث عن مسؤول يكون "**السبب**" (ديكتاتور مثلًا) وراء الأوضاع غير المقبولة ، ولكن يتعلق أكثر بتحديد ضحيّة يمكن التخلّي عنها ، تجعل من الممكن طرد الإحساس بالعجز. حيث يتبلور لدى الجماعة الإثنية إستعداد للإقناع بأنّ آلامهم قد تسبَّبَ فيها مسؤول واحد من السهل التخلص منه»[199].

وفي هذا الشأن ، وبالرغم من وضع الدولة الغير مستقر إلّا أنّها تحرص جهدها للتحكم في العنف المعبّر عن السخط مستخدمة قوات أمن مُعَدَّة إعدادًا مهنيًّا جيّدًا ، ولكن هذا لا يمنع من وجود حالات تثبت عجزها عن هذا التحكم ، حينما تبدو منهارة ، مما يُعتبر فشلًا في السيطرة المناسبة على عدوانية بعض الجماعات الإثنية.

وفـي ظـلّ الأجـواء السياسـية المضـطربة وكـذا العمليـات العسـكرية المسـتمرة بـين الأطـراف المتصارعة داخل الدولة يزداد اليقين بفكرة إنهيار الدولة أمنيًّا وتصبح الجماعة الإثنية بشكل عام والفرد بشكل خاص هو المعني بحماية نفسه وهويته ، نظرًا لفقدان الدولة أهم إختصاصاتها تجاه المواطنين . كما يؤدي إنهيار الأوضاع الأمنية والسياسية إلى إستعانة السلطة – في الغالب الأعم – بالمرتزقة لمساعدتها على تحقيق إنتصار على الجماعة المتمرّدة ، وهذا بغية تكريس الإستقرار الداخلي الذي فقدته. ومثال ذلك ما حدث في "سيراليون"، عندما إستعانت الحكومة المركزية ببعض المرتزقة الذين يعملون لحساب إحدى الشركات متعدّدة الجنسيات والتي تتّخذ من جنوب إفريقيا مَقَرًّا لها . وحدث الأمر كذلك في أنغولا حيث اتّفق المرتزقة مع حركة "**يُونيتا**" المتمرّدة ، ثم انتقلوا إلى العمل مع الحكومة الأنغولية بعد أنْ إتّفقت معهم على أنْ تدفع أكثر[200].

---

[199] - إبراهيم أحمد نصر الدين ؛ اللاجئون في المنازعات الدّاخلية في إفريقيا .مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية. 1997. ص170.

[200]- نفس المرجع و الصفحة.

.

وفي أثناء المأزق الأمني الإثني يمرُّ نمط عنف السخط بحسب "**تيد جار**" بمراحل ثلاث تؤكّد تفاقم العنف السياسي[201].

وتلك المراحل هي: توليد السخط – تسييس السخط – إخراج السّخط إلى حيّز الوجود، مع وجود علاقة زمنية بالضّرورة تربط المراحل الثلاث . وفي ظلّ توفر السخط المُسيّس –يرى **جار** – أنْ تتفاوت أحجام وأشكال العنف السياسي ، بتفاوت توازن الدّعم المؤسسي بين النظام وجماعات المنشقين ، وهذا أمر يتحدّد بخصائص بُنيوية مثل: نطاق وتماسك وقدرة الجماعة على أنْ تُقدّم لأعضائها فُرصًا للقيم.

وفي ذات السّياق ، يرى **جار** أنّه يمكن للسّخط المسيّس أنْ ينتشر ويتواصل لمّدة طويلة دون أنْ يظهر صراحة ؛لأنّ النظام يحتكر السيطرة القمعية والدعم المؤسسي ، أمّا إخراجه إلى حيّز الوجود فيرتبط بأنماط السيطرة القسرية والدعم المؤسسي لكل من النظام السياسي وأعضاء الجماعة المنشقّين. وأمام ضعف سيطرة النظام مقابل تطوّر قوة المُنشقّين في الصراع سوف يؤدي ذلك إلى عنف واسع النطاق , وهي الصورة التي تبدو جليّة في عدد من بلدان الساحل المُطلّة على الصحراء الكبرى في إفريقيا حيث تتآلف تنظيمات التهريب ليتقاطع الجميع مع تطلّعات مجموعات إثنية مشتّتة تمّ قمع تطلُّعاتها من قبل دول آيلة للعجز، وهكذا وعندما يمتزج

---

[201]- إنّ أكثر أشكال العنف السياسي شيوعًا هي: الإضطراب ، التآمر ، التمرّد ، الثورة.

أ- الإضطراب: نشاط ساسي عنيف ، يتميّز بمشاركة جماهيرية عريضة وبدرجة منخفضة نسبيًّا من التنظيم وبمحدوديّة أو عدم تبلور أهدافه . ومن أكثر صوره إنتشارًا: أحداث الشغب ، الإضرابات ، التظاهرات . وقد يحدث الإضطراب نتيجة الإحباط وقد يعتبر مجرد تكتيك تلجأ إليه الحكومة المركزية.

ب- التآمر: عنف شديد التنظيم يشترك فيه عدد محدود من أفراد الشعب ، يستهدف إستخدام القهر أو الإجبار على نطاق محدود بُغية الظّفر بالسلطة السياسية أو تعزيزها وأكثر مظاهر العنف التآمري شيوعًا هي الإغتيال ، الإرهاب (من صوره الخطف التفجيرات في الأماكن العامة وقتل الأبرياء ، الإنقلاب العسكري).

ج- التمرد: عمل تعمد إليه مجموعة كبيرة نسبيا من الأفراد بهدف إحداث قدر من التّغيير في النظام السياسي ويتضمن التمرد الإرهاب على نطاق ضيّق حروب العصابات.

د- الثورة: تختلف الثورة عن صور العنف السياسي آنفة الذّكر في شُمُول وعمق تأثيراتها على النظام السياسي والمجتمع نفسه إنّها عمل شعبي عنيف يُفضي إلى تحويل جذري كُلّي لنظم المجتمع.

المرجع: طالب حسين حافظ ؛ "العنف السياسي في العراق" .مجلة دراسات دولية .العدد41 . مركز الدراسات الدولية. [د،ت،ن] . متحصل عليه :

www.iasj-net/iasj ?fumc.Eullext&ald-60800.

العنف السياسي بسقوط الإقتصاد بيَدْ المجرمين، فإنّ العمل الإجرامي يصبح متساندًا أو مستديمًا[202].

أمّا **الحالة الثانية:** تتضمن العنف كأداة والذي يخضع لمنطق التكلفة / الفائدة أوالهدف / الوسيلة. كما يستلزم السيطرة الكاملة على إنفعالات الفاعلين والحرص المدروس على إيجاد تناسُب بين الوسائل المطبّقة والأهداف المرجوّة ، حيث يلجأ كثير من الفاعلين كالجماعات الإثنية إلى العنف كوسيلة للكسب السياسي وتعزيز موقفهم خلال المفاوضات والمساومات التي تعرفها الحياة السياسية .

وفي هذا الصدد أشار **تشارلز تيلي**(C.Tilly) إلى أنّ العنف كأداة ينبغي أنْ ينطوي على قدر كبير من النظام والتنظيم، بل والإستناد إلى المؤسسات لمراقبة جرعة العنف ، وفي أحيان كثيرة تُعدُّ الإنتماءات الحزبية أبلغ صور للمؤسسات الحاضنة للعنف ، وآية ذلك سعي كل من الحزب **الليبرالي** (Liberal party) وحزب "**كيبيك**" في إقليم كيبيك بكندا لمشاركة الكنديين الفرنسيين في السلطة ، في إطار ما أسماه "**جان ليساج**" (J-Lesage) "بالثورة الهادئة" متبنّية بذلك العنف السياسي "حركة تحرير **كيبيك**"، التي سعت إلى القيام بعمليات إغتيال لزعماء سياسيين بالإضافة إلى ممارسة أسلوب الخطف، في مثال آخر يبرز الحزب القومي الباسكي في إسبانيا(P.N.V) كمساندة لحركة الإنفصال بالمنطقة كما أنّه يُعدُّ الجناح السياسي لها ، حيث عمد إلى تبنّي العنف السياسي ضد الحكومة المركزية في إسبانيا.

ثانيًا- عدم الإستقرار السياسي: في إطار المأزق الأمني الداخلي الذي تعيشه الدولة ، فإنّ العنف بمختلف أشكاله يبدو جليًّا ، حيث تعمل العديد من الجماعات الإثنية إلى تبنّيه إمّا لبسط سيطرتها ، أو لشعورها بالإحباط والتهميش وإنْ كانت هذه الأخيرة – بحسب **هربرت ماركيوز**(H.Marcuse)- هي السّبَّاقة ، حينما أشار إلى أنّ: «الجماعات المفجّرة للعنف هي تلك الجماعات التي تعيش على هامش النظام ، أي التي تخضع بصورة كاملة لآلياته» .

[202]- عادل زقاغ ؛"المعضلة الأمنية المجتمعية": خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة".مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد5. جوان2011. ورقلة . ص109.

وبالتّالي فإنّ مُمَارسوا العنف السياسي هم – في الغالب – أولئك الذين يقدّمون رفضًا تلقائيًّا لمُثيرات موقفية فرضها النظام السياسي ، أو أي من الجماعات الأخرى داخل الدولة[203].

وفي ذات السياق ، يمكن تحديد موقفين مختلفين قد تعمد الدولة إلى تبنّيهما في ظروف المأزق:

1- تسعى الدولة في إطار العنف السياسي الرسمي إلى ممارسة القهر الحكومي ، الذي يتجسد في: أعمال الإعتقال – أحكام السجن وأوامر الإعدام ...) بهدف تكريس الإستقرار. ومن الملاحظ أنّ هذا النوع من القهر لا يُفضي في الكثير من الأحيان الى العنف السياسي غير الرسمي ، الذي حدّده **رامل** (Ramel) في تسعة مؤشرات هي: الإغتيالات – إضرابات عامة – حروب عصابات – أزمات حكومية – عمليات تطهير – أحداث شغب – مظاهرات معادية للحكومة – ثورات – عدد القتلى جرّاء أحداث العنف الممارس من قبل الجماعات ؛ ذلك أنّ الإستقرار الداخلي المبني على الضبط القهري هو إستقرار غير طبيعي (أو سلطوي) بعكس الإستقرار الطبيعي(المعياري) ، الذي يعتمد على رضا المحكومين . وبالتّالي فإنّ حالة الإستقرار السّلطوي تتضمن مقوّمات لعدم الإستقرار سرعان ما تتفجّر في شكل حلقة جديدة من العنف والعنف المضاد[204].

2- نظرًا لضعف قدرة النظام على الضبط والتحكم ، يمكن أنْ يقود ذلك إلى غضب وإستياء الجماعات الإثنية المهمّشة ، ومع تسييس هذا الغضب تتوافر الشروط الموضوعية والذّاتية لمناخ عدم الإستقرار السياسي وربما الثورة ، حيث تأخذ هذه المقولة شكل المعادلة التالية:

غضب إجتماعي + ضبط حكومي + مسهلات وضع = عدم إستقرار سياسي أو ثورة.

أمّا نتيجة هذه الوضعية فتتجلّى مظاهرها عبر عدة مستويات هي:

1- عدم الإستقرار على مستوى النخبة الحاكمة ، ويشمل التغيّرات السريعة التي تشهدها النخبة الحاكمة وسرعة التغيّر والتبدّل في شاغلي المناصب والأدوار السياسية.

---

[203]- نيفين مسعد ، جلال معوض وآخرون ؛ مرجع سابق . ص60.

[204]- علي الصاوي؛ مرجع سابق . ص ص260،258.

2- عدم الإستقرار على مستوى المؤسسات كالوزارة والبرلمان ، وحتى الأحزاب وغالبًا ما يأخذ عدم الإستقرار صورة التغيير السريع في تنظيم المؤسسات السياسية.

3- عدم إستقرار السلوك السياسي ، ويتمثل أساسا في تزايد اللجوء إلى العنف سواء من قبل النخبة الحاكمة أو الأحزاب والقوى السياسية والإجتماعية وعدم إحترام القواعد الدستورية[205].

مما سبق يمكن القول ، إنّ العنف ومصادر عدم الإستقرار داخل الدولة لا توجد خارج السياسة . لأنّها تتمحور حول عملية توزيع وإعادة توزيع القيم المجتمع ، فكلما كان ذلك التوزيع يلقى قبولًا ورضا شعبيًّا زادت فرص الإستقرار والتكامل القومي ، وكلما كان يُعبّر عن إستغلال أو ظلم إجتماعي أو حتى تبعية للخارج – زادت فرص العنف وعدم الإستقرار – وبالتّالي تهديد أمن الجماعة.

المبحث الثاني: التمرد والمطالب الإنفصالية

يقوم هذا المبحث على أساس فكرة فحواها أنّ، التمرد والمطالب الإنفصالية يُعَدّان أحد المظاهر الأساسية التي تنجم عن التصادم والتنافس بين الجماعات الإثنية ، كما أجزم العديد من الباحثين أنّ لهما تأثير بالغ الخطورة على الإستقرار الداخلي للدولة.

المطلب الأول: تمرد الجماعات الإثنية

في إطار المأزق المجتمعي ، وأمام سلسلة الأفعال وردود الفعل في التفاعل بين المجموعات الإثنية قد يؤدي بهذه الأخيرة إلى رفع سقف الوعود لدى قياداتها بالمطالبة بالإنفصال ، أمّا بدايات هذه المطالب فقد تكون بتمرد إحدى هذه المجموعات.

أولًا– التمرد: ينصرف التمرد – في معناه الضيّق – إلى الرفض والمقاومة للسلطة ، ويتّخذ أشكالًا متنوعة ، فمنه ماهو ذهني ؛ أي رفض أسس العلاقات والمقولات الفكرية للنظام السائد والدعوة إلى تغييره ، ومنه ماهو إجتماعي مثل رفض الأعراف السائدة والخروج عنها وخرقها[206].

---

[205]- حسنين توفيق ؛ مرجع سابق .ص35.

[206]- عبد الوهاب الكيالي ؛ مرجع سابق . ص785.

فهو بهذا شكل من أشكال التحدّي ، العنف والمواجهة للنظام السائد (السياسي أو الإجتماعي) القائم من قبل بعض العناصر والجماعات . ممارسة الضغط والتأثير فيه للإستجابة إلى مطالب معينة أو الإحتجاج على سياساته، ويتضمن– في هذا السياق– التمرد معنى الخروج عن القانون والإعتداء على رموز الدولة والممتلكات العامة والخاصة.

وطبقًا لحجم القوى وطبيعتها والنطاق الجغرافي الذي يتمُّ فيه التمرد، يمكن التمييز بين التمرد العام ، وهو الذي يحدث في نطاق جغرافي واسع نسبيًّا ويشترك في عدد أكبر من أفراد الجماعة . فهناك التمرد المحدود وهو الذي تقوم به عناصر وفئات محدودة . والتمردات في هذه الحالة قد تكون منظمة أو غير منظمة وغالبًا ما تتّخذ في الحالة الأولى شكل هجمات مسلّحة مخطّطة ضد قوات النظام أو ضد المنشآت والأهداف العامة ، وفي بعض الأحيان يتطور الأمر إلى مواجهات عسكرية وإشتباكات مسلحة بين القوات المتمردة وقوات النظام ، وترتبط أعمال التمرد في مثل هذه الحالات ببعض القضايا الأساسية ، كأنْ تسعى بعض الجماعات إلى الإنفصال عن الدولة أو إلى الحصول على الحكم الذاتي ، وبالتّالي تكون مثل هذه الجماعات أكثر إستعدادًا للدخول في مواجهة طويلة ومسلّحة مع النظام . أمّا التمرّدات غير المنظمة فهي التي تنفجرُ دون تخطيط مسبق وغالبًا ما ترتبط بقضايا موقفية ومؤقتة.

وبناءً على ذلك يمكن الإشارة ، إلى الدور الذي تلعبه الأطراف الخارجية في العديد من عمليات التمرد سواء بتحريض بعض القوى على التمرد وتشجيعها وتقديم المساعدات المالية والعسكرية لها ، أو بمساعدة النظام القائم للقضاء على التمرد[207].

ثانيًا– دوافع الجماعات الإثنية المتمردة: يمكن حصرها في دافعين إثنين هما:

---

[207]- حسنين توفيق ؛ مرجع سابق . ص ص65،66.

* يعود تاريخ فكرة الحرمان النسبي إلى **توكفل** (Toqueville)(1856) و**دوركايم**(Durkheim) (1893) وقد إقتربت الطروحات في ذات الفكرة ،إلى صيغة نظرية أكثر نظامية عند ما قدم "**جيشويندر**" (Geshwender) عام 1964: موضوعه "التوقعات المتصاعدة" ، يصف من خلاله فجوة الحرمان الناتجة عن إرتفاع التوقعات المصاحبة لتحسن الظروف المادية ،الأمر الذي يولد حالة من اللاّرخاء.

1- دافع الحرمان النسبي *: يوضّح كل من **روبرت دوس** (R.Dowse) وَ**جون هيوز** (J.Hughes) فكرة الحرمان النسبي (Relative Deprivation) على النحو التالي: إنّ الناس يُضيفون قيمة على كثير من الأشياء في الحياة الإجتماعية مثل الثروة والمكانة ، القوة ، الأمنو المساواة ، الحرية .... وعندما لا يتمكنوا من تحقيق تلك القيم أو قيمة واحدة يتطلّعون إليها ؛ فإنّ حالة من اللّارضا والغضب والعداء تتشكّلُ وهذا الموقف يُعرف بـ: "**الحرمان النسبي**" الذي يشير إلى التوتر الذي ينشأ من التضارب بين ما ينبغي أنْ يكون (What ought to be) ، وما هو كائن (What it is?) فعليًّا فيما يتعلق بإشباع القيم الجمعية (Douse and) . إنّ المسألة الحاسمة في تصور الحرمان كما يرى **دوس** وَ **هيوز**، تتمثل في "**الأفكار**" التي تؤكد أنّ الأفراد يمتلكون فجوة بين ما ينبغي أنْ يحصلوا عليه وما يحصلون عليه فعلًا ، أو يعتقدون أنّهم يستطيعون تحقيقه . ومن هنا فإنّ الحرمان النسبي يرتبط بالدرجة التي يشعر عندها الفرد أنّه محروم وما يترتّب على ذلك من غضب وعداء[208].

وبعد ذلك ، قدّم **تيد روبرت جار** (T.R.Gurr) طروحاته حول "**الحرمان النسبي**" مستفيدًا من طروحات سابقيه مضيفًا إليها ثلاثة نماذج للحرمان النسبي وتحديدًا العلاقة بمتغير"**التمرد**".

- **النماذج الثلاثة للحرمان النسبي:** يمكن تحديدها في:

أ- **الحرمان الطموحاتي:** يتشكّل عندما تزداد طموحات أفراد الجماعة ، بينما تبقى مقدرتهم على الإشباع الفعلي ثابتة ، وهذا النوع من الحرمان مرتبط – وفق **جار**- بالثورات المَبْنيّةعلى التوقّعات المتصاعدة . وآية ذلك الشكل التّالي:

[208]- محمد عبد الكريم الحوراني ؛ "الإستبعاد الإجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدّل لنظرية الحرمان النسبي" . مجلة الأردفية للعلوم الإجتماعية .العدد2 ، المجلد5 ، جامعة اليرموك 2012. متحصل عليه: https / journals jukass/article/downlaad/3292/5268.

الشكل (1) : نموذج الحرمان الطموحاتي

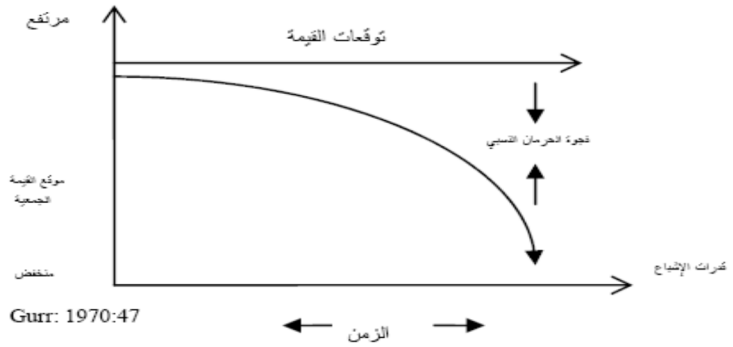

المصدر : محمد عبد الكريم الحوراني. نفس المرجع.

ب – الحرمان المتناقص: يشير إلى المواقف التي تتناقص فيها قدرات الإشباع وتحقيق القيمة بينما تبقى التوقعات والطموحات مرتفعة وثابتة .ممّا يُولّدُ إحباطًا وغضبًا ينبثق عن الخسارة في الإشباع حيث يتعلق هذا النوع من الإحباط بأولئك الذين خسروا حقوقًا إمتلكوها لفترة زمنية طويلة[209]، كما هو مُبيّنٌ في الشكل التّالي:

الشكل (2) : نموذج الحرمان المتناقص

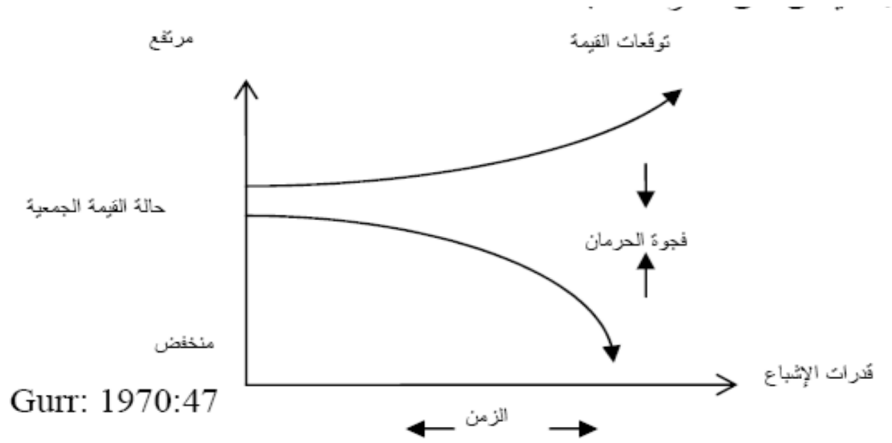

المصدر : محمد عبد الكريم الحوراني، نفس المرجع

ج– الحرمان التقدّمي: وفيه يُعبّر الأفراد عن مكاسب وتحقيقات طويلة الأمد أو قصيرة الأمد ويجدون أنّ هذه المكاسب لن تستمر، ولكن على أساس الخبرة السابقة يفترضون بأنّ هذه المكاسب يجب أنْ تستمر. والشكل التّالي يُبيّن طبيعة الحرمان التقدمي:

[209]- نفس المرجع والصفحة.

الشكل (3) : نموذج الحرمان التقدّمي

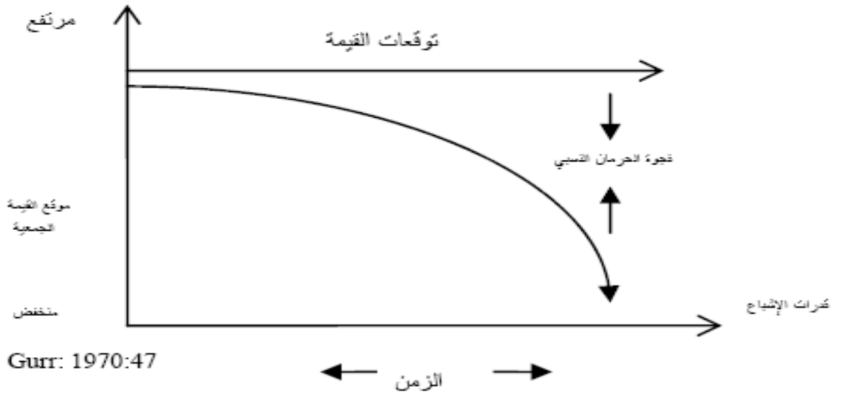

المصدر : محمد عبد الكريم الحوراني، نفس المرجع

وفي ذات السّياق يُميّز "**بيتيجرو**"(Pettigrew) بين شكلين مختلفين تمامًا من الحرمان النسبي:

– **النوع الأول: الحرمان النسبي الأناني (Egoistic)** و يحدث في المستوى الشخصي ، عندما يشعر الفرد بأنه محروم نسبيا وبشكل غير عادل بالنسبة للآخرين ، وينجم عن ذلك التوتر واللارضا[210].

– **النوع الثاني: الحرمان النسبي الجمعي (Collective)** وينتج من المقارنة الجماعية حيث يشعر الفرد بأنّ جماعته محرومة نسبيًّا وبصورة غير عادلة بالنسبة للجماعات الأخرى ، والحرمان الجمعي له مكونان : **الأول: إدراكي (Cognitive)** وهو إعتقاد بأنّ التوقعات قد إنتهكت كأنْ تدرك الجماعة الخاضعة بأنّ الطبقة الحاكمة هي المسؤولة عن حالة فقرها . أمّا الثاني: **(Affective)** فهو رد الفعل العاطفي القوي إزاء حالة اللاّعدالة ويتضمن مشاعر: الغضب والإحباط والسخط واللاّرضا،الإحتجاج[211].

أمّا عن علاقة الحرمان النسبي بمتغير التمرد ، فهذا الأخير في اعتقاد "**جار**" هو نتيجة حتمية للأول , ولفهم الدوافع والأسباب المؤدّية إلى التمرد الإجتماعي والسياسي ، والتي قد تصل إلى

---

[210]- نفسه . ص ص233،231.

[211]- زياد الصمادي؛ "حل النّزاعات: نسخة منقّحة للمنظور الأردني". جامعة السّلام التابعة للأمم المتحدة ، الأردن ،2009. ص14. متحصل عليه:
TFpb.org/pic/arabic-haL-niza3at.pdf.

درجة الثورة ، يبيّن "جار" أنّ كلَّ مجتمع لديه نوعين من الآليات تؤثر على حالة الرضا أو الإحساس بالحرمان لدى الشعوب:

- الآلية الأولى: التوقّعات أو التطلعات(ValuExpectations).
- الآلية الثانية: تتعلق بالإمكانيات (Value Capabilitues).

وعادة ما تمرُّ المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات والتطلعات ، كما يمكن أنْ تنخفض تلك التوقعات ، وطبقًا لهذه النظرية فإنّه طالما أنّ مستوى الإمكانيات المتاحة لدى الأفراد والمجموعات يسمح لهم بتحقيق التطلّعات التي تبدو مناسبة ، فإنّ مستوى الإحساس بالحرمان يكون منخفضًا بدرجة لا يُتوقّع معها حدوث حالات تمرد جماعية أو ثورة ولكنّ إحتمالات التمرد تتزايد عندما تتّسع الهوة بين التوقعات والإمكانيات[212].

فعندما يشعر أفراد الجماعة الإثنية بحرمان نسبي بالمقارنة بأعضاء جماعة أخرى فإنّهم يُعبّرون عن إمتعاضهم أو إستيائهم في شكل "**خُصُومة جماعية**" أو"**تمرد**" تجاه جماعات أخرى تمتلك ما ينقصهم[213]. ويؤكد ذلك "**جار**" بقوله: « إنّ إحتمالات الثورة تتزايد عندما تكون التوقعات الإجتماعية بشأن حياة أفضل آخذة في التعاظم، بينما تكون الإمكانيات المتاحة لتحقيق تلك التوقعات إمّا ثابتة أو آخذة في التناقص»، وفي ظلّ محدودية الموارد –حالة الدولة العاجزة – قد تعمد الجماعات التي تشعر بالحرمان النسبي إلى تحقيق غايتها وهذا يخلق نوعًا من التنافس بين الجماعات . ولأنّ تمرد الجماعة يحتاج إلى مصادر التموين ، فإنّ هذه الأخيرة تدخل في دوامة للبحث عن تلك الموارد المجسّدة في شكل: موارد طبيعية نفيسة (بترول ، ألماس ، أرض ، ماء ...)[214].

وما يثبت ذلك، حركة **يُونيتا** (Unita)المتمردة في أنغولا (التي تضم ما يقارب 60 ألف شخص) . فَلَطَالما احتاجت إلى دعم كبير وفَّرَتْهُ عن طريق نهب السلع الأوّلية كالماس من أنغولا وسيراليون والخشب من كمبوديا والكوكايين من كولومبيا.

---

[212]- نفس المرجع والصفحة.

[213]- معتز سيد عبد الله ؛ الإتّجاهات التعصّبية . الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .1989. ص94.

[214]- زياد الصمادي ؛ مرجع سابق . ص14.

2 - دافع الطمع لدى الجماعة الإثنية: في سياق مختلف عن الشّعور بالحرمان النسبي كدافع للتمرد يبدو أن: "**الطمع والجشع**" يُعَدَّان كذلك حافزان – للعديد من الجماعات الإثنية داخل الدولة– للتمرد والحرب الداخلية ، ذلك أنّ هذه الرغبة لدى أفرادها تزداد بوفرة مداخيل الموارد المالية وَوفقًا لكلّ من: **كوليي**(Cooly) وَ**هافلي** (Haveli)، فالحرب الداخلية تنطلق من سلوك الطمع لمجموعة متمردة ، تعمل على نشر العصيان ضد الحكومة أو حتى المطالبة بالإنفصال أو إلى الحصول على الحكم الذاتي ، وبالتّالي تكون مثل هذه الجماعات أكثر إستعدادًا للدخول في مواجهة طويلة ومسلحة مع النظام . ويتدعم هذا التمرد استنادًا على عوامل التموين والجغرافيا . كما يلعب القادة والزعماء الإنتهازيون دورًا في إستغلالهم لمشاعر الإستياء داخل الجماعة الإثنية تجاه مؤسسات الحكومة وقطاعها الأمني ، وبناءً على الشّعور بالطمع في تعزيز سلطتهم الخاصة والحصول على مكاسب مادية وهو ماعمل على تحقيقه قادة المتمردين السودانيين الجنوبيين من أمثال: بيتر قديت (peter case)،جيمس جاي بوش (james j Bush) ، جورج أنور (George Anwar) و ديفيد ياوياي[215].

حيث يعدّ أهم مصدر للتمرد هو الرغبة في تحقيق المكاسب المادية ، كما تشكل الحرب الأهلية مصدرًا هامًا للدخل والربح لبعض الأفراد ، بالطبع يتضرّر كثيرون من الحرب ، في المقابل هناك من يستفيد منها.

وقد يمتد السلوك التمردي بالنسبة لهذا النوع من الجماعات، من طرف جماعات مقيمة على حدود الدولة ، وفي أحيان كثيرة يبرز دور الأطراف الخارجية في دعم العمليات التمردية، سواء بمساعدة النظام القائم للقضاء على التمرد أو بتحريض بعض الجماعات على التمرد وتشجيعها وتقديم المساعدات المادية والعسكرية لها.

بل في أحيان كثيرة تعدُّ صنيعة حكومات دول مجاورة ، وفي الشأن يطلق **ليونيل كليف** (L.Cleff) وآخرون على ممارسة الحكومات القائمة بدعم المجموعات المتمردة بـ: "**التدخل المتبادل**"، ومثال ذلك: ما تقوم به إرتيريا من جهتها من دعم وتأييد لمجموعتين إثنيتين متمردتين

---

[215]- تقرير السودان: حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى .العدد18، نوفمبر 2011.
متحصل عليه:
www.SnaLLarnssrveysdan.org/.../HSA-IB-18- . Armed- insurgenc.

في "تيغري" شمال إثيوبيا وموطن الجبهة الشعبية لتحرير تيغري (TPLF) مؤسّسين بذلك: التحالف التيغري من أجل الديمقراطية[216].

وفي هذا الإطار، تؤكد الدراسة التي قدمها **بول كولير** (P. Collier) فكرة الطمع الذي تؤمن به الجماعة الإثنية المتمردة ، حيث عمد هذا الأخير على جمع إحصائيات لبلدان مرَّت بحروب أهلية خلال الفترة الممتدة (1960 ، 1995) وقد توصّل إلى فكرة مفادها أنّ: إندلاع الحرب الأهلية كان فرصة لبعض الجماعات المتمردة المتنافسة للسرقة والنهب لكثير من الثروات الطبيعية من أبرزها الألماس (الذي لعب دورًا في الحرب الأهلية في سيراليون) ، النفط (كان له الدور في الحرب في الكونغو و أنغولا) وحتى الخشب (الحرب في ليبيريا) . لقد كانت الأرباح التي يحصل عليها أمراء الحروب من حالة اللّاإستقرار تزوّدهم بالحوافز الكفيلة لإبقاء حالة الفوضى ، حيث يصبح المناخ الراعي للعنف هو الأنسب لعمل الجماعات المتمردة.

وفي ذات السّياق ، يضيف كل من **كولي**(Cole) وَ **هوفلر**(Hoefler) فكرة جوهرية مفادها أنّ: البحث عن النهب والسلب يعدُّ المحرك الرئيسي للتّجانس بين المجموعات المتمردة ، فإنْ كان التمرد ضدّ الظلم ، فالهدف هنا البحث عن العدالة ولكن في حالة الطمع والجشع من جانب المتمردين فإنّ الهدف يصبح هو البحث عن النهب[217].

ثالثًا– التمرد كمصدر لعدم الإستقرار الداخلي للدولة:

يرتبط تمرد بعض الجماعات الإثنية بإدراك التفاوت في المجتمع المتعدّد الإثنيات ؛ وأهم جوانب ذلك التفاوت المظالم التي تتعلق بالحياة الإقتصادية والإجتماعية والتي تعني التّفاوت في الثروة والدخل ، ثم المظالم السياسية التي ترتبط بتوافر إمتيازات معينة أو إنحصارها لفئة معينة دون غيرها في المجتمع، حيث يصبح ذلك التفاوت مصدرا للتوتر النفسي بالنسبة لأفراد الجماعة التي تعاني الحرمان ، فالبطالة التي يعاني منها الشباب تعد عنصرا مستمرا ودافعا لإنضمام هذه الشريحة إلى حركات التمرد أو عصابات المدن.

---

[216]- جون بونج ؛ "المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية" متحصل عليه:
www. sudan.org…THSBA-Wp-09-Eastern-frontier.

[217]- نفس المرجع.

كما أنّ تدهور المكانة الإجتماعية تقود إلى هشاشة التّماسك الإجتماعي مع غياب الفرص الإقتصادية ، ولهذا يبدو أن ما تُعانيه الجماعات الدينية أو العرقية من إقصاء سياسي وإنعدام للمساواة وشعور متزايد بالظلم مرتبط بإرتفاع مخاطر الحرب الأهلية ، أو موجات نزوح جماعية ما يُبيّن فعلًا عدم الإستقرار السياسي وحتى الداخلي الذي يُعيق قُدرة الحكومة على حفظ الأمن[218].

وبناءً على هذا المنظور، فإنّ الضغوط الأمنية والإقتصادية الداخلية التي تميّز واقع الدولة العاجزة تغدو الصورة الأكثر إنتشارًا وفي ذات الوقت تعدُّ مبرّرًا وحافزًا لتمرد الجماعات الإثنية (المحرومة والمتنافسة)، أما الجدول التّالي فيوضّح ذلك:

الجدول (1) : الضغوط الناتجة عن التمرد

الضغوط	الداخلية	الخارجية
الأمنية	– الإرث التاريخي من أعمال العنف والصدمات	– الغزو أو الإحتلال. – المساندة الخارجية للمتمردين محليين – امتداد آثار الصراعات عبر الحدود. – الإرهاب العابر للحدود الوطنية. – الشبكات الإجرامية الدولية.
الإقتصادية والإجتماعية	– تدنّي الدخل وقلة تكلفة الفرص البديلة للتمرد. – بطالة الشباب. – ثروة الموارد الطبيعية. – الفساد الشديد.	– صدمة الغذاء. – تغير المناخ.
السياسية	– التنافس العرقي أو الديني أو الإقليمي. – التمييز الفعلي.	– الإفتقار المتصور إلى المساواة والعدالة في العالم في معاملة مختلف الجماعات.

المصدر: تقرير التنمية لسنة 2011 ، مرجع سابق .

ما يلاحظ من خلال هذا الجدول ، أنّ الضغوط النّاتجة عن التمرد تتجلّى على المستوى الداخلي للدولة وعلى المستوى الدولي على السواء ، كما أنّها ترصد مجالات مختلفة: أمنية ،

[218]- سنان حواط ؛ "الحرب الأهلية بين المظلومين والطمع: دراسة نظرية حول العوامل الفاعلة في الحروب والإضطرابات الأهلية، مجلة دكتانون ، العدد1، جويلية ،2014، متحصل عليه:
d-ncdn.c-Tpa-org/EonTents/DigitaiLi:Erary/STD-983264.pdf.

إقتصادية وإجتماعية وسياسية. وإنْ تعدّدت فهي تعبّرُ عن فكرة جوهرية مفادها: أنّ التمرّد له عواقب وخيمة تؤثر على الإستقرار للدولة.

المطلب الثاني: تأثير المطالب الإنفصالية على وحدة و إستقرار الدولة

يُطلق مصطلح الإنفصالية على كلّ نشاط سياسي وشعبي تتبنّاه جماعة إثنية ما تطالب بالإنفصال عن دولتها الأم ، أو الإستقلال عن دولة إنضمّت إليها نتيجة ظروف تاريخية محدّدة على غرار حروب البلقان والحرب العالمية الأولى والثانية ، وهذا على خلاف حركات التحرر التي تستهدف التحرر من الإستعمار والحصول على إستقلالها وممارسة حقها في تقرير مصيرها والإعتراف بشرعية كفاحها[219].

وعليه فالجماعات المترابطة من حيث اللغة أو الأصل العنصري أو الديني ، يمكن أنْ تُسلّم بخضوعها لسلطة دولة واحدة جنبًا إلى جنب مع جماعات أخرى تختلف عنها في أيّ من هذه الأبعاد . ولكنّها قد تكتشف تمايزها فجأة في لحظة زمنية معينة وتثور طلبًا للإستقلال بناءً على خصوصيّتها ما لم يكن نشطًا أو فاعلًا من قبل ، فهي تستند على مبدأ أساسي يشير إلى وجود مجموعة من الناس تستطيع أنْ تعتبر نفسها قومية مستقلة ومن ثمة يصبح لها الحق القانوني في الإنفصال – هذا في إطار التعريف الذاتي للقومية – كدولة مستقلة بغضّ النظر عن العلامات التي تُميّزها أو تصلها بالجماعات الأخرى وبغضّ النظر عن خصائص هيكلها الإقتصادي والإجتماعي وهو الأمر الذي يُفضي إلى تكوين عدة مئات أو حتى آلاف من الدول المستقلة ويكون ذلك مُتّفقًا مع المَثَل الأعلى للحرية ، ولكنّه يفتح الباب على مصراعيه للمنافسات والصراعات حول السيطرة على الأقاليم وبالإمكان أنْ يُلغي إرتباط الدول المستقلة بالسيادة على أقاليم جغرافية ويؤكّد عدم إستقرارها[220].

إنّ هذا التّوجه الإنفصالي للجماعات الإثنية يهدّد فعلًا وجود الدولة ، وحدتها وسيادتها الإقليمية . كما أنّه يُنمُّ عن وضع داخلي مضطرب تعيشه تلك الجماعات في علاقاتها مع

---

[219]- النزعة الإنفصالية تجتاح العالم ؛ متحصل عليه:
WWW- alarab-co.vk/m/ ?d=32564.

[220]- محمد السّيّد سعيد ؛ الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية .الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 1986.ص94.

الجماعات الأخرى (تناحر وتصادم), أو مع الدولة ذاتها وهو ما يؤكد وجود مأزق أمني تتخبّط فيه هذه الأخيرة ، مأزق قد يقود هذه الجماعات سواء أكانت مسيطرة أو مهمّشة إلى القيام بسلسلة من الأفعال وردود الفعل في التّفاعل بينها ، الأمر الذي يُبرّر رفع الوعود لدى قياداتها بالمطالبة بالإنفصال ولدى المجموعات الأخرى أو الحكومة بتقديم وعود بقمع التمرد الذي يفتح المجال أمام تفجُّر العنف ، وهو عنف جدّ مبرّر في إعتقاد الجماعة التي تطالب بالإنفصال يستند إلى حركة الإندماج أو الإنقسام ، فتكون الهوية القومية بين مجموعة من الناس – وهو أمر يتضمّن بحد ذاته إنقسامًا أو إنفصالًا عن مجموعة أخرى – تكشف عن وجود عملية إندماج وإنفصال عند مستوى معين يحدّد نطاق الجماعة البازغة.

بتعبير آخر، فإنّ العوامل التي يرتكز عليها تطور وظهور قومية معينة بإعتبارها علامات وحدة الجماعات ، ليست لها أهمية ذاتية حاسمة إذْ أنّ ما يجعلها هامة – بل وما يؤدي إلى جعلها مشتركة ورمزًا لوحدة الجماعة – هو قوّة عوامل الإندماج بين مجموعة من الأفراد لها نطاق إجتماعي معين ، فإنْ كان الإندماج أو التكامل الداخلي هو الأمر الجوهري في واقع تكوين الهوية فمن الطبيعي أنْ تتوقع قوة الإندفاع والعنف الناتج عن تلك الحملة[221].

إنّ هذه الفكرة رائدة ولكن الأمر يبدو مشبَّعًا أكثر بالنسبة للجماعة الإثنية حينما يرتبط بعوامل تؤثر حتمًا على إستقرار الدولة وتُصوّغ المطالب الإنفصالية وهي:

1- حجم السكان: فإنْ كان عدد المجموعة الإثنية كبيرًا فإنّ ذلك بطبيعة الحال يؤدي إلى سهولة التأثير على الدولة ، أما إذا كان عدد السكان قليل فالتأثير يكون أقل.

2- وزن وثقل المجموعة الإثنية التي تتقاسم الحدود وخاصة إذا كانت تحتل المناصب السياسية الهامة وكذلك المراكز الإقتصادية.

3- درجة الترابط والإتصال بين مجموعتين إثنيتين تقطنان دولا مختلفة.

4- تقارب المجموعات الإثنية من بعضها أو تباعدها.

[221]- نفس المرجع . ص96.

5- المنطقة التي توجد فيها المجموعة الإثنية إنْ كانت غنية بالموارد الإقتصادية والطبيعية(مثل: البترول ، النحاس ، الذهب) أو فقيرة ، ومن ناحية أخرى هل هي منطقة حدودية أم غير حدودية؟. لأنّ ذلك يلعب دورًا مهمًّا في تغذية النزعة الإنفصالية[222].

وعليه يمكن القول ، إنّ الجماعة الإثنية المطالبة بالإنفصال (مهمشة كانت أم مسيطرة) ، لها مبرراتها التي تميزها أكثر:

أولًا – النزعة الإنفصالية للجماعات المهمشة: يسود في ظروف المأزق الأمني الإثني منطق خطير تؤمن به الجماعات المستضعفة مفاده أنّ الدولة التي تَنْتسب إليها لا تُعبّر عن ذاتيّتها ولا تُجسّد هويتها فهي تعمل على تجسيد هوية وذاتيّة الجماعة المسيطرة فقط ، كما أنّها تعاني التمييز ومحرومة من كل المزايا السياسية والإقتصادية . وهي بذلك مهمّشة من طرف جماعة إثنية أخرى داخل الدولة أو من الدولة ذاتها ويؤكد هذه الفكرة منظور «**الإذلال الجماعي**» الذي تعاني منه العديد من الجماعات الإثنية في الدولة بفعل السياسات الإستبعاديّة، والذي أوجد لديها الخوف من المستقبل فضلًا عن الشعور بالظلم والحرمان ، ممّا حال دون إتّسامها بحس الإنتماء القومي ، بالإضافة إلى الإفتقار إلى المشروع الإجتماعي والإقتصادي ، حيث تتّخذ على هذا الأساس تلك الجماعات طابعًا متشدّدًا في التعبير عن الإحساس بالظلم الإجتماعي ، الديني ، الإقتصادي ، وهو ما يشير إليه"**برلين**"(Berlin) بقوله: «إنّ اهتياج الوعي القومي ... يبدو أنّ ما يستدعيها – في الغالب – هي الجروح ونوع من الإذلال الجماعي"[223].

وبغية توضيح مقترب الإحتياجات الإنسانية ، سوف يتمُّ تطبيق مضمونه على الصراع في "سيريلانكا" الذي يدور رحاه بين جماعتين إثنيتين: "السّنهاليين" الذين يمثّلون الأغلبية العددية إلّا أنهم الفئة المهمشة (معظمهم من الأميين الفقراء) ، و"التاميل" وهم الأقلّية بنسبة قدرها 23٪ من السكان فقط، ولكنّهم أساس الحياة الإقتصادية في سيرلانكا[224].

---

[222]- وليد عبد الحي ؛"دور الموقع الجغرافي للأقلّيات في نجاح ميكانيزمات اللّامركزية". المجلة العربية للعلوم السياسية . العددان 3،4 ، سبتمبر 1989. ص ص111،110.

[223]- حسام الدين علي مجيد ؛ مرجع سابق . ص ص107،106.

[224]- فايز محمد العيسوي ؛الجغرافيا السياسية .الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ،2003.ص270.

إنّ السؤال الجوهري في هذا الشأن هو: ما هي الإحتياجات التي تقف وراء معارضة التاميل؟ ، فحركة نمور التاميل تواصل منذ 1976 مطالبتها بدولة في شمال شرق سيريلانكا (أي دولة منفصلة للأقلية التّاميلية) . وعليه فحركة "نمور التاميل" تتوقّع حل القضايا المتعلقة بإقامة سلطة حكومة مستقلة قبل التحاور بشأن بعض القضايا الأساسية ، وفي هذا السّياق تشير الرئيسة: "**كومارا تونقا**" **(K.Tonga)** إلى أنّ التاميل « يُريدون حقوق متساوية ويُبْدون رفضًا مستمرًّا للإهمال الذي يتعرّضون له من كل الحكومات منذ الإستقلال»، وتُضيف أنّ: "التاميل يرفضون التجنيد الإجباري وعدم المساواة في جمع الضرائب».

حيث تتلخص هذه القضايا الخمس في "دولة منفصلة والحكم الذاتي قبل مباشرة أي حوار وحقوق متساوية ومواصلة رفض تجنيد الأطفال ورفض اللّامساواة في جمع الضرائب" وهنا في حالة "**نمور التاميل**" يمكن وبسهولة فهم المنطق الذي يقف وراء السعي لإقامة دولة منفصلة تضمّ التاميل . ففي مثل هذه الإستراتيجية يمكن أنْ تحوي عدّة إحتياجات ويكون من الصّعب إيجاد إستراتيجية تحوي العديد من الإحتياجات بطريقة فعّالة كهذه ، وعليه فالمأزق المجتمعي في سيريلانكا يبدو أنّه في إحتدام متواصل، وهذا ما أكّدته "**ميريام يونغ**"(M.Young) بقولها: «هناك ثلاث مشاكل تزيد الأمر إستفحالًا في سيريلانكا وهي:

1- التّنافس الكبير بين الحزبين الرئيسيين للسنهاليين وهما: الجماعة الشعبية والحزب الإتّحادي الوطني.

2- المعارضة الشرسة لرجال الدين البوذيين لأيّ تكييف لشكاوي التاميل ، الذين يُنظر إليهم كتهديد للبوذية السنهالية.

3- عدم رغبة التاميل في مباشرة أيّة تسوية تستثني قيام دولة منفصلة.

إنّ مسألة الإحتياجات مرتبطة بجملة الأبحاث التي قدمها كل من: **جون برتون** (J.Borton) **ماكس نيف** (M.Neef) ، **أبراهلم ماسلو** (A.Maslaw) ، **مارشال روزنبرغ** (M.Rosenberg) في إطار "**نظرية الإحتياجات**" (Human Needs Theory) التي إتخذت من مقترب الإحتياجات الإنسانية عاملًا تحليليًّا رئيسيًّا لفهم المصدر الحقيقي للخطاب الهوياتي ،

وبالتّالي العمل على التوصل إلى إدارة المطالب الإنفصالية التي تهدف عبرها الجماعات المستضعفة إلى تفتيت الدولة الوطنية ، بخلق مجموعة إنتفاضات ومليشيات عرقية وحركات مسلحة وجماعات عدوانية وتشكيلات شبه عسكرية قد تلتقي أو تتحالف أو تتصادم وهي بذلك تواجه الدولة الوطنية[225].

وهو مشهد يتكرّر في الكثير من الدول التي تعاني مأزقًا أمنيًّا داخليًّا، عبّر عنه أحد الباحثين قائلاً: «.. من الميليشيات النصف عسكرية , سياسية ، النصف عرقية والعصابات النصف إجرامية و النصف عرقية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى شوار الشاياس الهنود ، وجماعات الدرب المضيء ، من إيتا (ETA) ، الباسك إلى إنتفاضة المهمشين في الفلبين ، من إرهاصات تفكك الإتحاد الهندي إلى تصدّعات المارد الصيني من مأساة البوسنة وكوسوفو والشيشان إلى بحيرات الدّم الكبرى في إفريقيا ومن الغوغائية المسلحة في كردستان وصحوة الفجر إلى حيرة إيران وتساؤلات الروس».

وهي كلُّها بؤرة توتر تهزّ كيان الدولة الوطنية ، كما أنّها في الواقع ليست وليدة مرحلة ما بعد الحرب الباردة فحسب ، بل هي صراعات قديمة لكنّها إتّخذت خلفيات جديدة فأصبحت بحق تحديات تعمل لصالح كيانات إجتماعية هوياتية[226].

وتأسيسًا على ما سبق ذكره ، فكثيرًا ما تُطلُّ الحركات الإثنية – في مثل هذا النوع من الجماعات– برأسها داخل مثل هذه الدول ويصبح بهذا من الطبيعي أنْ يغلب على أهداف هذه الحركات الطّابع الإنفصالي . حيث تسعى إلى تحقيق دولة تجمع شتاتهم ، وتُعبّر عن هويتهم . وما يشجع مثل هذا النوع من الحركات هو تواجدها على إقليم غني بالثروات الطبيعية . فمحاولة "الإيبو" الإنفصال عن دولة نيجيريا الفدرالية وتأسيس دولة "بيافرا" (1967،1969) كامن بسبب الثروات الطبيعية التي يزخر بها الإقليم المهمش ، كما أنّ إقليم "**كطنجا**" **في الكونغو** الديمقراطية طمح إلى الإنفصال وذلك بحكم إحتوائه على 90% من الثروات المنجمية للبلاد في حين عانى بدوره من الإقصاء والإذلال.

---

[225]- رجب بودبوس ؛ ماضي المستقبل: صراع الهوية والوطنية في عالم يتعولم . القاهرة: دار قباء الحديثة ، 2008 .ص217.

[226]- نفس المرجع . ص218.

كما قد تسعى تلك الحركات الإنفصالية للإنضمام إلى دولة أخرى تشاركها ذات المقومات الإثنية حيث ينقسم الصوماليون بين: الصومال ، جيبوتي، إثيوبيا (إقليم الأوجادين) ، كينيا (الأفندي) . وهم يطمحون إلى الإنفصال والإلتحاق بجمهورية الصومال بغية تكوين الصومال الكبير.

وفي سبيل تحقيق أهدافها تلجأ الحركة الإثنية – التي تمثل الجماعة – إلى إستخدام وسائل عديدة بعضها ذو طابع سلمي وآخر يرتكز على العنف[227].

ثانيًا – النزعة الإنفصالية للجماعات المهيمنة: سلّطت مُجمل الدراسات الضوء حول النزعة الإنفصالية للمجموعات التي تعاني التهميش داخل الدولة ، ولكن من المهم الإشارة إلى أنّ المجموعة المهيمنة أو ذات النفوذ (السياسي أو الإقتصادي) يمكنها أنْ تُطالب بالإنفصال هي الأخرى ، ومثال ذلك الإنفصال المركزي لجمهورية التشيك عن سلوفاكيا وإنفصال صربيا بعد إعادة المركزية تحت الهيمنة الصربية ، إنفصال سلوفينيا وكرواتيا عن يوغسلافيا[228].

ترتبط كذلك النزعة الإنفصالية بأقاليم ذات نفوذ إقتصادي وسياسي ، كما هو الحال في إقليم " **كيبيك**" بكندا حيث أدّت الصحوة الإثنية إلى تبلور حركات تدعو إلى فصل الإقليم الغني بالمعادن الطبيعية مثل: اليورانيوم والنحاس والأخشاب . وتنقسم هذه الحركات إلى نوعين: حركات عرقية إرتقائية وهي تسعى إلى الإرتقاء بشؤون الإقليم والسعي إلى توسيع نطاق مشاركة الكنديّين الفرنسيّين في إدارة الشؤون الكندية يتزعمها الحزب الليبرالي ، أمّا الحركة العرقية الإنفصالية التي تدعو إلى الإنفصال فتُمثّلها: جبهة تحرير "**كيبك**" وَ حزب "**كيبيك**".

وعليه يبدو التنافس بين المجموعات اللغوية (الناطقون بالفرنسية) والجماعة النّاطقة باللغة الإنجليزية قد قاد فعلا سكان "**كيبيك**" إلى تبنّي المطلب الإنفصالي . أمّا في فرنسا فنجد مشكلة الجماعات الإثنية التي تسكن مقاطعات بريتان، الباسك وكورسيكا ، هذه المقاطعات لم تنصهر بَعْدُ في إطار الثقافة الوطنية الفرنسية ، وتنادي الجماعات التي تقطن هذه المقاطعات بالحكم

---

[227]- أحمد وهبان ؛ الصّراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر .الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2000. ص ص211-243.

[228]- رابح مرابط ؛ مرجع سابق . ص43.

الذاتي أو مراعاة خصوصيتها الثقافية ضمن الدولة الفرنسية ، وفي بلجيكا يدور التنافس والصراع بين الوالون (Walloon) الناطقين بالفرنسية والفليمنغ الناطقين باللغة الدويتشية (Dutch) ، حيث يسيطر الوالون على الأوضاع السياسية والإقتصادية على الرغم من كونهم أقلّية (32%) من عدد السكان وتشهد منطقة (آستر) في إيرلندا صراعًا حادًا بين الكاثوليك والبروتستانت. كما تُعاني إسبانيا مشكلة إثنية حادة في إقليم الباسك وإقليم كتالونيا[229].

ويتبيّن من ذلك ، أنّ سمة التناحر والتنافس التي تحدث بين المجموعات الإثنية قد تؤدي إلى رفع المطالب إلى مصاف "المطالبة بالإنفصال" عن الدولة الأم ولا يقتصر الأمر على الجماعات المهمشة وحسب ، بل بالإمكان أنْ تنادي جماعات ذات نفوذ سياسي أو إقتصادي بذات المطلب حينما تشعر بقُوَّتها ، وتعتزُّ بهويتها . في المقابل يُكرّس ذلك في غضون المأزق الأمني الإثني:

– التدهور في قوة الدولة وعجزها عن أن تخضع لسيطرتها الأقلية التي تصر على مطلب الإنفصال

– عجز الدولة عن تحمّل أعباء التنمية الإقتصادية لمناطق الأقلّيات ، خاصة إذا أصرت هذه الأخيرة على هذه التنمية كشرط للبقاء في إطار الدولة والتخلي عن الإنفصال .

– العجز عن مواجهة الضغوط الخارجية عليها من أجل إقرار حق الإنفصال لهذه الأقلية [230].

ثالثًا– مشكلة الحكم الذاتي: تعمد العديد من الدول التي تعاني من مشكلة المطالب الإنفصالية للجماعات الإثنية داخل إقليمها– مع فشل سياسة الإستيعاب والإمتصاص– إلى أنْ تخُصّ جزءً من إقليمها لتشريع خاص للحكم الذاتي ، وذلك بإصدار قوانين خاصة تسري على تلك الأجزاء دون غيرها من الأجزاء الأخرى بسبب ظروف سياسية بحتة ، فتكون بذلك تلك الجماعات حرة في إدارة شؤونها الداخلية ولكن هذه المسألة لم تأتي بثمارها في العديد من الدول ، فلم تتمكن هذه الأخيرة التي منحت الحكم الذاتي لبعض من أقاليمها من حل خلافها أو أنْ تصل إلى مستوى

---

[229]- بهاء الدين مكاوي محمد قيلي ؛ تسوية النزاعات في السودان: نيفاشَا نموذجًا .[د،م،ن]: مركز الرّاصد للدراسات ، نوفمبر 2006. ص45.

[230]- إسماعيل صبري مقلّد ؛ الإستراتيجية والسياسة ، المفاهيم والحقائق الأساسية . ط2 .مصر: [د،د،ن] ،1985. ص86.

معين من: الإستقرار، السلم والأمن ، حيث لا تزال مطالبها الإنفصالية تطفو على السطح، وخير دليل على ذلك ما يوضّحه الجدول التالي:

الجدول (2) : الصراعات الإثنية في أقاليم تتمتع بالحكم الذاتي

الجماعة الإثنية	الدول	فترة الصراع	الوضع في عام
- الباسك	إسبانيا	1953	حكم ذاتي إقليمي في 1980
- ميسكينو	نيجار هواي	1981-1988	حكم ذاتي إقليمي في1990
- ناجا	الهند	1925-1975	حكم ذاتي إقليمي إستمرار الصراع
- السيخ	الهند	1978	حكم ذاتي إقليمي إستمرار الصراع
- عقار	إثيوبيا	1975-1985	حكم ذاتي إقليمي 1977
- مورو	الفلبين	1972-1976	حكم ذاتي لجزء من الإقليم 1990
- سابوش	باكستان	1973-1977	حكم ذاتي إقليمي
- تاميل	سري لانكا	1975-حتى الآن	/
- شان	بورما	1962-حتى الآن	إستمرار الصراع
- كاشين	بورما	1961-حتى الآن	إستمرار الصراع
- الشيشان	روسيا	1996-حتى الآن	حكم ذاتي

المصدر: تيد روبرت جار؛أقليات في خطر. تر: مجدي عبد الحكيم ،سامية الشامي .القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1995.ص353.

وفقًا للجدول فإنّ للحكم الذّاتي العديد من العيوب ، فهو يُسهم في تجزئة وتفتيت الدولة على إعتبار أنّه وسيلة للمطالبة بإستقلال أوسع (الإنفصال) ، وقد غيّرت على سبيل المثال: جبهة التحرير الوطني لمورو في الفلبين مطالبها من الحكم الذاتي إلى مطلب الإنفصال عن الدولة بعد ما صادقت الحكومة على مخطط اللّامركزية ، وقد تكرّر الأمر ذاته في إقليم الباسك بإسبانيا ، حينما لم ترض منظمة الإيتا بالحكم الذاتي مطالبة بالإنفصال عن إسبانيا.

كما أنّ الحكم الذاتي يؤدي إلى بروز علاقة يسودها الإضطراب والتوتر بين الجماعات الإثنية ذلك أنّ منح الحكم الذاتي لجماعة إثنية معينة يؤدي إلى مطالبة الجماعات الأخرى بنفس الإمتياز. وهو الأمر الذي تُوضّحه نظرية الدومينو ، ما يؤكّد بروز التنافس بل وحتى التصادم والتناحر بين الجماعات داخل الدولة بسبب سياساتها التمييزية ويُوقع هذه الأخيرة في مصيدة اللّاإستقرار، العجز وحتى الإنهيار[231]. أماالجدول التّالي فيوضّح ذلك:

الجدول (03): الخسائر البشرية الناتجة عن مطالب الإنفصال

[231]- مرابط رابح ؛ مرجع سابق . ص47.

التاريخ	الدولة	الضحايا	الوفيات
1957-1943	الإتحاد السوفياتي	الشيشان	230000
1968-1944	الإتحاد السوفياتي	تتّار القرم المشكتيانيون	175000-57000
1977-1950	الصين	التبت	غير متوفر
1972-1962	باراغواي	هنود أتشي	90000
1964-1963	رواندا	التوتسي	14000-5000
1963	لاوس	رجال قبائل ميو	20000-17000
1966-1965	إندونيسيا	الصينيون	500000
1973-1965	بوروندي	الهوتو	205000-103000
1966	نيجيريا	الإيبو في الشمال	30000-9000
1984-1966	غواتيمالا	الهنود	63000-30000
1979-1969	غينيا الإستوائية	قبيلة بوبي	50000-1000
1981	باكستان	البنغاليون	3-1,25 مليون
1979-1971	أوغندا	كاراما كونغ أشولي لانغو	500000-100000
1998-1975	إندونيسيا	تيمور الشرقية	200000-60000
1978	بورما	مسلمون في أقاليم حدودية	غير متوفر
1987-1983	سيريلانكا	التاميل	10000-2000
1994	رواندا	التوتسي	500000
1995-1992	البوسنة وَالهرسك	معظم المسلمين البوسنيين	200000

المصدر: إستنادًا إلى: هارف وتيد غار (Harr .Ted gurr) (1992) ، في بريان وايت ، ريتشارد ليتل ومايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية . تر: مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ، 2004. ص ص193،-194.

المبحث الثالث: التأثير الإقتصادي للمأزق الأمني الإثني

سنحاول في هذا المبحث ، تحديد الوجه الإقتصادي للتأثير الذي يسبّبُه المأزق الأمني الإثني ، حيث سنسعى أوّلاً إلى تبيان كيف أنّ الفقر والتدهور الإيكولوجي يُسهمان بشكل كبير في بلورة عدم الإستقرار الداخلي للدولة ، كما سوف يتمُّ تسليط الضوء على مشكلة أخرى تتعلّق بإنتشار الإقتصاد الإجرامي الذي يعمل بدوره على إذكاء اللّاإستقرار الداخلي.

المطلب الأول: بروز الفقر والتدهور الإيكولوجي بين الجماعات داخل الدولة

إنّ التصادم أو حتى التنافس بين المجموعات الإثنية يقود إلى تفاقم المأزق الأمني الإثني ، كما أنّ قهر النظام التسلّطي لتلك المجموعات يرتبط بذات المسألة . الذي يُعتبر فعلًا باعثًا أساسيًّا لإنتشار ثقافة العنف بين الطوائف والمجموعات المختلفة ، الأمر الذي ينعكس سلبًا على بيئتهم الداخلية ويؤثر مباشرة على حق المواطنين في أمنهم المجتمعي الذي يبقى في جانب كبير

منه رهينًا للأمن المعيشي و الحياتي المرتبط بفكرة تحقيق جودة الحياة للإنسان ، التي تشير إلى محاولة سد الثغرات والقضاء على النقائص وأوجه الحرمان والتمييز التي تزيد من إضعاف الجماعات الإثنية المهمّشة داخل الدولة, إنّ الأمر مرتبط بمسألة غاية في الخطورة هي "الفقر" والتدهور الايكولوجي على الوجه المقابل تتأثر الجماعات الأكثر نفوذًا بذلك التدهور ما يقودها إلى المطالبة بالإنفصال عن كيان الدولة.

أولًا- الفقر والتدهور الإيكولوجي كإنعكاس للمأزق المجتمعي: تعاني جماعات الأقلّيات في غضون المأزق المجتمعي من ارتفاع معدلات الفقر عن متوسطها وبلوغها مستويات غير متناسبة في أوساطها، حيث يشكل الفقر جزءً لا يتجزأ من حلقة التهميش والاستبعاد الإجتماعي والتمييز التي تَفْتكُ بالكثير من الأفراد داخل المجموعات الإثنية المهمشة والضعيفة[232].

يُعدُّ الفقر أحد أسباب ومظاهر ونتائج مجموعة واسعة من انتهاكات الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية من قبل جماعات أكثر قوة ونفوذ . وما يُلاحظ – في هذا السّياق- هو أنّ الفئات الأكثر فقرًا في أيّة منطقة من العالم تقريبًا هي أقلّيات ظلّت لفترات طويلة مستهدفة بالتمييز و الإقصاء والعنف ، وقد ورد ذلك ضمن توصيات تقدمت بها لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لسنة 2001 بأنّ: « الفقر حالة بشرية تتّسمُ بحرمان مستدام أو مزمن. ممّا يلزم من موارد وقدرات واختيارات وأمن وقوة ، للتمتّع بمستوى معيشي لائق وبالحقوق المدنية ، الثقافية ، السياسية والإجتماعية الأخرى»[233].

فهو يتجسد في صورة أشكال متداخلة من الحرمان يعضد بعضها بعضًا و يرتبط بالتمييز وعدم الأمان والإستبعاد الإجتماعي ، فلا يقتصر فقر الجماعات المهمشة على كونه نقصًا في السلع المادية والفرص المتاحة وملكية الأصول والمُدَّخرات . لكنّه يتمثل أيضًا في نقص الأصول غير المادية مثل: التحرّر من الخوف ومن العنف ، والقدرة التنظيمية والقدرة على ممارسة التأثير السياسي وعلى المطالبة بالحقوق والعيش بإحترام وكرامة. كما تتّسمُ الجماعات التي تعاني كلُّها تقريبًا بأنّها لا تستطيع الوصول إلى مؤسسات الدولة وخدماتها التي تحمي حقوق الإنسان

[232]- مذكرة الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقلّيات ، غاي ماكدوغال بشأن الأقلّيات والمشاركة الفعالة في الحياة الإقتصادية. متحصل عليه: hribrary .umn . edu /arabic /AR-HRC/AHRC13- 104 . pdf .

[233] - نفس المرجع و الصفحة.

وتعزّزُها . وذلك في حالة وجود مثل هذه المؤسسات أصلًا فالدولة في وضعية كهذه تعيش حالة من الضعف كإنعكاس لغياب الأمن المجتمعي[234].

وفي هذا الإطار، قدّم العديد من الباحثين من أمثال: **أمارتيا سن**(A.sen) وَ **توماس بوج**(Thomas Bug) مبادرات توضّح وجهة نظرهم حول فقر المجموعات المحرومة ، حيث يشير إلى ذلك **أمارتيا سن** بقوله: « سيكون من الخطأ اعتبار الفقر مجرد مسألة الإفتقار إلى الموارد المادية وستترتّب عواقب كارثيّة في هذه الحالة ، ففي نهاية المطاف ما يُحْرَمُ منه الفقراء هو تحقيق إنسانيّتهم لأنّهم يُحرمون من حرية أنْ يحقّقُوا ذواتهم كبشر وكمواطنين ، ويحول دون حصولهم على الخيارات المتاحة لغيرهم ودون ممارستهم لحرّيتهم في الاختيار».

هاته الأخيرة – يُضيف **سان** – مثلها مثل أيّ شكل من أشكال الحرية لا تكون فعلية إلّا عندما نكون قادرين على كفالة الشروط الضرورية اللّازمة لممارستها الفعلية . وللحدّ من الفقر لابدَّ من التشديد على إعطاء صوت للجماعات المهمّشة ، وتمكينها من المساهمة في تحديد المَخْرج الخاص بها من الفقر ، وتحديد مسارات التنمية الخاصة بها والشيء الذي يفتقر إليه في أغلب الأحيان ، هو وسائل المبادرة على إيجاد حلول عملية ناجحة وعدم السقوط في الدوائر المغلقة . وفي هذه النقطة بالذّات يرتبط فقر الجماعات الإثنية بفكرة الإستبعاد الإجتماعي الممارس من قبل الجماعة المسيطرة داخل الدولة ، كما أوضح جملة من الباحثين أنّ فقر الجماعات الإثنية المهمّشة لا يتعلق بالخدمات الإجتماعية ، الإقتصادية والسياسية ، بل يمتدّ إلى أبعاد ثقافية لا يُؤبه بها في كثير من الأحيان . ما يفرض إعادة دراسة تعريف الفقر في حدّ ذاته[235].

على صعيد آخر ، فاقَمَت الأزمات المالية والإقتصادية الحالية ، من ارتفاع محسوس لمعدلات الفقر والبطالة ، في تصاعد مد الأحزاب والحركات السياسية المتطرّفة التي استغلّت الأزمات كي تزيد من حدّة المسائل المتعلقة بالهوية عن طريق العمل على إحياء القوالب النّمطية

---

[234] -الجمعية العامة للأمم المتحدة ؛ التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر . الدورة 64 . متحصل عليه:
www . refworld. Org/cgi-bin /texis/vtx/wmain/opendoc.pdf ?.

[235] -In :" Investing in cultural diversity and intercultural. "UNESCO world Report ;
dialogueUnesdoc.unesco .org/images /00118/001852/185202 .pdf.

السلبية مثل: التحريض على التمييز ضدّ جماعات معينة وكُرهها أو على ذلك وهو المطالبة بالإنفصال لإقليمها[236].

ويتّضح من ذلك ، أنّ الأحزاب السياسية المتطرّفة قد ألقت عبء الآثار السلبية للأزمات الإقتصادية والإجتماعية على الدولة.

ثانيًا- أثر التدهور الإيكولوجي على أمن الجماعات الإثنية: عادةً ما تأتي أشكال التعبير و الممارسات الثقافية مقترنة بشروط بيئية ، ذلك أنّ أثر التغيُّرات البيئية لا بدَّ وأنْ يحمل معه نتائج جدٌّ خطيرة ، تشمل عمليات نزوح واسعة للأقلّيات (ولاسيّما السكان الأصليين لإرتباطهم بالأرض بشكل كبير) ، حيث يشكّل الأمر تهديدًا لإستمرارية بل وكينونة الثقافات والتنوّع الثقافي بالأخص . فالتّعبيرات و الممارسات الثقافية لمثل هذه الفئات تنشأ – في غالب الأحيان – استجابة للأحوال البيئية.وعليه ، فإنّ احتمال حدوث اضطرابات بيئية واسعة النطاق يمكن أنْ يشكّل تحدّيًا ثقافيًّا كبيرًا وخاصة لدى الشعوب الأصلية التي يرتبط وجودها بالأرض قبل كل شيء . كما أنّ النّزوح الداخلي نتيجة العنف أو الظروف البيئية يطرح تحدّيات كبيرة من حيث العيش المشترك بين المجموعات . ما يؤدي إلى تنافسها على الموارد ثم تصادمها.

المطلب الثاني : إنتشار الإقتصاد الإجرامي

في إطار المأزق الأمني الإثني تؤدي زيادة مستويات الإستقطاب بين الجماعات الإثنية –داخل الدولة – إلى فتح المجال أمام تفجُّر العنف الذي يتمُّ تغذيته بوجود دعم من :الشّتات ،المرتزقة والمنظمات الإجرامية ، حينها يسُود الإقتصاد الإجرامي * الذي تُديره الكثير من المجموعات الإجرامية، وفي هذا السّياق يتضمّن هذا النمط من الإقتصاد: « مجموع النشاطات غير

[236]- الجمعية العامة "تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتّصل بذلك من تعصّب: موتوما روتيري". مجلس حقوق الانسان ، الدورة 20 ،البند 9 . ماي 2009 .ص ص04،03.
متحصل عليه:
www2.ohchr.org /english/issues/racism/docs/Res10_ar.doc.

المشروعة والممنوعة بموجب أحكام القانون الجزائي وتهدف إلى تحقيق ربح مثل ذلك: المتاجرة بالمخدّرات والتهريب ، جرائم الصّرف وتبييض الأموال ، تقليد العلامات ، الرشوة وغيرها»[237].

إستنادًا إلى ذلك ، يرى العديد من الباحثين أنّه ومع ضُعف الرقابة الممارسة من طرف الدولة يؤدي إلى ويُغذّي النشاطات غير الرسمية (الإجرامية) ، ويَصحُّ هذا التبرير – في غالب الأحيان – على إقتصاديات الدول التي تعاني من حركات إرهابية أو حروب أهلية أو من عدم الإستقرار بصفة عامة.

وعليه سوف يتمُّ إستجلاء أهم مظاهر الإقتصاد الإجرامي المُغذّي للمأزق المجتمعي والمؤثر بلا شك على إستقرار الدولة:

أولًا – تجارة المخدرات: تُشكّل تجارة المخدرات تهديدًا كبيرًا على أمن الدول في جانبه الإقتصادي ناهيك عن ويلاته في الجانب الإجتماعي ، حين سعى بارونات تهريب المخدّرات إلى تغيير إستراتيجيات التسويق مثل هذه التجارة وتحويلها إلى مناطق جغرافية تشهد تناحرًا بين مجموعاتها على المستوى الداخلي للدولة ولمناطق هي على حافة عجز دُولَاتي ، ذلك أنّ العوامل التي تُنمُّ عن عدم الإستقرار تساعد على التهريب والمتاجرة بالمخدّرات حينما تنتشر مظاهر الرشوة والفساد، وعن سمات عصابات الإتّجار بالمخدّرات فيغلب عليها:

1- صفة التنظيم: أي تنظيم هيكلي هرمي يعمل به إستشاريون قانونيون لتسهيل عمليات تبييض الأموال والإحتيال على القانون ، وحتى الدفاع عن بارونات المخدرات.

2- إستخدام التكنولوجيا الراقية: وذلك لتحسين كفاءة تهريب المخدّرات (حواسيب ، مواقع إلكترونية تشفير ، إتصالات عبر الأقمار الصناعية ، نظام Gps...).

*– إستعملت عدّة مصطلحات للدّلالة على الإقتصاد غير الرسمي أهمها: غير الرسمي ، إقتصاد موازي ، إقتصاد غير شرعي ، إقتصاد خفي ، إقتصاد الظّل ، إقتصاد إجرامي وغيرها.

237- بوطالب إبراهيم ؛"مقاربة إقتصادية للتهريب بالجزائر" . أطروحة دكتوراه . (كلية العلوم الإقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ،2011) . ص26.

3- مقاومة السلطة المادية والمعنوية للدولة: وهنا يأتي دور التسليح ومصاحبتها للمتاجرة بالمخدرات. حيث تتشكل صورة ميليشيات مسلحة إلى درجة قد تعجز الدولة في حد ذاتها على مواجهتها[238].

وفي هذا الشأن يقول "**أنتونيو ماريا كوستا**" (A.M.Costa): « إنّنا نتحدث عن مبلغ من النقود خلفته الجريمة المنظمة وتجارة الكوكايين الذي يعد أكبر من الدخول الوطنية ، ومن ثمة يبدو أنّ خطر هذا المبلغ الضخم من النقود يُسهم في زعزعة إستقرار البلاد».

حيث يتجلّى، الدور الكبير في تجارة المخدّرات من حيث العوائد المالية التي يُدرّها هذا النوع من النشاطات الإجرامية الوطنية وحتى العابرة للحدود ، ووفقًا لإحصائيات:" Britsh Grime Survy" خلال سنة 2006 تم حجز 13 طن بما يعادل 10٪ من نسبة الإستهلاك في أوربا ، وتمثّل الكميات المحجوزة من الكوكايين أموالًا تعادل المداخيل الوطنية لبعض الدول الإفريقية ، ومثال ذلك أنّ 2 طن من الكوكايين يُعادل الدخل القومي الوطني لدولة غينيا بيساو.

وعليه ، فإنّ الدولة التي تعيش فعلًا واقع المأزق المجتمعي ، تُعدُّ أرضًا خصبة للجريمة المنظمة والإتّجار غير المشروع ، حيث تميل مثل هذه الظواهر إلى الظهور عندما تكون مؤسسات الدولة ضعيفة ، حين تمثّل تلك الأنشطة عائدًا كبيرًا لدى بعض الجماعات الإثنية على حساب أخرى كسرقة النفط ، أو تهريب السجائر ، الغشّ التجاري والإحتيال المالي وتجارة الأسلحة . وبسبب إرتفاع القيمة النقدية لمثل هذه الأنشطة يقلُّ الشعور بخطورة التهديد الذي تُشكّله هذه النشاطات بالمقارنة بتجارة الكوكايين ، حيث تُصبح الجماعة الإثنية المسيطرة على مثل هذه التجارة أكثر قوةً ونفوذًا ، وما يدعم تلك الفكرة ، وكمثال على ذلك ، منطقة غرب إفريقيا التي يتمُّ فيها تهريب ما يقارب 250 طن سنويا من الكوكايين إلى أوربا ، تصل قيمتها إلى حوالي 11 بليون دولار[239].

---

[238]- مصطفى عمر اليتر وآخرون ؛ المخدرات والعولمة . الرياض: مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للدراسات الأمنية. 2007 .ص ص250،247.

[239]- التغلب على الهشاشة في إفريقيا: صياغة نهج أوربي جديد . مركز روبرت شومان ، 2009. متحصل عليه: erd.eui.eu/media/ERD%20 Report-AR.pdf.

بناء على ذلك ، يمكن للأنماط الجديدة لتهريب المخدّرات أنْ تطغى على قدرات المؤسسات فالتهريب غير المشروع ، وغسل الأموال والتَّربُّح من وراء مبيعات الموارد الوطنية لها آثار ضارة حتمًا على الإقتصاد الوطني ، وذلك بإذكائه للمظالم وتقويضه فعّالية المؤسسات الوطنية والأعراف الإجتماعية . بإختصار إنّنا نتحدث عن جمهوريات المخدّرات التي تستند على إقتصاد المخدرات الذي يكون مصحوبًا دائمًا بتهديد في المجال السياسي والإقتصادي وحتى الفردي داخل الدولة برمتها.

ثانيًا- تهريب الأسلحة: على شاكلة صور التهديدات الأمنية الأخرى ، تبرز صورة تهريب الأسلحة بين المجموعات المتناحرة والمتمردة ، مع العلم أنّ إحتمالات إنتشار الأسلحة المتقدمة مثل: الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية أو الصواريخ الحاملة ضئيلة ، وإنْ كان إنتشار تهريب الأسلحة الصغيرة وغيرها من الأسلحة التكتيكية يؤثر على الأمن الداخلي والإقليمي على السواء، ذلك أنّ العلاقة واضحة حيث تُمثّل الجماعات(المتناحرة) -التي تسعى إلى تحدّي الدولة- الزبائن الرئيسيّين للأسلحة الصغيرة ، ففي الفترة بين عامين 1998وَ2004 تمَّ ضبط أو جمع أكثر من 200 ألف قطعة من الأسلحة الصغيرة في منطقة "غرب إفريقيا" الموزّعة بين الجماعات المتمردة ، وما لا يقلُّ عن 70 ألف منها بعد ذلك بقليل. أمّا في منطقة القرن الإفريقي فحركة تنقُّل الأسلحة الصغيرة في المنطقة الحدودية (السودان إريتيريا وأثيوبيا) تبدو كذلك سريعة ، حيث تَنْتشر وتُوزَّع بشكل مباشر نحو المجموعات المسلحة المتحالفة مع كل حكومة بعدّة طرق سرية ، عبر جنود الجيوش الوطنية الذين يبيعون أسلحتهم إلى المجموعات المسلحة بطرق سرية ، أو عبر المجموعات المسلحة وذلك بسرقة الأسلحة أو سلبها خلال القيام بغارة ، أو عبر الأسلحة التي تعمل الحكومات على امداد بعض الجماعات بها ومن ثم ينتهي بها المطاف إلى أيدي المتمردين في المناطق الحدودية[240].

لقد أدت الحروب الأهلية إلى إنتشار ظاهرة تهريب الأسلحة الخفيفة ، زيادة على نشاط الحركات أو التنظيمات المتمردة أو ما يُعرف بأمراء الحرب بين الحين والآخر، في شكل أَوْجد حالات من عدم الإستقرار الداخلي ، ذلك أنّ الأمر من دون شك يخلق دوّامات متكرّرة من

[240]- جون بونج ؛ مرجع سابق .

الصراع بين الجماعات الإثنية لها من التكاليف الإنسانية والإجتماعية ما قد يستمر لأجيال ، فإرتفاع مستويات أعمال العنف المرتبطة بتجارة الأسلحة وتهريبها يعوق التنمية الإقتصادية ، ففي 2005 – على سبيل المثال – كَلَّفت أعمال العنف في غواتيمالا أكثر من 7٪ من إجمالي ناتجها المحلي أي أكثر من ضعف ما كَلَّفتها أضرار إعصار "**ستان**" الذي ضربها في العام نفسه ، وأكثر من ضعف ميزانيات الزراعة والصحة والتعليم مُجتمعة ، وإذا ما ضربنا مثالًا بأحد البلدان النامية متوسطة الحجم . نجد أنّ متوسط تكلفة حرب أهلية أطرافها مدعمون بأسلحة ، يفوق معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي طيلة 30 سنة . وبتعبير آخر فإنّ نشوب موجة واسعة من أعمال العنف يمكن أنْ تقضي على كل ما تحقق من تقدم إقتصادي خلال جيل كامل[241].

وهو الأمر الذي أكدت خطورته ديباجة مشروع: "برنامج عمل لمنع الإتّجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الصادر بتاريخ 10 جويلية 2001، حينما أشارت إلى أنّ: « صُنع الأسلحة الصغيرة والخفيفة ونقلها وتداولها بصورة غير مشروعة ، وتراكمها على نحو مفرط في العديد من مناطق العالم ، مما يترتّب عليه آثار إنسانية وإجتماعية وإقتصادية واسعة النطاق ، ويسبّبُ تهديدًا خطيرًا للسلم والمصالحة والسلامة والأمن والإستقرار والتنمية المستدامة على الصعيد الفردي والمحلي والوطني والإقليمي والدولي»[242].

وعليه فالمتاجرة وتهريب الأسلحة يُعدُّ فعلًا تجسيدًا لتهديد أمني للمستويات والأبعاد نفسها التي تهددها عمليات المتاجرة ، ويستفحل الأمر حينما تُدير المجموعات الإجرامية تلك المظاهر المُجسّدة للإقتصاد الإجرامي .إنّ المثال الأوضح في هذه الحالة يتجلّى في عدد من بلدان الساحل الإفريقي المُطلّة على الصحراء الكبرى ، وهي من حيث العدد تسع دول تمتدُّ من الحدود السودانية حتى ضفاف الأطلسي غربًا .

وتُعدّ أكثر مناطق العالم عرضةً للتحدّيات الأمنية والإقتصادية المتنوعة ، حيث تتآلف تنظيمات إرهابية متطرفة (مثل جماعة أنصار الدين ، حركة التوحيد والجهاد ...) مع مجموعات تنشط في تهريب (المخدرات ، الأسلحة) لتتقاطع مع تطلّعات مجموعات إثنية متناحرة أو متنافسة على

[241]-تقرير عن التنمية لسنة 2011، مرجع سابق.

[242]-مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإتجار الغير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.متحصل عليه: www.un. org / arabic / /con ferences / smallaems/smdacs/ Aconf.192/2.5 pdf.

الموارد، كما أنّها تبدو مشتّتة داخل أو بين دول آيلة للعجز (Failing States) أو هشّة * بالأساس، حينها تبرز فعلًا إرهاصات المأزق الأمني الإثني[243].

استنادًا على كلّ ما ورد في هذا الفصل ، يمكن تشخيص بعض من مظاهر تأثير المأزق الأمني الإثني التي تعكس حالة من عدم إستقرار داخلي تعيشه الدولة ، حينما تترك تلك الظاهرة ندوبًا غائرة تُعاني منها الدولة على المدى البعيد.

وبعد الفحص التحليلي للأدبيات المتوفرة حول مُتغيّرَيْ الدراسة ، فقد من الصعوبة بمكان ضبط مظاهر التأثير التي تمَّ استنباطها في خضم تحديدنا للمفاهيم التي أُدرجت في سياق هذه الدراسة ، و بالرغم من ذلك فقد تمَّ تحديد صور عديدة لمظاهر تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي، يمكن حصرها في:

– العنف بكُلّ أنماطه ، سواء أكان عنفًا ماديًّا مرتبطًا بالإضطرابات الداخلية ، الإبادة الجماعية ، الحروب الأهلية ، التهجير القسري . أم عنفًا معنويًّا يتعلق بالإبادة الثقافية ، عن طريق: الإنكار والإستبعاد اللغوي ، الديني الذي تتعرض له الجماعة الإثنية . بالإضافة إلى نمط العنف السياسي الذي تندرج مظاهره ضمن عدّة مستويات تشمل: عدم الإستقرار على مستوى النخب الحاكمة ، وعلى مستوى المؤسسات كالوزارة والبرلمان ، وأخيرا عدم إستقرار السلوك السياسي.

– التمرد والمطالب الإنفصالية ، أمّا التمرد فهو يشير إلى التّحدي الذي تؤمن به الجماعة الإثنية لمواجهة القيم السائدة داخل النظام (السياسي أو الإجتماعي) ، وهو يتّخذ في أحيان كثيرة معنى الخروج عن القانون.

أمّا بالنسبة للمطالب الإنفصالية فإنّها لا تقتصر على الجماعة الإثنية المهمشة ، كما ترتبط كذلك بالجماعة المسيطرة داخل الدولة ، عندما تُسهم العوامل الجغرافية ، التاريخية ، الثقافية

* يشير مجلس الإتّحاد الأوربي إلى الهشاشة (الدولة الهشة) بأنّها: «الهياكل الضعيفة أو الفاشلة وإلى الحالات التي يكون قد إنهار فيها العقد الإجتماعي ، بسبب عدم قدرة أو رغبة الدولة في التعامل مع وظائفها الأساسية والوفاء بإلتزاماتها وبمسؤولياتها تجاه تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية ، وتوفير الأمن لسُكّانها والحد من الفقر وتقديم الخدمات والإدارة الشفافة والعادلة للموارد ».

243- Studies .alazzeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.htm

والإقتصادية في إبراز كينونتها . لذا فإنّ التنافس والتناحر بين الجماعات الإثنية قد يؤدي إلى بلورة المطالب إلى مصاف الإنفصال عن الدولة الأم ، وماينجر عنه من تدهور في قوة الدولة بشكل كبير.

– إنتشار الفقر والتدهور الإيكولوجي داخل الدولة ؛ من منطق التنافس والتصادم بين الجماعات الإثنية، فإنّ الفقر والتدهور الإيكولوجي هما النتيجة الحتمية ، وهو أمر غاية في الخطورة يهدّد إستقرار الدولة ، كيانها وَ وحدتها ، حينما تتأثّر الجماعة الأكثر نفوذًا بذلك التدهور ، ما يدفعها إلى المطالبة بالإنفصال للتخلص من تلك الأعباء.

الفصل الثالث

المأزق الأمني الإثني في إسبانيا

إسبانيا إحدى دول أوربا الواقعة جنوب غرب هذه القارة ، تميل خريطتها إلى الشكل المربّع. وهي تحتلُّ أكثر من أربعة أخماس شبه جزيرة إيبيريا، ويضمُّ علاوةً على ذلك مجموعة من الأراضي الجزرية كأرخبيلي الكناري والبليار وجزر أخرى أصغر ومنطقتي سبتة ومليلية الواقعتين شمال قارة إفريقيا ، مساحة إسبانيا الكُلّية تجعلها ضمن البلدان الخمسين الأكبر في العالم ، وهي تحوي أزيد من 17 مقاطعة*. أمّا نظام الحكم فيها فهو قائم على أساس الملكية الدستورية والديمقراطية البرلمانية : رئيس الدولة هو الملك ، ورئيس الحكومة هو رئيس الوزراء.

أمّا جغرافيّتها الإجتماعية فهي غير متجانسة بالمرّة ، لكونها دولة ذات قوميات متعدّدة وثقافات متباينة من حيث اللغة (حوالي ثماني لغات) ، بالإضافة إلى الإختلاف العرقي والإحساس الذّاتي بالتميز الذي يرقى في بعض الأقاليم إلى مستوى المطالبة بالإنفصال.

لذلك يهدف هذا الفصل إلى استكشاف طبيعة المأزق الأمني الإثني في إسبانيا[244]، مع التركيز على البعد الداخلي من خلال: تحديد وضبط مظاهره التي توافرت في هذا النموذج منذ سنة 1936 ، حيث سيتضمّن هذا الفصل توضيحًا للعوامل والدوافع الكامنة وراء انبعاث الهويّات في إسبانيا وتحديدًا الكتالونية والباسكية ، وكذا تتبُّع أهم السياسات المُتَّبعة من قبل هاتين القوميتين . كما سيتمُّ رصد وتحليل بوادر المأزق في إسبانيا ، وإنْ كانت أقلُّ حدّة بالمقارنة بنماذج من دول العالم الثالث ،حينما تجلّت مظاهر العنف المتبادل ، التنافس بين الجماعات الإثنية ، بالإضافة إلى بروز التمرّد والمطالب الإنفصالية بشكل جليّ على مستوى إقليمي كتالونيا والباسك ، الأمر الذي أثّر على الإستقرار الداخلي لإسبانيا.

*- أنظر الملحق رقم01

[244] - بعيدًا عن بعض الإشكاليات المطروحة على الساحة الإسبانية مثل: قضية سبتة ومليلية وقضية جبل طارق.

المبحث الأول: عوامل ودوافع بروز النزعة القومية للإثنيات في إسبانيا

في المستهل ، من الضرورة بمكان معرفة العوامل المختلفة التي كانت ولا تزال دافعًا لتبلور النزعة القومية في إسبانيا ؛ التي ارتبطت بعوامل جغرافية ، تاريخية ، سياسية وحتى اقتصادية(نفوذ الأقلّيات) ونخصُّ بالذّكر القومية الكتالونية والباسكية.

المطلب الأول: العامل التاريخي

يُجمع المؤرخون أنّه ليس للقوميات الأوروبية أصول فكرية عقائدية فحسب ، بل إنّ لها أصولًا تاريخيّة أيضًا ؛ لأنّ هذه الأقوام على اختلافها وُجدت تاريخيًّا حرّة مستقلّة هي الأخرى ، غير أنّ ظروفًا سياسية طارئة ساعدت شعوبًا ودولًا أخرى أشدّ قوة وأعظم غلابًا ، فأتت إليها واحتلّت أرضها بطريقة الغزو أو الفتح أو حتى الإستيلاء والحرب وأخضعتها لمشيئتها وأخذت تتحكم بمصيرها وظلّت هذه حالها تابعة بشكل قوميات عتيدة ، إلى أنْ دبت فيها روح جديدة أيقظتها من سُباتها لتشعر بذاتها وحقّها في الحياة والحرية والإستقلال[245]. وهو ما ينطبق على القوميات في اسبانيا مثل: كتالونيا– الباسك– غاليسيا– الأندلس ...

أولًا– الأصول التاريخية لإقليم كتالونيا:

ليس هناك معلومات مؤكّدة حول أول وجود بشري في إقليم كتالونيا ، وتُعيد الأسطورة القديمة هذا الوجود إلى: **توبال ترسيس** (Tabal-Tarsis) في حين يشير نفر من المؤرخين أنّ الإنسان عاش منذ فجر التاريخ في جزر البليار الإسبانية نظرًا لإعتدال مناخها ووفرة منتجاتها ، وقد عُرف السكان الأوائل لهذه الجزر بساكني الكهوف ، ويذكر"**ديو دوروس**"(Diodorus) **الصقلي** بأنّ: « سكان جزر البليار القدماء كانوا يعيشون في كهوف طبيعية وأخرى محفورة في الصخر على السفوح المنحدرة لتوفّر الحصانة والأمان ... ». كما أُكتشفت بقايا أدوات حيوانية وفخارية

[245]- نور الدين حاطوم ؛ تاريخ الحركات القومية . ج03. الكويت: دار الفكر الحديث ،1967. ص427.

في تلك الكهوف تعود إلى بداية العصر البرونزي ، حيث سُمّيت تلك الحضارة بالغلايوتية (Taloyotic)[246].

أمّا الوجود اليوناني – الفينيقي – في كتالونيا فقد كانت انطلاقته من جزيرة رودس اليونانية حينما اتّجهوا بداية إلى جزر البليار ثم قدموا إلى إقليم كتالونيا الذي أخذ سكانه عنهم الزراعة والنشاط التجاري وحتى ضرب النقود . وربما يعود عدم استقرار اليونان بشكل دائم في هذه المنطقة إلى عنف أهلها ، بالإضافة إلى منافسة شعب بحري آخر لهم في استعمار هذه البلاد وهو الشعب الفينيقي (الكنعاني).

وفي نهاية الحرب البونية –الفينيقية الثالثة – تمكَّن الرومان من طرد الفينيقيين من البر الإسباني وبهذا جعلوا شبه الجزيرة الأيبيرية مستعمرة لهم بإسم "إسبانيا" (أو هسبانيا)، ولكن تجدر الإشارة إلى أنّ المؤرّخين قد أكدوا فكرة مفادها أنّ: الرومان لم يُسيطروا تماما على مستعمرتهم بشكل كُلّي وبخاصة في منطقة الشمال من إسبانيا. حيث امتد وجودهم من ألفي سنة ق.م إلى أربع مائة سنة ميلادي حينما حقّق سكان الشمال (الباسك) نصرًا على جيوش شرلمان سنة 778 م في "روسنغويا"[247]. هذا الأخير الذي استولى بدوره على برشلونة ، وبقي خلال عام سيد كتالونيا من عام 801 إلى غاية 803 م ، وفي عهد **لويس الأول** ،الملقب بـ: **التقي** (Louis I le Pieux) تألفت كُونتيّة برشلونة إحدى مقاطعات كتالونيا، ولكن هذه الكُونتيّة رفضت فيما بعد الإعتراف بـ: **هيو كابت**(Hugh Capt) ملكًا على فرنسا ، وعاشت كُونتيّه برشلونة– أي كتالونيا– حياة مستقلة[248].

[246]- عصام سالم سيسالم ؛ جزر الأندلس المنسية: التاريخ الإسلامي لجزر البليار . لبنان: دار العلم للملايين، 1984. ص34.

[247]- مسعود الخوند ؛ الموسوعة التاريخية الجغرافية . لبنان: الشركة العالمية للموسوعات ، 2004. ص208.

[248]- Luis G.de Valdeavianza Eellano ; Curso de Historia de las Instituciones espanolas de los origenes al final de la Edad Media .Madrid : Alianza Aditorial .(S.D.E) . p394.

وقد أصبحت كتالونيا أكبر الأقاليم مساحة حينما ضمّت قسمًا من جزر البليار (جزيرة مايوركا) وجزءً من الأرض الفرنسية تحديدًا في منطقة "أوسيون" ، حتى أنّ "قار قصونة"خلال فترة من الزمن. في القرن الثاني عشر، كانت تؤلف جزءً من إقليم كتالونيا[249].

شَكَّل إقليم كتالونيا في إسبانيا على أيام الملوك الكاثوليك منذ سنة 1479 أهمَّ مركز صناعي وزراعي ، ذلك لأنّ الكتالون إمتازوا بإرادة قوية سعوا من خلالها إبراز الشخصية الكتالونية التي تعود في تَكْوينها إلى القرن الثالث عشر ، وبالرغم من اتّحادهم مع الدولة الإسبانية إلّا أنّهم يعتبرون أنفسهم – وتحديدًا سكان برشلونة – أوروبيين أكثر منهم قشتاليين في مدريد[250].

وقد بلغت كونتية برشلونة ذروة مجدها في عهد "**رامون برنجير الأول** (Romon Berenguer I) ما بين (1035-1076) ، الذي ضمَّ إليه سائر الكونتيّات المجاورة . وفي هذه الفترة أنشأ الملك إمارة كتالونيا وهيئة شبه برلمانية من النبلاء ، التي أصدرت ما يُعرف: **بأعراف برشلونة** (Usage de Barcelona)، إلى جانب مجموعة من القوانين الوطنية القديمة ، وبدأت هذه الإمارة الوليدة تتّخذ مكانها بين ممالك إسبانيا[251].

شكّلت كتالونيا جزءً جوهريًّا من مملكة أراغون منتصف الألفية الثانية (1035-1706) التي ساهمت بشكل فاعل في ازدهار وتوسع هذه المملكة ، ومع تدهور الأوضاع الإقتصادية في أراغون واضطرارها إثقال مناطق كتالونيا بالضرائب ، شهد الإقليم انتفاضات عديدة ضد هذه السياسات الإقتصادية الجائرة ، وجاءت أهمُّ هذه الإنتفاضات عام 1600.

كانت إسبانيا قد حافظت بين القرنين الثالث عشر والثامن عشر على وضع تشريعي خاص مثَّلَهُ مجلس تقليدي من الأعيان ورجال الدِّين المحليين وانتهت هذه الخصوصية الإدارية بشكل دموي عام 1714، عند سقوط برشلونة على يد قوات **فيليب الخامس البوربوني**(Philip5) ، بعد تمرّد أتى في سياق الحرب على وراثة **كارلوس الثاني** (Carlos II)الملك السابق وآخر ملوك

[249]- نور الدين حاطوم ؛ تاريخ الحركات القومية .ج03. مرجع سابق . ص427.

[250]- مسعود الخوند ؛ مرجع سابق . ص310.

[251]- عبادة كحيلة ؛ القطوف الديوانى فى التاريخ الاسبانى . القاهرة: جامعة القاهرة، 1998. ص180.

عائلة **هابسبورغ** . خضعت كتالونيا منذ ذلك الحين للمركزية الإدارية للحكم البوربوني الملكي الإستبدادي في إسبانيا[252].

وفي هذا الإطار, قسّم **بيار فيلار** (P.Vilar)–عميد المؤرّخين في كتالونيا – التاريخ الكتالوني بدءً من القرن الثامن عشر إلى غاية سنة 1936 ، إلى ثلاثة مراحل هي:

–**المرحلة الأولى (1720– 1808):** عرف الإقتصاد الكتالوني نموًّا كبيرًا ، حيث لعبت الطبقة الوسطى الدور الكبير في إنعاشه ، أمام هذه القوة الإقتصادية بدت مظاهر رفض التعاون مع التجار الفرنسيين و رفضهم كذلك للغزوات الفرنسية خلال السنوات 1794 و 1808 . وهو الأمر الذي دعى "**فيلار**"(Vilar) إلى القول: «إنّ هذا يعتبر مؤشرًا على أنّ الكتلونيّين يُحبّذون أنْ يكونوا إسبان أكثر من أيّ وقت قد مضى».

– **المرحلة الثانية (1820– 1855):** أُطلق على هذه الفترة تسمية "الحماية الجهوية" ، وهي تشير بحسب **فيلار**،إلى الممارسة العملية بين الحكام المحليين لكتالونيا والحكومة المركزية في إسبانيا . في حين كانت كتالونيا تتطلّع إلى بناء "**أمة**" مع نفي السيادة الإسبانية على الإقليم ، أمّا رد فعل إسبانيا فقد بدى عنيفًا ، حيث وقعت المواجهات خلال السنوات التالية: 1810 - 1823 1885 . كما يؤكّد في هذا الشأن **فيلار**أنّ كتالونيا قد ظلّت تَنْشُد القيادة ، إلى أنْ تحصلت على الحكم الذاتي الإقليمي في ظل ظروف خاصة مرت بها إسبانيا ، وصفها "**فيلار**" بقوله:«...جاءت رصاصة الرحمة مع خسارة إسبانيا في حربها ضد الولايات المتحدة الأمريكيةعام 1898 وإنْ كانت الصناعة الكتالونية قد فقدت أسواقها في كل من كوبا والفلبين».

– **المرحلة الثالثة (1885–1931):** مع تراجع قوة إسبانيا بفقدانها للعديد من مستعمراتها، عملت كتالونيا – كإقليم له نفوذ إقتصادي – على شحذ الهمم لبلورة النّزعة القومية من خلال تكثيف التظاهرات الثقافية مثل إجراء: مسابقات الشعر والنثر باللغة الكتالونية مع العمل على رفض إزدواجية اللغة في الإقليم[253].

1- مفهوم الحكم الذاتي مقارنة بالفدرالي من خلال تجربة كتالونيا . متحصل عليه:
- http : //www.maghress.com.

253- Jacques lili ; in:"Basque ,Catalans ,primodialism and violence" .

وبعد إنقلاب **بريمو دي ريفيرا** (P.De Rivera)عام 1923 عكفت النخبة الكتالونية المثقفة ورجال الأعمال ، بالإضافة إلى العمال ، إلى توحيد موقفهم من أجل تحقيق الإستقلال ، ويؤكد ذلك "**فيلار**"حينما أشار إلى أنّ :«...هذه الفئات عملت على توحيد الشعور تجاه الحركة الوطنية ، مع رفضهم لفكرة الإتحاد الذي أشار إليه "**بريمو دي ريفيرا**" الذي كان يعارض وبشدّة مبدأ الإقليمة ...». لكن ومجرد أنْ أُطيح به عام 1931 ، نال هذا الإقليم أعلى مستوى من الإستقلال وذلك خلال 1932 حين تم الحصول على نظام أساسي للحكم الذاتي[254].

وفي إطار رصد التاريخ الكتالوني يرى العديد من المؤرخين أمثال: **فيليكس أوفارجيرو** (F.Overjiro) ، أنّ مطلب إنفصال كتالونيا تم تبريره وذلك عن طريق إضفاء هالة على العامل التاريخي الذي وُصف على حدّ قولهم بأنّه: « مليء بالتناقضات والفروق الدقيقة ، بل إنّهم يسعون إلى استخدام الماضي كسلاح لتأجيج الوضع ...»[255].

ثانيًا- الأصول التاريخية لسكان إقليم الباسك

ترجع الحيثيات التي تمَّ العثور عليها في إقليم الباسك إلى العصر الحجري 150 ألف سنة ق.م. كما عُثِر على بعض العظام وعلى أدوات يرجع أصلها إلى سكان "**نياندرتال**"، وتُعتبر بعض البصمات لرسومات على الحجر من بين الموجودات البالغة الأهمية ، حيث تُعدّ المغارات المكتشفة في كلّ من: الكين ،التشري، سنتاميمنيو البيردي من الإكتشافات بالغة الأهمية.

خلال القرن الثاني قبل الميلاد، شرعت الإمبراطورية الرومانية التي قدمت قواتها من كتالونيا في ضم مناطق من الأراضي الباسكية ، حيث دام الوجود الروماني في هذا الإقليم ما يُقارب خمسة قرون، غير أنهم لم يُسَيطروا كُلّيًّا على مستعمرتهم شمالًا (أي على مستوى إقليم الباسك)،

www .euskomedia .org /pdf fAnt/Vasconia/Vas22/22323358-pdf.

[254]-Ibid.

[255]-Paloma Cuesta; "20 Questions and answers on the secessions of catalonia FAES" . Foudation for social and analysis , palomacuesla 2014 .access date 17/01 /2017. in: www.Fundacionfaes.org/File_Upload/.../pdf/2014021219 22 31.pdf.

وأثناء هذه المدة الطويلة تعايشت الثقافتين جنبًا إلى جنب ، ولكن عبثًا تمَّ صَهْر الهويّة الباسكية[256].

ويلاحظ مما تقدم بيانه ، أنّ هدف الرومان الأساسي من استعمار إقليم الباسك هو جعلها نقطة ربط بين الطرق التجارية الرومانية الممتدة عبر "**أوسكال هيريا**"، التي تربط البحر المتوسط بالشمال الغربي للجزيرة الأيبيرية . وقد كان من نتائج الإضمحلال الذي حاق بالإمبراطورية الرومانية هو استرجاع القبائل الباسكية لنفوذها وازدياد تعصّبها.

تحوّلت الأراضي الباسكية إلى مملكة في القرن التاسع ميلادي ،لَمَّا اختار النبلاء "**إينيوكو**"ملكا (824 م-852 م) وهو من مملكة "أريتسا" ، التي تمّ استبدالها بمملكة "خيمونس"بزعامة "**سانتشوكاسيس**""Senche le Grand I"كأول ملك (905م-925م). وقد وصلت هذه المملكة إلى ذورة مجدها في عهد الملك "**سانتشو** الثالث الأكبر"" Senche le Grand III"(1004م- 1035 م) الذي قام بتوحيد أراضي "غاسكوني ""Gasconge" – لابورد (Labord)- فيسكايا .آلافا(Alava Vizcaya)– باز نافارا (Basse-Naverre)، وأُضيفت فيما بعد لاسول(Soule)[257].

تجدر الإشارة هنا، إلى أنّه أثناء فترة حكم الملك (سانتشو الثالث) لم تضُم مملكته المناطق الباسكية وحسب ، بل امتد نفوذه إلى غالبية المناطق في إسبانيا ، أمّا على مستوى شمال الباسك فقد فرض الحكم الإنجليزي سيطرته عليها لمدة ثلاثة قرون موالية ؛ وذلك إثر الإرتباط بين الأسر الحاكمة في كل من انجلترا وشمال الإقليم ، بزواج **أليانور**(Eleanor) مع الملك **هنري الثاني**(**II**Henry) ملك انجلترا سنة 1152م ، حينها أضحت أراضي"لابورد" تحت الحكم الإنجليزي[258].

256- مسعود الخوند ؛ مرجع سابق . ص281.

257- رامون زايو ، ميكيل أيوصو ؛ تعرّف على إقليم الباسك: رحلة إلى داخل ثقافته ، تاريخه ، مجتمعه و مؤسساته . تر: الزوائري عبد الرحيم. (د.م.ن) ، جانفي2009 . ص10.

258- Jasques Allieres ; les Basques . 2éme Editions . paris: presses Universitaires France , 1997.pp31,39.

خضعت أقاليم الباسك الثلاثة: فيسكايا ، جيبوزكوا، ألافا، لنفوذ مملكة قشتالة خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، ومنح على إثرها الإقليم نظام (Los Fueros) ، الذي يشمل توليفة من الحقوق المالية والإدارية تحت سيطرة الأقلية الأرستقراطية ، وهو استثناء منح لهذا الإقليم . أما بالنسبة لمملكة نافارا فقد خضعت للحكم الإسباني سنة 1512، وإنْ كانت قد احتفظت بوضع دستوري مستقل ، كما تمتعت كذلك المقاطعات الباسكية بنوع من الإستقلالية خلال القرن الثامن عشر، وفي تلك الفترة عرف الإقليم انتعاشًا إقتصاديًّا كبيرًا ، في المقابل بدت مظاهر التقهقر واضحة على مستوى إسبانيا.

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ألغت الحكومة المركزية نظام (Los Fueros) المطبق في إقليم الباسك معوّضة إيّاه بنظام خاص من الحكم الذاتي يسمى: (Economico concierto) الذي تم رفضه ، أدى إلى حدوث العديد من مظاهر التوتر بين الإقليم والحكومة المركزية.

وفي ظل ازدياد النفوذ الإقتصادي (في المجال الصناعي تحديدًا) الذي شهده إقليم الباسك سعت الحكومة الإسبانية إلى حصص الضريبة في الإقليم ونافارا ، وإنْ كانت أقل بكثير من الضرائب المدفوعة على مستوى بقية الأقاليم الإسبانية ، الأمر الذي أثار سخط الباسكيين وكان ذلك – بحسب مؤرّخين – النواة الأولى لبروز القومية الباسكية وكرّس ذلك نموًّا مُطّردًا للأحزاب القومية بدءً بالحزب القومي الباسكي (PNV)[259].

المطلب الثاني: العوامل الهيكلية والثقافية

[259]- Stanley payne ; "Catalan and Basque Nationalism" . Journal of Cantenporary history .vol 6,no1- nationlism and separation ,1971.pp15-51. In: Homepage.univie.ac.at. /…/payne_Catalan_and_Basque_Nationalism.p…

بدأ نمو العاطفة القومية في أوربا في منتصف القرن التاسع عشر ، وتمثَّل في حركتين فمن جهة حركة متّجهة نحو المركز ومن جهة أخرى حركة منبثقة عن المركز ، حيث دفعت الحركة الأولى شعوب القومية الواحدة التابعة لدول مختلفة إلى الإتحاد في إطار دولة واحدة (مثل: الوحدة الألمانية –الوحدة الإيطالية)، أمّا الحركة الثانية أي المنبثقة عن المركز فهي – في الواقع – شعوب في اعتقادها خاضعة لسيطرة خارجية ، وما ينبغي عمله هو التحرر من هذه السيطرة . وهذه هي قضية الأقلّيات القومية التي كان دورها كبيراً بعد سنة 1870، وقد ظهرت في مناطق متعدّدة من أوربا.

حتى أنّ بعض الجماعات أرادت أنْ تستعيد حريتها وتُبيّن تميّزها الثقافي ، كما عملت على تحقيق نموها السياسي اعتبارًا من هذه العوامل التي أسهمت في بلورة طموحها نحو الحرية والإنفصال[260].

عليه سوف يتمُّ توضيح ذلك ، من خلال تسليط الضوء على القوميات الموجودة في إسبانيا ونخص بالذّكر القوميتان الكتالونية والباسكية:

أولًا– العوامل الهيكلية: ترتبط العوامل الهيكلية بعناصر مثل: التركيز الجغرافي والتعدّد الإثني داخل الدولة ، يمكن إبرازها في النموذج الإسباني في الآتي:

1– التمركز الجغرافي للقوميات داخل إسبانيا:

إنّ العيش المشترك في "مكان واحد" يُوجِد بدوره تماثلًا بين أنواع الحياة وهي تتعلق إلى حد كبير بشروط المناخ والتضاريس ونظام المياه والنبات ، وغالبًا ما تؤدي هذه العناصر إلى "وحدة ثقافية" .أما في إسبانيا – محل الدراسة – فالتمركز الجغرافي لعب دورًا مهمًّا في زيادة النّعرة الإنفصالية بالنسبة لبعض القوميات الموجودة داخل إقليمها الجغرافي:

أ – التمركز الجغرافي للقومية الكتالونية:

[260]- نور الدين حاطوم ؛ تاريخ الحركات ، ج3. مرجع سابق . ص ص9،7.

كتالونيا هي المنطقة الواقعة في الشمال الشرقي من إسبانيا *. تضمّ مقاطعات: برشلونة (Barcelona)- جيرونة(Girona)- تاراغونة(Tarragona)- ليريدا(Lireida) ؛ أي المنطقة التي تشمل أرضًا مثلثة الشكل يحدها من الشمال جبال البيرينيه الشرقية ، ومن الشرق البحر المتوسط حيث يبلغ طول شواطئها 400 كلم تقريبًا . وهي بالإجمال بلاد جبلية ، تؤلف السهول فيها ما يقارب ربع السطح العام، يتراوح ارتفاع سلسلتها الجبلية الشاطئية الصغيرة ما بين 300 و400 متر وسلسلتها الوسطى ، تتراوح ذروتها ما بين ارتفاع 1200 و1700 متر، وأخيرًا في الشمال الكتلة البيرينية التي يقارب ارتفاعها 3000 متر.

لقد كان شعب إقليم كتالونيا في القرن التاسع عشر ، نحو مليونين ونصف المليون نسمة . أي ما يعادل عُشْر شعب إسبانيا تقريبًا ؛ وهو يمتاز بنشاطه ، يشعر بتميّزه وبخصوصية موقعه واختلاف ثقافته عن باقي القوميات في إسبانيا، وعلى الرغم من أنّ الأرض الكتالونية لا تحتوى على مناجم حديد أو فحم – في تلك الفترة- إلّا أنّ شعبها ربط الأرض بالإستنبات ، حينما استثمرها في الصناعة النسيجية ، حيث مثَّل إنتاج المنتوجات القطنية في إقليم كتالونيا نحو 96% من الناتج الإجمالي في إسبانيا عكست تميز الإقليم من الناحية الإقتصادية بشكل واضح[261].

ب- التمركز الجغرافي للقومية الباسكية:

يقع إقليم الباسك على خط عرض 43°، أي في القسم الشمالي الغربي لإسبانيا ، وعلى السفوح الجنوبية الغربية من جبال البيرينيه ، يطلق على أراضي الباسك إسم: أوسكاريان(Euskarien) وهو إقليم يتألف من سبع مقاطعات:

- إقليم الباسك الجنوبي الإسباني (Euzkadi): يضم أربعة مقاطعات هي: بسكاي (Bizkaia) - آلافا أو عرابا(Araba) - جيبوزكوا(Gipozkoa)- نافارا(Navarra).

*- أنظر الملحق رقم 2.

261- نفس المرجع . ص ص 426،427.

– إقليم الباسك الشمالي الفرنسي (Ipharulde): يضم ثلاثة مقاطعات هي: لابوردي (Lapurdi)– باز نافار (Benapaira)–لاسول(Zuberroa)*[262].

يقع هذا الإقليم على الحدود الشمالية الإسبانية ، كما يشمل كذلك بعضًا من الحدود الجنوبية لفرنسا ، فهو يتوسط سلسلة جبال "كانتابريكا" وسلسلة جبال "بيرينيه" ومن واد "رونكال" في الشرق حتى واد "أسون" في الغرب ، ليصل جنوبًا أي واد "الإيبروا" ، يمتدّ الإقليم على مساحة تقدر بـ: 20.664كيلومتر مربع ، ويسوده مناخ معتدل لا تتخلّله اضطرابات حادّة ، كما يمتاز بكثرة التساقط[263].

يُطِّل الإقليم على واجهتين بحريتين مختلفتين: الكانطربيّة والمتوسطيّة ، أمّا في الواجهة الأولى فيتركز فيهاغالبية السكان ، وتعتبر منطقة صناعية محضة , بينما في الواجهة المتوسطية والتي يحدّها نهر "الإبرو" فهي ذات تمركز ضئيل للسكان[264].

ممّا سبق يمكن القول أنه ، وبمجرد إلقاء نظرة على الخارطة الأوروبية وتحديدًا الخارطة الإسبانية لكان في المستطاع تعيين الجماعات الإثنية المتمركزة في الناحية الجغرافية في إسبانيا. وهو العامل الذي يعتبر مهمًّا في ذهن كل فرد داخل كل جماعة ، الذي ساهم في بلورة الشعور القومي. ذلك أنّ الشتات (من هذه الناحية) لا يخدم مطالب الحركات القومية التي قد ترتقي إلى مطالب انفصالية تؤمن بضرورة التأسيس لدولة على غرار الدولة الحاضنة لها، وهو ما تجلّى بشكل واضح في إقليم كتالونيا–الباسك وكذلك في إقليم غاليسيا والأندلس ، و إنْ كانا أقل أهمية وأكثر ضُعفًا عن سابقهما.

2– التعدد الإثني في إسبانيا: ترتبط العوامل الهيكلية كذلك بالعامل الإثني الذي يشمل: العرق – اللغة– الدين – والتي على إثرها تزداد عاطفة التضامن ، وهو الأمر الذي اعترف به العديد

---

* أنظر الملحق رقم 03.

الإسكندرية: 1- حسن سيد أحمد أبو العينين ؛ أوربا"دون روسيا الإتّحادية": دراسة جغرافية إقليمية . ط2. مركز الكتاب الإسكندرية ، 2001 . ص546.

[263]- Etcheverry et outres ; Visages du pays basque . paris: horizons de Gaetan Bernoville , Michel p 12-15. France ,1948 . p

[264]- Bartolmé Barckopons, Emillio arija rivares; Camtabria Castilla lavis pais vasco , navarra . Madrid: Larioja, 1984. p 75.

من الباحثين حينما أشاروا إلى أنّ أخطر القوميات هي القومية العرقية التي تَنْسب الأمة إلى عرق يسمو على الأعراق الأخرى ، وبالتّالي فمن حقّها أنْ تقتطع لنفسها مجالًا حيويًّا داخل الدولة.

وهذا ما يؤكد أنّ، التشابه بين الصفات الجسدية من حيث الهيكل الجسماني وشكل الجمجمة والأنف ، العين ولون الجلد يمكن أنْ يؤلّف عامل تضامن حقيقي بين الجماعة الإثنية ، حتى أنّ الباحث "**غوبينو**" (Gobineau)الذي كتب عن تفاوت الأعراق ، اعتقد بأنّ الشعوب ذات الميزات الإثنوغرافية الواحدة تنتسب إلى قومية واحدة[265].

ومنه سوف يتم تبيان ، أبرز الإثنيات الموجودة في إسبانيا ، التي تشعر فعلا بتمايزها العرقي والثقافي عن القوميات الأخرى:

أ –**الخصوصية العرقية والثقافية الباسكية:** تختلف الإثنية الباسكية من حيث العرق عن باقي الإثنيات في إسبانيا ؛ ذلك أنّه لا أحد يعلم على وجه التحقيق إلى أي السلالات البشرية تنتمي تحديدًا، وهو الأمر الذي صرّح به الكثير من علماء الأنثروبولوجيا ، حينما أشاروا إلى أنّ تاريخ إقليم الباسك يمتاز بالغموض والتعقيد ، وقد بدا ذلك ضمن مقولة المؤرخ **ف.لوت** (F.LOT): "ينبغي على المؤرّخين أنْ يَحْذَروا عند دراسة تاريخ السلالة الباسكية . وهذا في ظلّ الإفتقار لوثائق عمل تاريخية عن غاسكونيا (Gascogne) ".

غير أنّ بعض الأركيولوجيّين يَرَوْنَ أنْ أصول شعب الباسك تعود إلى الجماعات الهندوأوربية*. منذ حوالي ألفي سنة ق.م على الأقل ، كما يؤكّد البعض أنّهم انحدروا من رعاة العصر الحجري الحديث الذي أقام شعب الباسك في شبه الجزيرة حتى قدم الإيبيرين . وعَبَثًا جرت المساعي قديمًا إلى دمج هذه الجماعة بالأسرة الأوربية وإذابة شخصيّتهم[266].

---

[265]- نور الدين حاطوم ؛ تاريخ الحركات القومية : يقظة القوميات الأوروبية . ج1 .الكويت: دار الفكر ،1967. ص8.

*- يرى علماء الأنثروبولوجيا أنّ الجماعات الهندوأوروبية قد نشأت في مكان ما من وسط آسيا أو منطقة بحر قزوين الإيرانية والأفغانية ، ثم انتشرت جنوبًا إلى الهند وغربًا وشمالًا إلى أوربا مرورًا بالأناضول وشمال البحر الأسود وقزوين. المرجع: الميرا اسماعيل علي ؛ السلالات البشرية . بيروت: مؤسسة عز الدين ،1982 . ص165.

[266]- يسري الجوهري ؛ السلالات البشرية . مصر: مكتبة الإشعاع الفنية ، 1998. ص347.

أمّا في إطار التنوع الثقافي فيبرز بشكل واضح التميّز اللغوي في إقليم الباسك الذي يمكن توضيحه من خلال:

أولًا – طبيعة اللغة الباسكية: تُعْرف اللغة الباسكية بإسم:أوسكاريان (Euskariens) أمّا باسك المقاطعة الفرنسية فَيُشيرون إليها بأوسكارا (Euskuara) ، وهي لغة وإرث الباسكيين ورمز هويتهم الثقافية ، أمّاعن أصل هذه اللغة فهو غامض ومجهول لطالما شغل بال المؤرخين ، وقد اعتبرت لغزًا مُحيِّرًا ؛ ذلك أنّه ليست لديها أيّة علاقة تذكر باللغات اللاتينية ، كما لم يتم التأكد بعد من النظرية التي تربطها بأيّة لغة أخرى وإنْ كان بعض المؤرّخين–على الأرجح– يلحقها بلغة اللّيجُورْيَانْ التي كان يتحدّثُها سكان سويسرا[267].

ولكنّ ذلك لم يمنع من وجود عدّة نظريات عملت على تفسير أصل هذه اللغة من أهمّها: النظرية الباسكو قوقازية –النظرية الباسكو بربرية – النظرية الأصلية ، وأخيرًا النظرية الباسكو أيبيريّة ؛ أمّا هذه الأخيرة فيعتبرها معظم الثُّقات: التعبير الحي عن اللغة الأيبيرية القديمة ، كما أنّها تشبه ما هو معروف عن اللغة الأيبيرية بعض الشبه ، ولكنهم يؤكدون أنّ هناك استحالة إثبات هذه الصلة بين اللغتين ،لأنّ ما تَبقَّى من السجلّات المكتوبة باللغة الإيبيرية قليلٌ جدًّا لا يتعدى بضعة نقوش.

وقد لاح في ظلمات ماضي إقليم الباسك أفق– يرى بعض المؤرخين–عندما استخرجت زهرية من حفائر بالقرب من "فالنسيا" ، وكان الإصيص مُزَّينًا برسم لمعركة بحرية كُتبَت في أسفله كلمتان أيبيريتان ، ولَمَّا اِسْتُعِين بلغة الباسك على تفسير هاتين الكلمتين ، قيل أنّه يمكن ترجمتهما بـ:"صيحة المعركة" ، غير أنّه ومنذ ذلك الحين لم يُسفر استخدام لغة الباسك لحل رموز تلك اللغة القديمة عن أي نجاح أكيد[268]. كما تعود أولى الوثائق المكتوبة باللغة الباسكية إلى بعض النصب التذكارية والمقابر الباسكية القديمة وبالمناطق البيرنايكة في عهد الرومان في القرن

---

267 - نفس المرجع. ص347.

268- دوروثي لودر ؛ إسبانيا:شعبها وأرضها . تر: طارق فودة .القاهرة: مؤسسة فرانكلين ، 1965. ص196.

الأول ميلادي ، كما وُجِدَت بعض الجمل الأكثر قدمًا ضمن "وثيقة" "**غلوسيس إمليسس**" التي تعود إلى القرن العاشر ميلادي[269].

كان الشعب الباسكي يعتزُّ كثيرًا بخصوصية لغته ، حتى أنّه اعتبر هذه اللغة – في حكاية شعبية خرافية – كانت تستخدم في جنة عدن ، كما يروون أنّ الشيطان عندما رغب في التحدث بلغتهم أمضى سبع سنوات وهو يحاول تَعَلُّمها ، ولكنّه تخلّى عن محاولته في النهاية عندما اكتشف أنّه لم يتعلم سوى ثلاث كلمات فقط.

لذا فاللغة الباسكية أو الأوسكيرا تُعدّ أقدم لغات العالم بل وأكثرها غموضًا ، وهي تحتوي على ما يقارب ثماني لهجات محلية وأربع وعشرين لهجة مشتقّة منها ، تتميز بقواعد بالغة الصعوبة لدرجة أنّ هناك كلمات تبدو وكأنّها حروفٌ قد اختلط بعضها ببعض بطريقة عفوية ، وهي تضمّ ما لا يقل عن 120 ألف كلمة ، وتمتاز بنوع من اللّيونة والسلاسة غير أنّها لا تخلوا من بعض الثغرات من حيث الإعراب والصّرف[270].

ثانيًا – الإستبعاد الثقافي و إنكار الهوية الباسكية

تاريخيًّا عانت الأوسكيرا كثيرا من صعوبات منعتها من أنْ تنتشر بشكل جيِّد ، حينما تعرّضت للإستبعاد من طرف الحكومة الإسبانية بل وحتى إنكار وجودها وممارستها ، فهي لم تكن لغة رسمية على مستوى المؤسسات الباسكية حتى عقود أخيرة ، ممّا أعاق تطوّرها واتّساع مجال استخدامها . الأمر الذي منع ظهور ثقافة كتابية بالأوسكيرا ، فهي لطالما تمّ تداولها بالطريقة الشفوية وحسب حينما احْتُفِظَ بها على مدى أجيال في حضن بعض العائلات الباسكية والتي من أهمها: أسرة **لكاريجوي زوما** (Lcarregui Zuma) – أسرة **زوراجوييتا** (Zoragoitia) – أسرة **جويكوتشيا** (Goicoechea)– أسرة **أوزيلكوتا**(Azpilkoeta).

كما عرفت الأوسكيرا مصاعب كبيرة خلال قرون مضت جراء السياسة اللّامتكافئة بينها وبين اللغة القشتالية واللغة الفرنسية ،اللّتان ظلتا اللغتان الرسميتان في كامل القطر الباسكي. لذلك

[269]- رامون زايو، ميكيل أيوصو ؛ مرجع سابق . ص39.

[270]- دورثي لودر ؛ مرجع سابق. ص196.

وخوفًا من اندثارها تمّ توحيد اللهجات الباسكية الخاصة بهذا الإقليم رسميًّا ضمن لغة واحدة في سنة 1968[271].

تأكّد ذلك عندما قامت أكاديمية اللغة الباسكية بالمصادقة على المشروع الذي قدّمه البروفسور "**ميشال بارا**" (M.Para) سنة 1984 ، وفي اجتماع له تمّ وضع إطار عام لقواعد النحو في اللغة الباسكية[272].

ممّا تقدّم ، تبرز أهمية الأوسكيرا كلغة أصلية وأصيلة ، خلافًا لباقي المناطق بإسبانيا التي امتزجت لغتها مع اللغة الرومانية القديمة ، وفي هذا معنًا راقٍ أساسه: "لا ينبغي اعتبار اللغة مجرد ناقل الثقافة المادية والقيمية للمجتمع ، بل تتعدّى ذلك لِتُشَكّل جزءً من ماهيته ، أمّا غيابها أو حتى انحصارها فهو يُفْقد المجتمع مكانته وحتى حضوره الثقافي والتاريخي.

أمّا الوجه الثاني للثقافة الباسكية فيتجلّى من خلال: العادات الشعبية الباسكية التي يتميز بها وهي تؤكّد خصوصيّة عاداته وتقاليده (مثل: الإحتفالات – الرقص – الألعاب – الأدب الشعبي..).أمّا الإحتفالات والأعياد فهي متعدّدة يختصّ بها هذا الإقليم أهمها: الإحتفال "بيوم الأوسكيوا"من كلّ سنة تخليدًا للغة الباسكية ويطلق عليه إسم: "Eusskaraz" ، بالإضافة إلى الإحتفال بـ:عيد الشفاعة (في فصل الخريف)،الإحتفال التنكُّري (في شهر ماي من كل سنة)[273].

وعليه يُفْهَمُ من الثقافة الباسكية أنّها خلاصة ثلاثة عناصر:

- **أولها:** الثقافة (الزخم الثقافي) الموروث من طرف الباسكيين.
- **ثانيًا:** الثقافات المكتسبة من القوميات الأخرى.
- **ثالثًا:** ثقافة المجتمع المدني الباسكي ودوره في ترسيخ الثقافة الموروثة.

من خلال العنصر الأول يتجلّى: التاريخ ،اللغة ، الرموز،الفن وكلّ ما له علاقة بنماذج الحياة. ومن الثاني: الغنى الثقافي ، أمّا العنصر الثالث فينبثق منه الإمتزاج والتأقلم مع التغيرات التي يشهدها العالم.

---

[271]- نفس المرجع . ص197.

[272]-Badiola Renteria Maris ,Prudenciay L'opez,Cainzjesefina; La Litiratura en lengua Vasca cincel.S.A.1981.p429. .Editorial:

[273]-Jacques Alliers, op cit.p p107,112.

ب-الخصوصية الثقافية في إقليم كتالونيا: من الأدلة التي يُسوّقُها دومًا الكتالون ليُبرهنوا على حقّهم في الإنفصال عن إسبانيا ؛ أن لهم لغة خاصة بهم ، فاللغة الكتالونية ليست لهجة من اللغة الإسبانية بل هي مشتقة من اللاتينية ، لغة متكاملة كالإسبانية أو الفرنسية أو البرتغالية أو لغة البروفنسال (وهي اللغة القديمة لجنوب فرنسا) ،غير أنّ هناك شَبْهٌ كبير بين هذه الأخيرة وبين اللغة الكتالونية. فهي بذلك لغة متميزة تمامًا عن القشتالية ذلك أنّ تركيب الجمل في هذه اللغة يشبه تركيبها في اللغة الفرنسية أكثر من القشتالية[274].

لذلك فحيرة أساتذة اللغة الكتالونية قد بدت حول أصل هذه اللغة ؛ أمّا الفريق الأول فيربط اللغة الكتالونية باللغة البروفنسالية ، بينما فريق آخر يُرْجعها إلى كل اللغات السائدة في شبه جزيرة أيبيريا . بالنسبة للفريق الثالث فيرى أنّها لغة ذات سمات خاصة بها[275].

وقد تم التأكد بعد حصول بعض المؤرخين الكتالون على وثائق ومخطوطات باللغة الكتالونية أنّ تاريخ هذه اللغة يعود إلى القرن الثاني عشر للميلاد ، التي بلغت أوّج ازدهارها الثقافي وانتشارها في الفترة الممتدة ما بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر . لكن ومنذ عام 1825 لم يُسمح من قِبل الحكومة المركزية الإسبانية بتعليم اللغة الكتالونية في المدارس داخل الإقليم ذاته وكذا الجامعات الكتالونية التي بلغ عددها آنذاك خمس جامعات ، حيث كفّت البرجوازية والأرستقراطية في المدن عن التكلّم بالكتالونية ، ولكن الشعب الكتالوني ظلّ يتكلّمُها ويشجعه على ذلك الأكليروس (رجال الدين) ، حيث كان الكُهان يُبَشّرون باللغة الكتالونية ، كما استمرّت بعض البلديات في استعمال هذه اللغة بالإضافة إلى التجَّار في علاقات الأعمال[276].

وقد – فيما سبق– تعرضت هذه اللغة لإنحسار شديد امتد حتى القرن التاسع عشر ، وكان السبب تأييد إقليم كتالونيا لـ: **أرشدوق شارل**(A.Charles) سنة1561في المطالبة بعرش إسبانيا ضد الملك "**فيليب الخامس**" من أسرة آل بربون ، و بمجرد أنْ فاز هذا الأخير بالتاج الإسباني

---

[274]- دورثي لودر، مرجع سابق. ص194.

[275]- أمركو كاسترو؛ إسبانيا في تاريخها: المسيحيون والمسلمون واليهود . تر: علي ابراهيم متوفي . القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ، 2002 . ص94.

[276]- نور الدين حاطوم ؛ تاريخ الحركات القومية ، ج3 . مرجع سابق . ص431.

عاقب الإقليم الثائر بمنع استخدام اللغة الكتالونية تمامًا في المدارس والمحاكم، وكان رد فعل المواطنين الكتالونيين أنْ عملوا على إحياء لغتهم قدر استطاعتهم.

أمّا الحكومة الإسبانية ورغبة منها في القضاء على أيّة منافسة محتملة على النفوذ السياسي والإقتصادي الذي شهده إقليم كتالونيا عملت هذه الأخيرة على التخلص من أيّة مطالب محتملة بحق إنشاء دولة من قبل القومية الكتالونية ، على اعتبار أنّ اللغة الكتالونية أضحت تمثل الأساس الثقافي لهذا الإقليم[277].

المطلب الثالث: العوامل السياسية والإقتصادية

تتجلّى العوامل السياسية التي دفعت القوميات: الكتالونية– الباسكية المتمركزة على التراب الإسباني إلى المطالبة بالإنفصال في:

أولًا – تطبيق السياسة المركزية والضغط الإقتصادي على مستوى إقليم كتالونيا:

عاشت برشلونة حياة مستقلة من الناحية الإقتصادية وبعض الشيء من الناحية السياسية، ففي القرن الثاني عشر للميلاد، وبعد سنة 1162 توسَّع إقليم كتالونيا في اتّجاه "بروفانس" ، وظلّ هذا الأخير على قدر من الأهمية والنفوذ الإقتصادي وكذا السياسي ، حتى عام 1412 حينما اتّحدت كتالونيا بأراغون ، وفي عام 1479 اتّحدت هذه الأخيرة بدورها بقشتالة ، وبالتّالي خضعت كتالونيا لهيمنة هذه الأخيرة.

اقتصاديًّا تألّمت كتالونيا كثيرا في الدور الذي تلا مباشرة إلحاقها بقشتالة بسبب حادثتين دوليتين:

1–لأنّ استيلاء الأتراك على القسطنطينية خوّلهم نفوذًا في البحر المتوسط ، حيث تأثّرت بسببه تجارة إقليم كتالونيا المتّجهة نحو البحر المتوسط نتيجة منافسة سفن إفريقيا الشمالية لها في هذا البحر.

[277]- دورثي لودر؛ مرجع سابق . ص194.

2-لأنّ اكتشاف أمريكا على يد "**كريستوف كولومبس**"(C.Columbus) حوّل النشاط التجاري للموانئ الإسبانية نحو الأطلسي . بعد أنْ كانت تتّجه نحو حوض البحر المتوسط ، ووجد إقليم كتالونيا المطلّ على المتوسط على إثر الحادث شروطاً ملائمة أقلّ ممّا في السابق[278].

من جهة أخرى، برز"نظام الضرائب" في إسبانيا الذي يُفرض على الكومون(Commune). وهو مصطلح يطلق على الإقليم الذي يتمتّع بنفوذ سياسي واقتصادي من داخل الدولة ، وهو ما تميز به إقليم كتالونيا ، خلال العصور الوسطى وما بعدها حينما منح قدرًا من الإستقلال السياسي في إطار "الحكم الذاتي". حيث كان أهلها يختارون السيد أو الحاكم بأنفسهم دون أنْ يكون هناك تدخل من قبل السلطة المركزية ، أمّا إلتزامات الكومون (كتالونيا) نحو هذه الأخيرة فكانت محدّدة بمبلغ معين من المال يُدفع سنويا وقسط معلوم من الخدمة العسكرية[279].

ولكن هذا الضغط الإقتصادي الممارس من السلطة الحاكمة كان مرفوضًا من قبل الكتالون وتحديدًا التّجار منهم ، فمنذ منتصف القرن الحادي عشر قاد هؤلاء داخل الإقليم حركة ضدّ القوى السياسية والإقتصادية للسلطة العليا في إسبانيا ، وذلك بتشكيل "نقابات التجار"التي كانت من أهم المظاهر الإقتصادية التي شهدتها الكثير من الكومونات على مستوى الدول الأوروبية .

فقد ارتبط تجار المدن بإقليم كتالونيا في هيئة نقابات أو طوائف أُطلق عليها إسم: «Cotraterrities Hanses,Gilds» ، وكان غرض التجار من تأليف تلك النقابات حماية أنفسهم من اعتداء الأمراء الإقطاعيين من ناحية ورعاية مصالحهم التجارية في الظّروف السيئة من ناحية ثانية.

كما أخذت نقابات التجار على عاتقها – داخل إقليم كتالونيا- تنظيم شؤون التجار ، حين فَرَضت على كل فرد خارج النقابة يريد مباشرة نشاط تجاري ، في أي مدينة كتالونية الخضوع لتعليم النقابة وأنْ يدفع رسمًا معينًا مقابل السماح له بمزاولة عمله ، حرصت كذلك نقابات التجار على حماية مستوى الإنتاج والتمسك بمبادئ الأمانة وعدم الغش للنهوض بالإقتصاد الكتالوني . تدريجيًّا أضحت الطبقة المتوسطة في هذا الإقليم فئة ممتازة بين سائر سكانه ، حيث انتقلت من

---

[278]- نور الدين حاطوم ؛ تاريخ الحركات القومية .ج 3. مرجع سابق . ص ص430-438.

[279]- نعيم فرح ؛ الحضارة الأوروبية في العصور الوسطى . ط2. دمشق: [د،د،ن] ، 2000 . ص127.

مجرد فئة اجتماعية تباشر التجارة أو الصناعة إلى طائفة قانونية اعترفت بها السلطة الحاكمة ونتاج هذا الوضع القانوني حصلت هذه الطبقة على نظام قضائي مستقل[280].

من الناحية السياسية ، وتحديدًا في عهد الملك الإسباني **فيليب الثاني**(Philip II) – في النصف الثاني من القرن السادس عشر – طُبِّقَت "السياسة المركزية" التي لطالما وُصفت بالتمييزيّة والقمعيّة تجاه بعض الأقاليم على رأسها إقليم كتالونيا ، حيث قام الملك بإرسال أكليروسيا قشتاليا وقد استمرت هذه السياسة في عهد خلفائه ،أمّا رد الفعل فقد احتجّت كتالونيا في إطار حركة ثوريـة في عام 1640، ولكنّ الملك الإسباني قمع هذه الثورة عام 1652 ، كما قامت حركة تمرد جديدة في هذا الإقليم في الوقت الذي أصبح فيه "**الدوق أنجو**"(Anjou) ملكًا لإسبانيا ، وإنْ كانت برشلونة قد استسلمت مجدّدًا في سبتمبر من عام 1714 للسياسة المركزية ، التي وضع على إثرها ملك إسبانيا "**فيليب الخامس**"إدارة المنطقة في أيدي الموظفين القشتاليين بشكل كُلّي ونهائي.

وقد زادت الإدارة الإسبانية حدّة الإجراءات المركزية على إقليم كتالونيا خلال القرن الثامن عشر. حُرِم على إثرها من استعمال اللغة الكتالونية أمام المحاكم وحُذفت من الجامعات الموجـودة في كتالونيا ، كما أُسْتُعيض عنها بجامعة إسبانية واحدة وضُيّق النظام الضريبي الإيجابي بكامله تقريبًا في كتالونيا[281].

ونتيجة لتلك الإجراءات المركزية ، أضمر الكتالون حقدًا واضحًا للسلطة الحاكمة في إسبانيا كما رغبوا حقًّا في العودة إلى النفوذ الكتالوني الذي عاشه الإقليم في فترات سابقة ، وبدا الدليل واضحًا على أنّ الشعب الكتالوني يرفض السيطرة ، حينما أظهر حيال الإحتلال الفرنسي للإقليم منذ عام 1808 نفس العداء الذي أظهره للحكم القشتالي ، ولكن ما من أحد في كتالونيا كان يرى أنّ بالإمكان الإستفادة من الإحتلال الفرنسي للمطالبة بالإنفصال عن إسبانيا، وقد ظلّوا كذلك في سنة 1810 وبمجرد انتهاء الحكم النابليوني للإقليم حتى أُعيد تنظيم الدولة الإسبانية ابتداء من

[280]- نفس المرجع . ص132.

[281]- نور الدين حاطوم ؛ تاريخ الحركات القومية . ج3 . مرجع سابق . ص430.

سنة1841 واستأنفت بذلك الحكومة الإسبانية حيال الإقليم السياسة المركزية ، حتى أنها قوّتها أكثر طيلة السنوات ما بين 1872-1877.

وظلّ جهد المركزية مستمرًا حينما أقدمت الحكومة الإسبانية على اتّخاذ جملة من الإجراءات مثل: توحيد الحقوق التي لطالما انفردت كتالونيا في إطارها بالقانون المدني وقانون العقوبات ولكنّها فقدت هذا الامتياز ، كما ألزمت المحاكم الكتالونية تطبيق القانون الإسباني ابتداءً من سنة 1822، أُضيف إلى ذلك توحيد التعليم منذ سنة 1825 ، مع منع التعليم باللغة الكتالونية ، وأخيرًا وُحِّدت العملة بعد أنْ حافظت كتالونيا حتى سنة 1837 على نظام نقدي خاص بها[282].

على مستوى إقليم الباسك ، بدأ التصنيع في هذه المنطقة خلال النّصف الأخير من القرن التاسع عشر ، حيث استفادت من وجود كميات كبيرة من الحديد والأخشاب ، بالإضافة إلى توفر الموانئ للتجارة في خليج بيسكايا ، وقد ازدهر في هذا السّياق التصنيع في مناطق مثل: بلباو سان سباستيان ، التي شهدت أعلى نسبة كثافة سكانية وعدد كبير من المهاجرين قدموا من مناطق ريفية في إسبانيا.

وخلال مرحلة التحول إلى مجتمع صناعي في إقليم الباسك ، برزت أربع فئات من العمال الذين عكفوا على تغيير الوضع من خلال سعيهم إلى التخلّص قدر الإمكان من السياسة المركزية المطبّقة من طرف الحكومة الإسبانية ، أمّا هذه الفئات فهي:

– **التقليديّون:** وهم مزارعون صغار، وهي الفئة الموالية للنظام الملكي، كما أنّها مُقّربة من الكنيسة

– **الليبراليّون:** وهي الطبقة العليا من البرجوازية الحضرية ، لها صلات وثيقة بالمركز(مدريد) وتعمل على الترويج للإزدهار الإقتصادي لصالحها.

– **الفئة الأقل برجوازية:** وهي مستاءة من السيطرة السياسية الإسبانية والأجنبية (البريطانية بالدرجة الأولى) ، نظرًا لسوء الخدمات العامة.

[282]- نفس المرجع والصفحة.

– **الطبقة العاملة:** وهي تشمل: النقابات ، المنظمات التي أضحت – فيما بعد – قوة سياسية.و نتيجة للتطور السريع في مجال التصنيع في إقليم الباسك ، فقد أضحى الهدف الرئيسي الذي عملت على تحقيقه هذه الفئة هو تحسين العلاقات الإجتماعية والإقتصادية في هذا الإقليم[283].

وقد لعبت الحركة العمالية في إقليم الباسك دورا كبيرا ، فكان أول إضراب عام في شبه الجزيرة الإيبيرية سنة 1890 في منطقة الباسك ، حيث لقي نجاحا و كان الهدف من إجرائه الحصول على حقوق العمال و تحسين أوضاعهم في المستقبل.

تجدر الإشارة إلى ، أنّه خلال العشرين عامًا المقبلة كان هناك عشرون إضرابًا ، أربعة منها في منطقة "بلباو" ، وهو ما يؤكد أنّ البُنية التحتية المتطورة فيها قد لعبت دورًا في ازدياد القومية والتشدّد تجاه الحكومة المركزية ، التي ارتقت إلى مصاف المطالبة بالإنفصال في يوزكادي ؛ من خلال التحريض لقيام ثورة إجتماعية دعَّمَها الحزب الإشتراكي الإسباني مؤكدًا أهمية الطبقة العاملة دون فروق في العرق والقومية[284].

– ثانيًا– تطبيق نظام المناطق في إقليم الباسك وكتالونيا:

فُرِض نظام الحكم الذاتي العتيق " Los Feors "على إقليم الباسك وبموجبه منح هذا الإقليم حكمًا ذاتيًّا ، كما أنّ الجمهورية الإسبانية الأولى أعلنت في فيفري 1873 سعيها إلى تكريس الفدرالية وعدم تمركز السلطة ، وذلك بمنح بعض الأقاليم حكما ذاتيًّا ، لكن هذه الفدرالية تحوّلت إلى إقليمية في بعض مناطق الجنوب الشرقي التي أعلنت استقلالها ، حيث وَجَدَت الجمهورية نفسها مُمزّقة بين الحرب الكاريلية في الشمال والإضطرابات في الجنوب فأرادت إعادة السلطة الواحدة والمَلَكيّة في آن واحد.

سعت بذلك الحكومة المركزية الإسبانية إلى تكريس "نظام المناطق" الذي يأتي في مرتبة وسطى بين نظام اللّامركزية الإدارية ونظام اللّامركزية السياسية ، هذا النظام لم يَعُد مطبقًّا حاليًّا في إسبانيا ولكن جذوره لم تُقتلع من الأرض الإسبانية نهائيًّا ، نشأ مثل هذا النوع من الأنظمة في

---

[283]- Michael T ,Weaer ; " Protest Radicalism and Militancy in spain's basque country: the basque nationalist movement and the persistent struggle of ETA" .in: April 2002 . https://www.csbsju.edu /documents/lubraries/thesis_1.pdf .

[284] -Ibid.

إسبانيا بعد قيام الجمهورية الثانية سنة 1931 ، على إثر الحركة التي أطاحت بالملك "**ألفونسو الثالث**" (Alfonso III) وبالحكم الملكي.

وقد تمّت صياغة الدستور الإسباني الصادر في 9 ديسمبر 1931، ليُكَرّس حلًّا توفيقيًّا يأخذ من جهة وحدة الدولة ويُراعي من جهة أخرى الفُروقات القومية وضرورة منح الأقلّيات بعضًا من الحكم الذاتي . فكانت المادة الحادية عشر من الدستور بما يلي: « إذا اتّفقت عدّة أقاليم متجاورة لها نفس الطابع التّاريخي والثقافي والإقتصادي على أنْ تُنظّم في مناطق مستقلة لتكون نواة وحدة إدارية سياسية داخل الدولة الإسبانية ؛ فإنّها تضع نظامها وفقًا للمادة الثانية عشر من الدستور».

كما تنصّ المادة الثانية عشر في ذات السياق: «على أنّ المبادرة في اقتراح هذا النظام تعود إلى المنطقة ذاتها التي تقوم بوضعه ، ويُوافق عليه الناخبون في المنطقة ، ثم يُعْرَض على البرلمان المركزي للتصديق عليه ، ويُناط بمحكمة الضمانات الدستورية أمر تفسيره والفصل في الخلافات التي تنشأ عنه»[285].

وقد حدَّد الدستور المناطق بمجالس محلية هي: البرلمان الإقليمي الذي يتولّى السلطة التشريعية في الإقليم ، أمَّا المجلس التنفيذي الذي يتألف من مستشارين يتولى كلٌّ منهم وزارة إقليمية ، والسلطة التنفيذية في الإقليم يقوم فيها الرئيس بتمثيل المنطقة في علاقاتها مع الدولة.

لم يُعمّم نظام المناطق في إسبانيا ، أمّا المنطقة الوحيدة التي مارسته هي إقليم كتالونيا ابتداءً من 15 سبتمبر 1932 ، وقد جُعِل إقليم الباسك منطقة مشابهة لإقليم كتالونيا ، ولكن هذا النظام لم يَدُم تطبيقه طويلًا فقد أُلغي بمجرد تولّي الجنرال فرانكو الحكم بقبضة من حديد[286].

[285]- خالد قباني ؛ "اللّامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان" . بيروت: منشورات عويدات ، 1981. ص ص177،175.

[286]- نفس المرجع . ص175.

المبحث الثاني: السياسات الأمنية السلمية للقوميات في إسبانيا قبل 1936

تمّ تخصيص هذا المبحث لإعطاء فكرة أوضح حول أبرز السياسات التي لجأت إليها القوميتان الباسكية والكتالونية في إسبانيا ، في مقدمتها: سياسة الإحياء الثقافي والحراك السياسي.

المطلب الأول: سياسة الإحياء الثقافي

إنّ تشكيل الوحدات القومية كان يغلب عليه اهتمام أساسي، وهو أنْ يفيد من وضع الشعوب الناطقة بلغة واحدة و لها تراث مشترك من الذكريات التاريخية ، ولكنها تابعة لولاءات سياسية مختلفة. يطبع في ذهنها الرغبة في العيش المشترك في ظلّ دولة واحدة، وهذا يعني وجود حالة فكرية يجب تغذيتها وإمدادها وتوسيع انتشارها ، وذلك بالقيام بتنظيم دعاية خاصة تبعث في

الشعوب الشعور والوعي بالقربى وتسعى جاهدة للبرهان على أنّ تشكيل الوحدة السياسية يُمَهّد السبيل إلى القوة.

وفي ضوء هذا المنظور، كان عمل المفكرين من أدباء وشعراء ومؤرخين وحتى رجال الدين حاسمًا فقد أحيوا – في الغالب الأعم– الذكريات التاريخية وفهموا أهمية وحدة اللغة ، كما عرفوا كيف يُعَبّروا عن العواطف الغارقة في سُباتها العميق بغية بعث القوة والحياة فيها[287].

في كلّ هذه القوميات تتردّد أسماء الفلاسفة والأدباء ومؤرخوا اللغة والحقوقيون أكثر من رجال المذاهب السياسية ، فكان نشر هذه الأفكار يتمُّ في الأوساط الفكرية عن طريق التعليم ، الرسم والشعر والدين، أو عبر المؤسسات: كالجامعات والمتاحف والمؤتمرات العلمية والكنائس، التي عملت على إنارة الشعور المشترك وتقريب أبناء القوم الواحد، أمّا على مستوى الأوساط الشعبية الواسعة فكانت تنتشر عن طريق الصحافة اليومية والدّوريات ، بالإضافة إلى الشعر الشعبي[288].

يتبيّن من ذلك أنّ ، العنصر الفكري عكف على تحفيز الجماهير القومية ودفعها للقيام والمطالبة بالحرية والإستقلال وتأسيس الدولة القومية ، على أساس أنّ القومية هي نتاج أفكار وعواطف تتفاعل بعضها بعضًا لتُؤلّف قوة نشطة تُحرِّك الشعوب وتدفع بها إلى تحقيق الإستقلال ، بَيْدَ أنّ بلوغ هذا الهدف يحتاج إلى سابق تخمُّر فكري وإعداد عاطفي ، وهو ما بدا واضحا في جُلّ القوميات بإسبانيا . وفي مقدمتها (الكتالونية –الباسكية).

-أولًا- سياسة الإحياء الثقافي في إقليم كتالونيا:

لم تُحدث اليقظة الكتالونية استجابة لفكر "محلي" وحسب بل استجابة لفكر "أوروبي"؛ ذلك لأنّ تأثير الحركة "الإبداعية "كان في أصل اليقظة الكتالونية . والإبداعية – كما نعلم- تبحث عن إثارة الذكريات التاريخية والإعتماد على إعادة بناء الماضي والتقاليد الشعبية ، والإهتمام –عن كثب- باللغة الكتالونية[289]. حينما عمد علماء وباحثون على تكوين كلمات وعبارات جديدة ، وعملوا على الإرتقاء بمستواها حتى أصبحت هذه اللغة الوليدة صالحة لتدوين العلوم والآداب بها.

---

[287] - نور الدين حاطوم ؛ تاريخ الحركات القومية . ج1. مرجع سابق . ص14.

[288] - نفس المرجع . ص15 .

[289] – نور الدين حاطوم ؛ تاريخ الحركات القومية . ج3 . مرجع سابق . ص431.

وأضحى الإهتمام بهذه اللغة القومية الوليدة مظهرًا من مظاهر النّزعة القومية وعاملًا هامًّا ساعد على نشر الأفكار الجديدة التي أتت بها النهضة في إقليم كتالونيا[290].

وفي ضوء ذلك ، يمكن الاستشهاد بجملة من المؤلفات لأدباء كتالون سعوا حثيثًا إلى إحياء أدبهم وتمجيد لغتهم ، ففي القرن الثامن عشر برزت العديد من المؤلفات التي ترصد السياق العظيم للقومية الكتالونية ، المستمدة من فلسفة "جون لوك" التي تتحدث عن حقوق الشعوب . وقد سعى المفكر بنثام (Bentham) إلى تحديد العلاقة بين الطبيعة على العصبية بالنسبة للقومية الكتالونية[291].

وفي ذات السياق، نُشِر أوَّل نَحْوٍ للغة الكتالونية –كان المُحرّك لهذه النهضة الأدبية –على يد: **كارلوس أريبو**(C.Arebo) الذي نظم في السنة 1833 وباللغة الكتالونية قصيدة تسمى: **نشيد الوطن،** كما مضت هذه النهضة الأدبية في كتالونيا – فيما بعد– في أثر: "**روبيو أي أورس**" (R.AiAures) وهو كاتب وفقيه، نشر في عام 1840 قصائد باللغة الكتالونية ، وفي أثر **بيفور**(Befour) وهو مؤلف مجموعة أغاني وقصائد شعبية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ، اللغة الكتالونية برزت كلغة أدبية سنة 1859 على حين أنّها منذ قرنين كانت تنزع لأنْ تكون لغة شعبية ؛ وذلك بتأسيس "**ألعاب زهرية**" في برشلونة التي كان لها تأثير كبير في حث استعمال اللغة الكتالونية ، ونشر فكرة استعمال اللغة القومية في أوساط الفئة المثقفة للشعب الكتالوني وفي أوساط الطبقات البرجوازية والأرستقراطية. وقد ساهم هذا العمل الفكري في إيقاظ العاطفة والنعرة الكتالونية[292].

ففي سنة 1874، نجد في "الدفاع عن المجتمع" يجري الحديث بوُدٍّ عن الحركة الأدبية في برشلونة وعن الإهتمام باللغة الكتالونية ، ليُنْشَر بعد ذلك شعر بعنوان "Coliu" ومعناه: نار

---

[290]- عمر عبد العزيز عمر؛ دراسات في التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث .الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية ،1992.ص24.

[291]- Enric Parat de la Riba ; La Nacionalidad Catalana .Barcelona: Enciclopédia catalana ,S.A,1987. pp 9 ,10.

[292] – نور الدين حاطوم ؛ تاريخ الحركات القومية . ج3 . مرجع سابق . ص432.

تحت الرماد الذي حظي بثناء شديد ، وقد بدأت الأمور تتغيّر مع عام 1888، في إطار"معرض اليونيفرسال" ببرشلونة[293].

كما تأكّد هذا الوعي القومي بعد ذلك بقليل في كتابين أو ثلاثة كتب تضمُّ بالإجمال الأساسي من مذهب القومية الكتالونية ،أُولاها كتاب لـ: **توراس أي باجس** (T.Ai Bajes) وَآخر لـ: **دوران أي فانتوزا**(D.Ai Vantouza)، وبخاصة كتاب لـ: **برآت آل ريبا**(P.All Reba)، حيث نشر **توراس أي باجس** (T.All Bajes) عام 1893 كتابًا بعنوان: "التقاليد الكتالونية" ، وكان هذا المُؤلّف كاهنًا ثم أصبح أُسقفًا في كتالونيا ، وضمن كتابه هذا يطبق مبادئ"حركة قوميات" بملاحظة تاريخ كتالونيا. كما حاول إثبات فيما ما إذا كان بالإمكان وجود روح كتالونية قد ظهرت في مختلف العهود في أثر المفكرين والشعراء ورجال الدين.

أمّا **دوران أي فانتوزا** فقد نشر سنة 1905 مؤلفًا يسمى: "الإقليمية والإتّحادية" درس من خلاله قضية الدولة الإتّحادية وقضية كونفدراسيون الدول من وُجهة نظر حقوقيّة ، كما نشر **برات آل ريبا** عام 1906 مؤلفًا أساسيًّا بعنوان: "القومية الكتالونية"وأعطى فيه تعريفًا للعاطفة القومية الكتالونية ودلّ على أنّ الكتالونيين ذكرى تُخامرُهم في التقاليد القومية ، كما أنّهم يشْكُون من نظام المركزية الذي فرضته عليهم حكومة مدريد ، وأنّهم يشعرون بضرورة تشكيل "**كتلة طبيعية**". بإختصار إنّهم يريدون أنْ يبقوا "**كتالونيين**"[294].

بالنسبة إلى مؤلف "**كورتادا**"(Cortada) فقد كان الأهم ، والمُسَمَّى بـ: "**كتالونيا والكتالونيون**" وفيه يحتجُّ على السياسة المركزية التي سلكتها الحكومة الإسبانية منذ عهد فيليب الثاني ، كما ظهرت في هذا السياق العديد من المؤلفات للكاتب **بي أي مارغال**(B.Ai Margal) وَ**الميرال** (Almeral). أمّا "**أي مارغال**"(A.Margall) فقد وضع قضية بُنْية الدولة محلّ جدل وأوصى بتحويل إسبانيا إلى دولة اتّحادية.

---

[293]- خوليان مارياس ؛ إسبانيا بشكل جلي: المنطق التاريخي للبلاد الإسبانية . تر: علي المنوفي . القاهرة: خان للنشر والتوزيع ، 2014 . ص419.

[294] – نور الدين حاطوم ؛ تاريخ الحركات القومية. ج3 . مرجع سابق . ص433.

وكان في سنة 1886 قد نشر **الميرال** كتابه الأساسي: "**الكتالونية**"، عرض فيه مطالبة الكتالونيين بالإستقلال الذاتي ، كما طرح وبكُلّ صراحة فكرة الإنفصاليّة ، فلم يكن يُريدُ أنْ يجعل من إقليم كتالونيا دولة مستقلة ، حيث أراد "**الميرال**" ضمن مؤلفه ، أنْ يُلْفت النظر بضرورة تغيير بنية الدولة الذي دلّ عليه "**بي أي مارغال**" وذلك بالإتّجاه إلى البنية الإتّحادية (الفيدرالية).

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنّه، لا نجد في حركات الأفكار هذه وحدة كاملة فقد كان بعضهم "**تقليديون**" يُريدون تأمين نظام خاص بكتالونيا وإرجاع الشخصية التاريخية لها، ولكنّهم– في المقابل–لا يهتمون مطلقًا بقضايا الدولة العامة . في حين يتقيّد آخرون بمبدأ يمكن أنْ يؤدي إلى تنظيم جديد للدولة الإسبانية[295].

برزت كذلك في إطار سياسة الإحياء الثقافي في إقليم كتالونيا الكثير من الأعمال الفنية سواء في الشعر أو الرسم ، اشتهر على إثرها الأدب الكتالوني منذ العصور الوسطى ، حتى أنّه أضحى يضارع آداب الدول الأوربية الأخرى ، حيث كان يشمل روائع الشعر وقصص الفروسية. ومن الأدلة التي يمكن أنْ نسُوقها شعراء كتالونيون يعْتَزُّون بتميّز لغتهم وبخُصوصيّة إقليمهم أمثال: **ريمون لول**(R.Llull) الذي كان أوّل من استخدم اللغة الكتالونية في كتابة قصائده ونصوصه السردية ، كما ظهر أوائل الشعراء الكبار الناطقين بهذه اللغة كـ:**جوردن دوسان**(J.Dusan)، **جوردي أوزياس مارش** (J.A.March)، وكذلك الشاعر **بيري تورويلا** (P.Torella) الذي كان مُطَّلعًا وبعمق على جزئيّات اللغة الكتالونية ولغات أخرى كالإيطالية[296].

أمّا في بداية القرن العشرين فقد بدت وبشكل جليّ مساندة الأدب الكتالوني للحركة القومية الكتالونية ، وهو ما سجلته أعمال الشاعر **سلبادور أسبريو**(S.Espriu) والشاعر العفوي **خوان ماراغال**(J.Maragall).

عمل كذلك الفن (الرسم) الكتالوني على إحياء الروح القومية الكتالونية وهذا في أعمال ثلاث لأبرز الفنّانين ، وهم: **سلفادور دالي** (S.Dali)– **بابلو بيكاسو**(P.Picasso) وَ**خوان ميرو**(J.Mero)، لم يكن **دالي** سوى واحد من الكثير من فناني كتالونيا في القرن العشرين الذين

[295]- نفس المرجع. ص434.

[296]- دورثي لودر؛ مرجع سابق . ص194.

خرجوا عن الأنماط المألوفة والتقليدية في الفن ليُعبِّروا عن قوميتهم بطرق ثورية جديدة ، أمّا الفنان "بيكاسو" فقد أجمع النقاد على اعتباره أحد فناني عصرنا المتميّزين ، فهو فنان متعدّد المواهب والأساليب ، ممّا جعل التعريف بأفكاره أكثر صعوبة . ولأنّ "**بيكاسو**" نشأ في برشلونة وتأثر بالنهضة الفنّية التي اكتسحت تلك المدينة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، على ما كان يحكم الفن من تقاليد وقواعد جامدة[297].

أمّا الفنان الكتالوني الثالث "**خوان ميرو**" فإنّ في لوحاته تعبيرًا عن الحرية المبتغاة والمنشودة والسعادة ، فلوحته المسماة: "الطائر ذو النظرة الهادفة والأجنحة الملتهبة" عبّر فيها عن الشعور المكنون في نَفْس كلّ كتالوني ، ألا وهو شعور الحقد الكتالوني للتسلُّط المركزي في الحكم الذي يَبْغضونه كذلك في الفن ، فهم يحتقرون بوجه خاص ما يُسَمُّونه بـ:**حكم قشتالة** ، حيث يتحدث إليك كل فنان كتالوني أنّهم كتالونيون وليسوا إسبان وهم يتكلمون بلسان معظم سكان كتالونيا الآخرين عندما يُكَرِّرُون التعبير عن رغبتهم في أنْ يُصبح إقليمهم دولة مستقلة أو ينتظمها نوع من أنواع الإتّحاد الفدرالي الإسباني ، كما أنّهم يؤكدون أنّ دولتهم كانت ولا تزال تضارع قشتالة في حيويَّتها وأهميتها[298].

أما الدّين ، فقد كان مجالاً مهمًّا عمل من خلاله الأكليروس على إيقاظ الشعور القومي في إقليم كتالونيا وقد تجلّى ذلك من خلال مظهرين إثنين هما:

الأول: حينما طغت المسحة الدينية على الأدب الكتالوني الذي بدا مُقَدّسًا مليئًا بالدعوات والتبرُّكات لإستقطاب الشعب الكتالوني وتقوية روح الوحدة والتميز بينهم ، ومن بين تلك التبرُّكات المسماة: "**هوميليس دي راجانيا**" وهي مجموعة ابتهالات دينية واعظة باللغة الكتالونية.

الثاني: وجود كتالونيا أدبية على مستوى الكاتدرائيات التي لم تلبث أنْ تتحول إلى مراكز ثقافية مهمّة بفضل مالها من مكتبات ومدارس وسجلات وموظفين يساعدون الأساقفة للإشراف على نشاطات مختلفة حيث تتفق الحركة مع نمو الطبقة البرجوازية أي الطبقة الوسطى ، التي تشكلَّت نتيجة الرخاء الإقتصادي الذي شهده الإقليم ، بالإضافة إلى التربية الدينية القومية . ويتّضح هذا

---

[297] – نفس المرجع والصفحة .

[298]- نفسه . ص ص 191-193.

النهوض الفكري عند البرجوازية بنشر كتب ومجلات أدبية وأخلاقية وكذا دينية ، كما يتضّح أيضا بالعمل على إصلاح الجامعات الكتالونية . وفي الوقت نفسه تشّكل لفيف من كبار الكُتّاب والمفكرين الكتالون الذين خرجوا عن تقليد الإبداع الفرنسي أو الإنجليزي[299].

ثانيًا- سياسة الإحياء الثقافي في إقليم الباسك

ظهرت القومية الباسكية بشكل شبه متزامن مع القومية الكتالونية ، أُطلق عليها في البداية "Bizkaitarrismo" ، كان كل من"**لويس ساييندوي**" وَ "**أرانا**" (Arana) قد درسَا في برشلونة . حيث أَلِفَا القومية الكتالونية ، ثم نقلوها إلى إقليم الباسك فتأثر بها الباسكيون ، وتجلّت في الإحتجاج على إلغاء الأعراف (Fueros) في شكل اضطرابات في سان سباستيان دي أرانا و واكب ذلك إعلان مبادئ شديدة التطرّف ومُسْتلهَمَة من الموروث التراثي والثّيوقراطي والعنصري كما أنّ ملامحه إنفصالية بوضوح[300].

تتميز القومية الباسكية بغموض وتعقد أصولها وهو ما صعّب مسألة تحديد هوية سكان هذا الإقليم، وإنْ كان عدد من الباحثين المتخصّصين قد دأبوا إلى توضيح بعضٍ من سمات هذه القومية. عبر نقل اللغة الباسكية من الجانب الشفوي -الذي كان طابعها- إلى التدوين والكتابة. زد على ذلك محاولة تحديد أسس تلك اللغة وقواعدها ، ومن بين أولئك الباحثين نذكر: **كولدو ميتسلينا – لويس بياسانتي- خوسي لويس ألبارث – إمبارثا تسيارديغي...**

واستنادًا على ما تقدم ذكره ، يمكن تحديد مرحلتين واضحتين تجلّت من خلالهما سياسة الإحياء للثقافة الباسكية:

1- الثقافة الباسكية الشفوية باللغة الباسكية: إلى غاية القرن السادس عشر لم يُعثر على آثار ثقافة مكتوبة داخل إقليم الباسك ، في وقت كانت فيه الثقافة الشفوية هي المسيطرة وبالأخص ضمن المسرحيات الرعوية – الأغاني الشعبية – الشعر الباسكي ، هذا الأخير الذي ظهر له أسلوب خاص حيث يُعتقد أنّ أصل هذا الفن يعود إلى القرن الخامس عشر ، حين كان يُقدَّم إلى الجمهور الباسكي الذي يضمُّ مختلف الأعمار بشكل شفوي ، أمّا المواضيع المتناولة فقد كانت

[299]- نور الدين حاطوم ؛ تاريخ الحركات القومية . ج3 . مرجع سابق. ص42.

[300]- خوليان مارياس ؛ مرجع سابق . ص420.

متعلقة بالظروف الإجتماعية للشعب الباسكي (مثل: فقدان الحقوق والحريات – الحنين إلى الأرض – الحب...)[301].

ومن أبرز الباسكيين الذين ساهموا بحق في الحفاظ على الإرث الباسكي بالطريقة الشفوية نجد "**خوسي ماري إباراغيري**"المعروف بـ: **بيلينتس** كان شاعرًا شعبيّا ورحّالة ، يرجع له الفضل في وضع النشيد الوطني الباسكي (Gernikakoetscakum). بالإضافة إلى الفنان: "**بييغ توييت**" بإبداعه المسمّى بـ: (Etscakum Xenpelar)، وكذلك "**أودا ريغو**" الذي ترك أعمالًا لـ:**تشيريتا – شالبدور**. بالإضافة إلى بروز قصائد مؤثرة نذكر منها: قصيدة أسطورة إقليم الباسك لـ: **ج سباربار** (J.Sababerry). وفي نهاية هذه الفترة تجلّى غنى اللغة الباسكية على المستوى الشفوي بالرغم من أنّها بقيت ضعيفة على المستوى المكتوب إلى غاية القرن السادس عشر[302].

1- أول أدب باسكي مكتوب: يمكن القول أنّه وخلال القرن السادس عشر برزت عدة أعمال مدونة باللغة الباسكية من أهمها: مخطط **خوان بيربث دي لاثاراغا**(بألافا) الذي يحتوي على أبيات شعرية ومسرحيات رعوية وأوصاف لـ: لأغواراين في 1545، كما قام "**بيرنات دي إتشيباري**" بنشر كتابه الشعري: اللغة الباسكية الأولى(Lunguae Vasconum Primitaie) .وفي سنة 1560 قام "**خوانيس لايثاراغا**" بتجربة الإنجيل "العهد الجديد"[303].

أمّا في القرن السابع عشر ، يمكن الحديث عن الأعمال "**أشولار**" الذي كتب "بعد " (Gero) وكذلك "**أرنود أويتارت**"سنة 1552 ،الذي أَبْدى اهتمامه بالسياسة ، التاريخ ، الشعر والثقافة الباسكية. وقد كان أول من ساهم في زرع الحس القومي في البلاد ، من بين أعماله المرموقة كتابه المُعَنْوَنْ بـ: (Noitia Utrisque Vasconia) سنة 1638 ، كما دوّن قصائد بالغة التأثير حول الإحساس القومي الباسكي ، وبالنسبة لـ: "**مانويل لاراميندي**(M.Laramundi) فقد قام في سنة 1745بتأليف كتاب بعنوان: " El imposible Vencido arte de la langu Bascongada" ، وهي عبارة عن رواية باسكية.

---

[301] -Jacques Alliers, op cit.pp 80 ,81.

[302] - رامون زايو ، ميكيل يوصو ؛ مرجع سابق . ص39.

[303] -Manuel Montero ;Euskadi :Basque country .Vasco :Vitoria Garteiz ,2012.p97.

أمّا في مجال الشعر – خلال القرن العشرين– فقد كان موضوعه الرئيسي يتمحور حول الحس الوطني ، وقد عُرف آنذاك عدة شعراء باسكيين أمثال "**أرضمونيو**" الذي أخذ على عاتقه بالإضافة إلى قصائده الرائعة ، مسؤولية تأسيس جمعية الباسكيين (Euskaltzaleak) والتي حددّت القواعد الأساسية لقيام حركة النهضة الباسكية . نجد كذلك الروائي "**بيوباروخا**" (Pio Baroja) الذي كان كاتبًا مرموقًا وبارعًا في نسخ الأحداث تاركًا بصماته في النثر الباسكي وكذلك الإسباني ، حيث كان يكتب باللّغتين الباسكية والقشتالية[304].

وفي إطار عمل الجمعيات ، ساهمت جمعية الباسكيين في بث الشعور القومي في أوساط طبقات المجتمع الباسكي ، سواء كانت الطبقة البرجوازية أو عامة الشعب ، أمّا أكثرها نشاطًا في التاريخ الباسكي نجد "الجمعية الملكية"، كما برزت كذلك جمعية: **باسكونغادا**(Bascongada) لأصدقاء البلد: مركزها في "برغارا" ، تأسست سنة 1768، بناءً على النقاش والحوار الذي كان ينظّمه الكونت "**بينيا فلوريدا**"(C.Depen floirida) في مقر إقامته بقصر "إيناساوستي" . ويتعلق الأمر بأشخاص كانوا في وضع اجتماعي واقتصادي سمح لهم بالإطلاع على المستوى الصناعي والثقافي لدول أخرى.

فقد كانوا يشعرون بعمق بحزن وكآبة عن الحالة التي كانت عليها بلاد الباسك خلال القرن الثامن عشر، ومن بين المنخرطين يبرز كبار الإصلاحيين في ذلك العصر أمثال: "**أولابيدي**"(Olavide)– **أوريكلبار** (Arriquivar) – **ينتيري** – **إيبانييت**(Epanet).

كانت لجمعية "**باسكونغادا**" ومنذ الوهلة الأولى من تأسيسها تخوّفات من ناحية تعليم الثقافة الباسكية ، ومع تأسيس **المدرسة الإكليريكية** الملكية ببيرغار سنة 1776 ، التي كانت تتوفر على أساتذة أوروبيين ذَوُو خبرة من أبرزهم :**بروست** (Prousti)- **شابانو** (Chavaneau)- **بريسو**(Brisseau) وأساتذة باسكيين كـ:الإخوة **إلهوبا** (Elhugar)- **إيرو** (Erro)– **ماس** (Mas). استقر الأمر بعد أنْ احتلت هذه المدرسة مكانة مرموقة على الصعيد الأوروبي في مجال التعليم[305].

---

[304]- رامون زايو ، ميكيل يوصو ؛ مرجع سابق . ص50.

[305]- نفس المرجع والصفحة.

أمّا الجمعية الإقتصادية "**تـوديلا**" لأصدقاء البلد ، التي تأسست سنة 1773 ، من طرف "**ماريكزسان أدريان**"(M.Adrian) فقد لعبت دورًا مُماثلًا لدور الجمعية السابقة وإنْ كانت قد ركزت على الوضعية الإقتصادية للمجتمع الباسكي وتحديدًا جنوب "نافارا".

كما برزت كذلك "**جمعية الدراسات الباسكية ألساف**" (El Sev) سنة 1918 برغبة من المجالس الإقليمية لـ: ألافا –بيسكايا–جيبوزكوا– نافارا ، كان الهدف من ذلك تكوين مؤسسة تضمن استمرارية ووحدة الثقافة الباسكية ، حيث جمعت كلَّ المهتمين الباسكيين من رجال الفكر.

2 – خطاب التعصّب المتطرّف وكراهية الأجانب في إقليم الباسك: خلال الفترة الممتدة ما بين 1900إلى1963 شهدت الثقافة الباسكية تطورًا ملحوظًا على يد مجموعة من الشخصيات الأدبية . من أبرزها شخصية الباحث في اللغة الباسكية "**سابينو أرانا**"(Sabino de Arana) الذي قام بنشر كتاب مهم بعنوان :"من أجل استقلال بسكايا"سنة 1892 ، وآخر بعنوان: "دروس لكتابة اللغة الباسكية في الباسك"سنة 1896 قدم فيه أسس كتابة اللغة الباسكية. عمل كذلك "**أرانا**" وعصبة من الأدباء على إحياء اللغة الباسكية ونقل خطاب التعصّب المُتطرّف بكل السبل ، وهذا بغية إحداث تأثير في قلوب وعقول الشعب الباسكي ؛ من خلال توصيف مدى التهديدات التي لحقت ولا تزال بالهوية المجتمعية الباسكية.

حيث سعت تلك السبل إلى توضيح السياسات التهميشية للقوميات من طرف الحكومة الإسبانية كإصدار تشريعات انطوت على إنكار اللغة الباسكية ومنع استخدامها في قرون مضت[306].

كما لجأت جماعة "**أرانا**"المتعصّبة إلى عرض الهيمنة الثقافية (القشتالية) والتي بدت بطبيعتها إستبعادية تعمل على فرض إيديولوجيتها ، بإستخدام الوسائل البلاغية بواسطة خطاب الكراهية أو العنف التعبيري الذي يُشكّل –في اعتقاد أرانا– تهديدًا نفسيًّا محضًا. كما يُبلور في ذهن الشعب الباسكي الشعور بغياب الأمن ، ومن المقولات التي يُسوّقُها "**أرانا**"في خطابه المتعصّب: «...ينبغي طرد المعلمين الأجانب من القرى بالحجارة ...إذا حدث لهذا البلد الإثني أنْ عانى من مشاكل معوية كالفقر أو حرب خارجية نحن سنحتفل بسعادة كبيرة » ، وفي مقولة أخرى: «...إنّ

[306]- http://WWW. biblio.logéce .info/archivos/h16.arana/o.pdf.

الإحتكاك بين شعبنا الباسك والإسبان سيؤدي بنا حتمًا للتخلّف ...الأجانب (الإسبان) يمكنهم العيش في بيسكايا تحت وصاية مُمثّليهم ولكن ليس لهم الحق في التجنّس بالباسكية...»[307].

لذا فقد سعى هذا الأخير، بجد نحو إبراز الهوية الباسكية ،مُردّدًا مقولة مشهورة :

« نحن أبناء دي توبال" (Tos Hijos de Tubal)، أما الموضوع الذي يجمعنا فهو"**تحرر أوسكال هيريا**" (Bizkaya por su independencia) ، لذا فإنّ: سعادة سكانها، تكمُنُ بالعودة إلى أصولهم و اعتزازهم الغير منقطع ، بإحترامهم لحكامهم وتدعيمهم لقوانينهم ، وولائهم لوطنهم »[308].

وعلى هذا الأساس ، تتجلّى مظاهر الإحياء الثقافي من خلال أفكار وعواطف تتفاعل مع بعضها لتؤلف قوة نشطة تحرك الشعوب وتدفع بها إلى الإيمان بضرورة تحقيق الذاتية القومية . بَيْدَ أنّ بلوغ هذا الهدف كثيرًا ما يكون بعيد المنال ويحتاج إلى تخمّر فكري وإعداد عاطفي وجهد متواصل على يد نخبة المجتمع: كتاب ، كنسيين ، فنانين، رجال أعمال وغيرهم ، حيث عمل هؤلاء على تشجيع تلك الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها في الحفاظ على فرديتها والإستمرار بالتكلم بلغتها والتمسك بتقاليدها.

لقد عبَّر هؤلاء عن عبقرية كل شعب – داخل إقليمه – في الآثار الغريزية والشعبية، في الملاحم والأساطير، في الأخلاق والعادات الشعبية. كما بحثوا أيضا في صفات العصور التاريخية لنمو الشعب ؛ فهم يرون أنّ لكلّ صفته الخاصة ككل فرد وأنّ كلَّ ما يخرج عفويًّا من أعماق الشعب يوضّحُ عبقريته ، وأنّ كلَّ ذلك صالح ومفعول ، وعلى العكس إنَّ كلَّ ما هو دخيل بالتقاليد يغدو ضئيلًا بل وخطرًا يهدد بتشويه فكرة القومية الواحدة ، ومن هذا المفهوم يخرج منهج جديد في التجديد الأدبي ، ومنه استوحت كل حركة إبداعية (كتالونية– باسكية ...)[309].

إنّ هذا الوعي القومي – على درجات– بالنسبة للقوميات الموجودة في إسبانيا ، بدأ من مرحلة العاطفة الوطنية أي حب البلد وانتهى بمرحلة التفكير القومي ، وليس لهذه المرحلة حد ولكن

---

[307] - IKuvia. neT/Symboles institutionnels d'Euskadi: Ka.ritza.eigv.Lehenda -http://WWW.

[308] - L.haranburu- .Spain: Elorza Antonio ; Ideologias del Nacionalismo Vasco (1876–1937) Editor,1978 .pp 11,15.

[309] - نور الدين حاطوم ؛ تاريخ الحركات القومية ، ج3 . مرجع سابق . ص15.

المراد منها هو جمع شمل أبناء القوم الواحد ، ولَمِّ شعثهم والخلاص من الأجنبي الذي يرضخون تحت نيره (إن وُجد) ، وإنشاء دولة مستقلة تضمّ تحت لوائها من تجمعهم وحدة الأفكار والمصالح والعواطف الذكريات والآمال ، مع الرغبة والإرادة في العيش المشترك ضمن إطار جغرافي معين تحدّده في الغالب وجهد المستطاع اللغة القومية.

المطلب الثاني: الحراك السياسي للقوميات في إسبانيا ما قبل 1936

لقد وُجِدت في إسبانيا ، من جهة في إقليم البشكنس (الباسك) ومن جهة أخرى في إقليم كتالونيا وكذلك الأندلس ومناطق أخرى حركات تدعو بإسم القوميات إلى الإنفصال عن الدولة:

أولًا- الحركة السياسية في إقليم كتالونيا: كانت للحركة الكتالونية أهمية خاصة في الحياة السياسية الإسبانية ، وفي الحقيقة إنّ أهمية هذه الحركة لم تظهر إلّا بعد حرب (1914-1918). فقد أوجدت القضية الكتالونية للحكومة الإسبانية صعوبات وُصِفَت بالخطيرة ، ولهذه الحركة أصول ترجع إلى ما قبل سنة 1914 حيث ظهرت نقطة انطلاقها تحديدًا سنة 1860[310]. وفي هذا الحين نشر المؤلف "**كورتادا**" المسمى بـ: "كتالونيا والكتالونيين" يحتجُّ فيه عن السياسة المركزية التي اتبعتها الحكومة الإسبانية منذ عصر الملك فيليب الثاني، وابتداءً من1885 تأكدت المطالب الكتالونية في الواقع فقد دعا "**المركز الكتالوني**" جميع الكتالونيين لتجديد البلاد خارجًا عن نفوذ مدريد ، وأكد مشتركوه إلى اجتماعات أُعِدّت فيها مذكرة للدفاع عن منافع كتالونيا المعنوية والمادية ، حيث وُجِّهت هذه المذكرة إلى الملك "**ألفونسو الثاني عشر**"(Alfonco XII) ، وفيها طالب الكتالونيون بتأسيس نظام إقليمي في كتالونيا مستوحى من النظام الساري في النمسا-هونغاريا آنذاك.

وهو ما يؤكد تأثر الحركة القومية في كتالونيا بالأوضاع الدولية التي سادت أوربا ، وفي الوقت نفسه دعى مؤلّفوا هذه المذكرة إلى ضرورة الحفاظ على وحدة الوطن الإسباني ، وفي

---

310 - تاريخ إقليم كتالونيا ؛ متحصل عليه:
htt://el3lmnoor .blogspot. com.

الحقيقة لم يكن لهذه المبادرة أي مفعول في مدريد ، فقد استقبل الملك بوُدّ المندوبين الكتالونيين مؤكّدًا أنّ هذا الأمر يرجع إلى وزارته ، لكن هذه الأخيرة دفنت القضية[311].

وفي مارس 1892 تشكَّل تجمع جديد يسمى: "الإتحاد الكتالوني" الذي دعا إلى مجلس يعقد في مانريسا، إحدى مدن كتالونيا ، يحضره مندوبون عن جميع أجزاء البلاد . وقد حضر مجلس مانريسا **243 مندوبا** عن خمسة عشر مقاطعة كتالونية ، وحرّر هؤلاء المندوبون وثيقة أساسية بسبع عشر مادة سُمِّيت هذه الوثيقة "**أسس مانريسا**" وتشَكّل على إثرها ميثاق المطالب الكتالونية حتى عام 1914.

1- أسس وثيقة مانريسا: تقترح هذه الوثيقة تنظيم الدولة الإسبانية من جديد على الأسس التالية:

- أنْ تظلَّ حكومة مدريد الحكومة المركزية الإسبانية ، مختصة بالقضايا التي تتعلق بالجانب الخارجي للدولة ، وتندرج في إطارها العلاقات: الإقتصادية – العسكرية– العلاقة مع الكنيسة ، الأشغال العامة ذات النفع العام.
- أنْ تحصل كتالونيا على الإستقلال الذاتي في جميع القضايا الأخرى ؛ أي أن يكون لها تشريعها الخاص المدني والجزائي ونظامها البوليسي والضريبي والتعليمي الخاص.
- أنْ يكون جميع المواطنين وجميع أعضاء الأكليروس في كتالونيا ، كتالونيين بخاصة.
- أنْ تستعمل اللغة الكتالونية وحدها في الإدارة الكتالونية.
- أنْ تتأمّنَ إدارة كتالونيا ، في الأمور الأنفة الذّكر، بمجلس إقليمي منتخب يُعَّين لجنة تنفيذية مؤلفة من خمسة أو سبعة أعضاء[312].

وقد نظّم الإتّحاد الكتالوني – في هذا السياق – دعاية ، وذلك بنشر "**موجز المذهب الكتالوني**" . الذي وُضِع بشكل أسئلة وأجوبة ، ولاقى نجاحًا كبيرًا ؛ ففيه نجد تأكيدات قاسية حيال إسبانيا، يشير فيها إلى أنّ: "وطن الكتالونيين هو كتالونيا لا إسبانيا ، وأنّ الدولة الإسبانية إنشاء اصطناعي وأنّ كتالونيا على العكس أمة ، لأنّ للشعب الكتالوني عاطفة مشتركة. وهذا ما

[311]- نور الدين حاطوم ؛ تاريخ الحركات القومية ، ج3 . مرجع سابق . ص435.

[312]- Denis Rodrigues ; Unité etdiversité de L'Espagne :les nationalismes « prériques » au cœur de la problématique nationale . www.lycee- chateaubriand.fr /revue-atala/…/atala11.

يؤكّـد ودون لفـظ الكلمــة إمكانيــة تأسـيس "حركــة إنفصــالية" علــى أســاس "مــوجز المــذهب الكتالوني"[313].

2- بروز الحركة الإنفصالية الكتالونية:

نمت هذه الحركة أثناء الحرب الإسبانية الأمريكية *والتي أدت إلى تراجع الصادرات الإسبانية وإلى أزمة اقتصادية حقيقية في إسبانيا ، وقد عزَّزت هذه الأزمة العاطفة الكتالونية حينما إحتجّ الكتالونيون على خطط مدريد السياسية التي أدت إلى انحطاط القوة الإسبانية في العالم ، وبفضل هذا الضيق الذي ران على إسبانيا عقب هزيمة سنة 1898 ، صدرت رسالة تُسمّى: "**القضية الكتالونية**" قامت بنشرها "اللجنة القومية الكتالونية" المقيمة في باريس ، وفيها عبّرت بوضوح في هذه المَرّة عن الفكرة الإنفصالية التي يمكن بموجبها الإنفصال عن المملكة الإسبانية في محاولة تشكيل دولة مستقلة[314].

بالرغم من كل هذه الحماسة في المطالب الكتالونية ، إلّا أنّها لم تؤخذ مأخذ الجد كثيرًا ، فلم تتصور الأوساط البرجوازية – في أي وقت – الإنفصالية التي كانت فقط مذهب بعض المفكرين المندفعين ، وفي شهر أفريل من عام 1900 عقدت العناصر المناضلة في كتالونيا ، اجتماعًا لتشكيل منظمة سميت بـ:العصبة الإقليمية ؛ ذلك لأنّ الإتحاد الكتالوني بدا معتدلًا ، وأعلنت العصبة بأنها تريد العمل ولكن بوسائل قانونية فقط للحصول على الإستقلال الذاتي لكتالونيا داخل الدولة الإسبانية. وعلى رأس هذه العصبة وُجِد رجال سيلعبون في المستقبل دورًا هامًّا في مسار الحركة الكتالونية نخص بالذكر: **فرانسيسكو كامبو**(F.Cambo) ، **بويغ أي كادافالش – برات آل ريبا** ، وفي شهر جويلية 1901 رفعت "العصبة الإقليمية" لأول مرة القضية الكتالونية إلى البرلمان الإسباني ، حيث طرحت عرضًا كاملا للمطالب الكتالونية ، ولم تتصور الحكومة

---

313 – نور الدين حاطوم ؛ تاريخ الحركات القومية ، ج3 . مرجع سابق . ص ص 435،436.

*- وهي الحرب التي فقدت فيها إسبانيا في 1898 كلًّا من: كوبا أكبر مستعمرة في الأنتيل ، جزر الفلبين أكبر مستعمرة إسبانية في المحيط الهادي ، وأدت هذه الحرب الإسبانية الأمريكية إلى دمار الإمبراطورية الإستعمارية الإسبانية ؛ لأنّ إسبانيا أنهت ما بقي لها من ممتلكات في المحيط الهادي عندما باعت ما بقي لها إلى ألمانيا. **المرجع:** نفسه. ص437.

314- Hehena Béjarz ; kal Ladejacion de Espana(Nacionalismo ,Desencanto y pertenencia . Madrid: editores ,2008. p178.

حجم تنازلها في قبول هذه المطالب واقتصرت على اقتراح حلول متواضعة جدًّا ، وعلى سبيل المثال: منح حقيبتين في الوزارة إلى كتالونيين.

تأسيسًا على ذلك ، رأى الكتالون أنّ هذا غير كاف ، ولذا قامت مظاهرات فريدة بعد عدة أشهر بمناسبة زيارة الأسطول الفرنسي لميناء برشلونة ، حيث قام العديد من الكتالونيين بالهتاف وبصوت عال: "لتسقط إسبانيا"، كما غنّوا نشيد "**الماريميسير**"، ولا يعني هذا أنّهم كانوا يريدون الإنفصال عن إسبانيا وطلب ضمّهم إلى فرنسا ، بل كان ذلك واسطة لإظهار مزاج سيء ضد الدولة الإسبانية . وبغية تهدئة الوضع وتحقيق المطلوب ، أرضت الحكومة الإسبانية المنافع الإقتصادية الكتالونية إرضاء جديرًا بالتقدير ، وذلك باصدار قانون الإصلاح الجمركي في العام 1904 ، لكن ورغم هذا الإرضاء الذي منحته الحكومة الإسبانية على الصعيد الإقتصادي شهدت السنوات التالية نكسة جديدة وعاد التحريض على الإستقلال الذاتي في كتالونيا من قبل بعض الجماعات المتعصبة[315].

3- تجمع التضامن: في سنة 1907 تأسس تجمع جديد أخذ اسم"التضامن" ، وقد حصل هذا التجمع الجديد في الإنتخابات التشريعية ، في شهر أفريل 1907 على نجاح عظيم ، ومن بين 44 نائبا في كتالونيا وجد 41 نائبا يُمَثِّلون "التضامن"، وبهذا تقدَّم الكُتّاب الكتالونيون بعرض مطالبهم من جديد على البرلمان الإسباني ولكن مطلب "الإستقلال الذاتي" الذي أشار إليه أعضاء هذا التجمع كان أكثر تواضعًا ممّا نصوا عليه في برنامج 1892 ؛ فقد طالبوا فقط بأنْ تَعْهد الدولة الإسبانية في إقليم كتالونيا إلى هيئات كتالونية بإدارة القضايا المتعلقة بالأشغال العامة والتعليم.

وكرد فعل الحكومة الإسبانية ، وعد رئيس الحكومة "**مورا**" أنْ يُخوّلَ عَدَدًا من الكتالونيين هذا البرنامج ، فكان رأي المعتدلين الكتالونيين وعلى رأسهم "**فرانسيسكوا كامبو**"(F.Cambo) قبول مشروع الحكومة ، ولكن عناصر اليسار (العناصر الجمهورية) أكدَّت أنّه – تجاه المطالب الكتالونية– غير كاف ، وعندئذ انحلّ "تجمع التضامن".

[315]- نور الدين حاطوم ؛ تاريخ الحركات القومية ، ج3 . مرجع سابق . ص ص 438،439.

وبهذا ظلّت الحياة السياسية مضطربة في إسبانيا خلال عدة سنوات ، ذلك أنّ المشكلة لم تشمل إقليم كتالونيا وحسب بل امتّدت إلى أقاليم أخرى أكثر شدّة وعنفًا مثلما حدث في إقليم الباسك ، أو أقل من ذلك في إقليمي: غاليسيا والأندلس.

وقد قام النزاع بين العناصر المعتدلة والعناصر الجمهورية على مستوى إقليم كتالونيا ، ولكن الرأي العام تطور خلال سنة 1911 في الاتّجاه الذي يفضله المعتدلون ؛ وهو الإكتفاء ببرنامج الحد الأدنى. فبعد أن قام الملك الإسباني" **ألفونسو الثالث عشر**"(Alfonso13) بتنحية **مورا** (Mora) وتكليف اللّيبرالي **كانالیخالس** (K.Leganés) بتشكيل الحكومة عام 1910 ، مَنَح هذا الأخير إقليم كتالونيا وبعض الأقاليم الأخرى صيغة "الحكم الذاتي الجزئي" (Mancomunidad) ، لكنّه قُتل عام 1912 على يد أحد الفوضويّين[316].

4- رابطة البلديات: أمّا ردّ فعل الحكومة الإسبانية ، فقد سمحت في قرار 18 ديسمبر 1913 بتَجَمُّع البلديات في منطقة واحدة لتشكيل رابطة سُمّيت بـ: "رابطة البلديات" أو ما يعرف بـ: مانكومونيتاد، حيث قرر الكتالونيون الإفادة من هذا القرار الحكومي.

وفي 06 أفريل 1914 تجمّعت البلديات في إطار رابطة البلديات ، حيث تَقَرَّر بأنْ يكون لإقليم كتالونيا مجلس عام مؤلف من 93 عضوًا يصوّت على موازنة المنطقة ويُسَوِّي القضايا المتعلقة بالتعليم والأشغال العامة و ينتخب لجنة تنفيذية من ثمانية أعضاء ، على أنْ يكون رئيس هذه اللجنة في الوقت نفسه رئيس الإدارة في كتالونيا ، وكان هذا الرئيس في بادئ الأمر في العام 1914 يدعى "**برانت آل ريبا**" وهو مؤسّس"المذهب الكتالوني" وبعد ذلك بقليل تقلّد: "**تويغ أي كادافاش**" الذي كان رئيس "**رابطة البلديات**"عام 1918 . وبذلك فقد برزت في برشلونة هيئة مختصة بالقضايا المتعلقة بالتعليم والأشغال العامة ، وبإمكانها أنْ تنشئ مدارس يتمُّ فيها تعليم اللغة الكتالونية وتُشيّدُ كذلك طرقًا وجسورًا ..إلخ.

تصبّ كل هذه الإجراءات في إطار "لامركزية إدارية" ولكنها تظلُّ في فكر الكتالونيين مرحلة نحو استقلال ذاتي أوسع ؛ فقد اعتبر الزعماء الكتالونيون أنّ "رابطة البلديات" يمكن أنْ تصبح

[316]- ابتهال يونس ؛ الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939) . مصر: دار النهر، 1996 . ص27.

شيئًا فشيئًا أداة سياسية ، على اعتبار أنّها ستدفع رواتب هؤلاء الموظفين يمكن أنْ يصبحوا عملاء كتالونيا.

تأسيسًا على ما سبق ، يبدو أنّ الكتالون عام 1914 كانوا بعيدين جدّا عما كانوا يطالبون به . فالبرغم من الجهود المبذولة –من طرفهم– إلاّ أنّهم قد حصلوا على إرضاءات متواضعة من طرف الحكومة الاسبانية ، والتي رفعت التحدّي ضد كل المطالب الكتالونية ، ولكن كل هذا شكَّل في الإقليم نقطة انطلاق للحصول – فيما بعد – على إرضاءات أوسع.

تجدر الإشارة في هذا السياق ، إلى أنّ المطالبة بالإستقلال الذاتي لِمَا قبل وبعد سنة 1914 لم يجد نقطة استناد في النقاط الأخرى من إسبانيا ، عدا البشكنس(الباسك). ففي شهر مارس 1916 نشرت جريدة "**صوت كتالونيا**" بيانًا يشير فيه المُحرّرُون بعجز إسبانيا من وجهة نظر سياسية واقتصادية وحتى استعمارية ، كما يَنْسبُون هذا الإنحطاط إلى التفوّق والضغط الذي تمارسه قشتالة تجاه القوميات الموجودة على ترابها ، لذا فإن ما يجب القيام به هو إنشاء "اتحاد"بين مختلف مناطق إسبانيا، على أنْ يكون لكُلّ منها كامل الإستقلال الذاتي الإداري وحق الإفادة والتمكين من لغته الخاصة[317].

استُؤنفت المطالبة بالإستقلال الذاتي على مستوى العديد من الأقاليم في إسبانيا ، وبالأخص في إقليم كتالونيا ، ففي شهر نوفمبر 1918 أَعَدَّت جميع الأحزاب السياسية الكتالونية وعلى رأسها حزب الإتّحاد الاشتراكي الكتالوني(**U.S.C**) مشروعًا وبلَّغته في 1919 إلى مؤتمر السلام.

على المستوى العالمي ، استفادت جميع الشعوب من كوريا حتى ايرلندا من ظروف مؤتمر السلام للتعريف بأسباب استيائها من النظام السياسي الذي تخضع له ، كما استفاد الكتالونيون من هذه الظروف –كسائر الشعوب المناضلة حينما أرسلوا إلى مؤتمر السلام مذكرة لكن لم يكن لهذه المذكرة أي نتيجة تذكر.

5- تجمع الدولة الكتالونية: اتّخذت الحركة الكتالونية طابعًا انفصاليًّا بظهور تجمع جديد سُمّي: "**الدولة الكتالونية**"، وقد كان رئيسه "**ماسيا**"(Masia) قد طالب هذا التجمّع ولأول مرة بإستقلال

[317]- نور الدين حاطوم ؛ تاريخ الحركات القومية ، ج3 . مرجع سابق . ص441.

كتالونيا لا بالإستقلال الذاتي فقط ، ولكن وأثناء دكتاتورية "**بريمورا دو ريفيرا**" (P.De Rivera) تبنّت الحكومة الإسبانية حيال الحركة الكتالونية سياسة القمع. وخلال سنة 1925 حُذف نظام "رابطة البلديات" الذي وُجد منذ 1914 ، كما حَذَفت أيضا "**الألعاب الزهرية**" التي وُجدت منذ سنة 1858 . وحَرَمت الحكومة الاسبانية على الأكليروس استعمال اللغة الكتالونية[318].

أمّا رد الفعل ، فقد حاول "**ماسيا**"أن يُقاوم ويُنظّم ثورة ضد هذه الإجراءات التعسّفية مع الإصرار على مطالب حركته إلّا أنّه أخفق وبعد سقوط الملكية عام 1931 ، وإعلان الجمهورية في إسبانيا اتّخذت كتالونيا بدورها نظاماً في ذات السنة ؛ حيث ألفت وبجرأة بالغة في داخل الجمهورية الإسبانية "جمهورية كتالونية" واختصت السلطة الإتّحادية الإسبانية بالشؤون الخارجية والشؤون العسكرية الجمارك والقضايا المتعلقة بالهجرة وغيرها أما السلطة الإقليمية –السلطة الكتالونية– فقد اختصّت بالقضايا الإقتصادية ، وكذلك القضايا المتعلقة بالصحافة والتعليم و الشرطة المحلية ، الحقوق المدنية أيّ أنّ الكتالونيين عام 1932 تمكَّنوا بصورة تامة من تحقيق البرنامج الذي وضع سنة 1892 ، ومن الممكن القول بهذا أنّ "أسس مانريسا" قد طُبّقت في السّياسة الإسبانية[319].

وقد منح إقليم كتالونيا نظام أساسي ، تمت الموافقة عليه على مستوى مجلس النواب في 09 سبتمبر 1932 ، وصدر بموجبه القانون الداخلي لكتالونيا في 25 ماي 1933 ، أمّا عن محتوى النظام السياسي الكتالوني فهو يتكون من العناصر التالية:

1- **قواعد عامة:** تتشكّل كتالونيا من إقليم مستقل داخل الدولة الإسبانية طبقًا لدستور الجمهورية الثانية ، وطبقًا للمادة الأولى من النظام الأساسي الكتالوني فإنّ إقليم كتالونيا يتكون من المقاطعات التالية: برشلونة – جيرونه– ليريدا – تراغونا.

2- **التنظيم:** وفقًا للمادة الأولى كذلك من النظام الأساسي الكتالوني فإنّ الجهاز التمثيلي لكتالونيا يتكون من:

---

[318]- Christopher .k.Connolly ; "sovergnty ,and the European Union Independence inEurope:". in: law.duke Scholarship. edu/cgi/viewcontent.cgi ?article=1396…djcil -

[319] -Enrique Moradiallos ;La guerra de Espana(1936-1939).Barcelona:de esta edicion: RBAlibros,S.A ,2012.p143.

– البرلمان الذي يمارس وظائف تمثيلية.

– رئيس الحكومة ، الذي يتمّ اختياره من طرف البرلمان الكتالوني والذي يقوم في علاقات كتالونيا بالدولة.

– المجلس التنفيذي الذي يعتبر مسؤولًا سياسيا أمام البرلمان.

3- **توزيع الصلاحيات:** لقد اتّبع النظام الأساسي الكتالوني بخصوص توزيع الصلاحيات في العديد من المجالات أهمها: التعليم ، النظام العام ، الأمن ، العدل[320].

ثانيًا –الحراك السياسي في إقليم الباسك:

تطور الوعي بالهوية الثقافية الباسكية طوال القرن التاسع عشر في "أوسكال هيريبا" ، حيث أصبح التعامل مع الباسكيين كشعب له ميزاته المختلفة عن باقي الشعب الإسباني –على الأقل من الجانب الثقافي–غير أنه وتحديدا خلال القرن العشرين تَحوَّل هذا الوعي بالإختلاف الثقافي إلى المجال السياسي بفعل الحركة الوطنية التي عرفها الإقليم ، ذلك أنّ تبلور مطالب الحركة السياسية في إقليم الباسك كان بسبب" **نظام الحقوق المدنية العتيقة**" (Los Fueros)، الذي تمتعت به مقاطعات إقليم الباسك خلال القرن السادس عشر.

حيث انضمّت –على إثره – تلك الأقاليم طوعا إلى الملكية الإسبانية مقابل فرض هذا النظام،لكن وبمجرد أنْ أُلْغِي هذا الأخير بتاريخ 21 جويلية 1876 من طرف الحكومة الإسبانية ، فَقَدَ إقليم الباسك كُلّيًّا حكمه الذاتي وإمتيازاته.

وهو ما زاد الشعور بالظلم والتهميش في نفس كل باسكي وتحديدًا على مستوى الطبقة الوسطى ، ما أدى إلى ظهور حركات وطنية باسكية تنادي بضرورة المحافظة على الخصوصية الإثنية الباسكية[321].

---

[320]- الجهوية المستقلة في إسبانيا . متحصل عليه:
http //www.droitarab.com/2014/ 03 bloog-post_16.html :

[321]- ابتهال يونس؛ مرجع سابق . ص14.

1- تأسيس الحزب القومي الباسكي (P.N.V): لقد ساهم إلغاء نظام الحكم الذاتي العتيق –في إقليم الباسك –في بروز النزعة القومية الباسكية ، بالضبط في منطقة بلباو (Bilbao) وذلك ابتداءً من سنة 1890 ؛ نتيجة الخلافات الجهوية التي شهدها الإقليم ، عبّر عنها الأدب الباسكي في إطار سياسة الإحياء الثقافي ، وقد تزعّم هذه الحركة "سابينو أرانا"(S.Arana) الذي قام بإنشاء جمعية (Euzkadum Batzohiya) سنة 1895 التي اعتبرت النواة الأولى لحركة سياسية وثقافية بمنطقة "بلباو". وفي سنة 1897 أسَّس "أرانا" مع رفاقه من المناضلين أوَّل حزب باسكي هو"الحزب القومي الباسكي" (**P.N.V**) وهذا انطلاقًا من فكرة مفادها أنّ: "بلاد الباسك هي وطن الباسكيين" (Euskadies La patiria de Los Vascos)، يدعمه ويحميه جيش باسكي يسمى: أوشكو غوداروستيا (Euzko Gudarostasa) ، وهي مبادرة تزعمها: خوسي أنطنيو أغيري الذي دعا فيما بعد إلى دعم أنصار الجمهورية الثانية في إسبانيا.

يعرّف كذلك هذا الحزب نفسه كحزب وطني باسكي مسيحي ، يعترف بأوسكادي (Euskadi) كبلد له على طرفي البيرينه وبالأوسكيرا كلغة وطنية له[322].

أمّا عن أهدافه فقد رسم مُنْخرطوه جملة من الأهداف المبتغاة ، من أهمها:

- ضرورة إحراز التطور الإجتماعي والسياسي ، الثقافي والإقتصادي للشعب الباسكي.
- الوصول إلى الحكم عن طريق تمثيله في المؤسسات السياسية ، للدفاع عن الهوية الباسكية وطهارتها.

لهذا عكف مؤسّسوه ومنذ الوهلة الأولى من تأسيسه إلى محاولة إعادة بعث الثقافة الباسكية من جديد ، عن طريق إقامة الإحتفالات الشعبية بهدف إبراز خصوصية هذا الإقليم.

1- **بيوت الشعب (Casa del pueblo):** برزت هذه المبادرة حوالي سنة 1905 في مقاطعة بلباو ولكنّها انتشرت في المدن والقرى الباسكية الأخرى ، حيث كانت العديد من البيوت الباسكية تضم فرعًا محليًّا للحزب القومي الباسكي ، بالإضافة إلى مكتبة[323].

322 - رامون زايو ، ميكيل أيوصو ؛ مرجع سابق . ص24.

323- ابتهال يونس ، مرجع سابق . ص24.

من خلالها تتجمّع بعض الشخصيات الباسكية في سرية من أجل البت في بعض المسائل الجماعية التي تخص هذا الإقليم ، وهو تقليد قديم لا يزال يحتفظ بسماته ، في إطار إحياء التظاهرات الإجتماعية التي تجلّت في القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر.

تجدر الإشارة إلى أنّ ، تجربة "**بيوت الشعب**" هي امتداد للتنظيم التمثيلي القديم الذي ساد عند "**ميرانـدادس**" في بيسكايا التي كانت تكوّن المجالس العامة القديمة في كرنيكة أو ما يسمّى: بـ:الرباعيات في "ألافا"أو "باييس" في نابارا وهي توحي بالتقليد الجمعوي فقد كانت الدائرة الجماعية هي المجال الطبيعي الذي تتفاعل فيه العلاقات بين المقاطعات المتجاورة[324].

لاقت السلطة المركزية عناءً كبيرًا في احتواء هؤلاء الموطنين ، ومراقبة سلوكاتهم وإخضاعهم لقوانين الحكومة الإسبانية ، وأقصى ما سمحت به هذه الأخيرة هو إصدار قانون خلال سنة 1907 لم يُقرُّه مجلس النواب يعطي بعض الأقاليم مثل: كتالونيا والباسك حرية إنشاء اتّحاد فيما بينها ، وهذا بغية اختصار أعمال الإدارة المركزية وتسيير الأشغال العامة ، إلّا أنّ هذا القانون لم يُطَّبق.

1 – الحركة الإنفصالية في إقليم الباسك:

يشير المؤرخون إلى أنّ تاريخ الحركة الإنفصالية في بعض الأقاليم الإسبانية تعود إلى نحو مائتي سنة وكانت عنيفة في مقاطعتي كتالونيا والباسك اللتان كانتا شبه مستقلتين ، وقد اتّخذت هذه الأخيرة طابعًا سياسيًّا واقتصاديًّا، تحت شعار :«الله والشرائع القديمة ، على أساس عرق واحد ومذهب كاثوليكي متصلب ومتطرف».

ازداد الشعور القومي لدى الباسكيين بشكل كبير في عهد ديكتاتورية فرانكو، حينما حُرِموا من كل الإمتيازات التي سبق حصولهم عليها ، ممّا أدى إلى تأسيس حكومة منفى في ستينات القرن العشرين. وإلى ظهور منظمة(E.T.A) الإنفصالية الباسكية على مسرح الأحداث ؛ معتبرة أنّ

[324]- رامون زايو ، ميكيل أيوصو ؛ مرجع سابق . ص24.

الثورة الباسكية مقدسة ينبغي أنْ لا تُمَسْ وبلادهم "أوسكادي" واحدة سواء كانت تحت الحكم الإسباني أو الحكم الفرنسي ، شعبها واحد[325].

بدأت هذه المنظمة تشق طريقها لتحقيق أهدافها ، ولكنها اتخذت طابعًا جديًّا منذ عام 195 حينما حرم الديكتاتور "فرانكو" إقليم الباسك من كل الإمتيازات التي كان الإقليم يتمتع بها، نص عليها دستور 1931.

ومع أنّ منظمة (E.T.A) الإنفصالية كانت تركز على نشاطها داخل إسبانيا فقط ، فالمطالبة بالجزء الفرنسي كان أيضا ضمن اهتماماتها الإستراتيجية بعيدة المدى . لهذا فالقلق حول القضية الباسكية لم يَطَلْ الحكومة الإسبانية وحسب بل الحكومة الفرنسية أيضا.

ولكن مسألة العاطفة الوطنية لم تكن السبب الوحيد للقيام بذلك العصيان والثورة التي ارتبط بعامل آخر ألا وهو "الآلام المادية" التي طالما عانت منها أقاليم جمّة وعلى رأسها: أستوريا – غاليسيا –الأندلس ، كما أنّ تأثير الأكليروس الذي أقنع الفلاحين بالوقوف ضد الحكم الفرنسي من جهة والمطالبة بضرورة تحسين الوضع الإقتصادي المُتدنّي من جهة ثانية[326].

المبحث الثالث: بوادر المأزق الأمني الإثني في إسبانيا منذ 1936

واجهت الجماعات الإثنية في إسبانيا العنف على اختلاف أشكاله من قبل جماعة الأغلبية التي يتزعمها الجنرال فرانكو ، في حين بدت مظاهر التنافس واضحة بين تلك الجماعات (الباسكية و الكتالونية) حول مطالب الحكم الذاتي ثم المطالب الإنفصالية ، ما يؤكد وجود مأزق أمني إثني تعيشه إسبانيا منذ سنة 1936.

المطلب الأول: العنف الموجّه إلى الجماعات في عهد فرانكو (1936-1975):

المشكلة الإنفصالية في إسبانيا ليست بالجديدة ، فتاريخ إسبانيا حافل بمحاولات الحكومة فرض سيطرتها على الأقاليم التي تحاول الإنشقاق عن الدولة الأم ، ومن الجدير بالذكر أنّ بعض

---

[325] أحمد معوض نازلي ؛"النظام الإسباني ما بعد الجنرال فرانكو ". مجلة السياسة الدولية . العدد 43. القاهرة : مركز الأهرام، جانفي 1976.ص166.

[326] – نفس المرجع والصفحة.

الأقاليم مثل الباسك وكتالونيا كانت تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي قبل مجيء فرانكو وكان البعض الآخر مثل إقليم غاليسيا يعد نفسه لنيل ذات الحق ولكن فرانكو قمع التطلعات وعاد بعقارب الساعة إلى الوراء ورفض أي تنازل عن السلطة للأقاليم .

فقد كان على يقين راسخ بأنْ تحكم إسبانيا حكمًا مركزيًّا ، وعليه وجَّه الديكتاتور "**فرانكو**"* كل مظاهر العنف (المادي ،المعنوي "الثقافي" والسياسي) للأقلّيات الناشئة سياسيّا والمتميزة ثقافيّا على إعتقاد راسخ منه أنّها تُعتبر تهديدًا خطيرًا لوحدة الدولة، تهديد يزعزع الوحدة السياسية والإجتماعية التي تحققت بعد نضالات تاريخية كرّستها الحرب الأهلية الإسبانية[327].

أمّا الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939) فقد عُرّفت بأنّها: مجموعة المعارك الدموية التي وقعت أحداثها في إسبانيا منذ جويلية 1936، على إثر فوز الجبهة الشعبية (تحالف القوى اليسارية والإشتراكية) بأكثرية المقاعد في الإنتخابات البرلمانية ، مما أدى بالقوى اليمينية إلى التمرد على النظام الجمهوري الديمقراطي وإعلان حرب مدمرة بالتحالف مع قوى الجيش ضد الطبقة العاملة الإسبانية وحلفائها . وقد انتهت الحرب الأهلية في شهر مارس 1939، اتّسمت الحرب الأهلية الإسبانية بكل ملامح الحرب الأهلية ، كعنف الصراع الإيديولوجي وظهور العدوان والتنافس الكامن بين المناطق والأقاليم وعمليات الإنتقام الفردية والجماعية وعدم تنفيذ قواعد الحرب وقوانينها (كالإعدام بدون محاكمة وإغتيال أسرى الحرب وإطلاق النار على

* فرانكو باهاموند فرانشيسكو (F. B. Fancisco) (1892-1975) جنرال ورجل دولة إسباني تخرّج من مدرسة المشاة في طليطلة 1910 ، عمل في المغرب من 1914 إلى غاية 1927 برتبة ملازم أول ثم تمّت ترقيته إلى رتبة جنرال في 1925. بعدها انتقل إلى جزر الكناري وهناك هيأ لإنقلاب 1936 ، الذي أطلق شرارة "الحرب الأهلية" الإسبانية ، وفي سنة 1938 استطاع فرانكو أن يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة وقيادة القوات البرية والبحرية وأصبح يلقب بـ: "الكوديو" أي الزعيم حزبه الأوحد (حزب الفلانج أي الكتاب). أعلن حياد بلاده في 1939 ، كما حمل البرلمان التصويت على القانون للخلافة على العرش ليُعيد نظام الملكية في إسبانيا ونصب "خوان كارلوس" ملك إسبانيا منذ 1975.
المرجع: مسعود الخوند ؛ مرجع سابق . ص319.

327- Stanley .G.Payne; El régimen de Franco . 1987, Alianz a Editorial ,Madrid. p96.

الجماهير العزّل ، ونسف المساكن والمصادرة التعسّفية) ، أنهت الحرب الأهلية الإسبانية التجربة الجمهورية الديمقراطية التي حاولت القوى التقدمية تنفيذ التطور الإشتراكي بالسبل السلمية[328].

وبإنتصار القوات المتمردة اليمينية على الديمقراطية وإعلان الحكم العسكري بقيادة الجنرال فرانكو الذي أصبح «قائد إسبانيا برعاية الله» (par la Gracia Caudillo de Espsana Dios) ، تحت شعار: «إنّ الدستور الإسباني الآن سوف يتميز بتركيز كبير للسلطة ، في إطار قيادة واحدة ، وهذا دون مغالاة في تقدير هرم الحكم مع الإنضباط وتكريس الأهداف المرجوة».

بدت بذلك الفرانكوية (EL.Franquismo) نظاماً مستبداً ومتسلطًا بحقّ ، مشيراً إلى تبنّيه لمبادئ إيديولوجية أكثر صفاءاً وتفاخراً ، أمّا ختم الأمة الإسبانية في إطار الفرانكوية فأساسه: «دائمًا يعلم أكثر ويملك أكثر الحجج» ، مؤكداً بذلك دور القوات العسكرية في تحقيق الإستقرار الداخلي لإسبانيا[329].

وتأكّد ذلك ، بتوجيه فرانكو إلى إقليمي الباسك وكتالونيا ضربات قاسية سواء أثناء الحرب الأهلية أو بعدها ، واصفا كلاَ الإقليمين بـ: "**المقاطعات الخائنة**" ،على أساس أن الباسكيين والكتالونيين ساندوا الجمهوريين في حربهم ضد المتمردين بزعامة فرانكو[330].

عليه ، وخشية من فرانكو أنْ يؤدي الإعتراف بالإختلاف: العرقي ، اللغوي إلى تشظّي إسبانيا ويحول دون خلق مجتمع متجانس ،وبمزاج جيد ومعنويات مرتفعة إثر النصر الذي حققه هذا الأخير، فقد اعتبر فرانكو أنّ: «السياسات الخاصة بالهوية تُعدُّ خطرًا على وحدة الدولة ، لذا لجأ إلى قمع الهويات المتنوعة وتجاهلها على المستوى السياسي»[331].

أولًا– العنف المُوجّه إلى الجماعة الإثنية الباسكية: كانت أولى الخطوات التي أقدم عليها "فرانكو" هي إلغاء الحكم الذاتي على إقليم الباسك ، الذي تأسس في 15 أكتوبر1936، حينما

---

[328]- الهيثم الأيوبي ، أكرم ديري وَآخرون ؛ الموسوعة العسكرية . ج1 . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981. ص ص540،538.

[329]- Amando de Miguel ; Sociologia del Franquismo .Barcelona La Guerra civil Española, SantVicenc dels Horts .1978. p245.

[330]- ابتهال يونس ؛ مرجع سابق . ص155.

[331]- Ramon Tamames ; La guerra civil espanila una reflexion moral 50 anos después .Barcelona: Editorial planeta ,1986 . p 133.

أصدرت الحكومة الإسبانية آنذاك قانون: "الحكم الذاتي لإقليم الباسك" وانتخب على إثرها "**خوزيه أنتونيو دي أجيري**"(J.A. de Aguirre) رئيسًا لهذه الوحدة السياسية والإقليمية ، وبذلك تم استحداث أول حكومة باسكية بقيادة **أجيري** التي تشكّلت من 05 وطنيين باسكيين وَ03 إشتراكيين وشيوعي واحد . بالإضافة إلى عضو من كل حزب من الأحزاب الجمهورية.

ونظرا لسوء الأوضاع التي شهدتها مقاطعات إقليم الباسك ، فقد تمتعت هذه الحكومة بواسع الصلاحيات ، غير أنّ سيطرتها لم تتعدّى مقاطعتي: "بيسكايا" وَ"جيبوزكوا" ، ذلك أنّ كُلّا من: "ألافا و نافارا " كانتا – منذ البداية– كانت في قبضة السلطة العسكرية لفرانكو . وخلال سنة 1937 تمّت السيطرة على كل مناطق إقليم الباسك من طرف جيش "فرانكو" لتضطرّ معه الحكومة الباسكية الإنتقال إلى إقليم كتالونيا ، وبعد سنة 1939 إنتقلت إلى الخارج . كما أقدم "فرانكو"على إصدار قانون 23 جوان 1937 يتمُّ بموجبه:

– إلغاء الحكم الذاتي في إقليم الباسك وكذا حظر إستخدام وممارسة اللغة الباسكية[332].

– تجميد نشاطات الأحزاب السياسية الباسكية ، وفي مقدمتها: الحزب القومي الباسكي (P.N.V) وحرمانها من جميع الإمتيازات التي سبق حصولها عليها مع تبنّي "الأحادية الحزبية" خلال 1939 بقيادة من "حزب الفلانج"(Las Falanges) أي الكتائب المسلحة ، وقد أسّس هذا الحزب **خوسيه** إبن" **دي ريفيرا** "(De Rivera) الديكتاتور السابق ، ومع ظهور هذا الحزب إضمحلّت كل الأحزاب[333].

كما أقدم كذلك فرانكو على تصفية أعضاء الحكومة الديمقراطية الباسكية وعلى رأسها" **أجيري**" زعيم حزب الباسك القومي آنذاك ، على إعتقاد منه أنها حكومة لطالما كانت تهدّدُ أمن وإستقرار البلاد . كما أنها تَضُرُّ بأسطورة " الحرب الصليبية المقدسة" التي حاول فرانكو أنْ يحققها في حربه ضد الجمهوريين.

[332]- رامون زابو ؛ ميكيل يوصو ؛ مرجع سابق . ص 13.

[333]- محمد مراد ؛ أوربا من الثورة الفرنسية إلى العولمة . بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2010. ص 165.

– الإضطهاد الديني في إقليم الباسك (تدمير المدينة المقدسة) ، وقع الهجوم على إقليم الباسك في تاريخ 31 مارس 1937 بقيادة الجنرال " **مولا**"(Mola) وبمساعدة من الطيران الألماني ، في شكل قصف مستمر وُصِفَ بالوحشية ، مستهدفًا بالدرجة الأولى مدينتي: "**دورانجو**" (Durango) و**جرنيكا** (Garnica) ،هذا وفي ظلّ رفض الرئيس الباسكي "أجيري" كل اقتراحات السلام المنفرد التي عرضها عليه المتمردون بواسطة الفاتيكان ، أدرك "**مولا**" عدم قدرته على مقاومة إقليم الباسك ، الأمر الذي دفعه إلى تعزيز قواته في الأسبوع الأول من شهر أفريل 1937 ، بفرق من "الريكيتيس" أو (السهام السوداء) الإيطالية ، حيث كانت الوسيلة الوحيدة للإنتصار والتقدم في نظر المتمردين. من أجل سحق القرى والمدن الباسكية دون تفرقة ، وقد قامت قوات المتمردين في 26 أفريل من نفس السنة بقصف"جرنيكا" بوحشية بالغة ، ممّا أدى إلى مقتل ما يقارب 250 شخص ، تُعتبر "جرنيكا" مدينة الباسك المقدسة ورمز حُرّيتهم ، كما تمّ إضطهاد رجال الدين – في هذا الإقليم – بالإضافة إلى تبنّي إجراءات خاصة بمنع مزاولة الطقوس الدينية في تلك المدينة[334].

وبالرغم من أنّ الغالبية العظمى من الأكليروس الإسباني قامت بمساندة تمرد الجنرال "فرانكو واصفة إيّاه بأنّها: «حرب صليبية بطولية ضد الشيوعية الشيطانية ، إيمانًا منهم بأنه يمثل صحوة أمة كاثوليكية أصيلة ضد الإلحاد» . لكن وفي المقابل أعلن الأكليروس الباسكي ولاؤه للحكومة الجمهورية، الأمر الذي أثار حفيظة الجنرال "فرانكو"[335].

ثانيًا – العنف الموجه إلى الجماعة الإثنية الكتالونية: بالنظر إلى أهم المحطات السياسية في تاريخ كتالونيا فقد حصل هو الآخر على "الحكم الذاتي" سنة 1931(خلال الجمهورية الثانية الإسبانية) واستطاع تكوين حكومة كتالونية تسمى: "**Geneoalita**" سنة 1932 برئاسة "ماسيا" (Masia). شاركت حكومته بكل فعالية في الحرب الأهلية الإسبانية منذ عام 1936، فقد أعلن هذا الأخير وبكل جرأة انفصال جمهورية "كتالونيا" ، وإن كان فشل في الإستمرار في هذا

[334]-Preston paul ; La guerra civil espanola . Spain: Impreso en Espana Inpreso en SJAGSA, 2006.p313.

[335]- إبتهال يونس ؛ مرجع سابق . ص155.

الموقف مُوَاجهًا المتمردين بقيادة فرانكو إلّا أنّ هذا الأمر لطالما أثار قلق الحكومة الإسبانية ذلك أنّ إقليم كتالونيا قد لعب دورًا كبيرًا في التمرد ومواجهة حكم فرانكو[336].

لقد كان إقليم كتالونيا في تلك الفترة مُشبّعًا بالأفكار الإشتراكية. وانعكس الأمر على الأفكار التي قدمها العديد من الباحثين والمفكرين الكتالون حينما سعوا جاهدين لنشر المبادىء الشيوعية مؤمنين بمبدأ أساسي يقوم على التصدّي لأي شكل من الإستبعاد[337].

قمع فرانكو أي نوع من الأنشطة العامة المرتبطة بالقومية الكتالونية ، الأناركية ، الإشتراكية والشيوعية ، فتم على إثرها حظر استخدام اللغة الكتالونية أو نشر كتب بذات اللغة ، أو حتى مناقشة مواضيع عن التحرر في جلسات مفتوحة ، كجزء من هذا القمع ، كما منع استخدام اللغة الكتالونية في المؤسسات التي حدّدتها الحكومة وخلال المناسبات العامة[338].

كما أقدم هذا الأخير، على إصدار القانون الخاص بالمسؤوليات السياسية الصادر في جانفي 1939 ، ألقى في إطاره القبض على العديد من السياسيين والضباط والجنود ، الموظفين والمسؤولين الجمهوريين في كتالونيا.

بالإضافة إلى ذلك قام فرانكو بإلغاء الإصلاح الزراعي ولائحات العمل الحر في كتالونيا حيث أنشأ نقابة قومية تحت إشراف الدولة وعادت الأراضي إلى كبار المُلاّك[339].

ثالثًا– سياسة الإستبعاد الثقافي في عهد فرانكو (1939-1975): لقد حاولت "الإستراتيجيات الصهرية والإدماجية" التي تبنّاها فرانكو تجاه الجماعات الإثنية المتمايزة (تحديدا القومية الباسكية – القومية الكتالونية) تطبيق تدخلات متنوعة وإنْ كانت كلّها تَصُبُّ في فكرة "القمع" ، يمكن إجمالها في:

---

[336]-Editorial critica ,1986. p105. Azana Manuel ; Causas de la Guerra de Espana . Barculona:

[337]-Carlos Semprum-Maura; Revolucion y contrarrevolucion En Cataluna (1936 – 1937).Madrid: Tusquets Editor ,(S.D.E).p99.

[338]-Stanley payne ; op.cit.

[339]- نفس المرجع . ص ص155،156.

1- تجميع السلطة السياسية مركزيًّا والقضاء على أشكال السيادة المحلية أو الحكم الذاتي التي تتمتع بها مجموعات الأقلّيات تاريخيًّا: بحيث تُتَّخذ جميع القرارات الهامة في هيئات تحظى فيها المجموعة المهيمنة بالأغلبية.

2- إنشاء نظام قانوني وقضائي مُوَحّد يعمل بلغة المجموعة المهيمنة ويستخدم تقاليدها القانونية وإلغاء أي أنظمة قانونية سابقة تُطبِّقها مجموعات الأقلّيات.

3- إقرار قوانين عن اللغة الرسمية تنص على أنّ لغة المجموعة المهيمنة هي اللغة القومية الرسمية الوحيدة التي يَتَحَتَّم استخدامها في دوائر الدولة ، المحاكم والخدمات العامة والجيش والتعليم وسِوَى ذلك من المؤسسات الرسمية.

4- إقامة نظام تعليم إلزامي على الصعيد القطري يُشجّع المناهج المُوَحَّدَة وتعليم لغة المجموعة المهيمنة آدابها وتاريخها ويصفها بأنّها لغة وآداب « قومية» و تاريخ « قومي».

5- تَبَنِّي شعارات للدولة تُشيد بتاريخ المجموعة المهيمنة وأبطالها وثقافتها ، حيث تبرز في أمور مثل: إختيار الأعياد الوطنية أو تسمية الشوارع والمباني والمعالم الجغرافية[340].

وعليه ، حاولت الدولة الإسبانية في عهد فرانكو تأسيس شرعيتها السياسية وتعزيزها عبر استراتيجيات بنّاءة ؛ بحيث سعت إلى تأمين أراضيها وحدودها ، توسيع الإمتداد الإداري لمؤسساتها وإكتساب ولاء مواطنيها وطاعتهم ، من خلال سياسات التطهير أو الإدماج.

لقد نجحت استراتيجيات الصهر والدمج هذه (أحيانا) في توفير الإستقرار السياسي بإسبانيا – في عهد فرانكو – ففي أسوأ الحالات أدى الصهر القسري إلى إعتداءات إبادية ، وفي الحالات الأقل تطرّفًا اشتملت هذه الإستراتيجيات على أشكال عديدة من الإستبعاد الثقافي تُصعّب على الفرد داخل الجماعة الإثنية (سواء كانت: باسكية أم كتالونية) إمكانية الإحتفاظ بطرق عيشه ولغته ودينه أو نقل هذه القيم إلى أبنائه ، حيث تُولّدُ مثل هذه المسائل مشاعر قوية بين الأفراد مُسَبِّبَة من جراء ذلك الإمتعاض[341].

---

340 - تقرير التنمية البشرية لعام 2004 ؛ مرجع سابق . ص48.

341-Francisco Jovier Gomez Diez ; Espana Liberalismo y Vertebracion national (1780-2009).Espana: Gesbiblo S.L ,2009.p162.

كرّست السياسة "أحادية القومية" (الاستبعادية) للفئات المتمايزة داخل الدولة ، التي ترفض فكرة الهويات المتعددة والتكاملية المتبنّاة من قبل الدكتاتور "**فرانكو**" ، التنازلات المحلية التي لم تُعزّز الولاءات لمؤسسات مشتركة ، كما أنّها أَدخلت تحدّيات شقاقية في منظومة الحكم السياسي . قادت إلى نشوء ونمو حركات انفصالية ، كما عملت على إبراز مجموعات ناشطة سياسيًّا ومتميزة ثقافيًّا هدفها تهديد وحدة الدولة وزعزعة الوحدة السياسية والإجتماعية التي تحققت بعد نضالات تاريخية[342].

المطلب الثاني: المطالب الإنفصالية في إقليم الباسك (سياسة اللجوء إلى الإرهاب):

وسط الجو السياسي الذي كان يئنُّ تحت سيطرة الجنرال فرانكو ، بدأت الثورة الباسكية تشقُّ طريقها لتحقيق أهداف شعبها وتمجيد قوميتها ، وقد بدأت هذه الثورة التي يرجع تاريخها إلى عشرات السنين . تتأخذ شكلا جدّيًّا منذ عام 1959 حينما ظهرت منظمة "ETA" الباسكية على مسرح الأحداث.

1- العنف السياسي والمادي في إقليم الباسك: ارتبط العنف والإرهاب في إقليم الباسك تاريخيًّا بالأفكار التي قدمها كل من: **جوليان ما داريانا** (J.M.Dariana) وَ**أجيري**(Aguirre)، وهما العضوان التاريخيّان لهذه المنظمة ، لقد كان ذلك قُبَيْل إندلاع الحرب الأهلية . ونتيجة للممارسات القمعية للجنرال فرانكو تجاه أعضاء الحزب القومي الباسكي (P.N.V) ، قرَّرَ الكثير منهم الفرار إلى الخارج ، حيث كانت وُجهتهم دول أمريكا اللاتينية.

لقد كان العديد من الطلبة الباسكيين أمثال: **سان سيباستيان** (Sun.Sebastian) ، **رافاييل ألبريثو** (R.Alberto)، **خوسي ألفرز** وَ**جوليان ماداريانا** ؛ يعقدون إجتماعات يناقشون في إطارها مسائل قومية ، وقد استطاع **ماداريانا** الذي نال شهادة دكتوراه في الحقوق بجامعة كامبردج ، أنْ يجد فيها البيئة المناسبة لطرح أفكاره التي ضمَّنها في كتابه: "**محلبة سرية**" ، وبعد عودة "**جوليان ماداريانا** "إلى إقليم الباسك سنة 1952 عكف على عقد اجتماعات سرية في منزله نوقشت خلالها مسائل عدة: اقتصادية وفي الحقوق، الفلسفة .... الخاصة بشعب الباسك . حيث كان يُرَدِّد على الـــــدوام:

342 - تقرير التنمية البشرية لعام 2004 ؛ مرجع سابق . ص48.

«أقسم سنحافظ على أمننا ، ونكرس أنفسنا لهذه القضية المقدسة وهي الإفراج عن ثقافتنا وأرضنا.. ». وفي 18 جويلية 1956 حاولت هذه المجموعة من الطلبة رفع علم الباسك فوق كاتدرائية "**دونوسيا**" في ذكرى انتصار الجنرال "**فرانكو**"على الجمهوريين[343].

يشير اختصار "ETA" إلى "**بلاد الباسك والحرية**" وقد أُعلِن عن ميلادها بتاريخ 11 جويلية 1959؛ وهي منظمة تدعو إلى انسلاخ الباسك عن إسبانيا[344]. كانت المنظمة في بداية تأسيسها تستند إلى الإيديولوجية القومية الماركسية – اللينينية (Basque Nationalisme Marxisme Lénimisme) و على"مبدأ الإستمرار معًا" (Bietanjamai) كما أنها تؤمن بالإستقلال الكامل لإقليم الباسك تحت شعار : أربعة + ثلاثة = واحد و معناها : الجمع بين المقاطعات الإسبانية والمقاطعات الفرنسية ليتوحّد إقليم الباسك ، ليشكل دولة واحدة اشتراكية ومستقلة[345].

وتتخذ – في هذا السياق – منظمة"ETA" رمزا خاصا بها يتجلى في صورة أفعى وهي تمثل الجناح السياسي (جناح الحمائم) تلتف حول فأس طويلة وهي تُجسّد بدورها الجناح العسكري للمنظمة (جناح الصقور) ، تضم "ETA" في إطار هيكلها التنظيمي:

1- لجنة القيادة: تشمل من 7 إلى 10 قادة ، ونظام داخلي يدعى "Tuba" والذي يعني" دليل اللجنة"

2- اللجنة الإستشارية : تسمى بـ :(Tuba – hitu) ، أما قوات المنظمة " Taldes" فهي في شكل مجموعات مُسيّرة من طرف قادة عسكريين يتراوح عددهم مابين 3 إلى 5 قادة.

عمليًا: كانت مهام منظمةETA تتم في شكل سرّي وهذا إلى غاية سنة 1962 ، حيث امتزجت أعمالها مابين : العنف السياسي والعنف المادي ، استهدفت من خلالها : السياسيين ، رجال الأعمال، القضاة وحتى الجيش ، فكانت أولى عملياتها الإرهابية تتجلى في تغيير مسار قطار

---

[343]- El Franquismo an año 19: Einsenhower trae a Espana El ruenõ muricano. juan carlos laviana; Una produccion del Grupo unidad editorial ,S .p , 2006 .pp55-58. Espana:

[344] -E.Témime ,A.Broder,G.Chastagnaret ;Historia de la Espana contemporanea desde 1808 hasta nuestros dias Traduccionde albert carreras. Barcelona:Editorail ariel ,S.A.Corcega ,1989.p358.

[345]- عثمان علي حسن ؛ الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي العام . كردستان : المكتبة العامة ، 2006 . ص 149.

عسكري وذلك في18 جويلية 1965 ، كما سعت المنظمة إلى اللجوء لمواصلة التخريب والتفجير في كامل القطر الإسباني في تلك الفترة بهدف زرع البلبلة والترهيب.

وكرد فعل شنّت حكومة فرانكو حملة قاسية بدت بشكل جلي سنة 1970 ، وهذا على إثر قضية مدينة "بيرجوس " الصناعية التي تعتبر مركز اليسار في إقليم الباسك ، حيث ألقت السلطات الإسبانية القبض على ستة من زعماء الباسك الثوريين وحكمت بالإعدام والسجن على تسعة آخرين ، استمرت منظمة "ETA "في ممارسة أعمال العنف السياسي ، التي بلغت ذروتها سنة 1972، حينما تم اغتيال **غارسيا كاميرا** (J .Gocoehea) – وهو رئيس الحكومة آنذاك و مساعد الرئيس فرانكو– **كاريرو بلانكو**" (Carero Blanco) بتاريخ 21 ديسمبر 1973، و قد أذاعت منظمة"ETA " خبرا تتحمل فيه مسؤولية الحادث مُرَدّدة مقولة :« النضال ضد القمع والإنتقام لقتل تسعة من أعضاء المنظمة المناضلين ، والرغبة في قتل الرجل القاسي الذي يعتبر حجر الزاوية في نظام الحكم الإسباني ..»[346].

وبناءً على ذلك ، تعتبر المنظمة أن عنفها السياسي الذي يتجسد في قتل المسؤولين الإسبان من سياسيين وعسكريين أمر واجب ، لأنه دفاع عن النفس وعن الثورة ومنجزاتها في إسبانيا *. وهذا يعني أن المنظمة لا تفكر في تقديم أيّة تنازلات أساسية ، وأن مطالبها واضحة و التي تنحصر في ثلاث نقاط رئيسية لا تخضع للمساومة وهي:

1- انسحاب القوات الإسبانية من بلاد الباسك ، وإيقاف القمع الجسدي والفكري وإطلاق سراح المسجونين السياسيين.

---

[346]- Hérodote :de géographie de "Les coulisses du peuple basque"Barbara Loyer ; .
p142. géopolitique.france : (S ,M,E) .1998.

* - تخطّت المسألة الباسكية حدود المواجهة الثنائية بين الثوار والحكومة الإسبانية ، حيث أصبح التحدّي موجّها أيضا للعاصمة الفرنسية ، حينما تبنّت منظمة " **إيباريتاراك السرية** " (وتعني أهل الشمال وهي أقدم منظمة ثورية في بلاد الباسك الفرنسية) مجموعة من العمليات: مهاجمة المؤسسات الإقتصادية الفرنسية في اسبانيا (الهجوم على بنك ناسيونال دي باري – مركز شركة سيتراون للسيارات) ، و كان الهدف منها هو ترويع السلطات الفرنسية ودفعها إلى موقفها من اللاجئين السياسيين الإسبان مع رفضها منح اللجوء السياسي للباسكيين المقيمين فوق الأراضي الفرنسية و لاسيما في الجنوب الغربي الفرنسي._**المرجع** : محمد علي المداح ؛ مرجع سابق . ص ص 158،159.

2- التنفيذ الفوري لقيام المجلس الإقتصادي والإداري الأعلى الذي يعطي لبلاد الباسك ، كخطوة أولى حكمها الذاتي ماليا وإلى حدها اقتصاديا.

3- الإلغاء الفوري لثنائية اللغة في بلاد الباسك و الإعتراف باللغة الباسكية ، لغة وحيدة ، حيث لا وجود للغة الإسبانية[347].

وقد اختارت منظمة"ETA " مواصلة طريق الكفاح المسلح – حتى عقب وفاة فرانكو سنة 1975– ضد حكومات مدريد المتتالية كوسيلة لتحقيق أهدافها ، خاصة وأنها كانت قد رأت في رحيل فرانكو ومجيء " الملك كارلوس " فرصة مناسبة ، وهذه المرة لمهاجمة الجيش الإسباني . حيث وَجَّهَت المنظمة عملياتها الإرهابية تجاه الجيش ، بغية إثارة القوات المسلحة ودفعها للتدخل والإستيلاء على السلطة والقضاء على نظام " الملك كارلوس " ، بعد أن ظلّ الجيش بعيدا عن الصراعات السياسية وهكذا أصبحت إسبانيا تعيش على فوهة بركان ، ففي 9 جانفي 1979 سقط "**ميجيل كرونر كوينكا** "(M.K.Cuenca) القاضي الكبير في مدريد ورئيس المحكمة العليا برصاص المنظمة بالإضافة إلى مصرع الحاكم العسكري لمقاطعة " جويبوزكوا " والحاكم العسكري العام للعاصمة مدريد ، في أعنف ضربة توجهها المنظمة إلى إستقرار البلاد السياسي . مضيفة إلى كل هذا أنها قررت تخريب موسم السياحة الإسباني (صيف 1980) عن طريق زرع القنابل على الشواطئ الإسبانية ، بغية التأثير على الحكومة حتى تقوم بتحسين ظروف المحتجزين المعيشية لنحو مائة من فدائيي الباسك كما واصلت المنظمة أعمال العنف كالهجوم على مطار مدريد ، حريق في فندق " **بلمادي** " في جزر البليار ، إنفجارات في إقليم كاسيتك[348].

خلال الفترة الممتدة من سنة 1976 إلى غاية 1980 استطاعت منظمة ETA أن تفتك اعتراف وموالاة العديد من أطياف المجتمع الباسكي ، محتملة بذلك مسؤولية مئة عمل إرهابي . بما فيها عمليات إغتيال لـ: 30 شخص سنة 1975 ، و21 عام 1976 ، 28 سنة 1977 ، و قد تضاعف عدد القتلى إلى أن وصل العدد 85 شخص سنة 1978 و 118 عام 1979 و 124 خلال سنة 1980 ، لتواصل عملياتها سنة 1981 لتصل إلى 38 ضحية و 44 آخرون عام

[347]- Diego Muro Ruiz ; "Ethnicity and violence : the cause of radical basque nationnalism" .Doctor of philosophy .(london school of Economics and political science ,university of london .in : Etheses.lse.ac.uk /2522/1/u615471 .pdf.

[348]- محمد علي المداح ؛ مرجع سابق . ص ص 156،157.

1982 . وقد قاد أدّى تطرّف العديد من عناصر المنظمة في الكثير من الأحيان إلى عرقلة مسارها و أهدافها ، حيث ظهرت بوادر الخلاف بين أعضائها في السنوات الأخيرة من مرحلة حكم فرانكو[349].

على إثرها بدت بالفعل إسبانيا غير مستقرة بالمرّة ، وأصبح بهذا اسم منظمة"ETA " مرادفا للإرهاب ، حينما تبنّى أفرادها إستراتيجية دموية ، تتعرض للأرواح وهم يرابطون في المناطق الجبلية من إقليم الباسك و يتحصّلون على السلاح بالأموال التي تبتزُّها عن طريق السطو المسلح على البنوك وفرض الضرائب على رجال الأعمال المذعورين.

وبالرغم من أن هناك دلائل قوية تشير إلى فقدان منظمة"ETA " للتأييد والمساندة لجناحها العسكري في اوساط الشعب الباسكي في عهد فرانكو ، إلاّ أن جناحها السياسي لا يزال يحضى بتأييد كبير وهذا بعدما منح إقليم الباسك حكما ذاتيا في 17 جوان 1979. حيث جاءت نتيجة أولى انتخابات برلمانية في إقليم الباسك لتطيح بفكرة «تراجع مطالب المنظمة».

وهذا حينما فاز ائتلاف " هاري بتاسونا(H,B) الماركسي الذي يساند جناح "ETA " المتطرف وحصل على أحد عشر مقعدا من مقاعد البرلمان الباسكي ، و فاز بالمركز الأول حزب الباسك الوطني(P,N,V) بزعامة " **كارلوس جرايكوتشيكا** " . الذي مثّل الإقليم أثناء مفاوضات الحكم الذاتي مع الحكومة الإسبانية والمعروف عن هذا الحزب ، كاثوليكي محافظ استطاع اجتذاب مساندة الطبقة العاملة وله تاريخ حافل بالنضال من أجل قضية " **استقلال الباسك** " حيث احتلّ 35 مقعدا من مقاعد البرلمان ، كما سجلت التنظيمات اليسارية المتطرّفة انتصارا ملحوظا في هذه الإنتخابات البرلمانية. والجدير بالذكر أن جناح "ETA" السياسي لا يُقْدِم على عمليّات القتل بل يُشرف على عمليات الخطف والتخطيط للتفجير و فرض الضرائب[350].

---

[349]- Javier Tusell ; Dictadura Franquista y Democracia (1939 – 2004) Historia de Espana XIV . Barcelona :Santa perpétua de Mogoda ,2005 . pp292 ,293 .

[350]- سوسن حسين ؛ "وحدة اسبانيا وتحديات الحركات الإنفصالية" . مجلة السياسة الدولية . القاهرة : مركز الأهرام ، 1980.ص ص 220– 223.

وقد أصبحت بهذا التجمعات اليسارية المتطرّفة في إقليم الباسك في وضع تستطيع معه فرض إرادتها على الحكومة المركزية ، وبقيادة من نواب ائتلاف " هاري بتاسونا(H ,B) قدّم هؤلاء جملة من المطالب منها:

– منح إقليم الباسك استقلاله الكامل.

– الإفراج عن المعتقلين بتهمة الإرهاب.

– ضم إقليم نافارا إلى إقليم الباسك الذي لطالما أجَّلتها إسبانيا.

وقد دعم الجناح العسكري في منظمة"ETA " تلك المطالب ، مُؤكدا ذلك حينما وقعت أحداث دامية في " سان سباستيان "(Sun Sebastian) و " بامبلونا "(Bamblona) عاصمة إقليم "نافارا"(Navara)، و كان هو المسؤول عنها[351].

وفضلا على ماتقدم ، فقد شهدت فترة الثمانينات من القرن العشرين إستمرار أعمال العنف التي تبناها كلا الجناحين ، وخلال سنة 1992 تم اعتماد قيادة ثلاثية جديدة للمنظمة – تدعيما لها – تضم : القيادة العسكرية لـ: **فرانشيسكو نيخيكا ڤارماندیا** (F ,N. Garmendai) الملقب بـ: **باكيتو** (paquito).

– القيادة السياسية لـ: **خوسي لويس ألفرز سانتريستينا** (J.A. Santciristina) الملقّب بـ : **تيسكلييس** (Txelis).

– القيادة اللوجستية لـ: **خوسي ماريا آريغي إروستارب** (J,A,Erostarbe) الملقب بـ: **فيتي** (Fiti) سميت هذه القيادة الجماعية بـ: قبة الإيتا (ETA Cupula) التي أقرت النهج الراديكالي المتصلب وفق إيديولوجية ليبرالية بدل الإشتراكية اللينينية.

ضاعفت المنظمة مهامها مستهدفة في أفريل 1995 الوزير الأول الإسباني" **خوسي ماريا أزنار**" (J.M.Aznar) في محاولة فاشلة لإغتياله ، وفي شهر أوت من نفس السنة شنَّت

[351] - Michael T .Weaver ; " protest ,Radiacalism and Militancy in Spain ‘s Basque country :The Basque Nationlist Movement and the persistent struggle of ETA".Department of political ,University ,2002 . in : https://www.csbsju.edu/Documents/libraries/thesis_1.pdf.

المنظمة هجوما فاشلا سعت من خلاله إلى قتل الملك " **خوان كارلس الأول**"(J.Carlos I) في إسبانيا ، أما في 10 جويلية 1997 فقد تم إختطاف رئيس الحزب الجمهوري " **ميقال أنخال بلانكو** "(M.A.Blanco) ليتم إغتياله بعد ثلاثة أيام[352].

2- **العنف المُوَجَّه إلى منظمة (ETA)** : كان شعار إسبانيا منذ عهد فرانكو وما يزال: « يفضل إسبانيا حمراء على إسبانيا مجزأة » ، لذا ونتيجة للأوضاع المتأزمة التي طبعت المشهد الإسباني برزت " حركة عسكرية معادية للإرهاب " منذ 1975، في إطار سياسة الحرب القديرة التي تبنتها إسبانيا لمواجهة منظمة (ETA) ، حيث تشكلت على إثرها حركة (A,T,E) ، تليها حركة (A.Triple) ،أما الجماعات المسلحة الإسبانية فقد كان أبرزها جماعة (B,V,E) التي تأسست في 2أوت 1978 وهي في مجموعها حركات سعت من خلالها إسبانيا للقضاء على أعضاء منظمة (ETA) ، أما أقوى الجماعات فهي (G,A,L) (جماعة ضد الإرهاب من أجل الحرية . التي لجأت إلى أسلوب التصفية الجسدية والتعذيب حتى الموت ، حيث نشطت على مستوى التراب الإسباني . وقد بلغت أوجَّ عملها خلال سنة 1983، حينما قامت بإستخدام المرتزقة للوصول إلى أعضاء منظمة (ETA) وفي حملة موسّعة قامت بها جماعة (G,A,L) تم توقيف واعتقال الزعماء الثلاثة للمنظمة سنة 1992 في الشمال الباسكي وبالضبط في بلدة " بيدارت " (Bidaret). واستفحل الأمر حينما ازدادت الخطابات المتشددة من قبل زعماء العديد من الأحزاب الباسكية ، و في مقدمتهم زعيم الحزب الباسكي "إكسافر أرزاليز"(Xavier Arzalluz) الذي أشار إلى أن " المقابل الوحيد و المقبول للإشتراك في حكومة مركزية أو دعم هذه الحكومة في البرلمان لن يكون إلاّ بالإعتراف بالحكم الذاتي الكامل لإقليم الباسك"[353].

المطلب الثالث : التمرّد و المطالب الإنفصالية في إقليم كتالونيا – سياسة النفوذ الإقتصادي–

كانت ولا تزال الروح الإنفصالية موجودة في إقليم كتالونيا ، معتبرة أن نيل الإستقلال الذاتي الذي يفسح لها المجال بسن قوانينها بنفسها في بعض القضايا و بإعداد تشريعها الخاص في

352- Carlos.p. Borros ."E ,T,A tirrorism :police action political rreasures and influnce of violence on Economie Activity the basque country ." Feberuary 2006. p p 2.7. http://www .brun el .ac.uk ./9379/ ufwpy0603-pdf.

353- Jean Paul Bled ;La Démocratie aux états – unis D'amérique et en Europe (1918 – 1989) .France :(S ,M,E) ,1999 p225. .

مجالس منتخبة ، ما هو إلاّ مرحلة انتقالية لمطلب أسمى وهو الإستقلال التام الناجز الذي يشير إلى الحالة التي تعّبر عن الإنفصال عن الدولة التي عاشت في ظلّها حتى الآن:

1- مظاهر التمرّد و الإنفصال في إقليم كتالونيا:

دفعت السنين القاسية التي مر بها إقليم كتالونيا إبان الحكم الدكتاتوري إلى بروز حركات شعبية . التي وصفها الباحث **بيدرو لاين** (Pedro lain) شهر ديسمبر من عام1981 بأنها : « محاولات جيدة للتعبير عن القومية الكتالونية ، فهي نابعة من شعب متحد عند اتخاذ قرار معين، له مبادؤه وأهدافه و تميزة الروح الكتالونية المقدسة »[354].

طفت على السطح العديد من التنظيمات السرية التي تطالب بإستقلال وانفصال إقليم كتالونيا عن إسبانيا ، وفي مقدمتها " حركة استقلال إسبانيا " ؛ وهي حركة سياسية تؤمن بأن هذا الإقليم هو دولة وأمة لها تاريخ ولغة مميزة ، تعود نشأة وتبلورها مع بدايات القرن العشرين عندما سعت بعض المنظمات كمنظمة الأرض الحرة والجيش الأحمر لتحرير كتالونيا ، بالإضافة إلى العديد من الأحزاب السياسية الكتالونية بالمطالبة بالإستقلال الكامل لكتالونيا[355].

وإن كان الكتالون قد مالوا أكثر من أي وقت آخر ، عقِب عملية التحول الديمقراطي الذي شهدته إسبانيا وتحديدًا بعد أن مُنح الإقليم حكمًا ذاتيا ، إلى قبول هويتهم الجديدة كأعضاء في الدولة الإسبانية ، فالأغلبية العظمى من الكتالون " تفخر" بكونها " كتالونية " و « تفخر» . وتدعم بقوة الإنضمام إلى مجتمع سياسي أوربي متكامل ، و هو ما يبينه الجدول التالي[356]:

الجدول (04): الهوية الكتالونية

/	كتالونيا	كل إسبانيا
«فخور أن يكون إسبانيا »	٪73	٪85
«فخور أن يكون كتالونيا»	٪82	غير محدد

[354] - José Luis L. Aranguren ; Espàna :Una Meditacion politica .Bacelona :Editorial ariel ,S.A.corcega ,1983.p44.

[355]- أحمد بن نعمان ؛ التعصّب والصراع العرقي والديني واللغوي : لماذا وكيف تستقر؟ . ط2 . الجزائر : دار الأمة ،1997. ص 180.

[356]- دانيال برومبرغ ؛ مرجع سابق . ص ص 232 ، 233.

مؤيد لتوحيد أوربا من خلال الجماعة الأوربية	**83٪**	**86٪**

المصدر : دانيال برومبرغ ؛ مرجع سابق .232.

تجدر الإشارة إلى أن ، المطالبة بالحكم الذاتي في إقليم كتالونيا تم تدعيمه حينما وجدت هذه الأخيرة نفسها في وضع يُخّولها التفاوض مع الحكومة المركزية على المستوى السياسي أوّلاً ، فقد عمل رئيس الحكومة الكتالونية "**خوردي بوخول** "(J.Boujoul) ، وهو كذلك رئيس إئتلاف (Convergénciaiunio) خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2003 ، على دعم درب الإستقلال الذاتي ، فعلى سبيل المثال سمح الإتفاق المُوَّقَع عليه مع مدريد بتاريخ 06 جوان 1994 بنقل ستُّ صلاحيات جديدة للحكومة الكتالونية ، وعلى هذا النحو استمرت الوضعية القانونية للحكم الذاتي في إقليم كتالونيا ، أُتّهم على إثرها " **بوخول**" من طرف الأحزاب الكتالونية المعارضة " **بالرئيس الشريك** " للحكومة المركزية ، وإن كان هذا الأخير قد أكد قُبَيْل تنحّيه عن رئاسة الحكومة الكتالونية سنة 2003 ضرورة تبّني منهج الإستقلال مشيراً إلى ذلك بقوله :« أنا لم أتغيّر ، البلد هي التي تغيّرت ... لم نعد نتلاءم مع الداخل الإسباني بالمرة »، كما قال كذلك :« لم يعد لدي أي إعتراضات حول الإستقلال لأن إسبانيا هي التي جعلت الأمر على هذا النحو ، إنها تجعل بلدنا (كتالونيا) غير قابل للحياة ، ولم نعد نتحمل هذا الوضع أكثر من ذلك ....».

وهكذا قفزت المشاعر الإنفصالية من الهامش إلى التيار الرئيسي ، وهو التوجه الذي بدأ في التسارع قبل بداية أزمة ديون منطقة اليورو والأزمة المالية التي زعزعت استقرار إسبانيا ، وهو ما عبّر عنه أحد المثقفين الكتالونيين " **فاسكيز مونتالبان**" (V.Montalban) بقوله:« يوم كنا نقاوم فرانكو ، كنا ننعم بحياة أفضل»[357].

بعد وصول التحالف الثلاثي للأحزاب الكتالونية التالية (الحزب الإشتراكي الكتالوني)، حزب اليسار الجمهوري الكتالوني ، إئتلاف مبادرة من أجل كتالونيا) إلى الحكم في الإقليم عام 2003 برئاسة **باسكوال ماراغال**(P.Maragall) رئيس " حزب إشتراكي كتالونيا " ، برزت مرحلة جديدة من التحضيرات لتعديل النظام الأساسي للحكم الذاتي في كتالونيا ؛ يشمل صلاحيات أوسع

[357]- صوفي كليري ؛ برشلونة عاصمة بلا دولة . متحصل عليه :
www.euromedina.org /bibliethequ… /boc -Monognaphiè Villès _Barcelone_AR ;PDF.

للحكومة الإقليمية ، مع اعتراف أكثر وضوحاً بالأمة الكتالونية وبخصوصيتها ضمن الدولة الإسبانية.

على هذا النحو ، تم تقديم مشروع تعديل النظام الأساسي للحكم الذاتي عام 2005 ، الذي أُقّر على مستوى برلمان كتالونيا بأغلبية ساحقة قبل تقديمه كمقترح للبرلمان الإسباني ، حيث عُدّلت بعض مواده في إطار اتفاق واضح بين الحزب الإشتراكي الحاكم في إسبانيا و"كتلة التلاقي والوحدة ".

وقد حكمت المحكمة الدستورية في 28 جوان 2010 بإلغاء جزءٍ من قانون الحكم الذاتي المقترح . وهو ما ترك تعريف كتالونيا بأنها " أمة " بدون قيمة قانونية ، وفي هذا الشأن أكد بعض أنصار الإستقلال ضرورة التصويت ورفض " قانون الحكم الذاتي " المُعَدَّل من قبل الحكومة المركزية بحجة أنه غير ناضج كفاية ، حيث يشرح **خوان بويغسيروس** (من الحزب الراديكالي الكتالوني) ، ذلك بقوله:« لقد قرّرنا أخيرا أن نرفض النص الذي عدّلته مدريد لأسباب ثلاثة ، أولها : أن البند الأوّل لا يعترف بكتالونيا على أنها أمة وثانياً لا يستكمل الإستقلالية المالية والضريبية وثالثا لم تنقل صلاحيات مراقبة الموانئ والمطارات إلى الحكومة المحلية»[358].

وما إن عاد إئتلاف " التلاقي والوحدة " إلى الحكم في كتالونيا بقيادة " آرتو ماس" برزت وبشكل جلي المطالب الإنفصالية ، حينما أعلن هذا الأخير في برنامجه الإنتخابي وفي خطاب تقلّده المنصب ، عازماً في هذا الإطار على إحراز « حق تقرير المصير » للشعب الكتالوني . وقد كانت أولى مبادراته تقديم مقترح لإنشاء نظام مالي وضريبي خاص في كتالونيا على المقترح عام 2012. أما رد فعل الحكومة المركزية فقد رفض رئيس وزراء إسبانيا " **ماريانو راخوي**"(M.Rajoy) ، منذ 2011، بشكل قاطع وامتنع عن التفاوض حولها ، كما أنه لم يطرح حلاً بديلا[359].

[358]- نفس المرجع و الصفحة.

[359] - Democratic Progress Institute Catalonia :from 2012 to 2016,Mayo 2016.in : www.democraticgress.org/.../DPI-Briefing.Note-Catalonia-2012-...

وفي هذا السياق ، اعتبر العديد من المفكرين الإسبان أن هذه المرحلة الحاسمة في التاريخ الكتالوني ، حينما تجسدت فعلا القطيعة بين الحكومة الإسبانية وحكومة كتالونيا ، التي بدأت بالتحرك من أجل خلق مسار سياسي ينتهي بـ:«حق تقرير المصير».

كانت أولى المبادرات بعد هذه المرحلة ؛ أن أقر البرلمان الكتالوني في ديسمبر 2013 «إعلان السيادة »، كما دعى إلى التجاوب مع الإرادة الشعبية المعبّر عنها ديمقراطيا في كتالونيا والدعوة إلى إقامة إستفتاء حول حق تحقيق المصير ، وكرد فعل سارعت مجدداً المحكمة الدستورية بإصدار حكم يقضي بطلان هذا الإعلان ، معتبرة أن مضمونه ومقاصده : « تصطدم رأسيا مع الدستور الإسباني».

يشار إلى أن الدستور الإسباني لا يسمح للمناطق ذات الحكم الذاتي بالدعوة إلى إجراء إستفتاءات . وقد سبق للملك : **خوان كارلوس الأول (J.Carlos1)** أن إنتقد الحركة الإنفصالية في كتالونيا قائلا: «على جميع الإسبان العمل معًا لمواجهة الأزمة الإقتصادية بدلاً من التفكير في الإنفصال والإنقسامات».

وهذا الذي لم يستوعبه رئيس الحكومة الكتالوني **ماس** (Mas) حينما دعى مدريد إلى التوقف عن تهديد كتالونيا بقوله :« لا نريد التحرك خارج إطار القانون ، ولكن لا يمكن منع شعب يعود تاريخه لعدة آلاف من السنين من الإعراب عن موقفه بشأن مستقبله »، كما أوضح أنه: « من التطور الطبيعي أن تكون لأي أمّة – دولة ، وأن هذا الإعتماد على الدولة الإسبانية يُعيق تقدمنا الإقتصادي والإجتماعي»[360].

تجدر الإشارة إلى أنه ، قد تم جمع بيانات من خلال استطلاعات الرأي للكتالونيين حول مسألة الإستقلال (الإنفصال) وهذا في الفترة الممتدة (2006–2013)، حيث ارتفعت نسبة المؤيدين لمطلب الإستقلال ثلاثة مرات فمن نسبة 14٪ في عام 2006 ، ليصل إلى حوالي 47٪ في عام 2013 ووفقا للمفكر " برانت" إن هذا الإتّجاه متنامي ، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاثة مراحل:

[360]- Montserrrat clua i fainé ;" Identidad y politica en Catatuña; el auge del independentismo catalán . Cataluna :universitat autónoma de Barcelona (UAB),Any2014 PP79 -99."aclual selCA/article/view file/.../381248.www.racot/index.php/quaderns

1- فترة من الإستقرار النسبي بين عامي 2005 إلى أفريل 2009 ، وصلت نسبة الدعم نحو 15٪.

2- فترة النمو المتزايد من أفريل 2009 وحتى جوان 2011 تم تحديد نسبة دعم الإستقلال بـ:25٪.

3- التسارع الحقيقي من جوان 2011 إلى جوان 2012 ، بلغت نسبة التأييد للإستقلال بـ: 34٪ وهذا بزيادة قدرها 5٪ في السنة الواحدة.

في جانفي 2013 ، أقرّ البرلمان الكتالوني «إعادة السيادة » ، حيث دعا للتجاوب مع « الإرادة الشعبية المعبّر عنها ديمقراطيا في كتالونيا وإقامة استفتاء حول تقرير المصير» . سارعت المحكمة الدستورية بإصدار حكم ببطلان هذا الإعلان معتبرة أن مضمونه ومقاصده «تصطدم رأسيا مع الدستور الإسباني » ، وبالموازاة مع هذا أصدرت وزارة الشؤون الخارجية الإسبانية تقريراً بعنوان:" كتالونيا في إسبانيا :التعايش الديمقراطي" ، حيث أشار **غونزاليس** (F.Gonzàlez) ضمن التقرير: « أنه يتعارض تماما مع المطلب المزعوم" **المواطنة الكتالونية المستقلة** "، فنحن أمام بناء قانوني قلق ، يتجاهل حقيقة مبدئية ، وهي أن المواطنة الأوربية ليست أصلية ، ولكنها مستمدة من حقيقة التمتع بجنسية دولة عضو» ، و هو ما تؤكده كذلك المادة 09 من معاهدة ماستريخت : « لا يمكن لمواطن الإتحاد تقبّل أي شخص يحمل جنسية إحدى الدول الأعضاء»[361].

بالرغم من كل تلك الإجراءات المفروضة من طرف الحكومة المركزية ، إلاّ أن المسار السياسي الكتالوني في اتجاه تقرير المصير لم يتوقف ، بل دخل في عملية تفاوضية طويلة بين الأحزاب السياسية المُنْضوية ضمن الحركة الإستقلالية ، أدت في ديسمبر 2014 ، إلى إعلان وتحديد موعد الإستفتاء بكتالونيا في" 9 نوفمبر2014" ، موعد يقر" حق تقرير مصير الإقليم " كما أُعلن أن صيغة السؤال المُوَّجه للناخبين سيكون مُرَّكبا على الشكل التالي : «هل ترغب في أن تكون كتالونيا دولة ؟ وفي حال الموافقة ، هل ترغب أن تكون هذه الدولة مستقلة ؟» ، فور

[361] - Oriol vidal Aparicio ; in :".cataluña y nacionalidad española Independencia de" www.constitucio.cat/ wp…/2015/../…/vidal20150924_indCatNacEsp.pdf.

إعلان الإستفتاء حيث عبّرت الحكومة الإسبانية عن رفضها الكامل للمسار الإنفصالي الكتالوني مُعلنة أنها ستستخدم كل الصلاحيات القانونية لمنع إقامة استفتاء لا مكان له ضمن الإطار الدستوري الإسباني.

في المقابل ، لم تتوقف المبادرات الشعبية الداعمة لحق تقرير المصير في النمو ، مقّدمة في مناسبات عديدة ، ولا سيما في تظاهرات " اليوم القومي الكتالوني " عامي 2013 وَ2014 صوراً مهيبة لنسبة الدعم الشعبي للمسار الإستقلالي الكتالوني . من جهتها القوى السياسية الرافضة للمسار الإستقلالي في كتالونيا ، ممثلة بفرع " الحزب الشعبي " و" حزب المواطنين " ، تحاول التكتل وإسماع صوتها المناوئ للإنفصال ، معتبرة أنها جزء جوهري من كتالونيا ولا يمكن تجاوزها بأي شكل من الأشكال . وقد أجري فعلا الإستفتاء في الموعد المتفق عليه ، وفي جو مشحون بالتوتّر والضغط الممارس من طرف الحكومة المركزية ، وقد شارك نحو 37٪ من مواطني الإقليم كان أغلبهم من القوميين ، كما صَوَّتت الأغلبية الساحقة منهم لصالح خيار الإستقلال عن إسبانيا[362].

مما سبق ذكره ، يتضح فعلا المأزق المجتمعي الذي تتخبط فيه إسبانيا ، حين يبدو إصرار القومية الكتالونية " بالمطالبة بالإستقلال " وبكلّ السبل ، وهاهي تعيش منعطفا شائكا وحساسا بعد ما أقدمت الأحزاب القوية – في شكل إئتلاف – وهي حزب التوافق الديمقراطي الكتالوني . حزب اليسار الجمهوري ، وحزب مستقل (اللائحة الموحدة للشعب)، أطلق على هذا الإئتلاف تسمية :" جميعاً من أجل نعم " . وقد أقدم هذا الأخير بتسجيل وثيقة في 28-10-2015، تم بموجبها الإعلان عن الإجراءات المناسبة لإستقلال كتالونيا نذكر أهمها:

1- تحديد أسس الدستور الكتالوني الخاص بالجمهورية الكتالونية ، التي يفترض أن ترى النور سنة 2016*.

---

[362] - Christopher .k.Connolly ; "Union Independence in the Europe :Secession ,Sovergnty and European .in :
Scholarship.law.duke.edu/cgi/viewcontent.cgi ?article=1396…djcil.

* صيغ مشروع دستور كتالونيا من قِبل مجموعة فقهاء وتحديداً القاضي **سانتياغو فيدال** (S.Vidal)، في 31 جانفي 2015 ، ومن القضايا التي عالجها " مسألة الجنسية " حيث تناولها بإسهاب وطرح فكرة : الجنسية المزدوجة (الكتالونية والإسبانية) وهذا ضمن المادة 12/ الفقرة 2: «على جميع مواطني كتالونيا ، وفي غضون سنة واحدة ، من صدور هذا

2- ضرورة البدء خلال الثلاثين يوماً المقبلة في الإجراءات الخاصة بمصلحة الضرائب والضمان الإجتماعي.

3- التأكيد على عدم خضوع الحكومة الكتالونية التي ستتشكل يوم 7-11-2015 لقوانين الدولة الإسبانية وتحديدا المحكمة الدستورية ، وعلى هذا النحو : أن هذه الأخيرة فاقدة للشرعية ولا يمكنها بأي حال التدخل في بناء الدولة الكتالونية.

4- البدء في المفاوضات مع المؤسسات الإسبانية من أجل فك الإرتباط بين إسبانيا وكتالونيا مع محاولة الإتفاق على إيجاد حلول لبعض المشاكل : الدستورية والإقتصادية ...إلخ.

5- الشروع في المفاوضات مع الإتحاد الأوربي بشأن قبول الدولة الكتالونية ، ومع منظمات أخرى منها : الأمم المتحدة ودول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا ، بريطانيا[363].

ووفقا لهذه الوثيقة المصادق عليها من قبل البرلمان الكتالوني ، فالحكومة الكتالونية برئاسة "**كارلوس بوغدمينت** " ملزمة بتطبيق قرارات البرلمان الخاصة بالسير نحو إعلان الدولة الكتالونية ، أما رد فعل الحكومة الإسبانية فقد أقدم " ماريانو راخوي " رئيس الحكومة بإلقاء خطاب تهديدي واصفا قرار البرلمان الكتالوني أنه:« عمل استفزازي ولن يكون له أي وقع وأن الدولة الإسبانية ستلجأ إلى مختلف الآليات السياسية والقانونية للدفاع عن وحدة الشعب الإسباني. أمّا فصل كتالونيا عن إسبانيا فلن ينجحوا به ، وأمامهم القانون وحكومة ستطبق القانون. وعليه فالعدالة ستتغلب على المغامرات السياسية لهذا الإقليم المتمرد»[364].

2- سياسة النفوذ الإقتصادي في إقليم كتالونيا:

الدستور أن يختاروا بحرية التمتع بالجنسية المزدوجة الكتالونية والإسبانية ، ولهم حرية ترك الجنسية الإسبانية أو الإحتفاظ بها ».

363- Montserrrat clua i fainé ; Op.cit.

364- Oriol vidal Aparicio ; Op.cit.

يعتبر إقليم كتاونيا من أغنى الأقاليم في إسبانيا ، إذ أنَّ مساهمته في موازنة الحكومة المركزية التي يعاد توزيعها إلى المناطق الأكثر فقرا تصل إلى نحو 23 مليار دولار ، أي ما يزيد عن 8٪ من إجمالي الناتج القومي للإقليم.

لقد سمحت الميزات الإقتصادية للسياسيين بممارسة ضغوط فاعلة على مدريد: فحققت كتالونيا وحدها 18,70٪ من إجمالي الناتج المحلي لإسبانيا عام 2004 (157,124 مليون يورو من أصل 837,557 مليون ، ومنها 105,151 مليون يورو لمقاطعة برشلونة وحدها) . وهي تتفوق في مجال التصدير حيث تحتكر لوحدها ما يقارب 36٪ من مؤسسات التصدير في إسبانيا ولعل معدلات النشاط الإقتصادي لعام 2004 ، تدل على ذلك : 75,1 ٪ لبرشلونة 74,8٪ لمجموع كتالونيا و69,6٪ لبلدان الإتحاد الأوربي.

أما قيمة الصادرات الكتالونية إلى الإتحاد الأوربي (في عام 2012) فقد بلغت 58853 مليون أورو ، ووفقا لإدارة الجمارك الكتالونية يتم توجيه 65٪ من الصادرات إلى الإتحاد الأوربي في ذات السنة ، وبلغت 62,9 ٪ سنة 2013 ، وهي مؤشرات مصغرة عن الإقتصاد الكتالوني تؤكد أن ما يحدث في برشلونة يعد رهانا كبيراً كما في مدريد ، في الوقت الذي وضع رئيس الوزراء الإسباني رهانه التاريخي عن السلام في إقليم الباسك[365].

من خلال كل ما ورد في هذا الفصل نستنتج ما يلي:

أن العوامل: التاريخية ، الهيكلية (الجغرافية ، الثقافية) السياسية و الإقتصادية ، تسهم بشكل كبير في بلورة الشعور بالوعي النوعي للجماعتين : الباسكية و الكتالونية – ضمن النموذج الإسباني – و هذا باستبعاد تأثير العامل التاريخي ، حتى أنها أمست دوافع محفزة لتطور النزعة الإنفصالية لكل جماعة . أما الدافع التاريخي فهو يرصد واقع التنوع الأصيل الذي تبلورت فيه التباينات الثقافية عبر فترات زمنية جد قديمة ، حتى اتخذ هذا التنوع صورته الحالية و أضحى لكل جماعة إثنية موروثا تاريخيا مميزا ، حيث تضفي عليه التباينات الثقافية عمقا عبر اكتسابها عنصري اللغة و العرق لاسيما على المستوى الجماعة الباسكية و الكتالونية , و في هذا الشأن

[365]- صوفي كليري ؛ مرجع سابق . ص3.

يسهم العامل الجغرافي في تفعيل المشاعر الإنعزالية في التوطن بمنطقة جغرافية محددة ،يكسب بذلك هذا العنصر الجماعة الإثنية الطابع الإقليمي العاطفي المتمثل في "إنشاء وطن ".

يلعب كذلك الدافع السياسي دورا مهما حينما تسيّس المطالب الإثنية و يغدوا الحراك السياسي نهجها لتحقيق مبتغاها ، كما يؤثرالنفوذ الإقتصادي الذي يميّز الجماعة الإثنية في تفعيل الأهداف المنشودة ، وهو الأمر الذي توافر لدى الجماعة الإثنية الباسكية و كذا الكتالونية.

أن تلك العوامل المذكورة قد دفعت بالقوميتين الباسكية و الكتالونية في إسبانيا ،إلى تبني جملة من السياسات تراوحت بين السلمية و العنيفة ، أما الأولى فيمكن ضبطها في سياستين:

أ- سياسة الإحياء الثقافي التي تؤسس على مبدأين هما:

- أن الثقافة تعمل على تعيين نطاق وبناء فكر أفراد و نخبة كل جماعة ، فتساعدهم بذلك على اتخاذ القرارات الصائبة بخصوص ماهو قيم بالنسبة إليهم.
- أن الثقافة تهب الأفراد " حس الهوية " ، فهي تسهل لهم إمكانية التفاهم المتبادل و تعزيز التضامن الإجتماعي و الثقة فيما بينهم.

ب – الحراك السياسي ، فيتجسد حينما يتم تسييس المطالب الإثنية عبر تأطيرها في شكل أحزاب و حركات سياسية ، فيغدو بذلك لكل جماعة طريقها الذي تهدف من خلاله إلى تحقيق مبتغاها.

إن أساس المأزق الأمني الإثني في إسبانيا يمكن تحديده زمنيا منذ سنة 1936 ، أما مظاهره فتتجسد في محاولة المركز (ديكتاتورية فرانكو) الهيمنة على الأطراف ، باللجوء إلى الأنماط المختلفة من العنف : السياسية،المادية ، الثقافية , و هذا بغية بسط سلطانه على كافة أطراف الدولة و محاولة دمجها في ثقافة الأكثرية المهيمنة ، عبر سياسات الهيمنة و الإستبعاد الثقافيين و هو ما دفع بتلك الأقليات إلى مواجهة الوضع.

الفصل الرابع

رهانات المعالجة المؤسساتية الإسبانية للمأزق الأمني الإثني منذ 1978

ليس من شك في أن مشروع إيجاد حلول مقنعة وناجعة للمأزق المجتمعي ، مشروع معقد جدًا لكونه يقوم أساسًا على فكرة مركزية مفادها ضرورة استيعاب التباينات الثقافية مع إيمان كبير أن بين المركز والأطراف تباينات راسخة ومن الصعوبة بمكان إزالتها، ولأن تكريس الإندماج بين الأطراف يعد من القضايا الجوهرية التي تهدد مدى فاعلية الدولة وقدرتها على تأدية وظائفها. ورغبة منها في تحقيق الإندماج عمدت الدولة الإسبانية على انتهاج جملة من السياسات المؤسساتية لبناء أمة مستقرة ، اعتبرها العديد من الباحثين من أمثال "**كميلكا**" بأنها بمثابة رهانات لمعالجة المأزق المجتمعي الذي تتخبط فيه ، حينما صنّفها في خانة أضعف الدول المتقدمة من حيث التّعامل مع مسألة التعددية الثقافية.

وفي ضوء ذلك ، سنحاول في هذا الفصل تبيان طبيعة المعالجة الإسبانية للمأزق الأمني الذي تعيشه ، من خلال تقديم توليفة تحليلية لبعض الآليات المؤسساتية التي تم حصرها في : آلية شبه الفدرالية اللاتماثلية وآلية التعددية الثقافية ، مع التركيز على السياسة اللغوية المكرّسة في العديد من الأقاليم ، وإن كنا سنسلّط الضوء على السياسة اللغوية في كل من كتالونيا والباسك.

كما سوف يتم تشخيص مع تتبّع أهم الرهانات التي طرحت في سياق تطبيق هاتين الآليتين والتي يمكن أن تعمل على إضعاف وتقليص فعالية السياسات المتبعة من قبل الدولة الإسبانية. في ختام هذا الفصل، يمكن تحديد أهم السيناريوهات المحتملة التي تتعلق بالمأزق الذي تعيشه إسبانيا ، ليتم من خلالها تحليل السياق الذي يمكن أن يبيّن الوضع مستقبلا على مستوى إقليمي الباسك و كتالونيا ، من خلال ضبط المتغيرات و كذا السيناريوهات المرتبطة بكل إقليم.

المبحث الأول: رهانات آلية شبه الفدرالية اللاّتماثلية في إسبانيا ضمن دستور 1978

يقوم هذا المبحث على أساس فكرة فحواها، أن الدولة متعددة الإثنيات التي تعيش واقع المأزق الأمني الإثني تعاني فعلا من عدم استقرار داخلي ، فلو اتفقنا على أن هذه المسألة تتعلق بجميع الدول ذات السمة التعددية سواء أكانت متقدمة أم متخلفة ، فإن الإختلاف يرد في درجة ومظاهر التأثير، وهذا ما يدفعنا إلى محاولة تبيان أهم السياسات والآليات المتبناة من طرف إسبانيا لمواجهة تلك المسألة مع محاولة تكريس المعالجة لها.

المطلب الأول:الترتيبات شبه الفدرالية اللاّتمثالية في إسبانيا ضمن دستور1978

من خلال المؤسسات الديمقراطية والتمثيلية توفّر الفدرالية وسائل عملية للتعامل مع النزاعات في المجتمعات المتعددة الثقافات ، وذلك عبر تمكين الأفراد من العيش معا و الإحتفاظ بتعدّديتهم غير أنّهم في بعض الأنظمة الفدرالية أو شبه الفدرالية تحصل بعض الوحدات المكونة على سلطات تختلف عن غيرها ، ومثل هذا النوع من عدم التماثل الدستوري يكون عادة محدودا ولكنه يُمكِّن أحيانا من التكيّف مع المطالب السياسية لفئات متنوعة ثقافيا ،عبر الإعتراف الصريح للتعدّدية الفئوية ومعاملة مناطق معينة بشكل مختلف عن مناطق أخرى فيما يتعلق بقضايا محدودة.

هذا هو المنظور عينه الذي يرتكز عليه دعاة التعدّدية الثقافية ، المتمثل في كون العدالة تقتضي ألاّ يحظى المُتباينون بحقوق متساوية ، وإنما بحقوق متفاوتة تميل إلى صالح الأقليات نظرا إلى تمايزها عن الأكثرية في المقام الأول[366].

وفي مثل هذه الأنظمة الفدرالية « اللاتماثلية» لا تتطابق السلطات الممنوحة للوحدات الثانوية ففي بعض الأقاليم مجالات حكم ذاتي مختلفة عن الأخرى ، وهذا بغية تأكيد الإعتراف بخصوصيات معينة في بعض كياناتها السياسية والإدارية ،الإقتصادية و الثقافية.

366 – حسام الدين علي مجيد ، " التعدّدية الثّقافية و مستقبل الدولة – الأمة الكندية مقاربة لحالة العراق ". مرجع سابق .

مع ذلك ، لا يمكن اعتبار نموذج " الفدرالية اللاّتماثلية" دواء لكل الأمراض، فبقدر ما توجد أمثلة مزدهرة لنماذج من هذا النوع من الفدرالية (ماليزيا ، بلجيكا) ، توجد فدراليات عديدة فشلت وانهارت في أنحاء كثيرة من العالم ، حينما حاولت خلق ترتيبات فدرالية لمناطق فرعية « صافية » العرقية ، أحادية القومية[367].

أما يوغسلافيا فتُعدُّ مثالاً بارزاً على ذلك ، حيث لم تكن هناك ترتيبات فدرالية ديمقراطية . فقد " جُمّعت " كيانات الإتّحاد بالإكراه وحُكِمَتْ من قبل سلطة ذات محاصات سياسية وإقتصادية مُجحفة جدا موزعة على الأطراف الرئيسية ، مما أدى إلى تأجيج النزاعات العرقية وإنهيار الإتحاد الفدرالي، حيث ينسب هذا الإنهيار إلى تركيبة فدرالية معيوبة أخفقت في إنشاء عمليات ومؤسسات حرة وديمقراطية تستطيع المجموعات الإثنية من خلالها الإفصاح عن هويات متعددة وبناءات تكاملية بينهم[368].

بخلاف دساتير كثيرة في العالم ، فالدستور الإسباني لِسنة 1978 لا يعرف بنية مناطقية مخصوصة ، فالوحدات تتشكل أثناء عملية إلغاء التركز لإرتباطها الوثيق بالطريق الموصل إلى هذه الإستقلالية ، وأعلى درجة من هذه المستويات أعطيت على أساس المرحلة الإنتقالية الثانية في الدستور لـ: للأقاليم التاريخية الثلاثة، وهي: " إقليم الباسك ، كتالونيا ، غاليسيا " التي كان لها أيام الجمهورية الثانية أنظمة أساسية للحكم الذاتي.

وكان حصول هذه الأقاليم على إستقلال سياسي واسع قد جاء بعد الإعلان بأنها تملك المركز الذي يُؤهّلها لهذا الإستقلال، في المقابل كان « الطريق العادي» المنصوص عليه في المادة 143 من الدستور الإسباني (1978) يتّسم بتناوب الأدوار بين الدولة المركزية والإقليم ، وكنتيجة للعملية التفاوضية نشأ نظام أساسي للحكم الذاتي ، الذي كان عليه أن يُوضِّح ما إذا كانت الأقاليم المعنية ستحصل على مزيد من عدم التركّز الإداري ، البحث على حكومات وبرلمانات كمؤسسات تخدم الإستقلال السياسي ، وبعد فترة إمتدت خمسة سنوات أمكن زيادة الإختصاصات القليلة ورفعها إلى درجة إستقلالية عالية ، فالمادة 154 من الدستور تنص على:« أن يكون لهذه الأقاليم حكومة إقليمية و برلمان ».

---

[367]- Esther Seijas villadongos ;Op.cit.

[368] – تقرير التنمية البشرية في العالم 2011 . مرجع سابق . ص 51 .

وهذا الإنتقال المباشر إلى المستوى العالي من الإختصاصات تمتعت به تلك الأقاليم ، وذلك بالإستفادة من الوضع الإستثنائي المنصوص عليه في المادة 154 من الدستور التي:« تشير إلى أن إجراء إستفتاء شعبي يأتي بعد توفر عدد من الشروط»[369].

وحتى عام 1983 بلغ عدد الأقاليم المستقلة في إسبانيا17 إقليما ، حيث يُصَنَّفُها في هذا السياق الخبراء كدولة فدرالية على الرغم من أن هذه الأخيرة لم تختر وصف حالتها بهذه التسمية. إلا أنها صُمّمَت دستوريا كي تعكس حالة مجموعاتها المتنوعة بشكل يمكّنها من التعبير عن نفسها سياسيا[370].

في حين يصف خبراء آخرون إسبانيا بأنها « دولة الأقاليم المستقلة » فهي دولة شبه فدرالية نتيجة وجود مستويات مختلفة للإستقلال في الأقاليم ، ومن ناحية أخرى تتمسك الدولة الأخرى المركزية بوضعها ككيان مستقل و كمعارض للطموحات الإنفصالية[371].

وفي ضوء ذلك، شرعت الحكومة والبرلمان في التفاوض بجد حول انتقال السلطة مع السلطات المؤقتة في كتالونيا والباسك التي أنشئت بعد الإنتخابات التشريعية الأولى على مستوى الإتحاد ككل في عام 1977 ، وقد توّصل المفاوضون وسط نقاش حاد ، إلى تحديد نظام تقوم بموجبه إسبانيا بتغيير بنية الدولة المركزية تاريخيا إلى بنية لا مركزية تتّصف بنقل لا سابق له للسلطات إلى مكونات القومية الطرفية ، وقد أحيلت الاتّفاقات التي أسفرت عنها المفاوضات حول الحكم الذاتي الإقليمي (النظام الأساسي للحكم الذاتي) إلى الناخبين في كتالونيا و الباسك في أكتوبر 1979 ، حيث حظي النظام الأساسي في كتالونيا بموافقة 87,9٪ ، وحظي النظام الأساسي في الباسك بموافقة 90,3٪ من الذين اقترعوا في هذين الإقليمين ، وقد قام أكبر وأقدم حزب قومي باسكي (PNV) بالتكيف مع الوضع السياسي الجديد والحث على الموافقة على النظام الأساسي للحكم الذاتي ، بعد أن كان قد دعا إلى مقاطعة الدستور[372].

---

[369]- غازي شنيك ؛ النظام السياسي في المملكة الإسبانية . الأردن : مؤسسة حمادة للنشر والتوزيع ، 2000. ص ص 69،70.

[370]- مجموعة باحثين ؛ الفدرالية والمجتمعات المتعددة القوميات . كندا: منتدى الإتحادات الفدرالية ، [د،ت، ن] ، ص7.

[371]- غازي شنيك ؛ مرجع سابق. ص 71.

[372]- دانيال برومبورغ ؛ مرجع سابق . ص 231.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن:

– **الرهان الأول** : يتعلق بطبيعة النظام اللامركزي في إسبانيا ، فبالرغم من أن عبارة " إتحادي" تغيب تماما في الدستور الإسباني لسنة 1978، إلا أن عديد الباحثين من أمثال : واتس – أغرانرانوف قد ناقشوا ذلك معتبرين أن النموذج الإسباني يسير على خطى النهج الفدرالي ، كما يؤكد ذات الفكرة الباحث "مورينو" بقوله : "إسبانيادولة فدرالية مع توفر الحقائق التفاضلية فيها"[373].

– **الرهان الثاني** : يكمن في الترتيبات شبه الفدرالية في إسبانيا , و تحديدا حول مسألة توزيع الإختصاصات بين الحكومة المركزية والأقاليم ، ذلك أن هذه المسألة لم يحسمها دستور 1978 تماما، كما برز ضمن المادة 148 بند (1) تحديد لما يقارب 22 مجالا ، يمكن للأقاليم المستقلة الحصول فيها على نوع من الإستقلالية ، من بينها : التنظيم الجهوي ، بناء المدن ، الإهتمام بالثقافة والأبحاث. و هذه الإختصاصات تُمَثِّل أقل مستوى مما تستحقه الأقاليم منذ زمن بعيد بناءً على وضعها المستقل ، وتذكر المادة 149 البند (1) 32 مجالا يحدد مهم الحكومة المركزية ومن بينها: السياسة الخارجية والدفاع البلاد وقضايا الجنسية وقدوم الأجانب إلى البلاد والهجرة منها وبعض هذه المجالات تختص به الأقاليم ذات الدرجة العالية من الإستقلال الذاتي.

واستنادا على ما سبق ذكره ، يمكن التمييز بين أهم صلاحيات كل من الدولة الإسبانية (السلطة المركزية) وصلاحيات الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي فيما يلي:

أ – **صلاحيات الدولة:** يمكن حصر أهمها في:

أولا– صلاحيات سيادية : تعرف في الأدبيات التقليدية القانونية بصلاحيات السيادة وتمثّل محور عمل الدولة ومُبَرِّر وجودها ، تشمل هذه الصلاحيات:

– مجال الدفاع والعلاقات الخارجية والتجارة الخارجية واللوائح الخاصة بالأجانب.

– المالية العامة والنظام النقدي ومراقبة الصرف والتبادل وكذلك القوانين الخاصة بالجنسية.

– عمل الإحصاءات العامة لأغراض تقرها الدولة.

---

[373]- Luis Moreno ; "Federalization and ethnoterritorial concurrence in Spain" . instituto de Estudios sociales avanzados (CSIC) in : Ipp.csic.es/sites/default/files/content/workpaper/…/dt-9606_1.pdf.

– السياسة الإقتصادية العامة ، الضبط والتخطيط للأنشطة الإقتصادية ، كما تمارس هذه الدولة الصلاحيات بالتعاون مع الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي.

– تحتفظ الدولة بسَن التشريعات الأساسية التي تطبق على كل الإدارات العامة (النظام القانوني – وضعية الموظفين – الإجراءات – العقود) وتمارس الدولة صلاحية المصادرة بالكامل[374].

ثانيا– تحتفظ الدولة بصلاحيات في المجالات التي تمسُّ شؤون المناطق والأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي بصفة أساسية تهم كل الأقاليم والمناطق مثل:

– الإتصالات.

– مجال حقوق وواجبات المواطنين الإسبان التي يقرها دستور 1978، والتي ينبغي أن تُحدَّدَ بقوانين عضوية (Organiques) ، وإن كان يقتصر سَنُّها وإصدارها على البرلمان القومي.

– تضمن الدولة المساواة في ممارسة هذه الحقوق والواجبات لكافة المواطنين.

– تمارس الأقاليم والمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي صلاحية إكمال هذه الصلاحيات بقواعد خاصة، بينما تحتفظ الدولة بصلاحية التشريع وسن القوانين في مجالات هامة بعينها (الحماية القانونية – الحريات المدنية – حريات التعبير والتعليم وإنشاء الجمعيات والحريات النقابية)

أما الصلاحيات الممنوحة للأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي فهي المنصوص عليها في المادة 149 نذكر أهمها:

– استكمال القواعد أو التشريعات الأساسية التي تمليها الدولة (والتي يمكن أن تتخذ صورة القانون أو المرسوم أو سلطة الضبط) ، وفي هذه الحالة فإن النص المُطَبَّق مباشرة هو نص الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي الذي يتكفل بالضبط والتنفيذ.

– كذلك فإن الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي تمارس سلطة الضبط والتنفيذ في المجالات التي تحتفظ فيها الدولة بكل السلطة التشريعية.

1- عبد العليم محمد ؛ مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي: دراسة مقارنة لبعض الأنماط و المشكلات . القاهرة : مركز الدراسات و الإستراتيجية ، [د،ت،ن] . ص ص 45 –47. .

لكن وأمام هشاشة الإعلان الدستوري الصّريح بالإقرار لفائدة الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي بالمجال التشريعي ، احتفظت الدولة الإسبانية بجميع صلاحيات السلطة التشريعية ، على اعتبار أن العديد من الإختصاصات المتروكة إلى أقاليم الحكم الذاتي بدت غير جوهرية قياسا على إختصاصات المركز ، كما أن مسألة تعديل تلك الإختصاصات أو إلغائها لا يتطلب موافقة أقاليم الحكم الذاتي [375].

وهو ما أدّى إلى بروز جدل واضح بين الفقهاء ، حول هذه الوضعية تجلّى في مواقف مختلفة حول هذه المسألة من أهمها:

– **الإتّجاه الأول** : تبنّى الفرضية الأكثر تقييداً ،التي تم الدفاع عنها من قبل الفقيه "**غونزاليس نافانو**"(Gonsalez Navano) وفقا لرأيه لا توجد أية مجموعة مستقلة تملك صلاحيات تشريعية بل مجرد صلاحيات تنظيمية في شكل:« لوائح مستقلة دون الوصول إلى هذه الصيغة المبالغ فيها» ، كما أبدى فقهاء كُثُر فكرة: « التحفظ من إمكانية دستورية السلطة التشريعية للمجموعات المستقلة »[376].

– **الإتّجاه الثاني** : وهو وسطي يتزعمه كل من : **فرناندز** (T.R.Fernandez) ، **روبايلز** (A.Rubiales) و**تروخليو** (G.Trujillo) الذين اعتبروا أن المجموعات المستقلة التامة وحدها هي من تملك حق الإعتراف لها بالسلطة التشريعية ، طالما أن للمجموعات المستقلة الأخرى سلطة إدارية محدودة ، وهذا في إشارة واضحة إلى وضعية " اللاّتماثل "بين المجموعات المستقلة[377].

مما سبق يمكن القول إن ، تمتّع الأقاليم ذات الحكم الذاتي بسلطة تشريعية محدودة بنطاق الإقليم، في حين تحتفظ الدولة بصلاحية إضافية في هذا المجال ، أمّا في حالة التّعارض و التناقض بين القواعد والنصوص القانونية الإقليمية والقومية ، فالنظام الدستوري يُخَوّل لها

[375] – محمد عمر مولود؛ الفدرالية و إمكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجا) .بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات ، 2009 . ص 134 .

[376] - الجهوية المستقلة في إسبانيا ؛ مرجع سابق.

[377]- نفس المرجع.

صلاحية فرض تطبيق القواعد والقوانين التي يُقِّرها البرلمان الإسباني المركزي ؛ وذلك ما لم تُخَوَّله الصلاحيات التشريعية بصفة نهائية للإقليم وهي حالة نادرة.

وتذهب الدولة المركزية في تطبيق هذه الصلاحيات إلى حدّ تغليبها تطبيق لائحة على أحد القوانين التي سنّتها السلطة التشريعية في الإقليم ، حيث تتمتع الأقاليم المحكومة ذاتيا بسلطة تنفيذية ، أي أن الحكومة الإقليمية تمارس صلاحيات التنفيذ والضبط والإدارة المحدودة بنطاق الإقليم ، وليس للحكومة صلاحية البت في سياسات الدفاع والشؤون الخارجية والأمن القومي ؛ إذْ تمثّل هذه الأخيرة صلاحيات سيادية تَرْتَهن بوجود الدولة وتقتصر ممارستها على الدولة المركزية بإعتبارها تتمتع بكامل الشخصية الدولية على صعيد العلاقات الدبلوماسية والدولية ، في حين أن الأقاليم لا تتمتع بمثل هذه الشخصية[378].

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن، ثمة تداخلا بين الصلاحيات المنصوص عليها في المواد 148،149 لكل من الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي والدولة المركزية ، فكما يبدوا : تمارس الأقاليم بعض الصلاحيات المنصوص عليها في المادة 149، ما لم يرد نص آخر صريح على قصرها على الدولة ، وذلك في مجال التشريعات والضبط . كما لا تقتصر صلاحيات الدولة على ما تضمنّته المادة 149 فقط ، وإنّما تمارس بعض الصلاحيات الأخرى الخاصة بالمناطق والأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي . أما المجال الوحيد الذي تنحصر فيه الصلاحيات على الدولة دون تدخل فهو: مجال الدفاع ، الشؤون الخارجية ،الأمن القومي ، قوانين الجنسية والمواطنة ،النظام النقدي والسياسة المالية[379].

الرهان الثالث : ترى ثلّة من الباحثين أنه و بغية مواجهة المشاكل التي تنجم عن التّباين الثقافي المتأصل في إسبانيا ، فإنها عمدت إلى تفعيل مبدأ اللاتماثل ، الذي كان مصدرا لصقل التوتر السياسي و العنف بين القوميات والحكومة المركزية ، بالرغم من أن هذا المبدأ قد عُد:« تصميما خاصا تبنّته إسبانيا لضمان الإستقرار الذي كانت تفتقده » .

---

[378] - عبد المنعم محمد ؛ مرجع سابق . ص 47.

[379]- نفس المرجع . ص ص 47 ، 48.

وعليه فإن هذه الآلية، قد أسهمت في تأجيج الصراعات والتنافس بين الأقاليم التي أضحت وفي كل مرة تسعى إلى الحصول على إمتيازات عن طريق ممارسة الضغط على الحكومة المركزية . لذلك يبدوا أن اللاتماثل يكرّس عدم الإستقرار.

الرهان الرابع: يطرح الباحث بوتيفوم(Petithomme) فكرة مفادها : كيف أن النظام شبه الفدرالي اللاتماثلي في إسبانيا يميل إلى المبالغة والتعمق في "**وضع الحكم الذاتي**"على حساب مبدأ التضامن الوطني ، و هذا الأمر يطرح مسألة غاية في الخطورة وهي "**الإنفصال**"[380].

المطلب الثاني: البنية اللاّتماثلية لأقاليم الحكم الذاتي في إسبانيا

ضمن الدّستور الإسباني **(1978)** تجلى الإعتراف بعدم التناسق (أو اللاّتماثل) في توزيع الإختصاصات بين الأقاليم الإسبانية ، استنادا إلى تمايزها الثقافي أو ما يسمّى دستوريًا " بالأقاليم التاريخية " وهي: إقليم الباسك –غاليسيا – كتالونيا ، حيث مُنِحت هذه الأخيرة إطاراً واسعًا ومتباينًا إلى حد كبير من سلطات الحكم الذاتي في مجالات كـ:الثقافة والتعليم ، اللغة والإقتصاد. وبموجب هذه التغيّرات حُدّدت للأقاليم التاريخية الثلاثة مجالات خاصة بها من الحكم الذاتي والآية على ذلك ، نيل الهيئات الإدارية في نافارا و إقليم الباسك سلطات ضريبية و إتفاقيات محددّة تتجاوز السلطات الممنوحة إلى "جماعات حكم ذاتي " أخرى ، كما تتمتع غاليسيا وكتالونيا بصلاحيات خاصة في اللغة والثقافة[381].

وستتّضح الفكرة أكثر فيما يلي:

1- الحكم الذاتي في إقليم الباسك: استند مشروع الحركة القومية الباسكية حول إقليم الباسك إلى مبدأين أساسيين هما:

1- الإعتراف بالحقوق التاريخية لشعب الباسك والمرتبطة بالسيادة.

---

[380] - Funk Alixandra ; "Asymmetrical Federalism :A Stabilizing or_destabilizing factor in the Multinational Federation ?. A comparative Study of Asymmetrical Federalism in canada and spain" . Diplôme des hautesEtudes Européennes et Internationales ,2010.in : www.ie-eu/IE-EL/Ressources/File/memoires/2010/Funk.pdf.

[381]- Op. cit ; . Esther Seijas villadongos .

2- حق تقرير المصير القومي.

ومن الواضح ، أن هذين المبدأين يتعارضان مع النص الدستوري للحكم الذاتي سواء من حيث الأصل النظري أو من حيث النتائج التي يمكن أن يُسْفِر عنها التطبيق والممارسة ، حيث ترفض الحكومة الإسبانية أيّا من هذين المبدأين لتناقض مضمون كُلّ منهما مع الحكم الذاتي[382].

وقد كان مؤدّى ذلك ، أن تَجمّد الإعتراف بالحكم الذاتي للإقليم ، حيث أصرّ الحزب الوطني في الباسك وهو حزب الأغلبية على هذين المبدأين في البداية ولم يتنازل عن أي منهما ، ولمّا أُجرِي الإستفتاء على الدستور المشار إليه المُتضمّن للحكم الذاتي ، أوصى الحزب الوطني الباسكي بالتّغيّب عن الإستفتاء ، فجاءت معدّلات الإستفتاء ضعيفة في الإقليم مقارنة بالمتوسط على الصعيد القومي في إسبانيا ككل ، حين صَّوت 54% من الناخبين المسجّلين لصالح الدستور. أعقب ذلك مراجعة وضع إقليم الباسك ، كما طُرحت في ذات السّياق هذه المراجعة في استفتاء عام على شعب الإقليم في 25 أكتوبر 1979 ، مع بعض التعديلات التي لم تكن قائمة في النص السابق .

وقد رافق إقرار صيغة الحكم الذاتي لإقليم الباسك تأييداً شعبيا ، دفع إلى الصدارة طبقة سياسية أقلّ راديكالية مستندة على دعم طبقة برجوازية مستعدة للتفاوض مع الحكومة المركزية لتقسيم داخلي للصلاحيات والسلطات بشكل يمكن من خلاله اشباع طموحات وتطلّعات الطبقة السياسية المحلية.

وتأسيسا على ذلك ، حدّد القانون الأساسي للحكم الذاتي الصلاحيات والإمتيازات التي يتمتع بها إقليم الباسك داخل الدولة الإسبانية فيما يلي :« الشعب الباسكي ، تَأسّس كإقليم حكم ذاتي داخل الدولة الإسبانية ، تحت اسم" **أوسكادي**" أو إقليم الباسك بالتوافق مع الدستور والقانون الأساسي للحكم الذاتي ، والذي يُشكّل قاعدته الأساسية الأولية » , هذا هو نص الفقرة التمهيدية للقانون الأساسي للحكم الذاتي للأوسكادي. ووفقًا لهذا القانون التنظيمي يتكوّن إقليم الباسك من

[382] – عبد المنعم محمد ؛ مرجع سابق . ص47.

المناطق التاريخية التالية : ألافا، جيبوزكوا و بيسكايا ، كما يُبقي نفس القانون إمكانية انضمام"نافارا " كمقترح في حالة إقرار الإقليم ذلك[383].

وفي ضوء ما تقدّم، يُنظّم قانون المناطق التاريخية في إقليم الباسك العلاقة بين الأجهزة الإقليمية والمؤسسات الجهوية ، بالإضافة إلى القانون الأساسي للحكم الذاتي. لذا فهما يعتبران السند القانوني الذي ترتكز مبادؤه على احترام المقاطعات والمساواة بينها ، حيث تمتلك كل واحدة من المناطق مؤسساتها الخاصة : البرلمانات الإقليمية (المجالس العامة في ألافا– بيسكايا – جيبوزكاوا)، ويتم في هذا الإطار اختيار ممثلي المجالس العامة عن طريق الإقتراع العام المباشر وعددهم 51 ممثلا ، بحسب الدوائر الموجودة في كل مقاطعة ، كما يتم إختيار الممثلين بالتّزامن مع الإنتخابات الجماعية ، وبذلك يتعيّن على الناخبين الإدلاء بصوتين لإختيار الأعضاء ، ثم ممثلي المجالس العامة في نفس الوقت ، حيث تصّوت المجالس العامة على الميزانية ، كما تقع على عاتقها مهمة اختيار الجهاز التنفيذي (المجلس الإقليمي) لتسيير المقاطعة[384].

أما الحكومة الإقليمية (المجلس الإقليمي) ، فتتمتع بصلاحيات واسعة من بينها جمع الضرائب المباشرة والغير مباشرة ، وهي الميزة التي ينفرد بها إقليم الباسك بالمقارنة مع باقي الأقاليم في إسبانيا . بالرغم من أن الوحدات المكونة – على المستوى النظري – لا تستطيع ممارسة استقلالها السياسي إلا إذا كانت مستقلة ماليا ، فالإستقلال المالي هو الذي يسمح للأقاليم بتطبيق برامجها المتميزة في حقول مسؤوليتها الخاصة ، وتتضمن أدوات هذه الإستقلالية المالية :جمع ضرائب المداخيل الخاصة و المشتركة و الضرائب على الملكيات و عائدات ملكية الموارد العامة.

وعليه ، تتلخص تجربة إسبانيا في مجال اللاّتماثل المالي ، في إقليم الباسك فهو– على خلاف الأقاليم الأخرى – يمتاز بترتيبات مالية خاصة تسمح له بتحصيل كافة الضرائب مع توفير دعم أقل للحكومة المركزية واستخدام الضرائب على الشركات لجذب الإستثمارات.

---

[383] - Rios paul ; Basque country :Experienec of the Social Form to invigorate "peace :in.20/10/2013. www.c-r.org/downloads/Accord25_Basque country.pdf.

[384]- Ibid.

بمعنى آخر: يتولى كل مستوى من مستويات الحكومة إعادة إدارة وتحصيل الضرائب الخاصة به ، حيث تعمل الحكومة المركزية على تحصيل الضرائب المشتركة ، الإستثناء هنا يتمثل في إقليم الباسك و نافارا، اللذان يقومان و بموجب ترتيبات تاريخية ، بتحصيل كل الضرائب التي يدفعون منها رسوماً معينة نظير حصّتهم من نفقات الحكومة المركزية[385].

تتضمن بذلك أدوات الإستقلالية المالية– في إقليم الباسك – جمع ضرائب المداخيل الخاصة والمشتركة ، والضرائب على الملكيات وعائدات ملكية الموارد العامة.

وعلى هذا الأساس ففي إقليم الباسك يتم تقييد الحكومة المركزية بصورة ملحوظة ومنعها من النفاذ لمصدر إيرادات الإقليم وذلك بتفعيل ضريبة الدخل التي تشمل: على سبيل المثال ، يتم فرض **ضرائب الدخل الشخصي** ، ضمن إطار النظام الضريبي للحكومة الفدرالية وهي تُعتبر أكبر مصدر للإيرادات، فقد تكون هذه الضرائب تصاعدية تماماً. يتم من خلالها فرض معدّلات أعلى الدخول و من ثم تصبح أدوات فعّالة لإعادة التوزيع ، وهذا ما تؤكده المادة 142 من الدستور الإسباني 1978 :« يجب على مصالح الضرائب المحلية أن تحتوي على الوسائل الكافية من أجل أداء الوظائف التي يكفلها قانون الشركات و يتم تمويلهم بشكل أساسي من الضرائب الخاصة بتلك المقاطعات ذات الحكم الذاتي» [386].

2– الحكم الذاتي في إقليم كتالونيا: ارتبط مشروع الحركة القومية الكتالونية حول إقليم كتالونيا بمبدأين مركزيين هما :

– الإعتراف بالحقوق التاريخية المتوارثة للأمة الكتالونية

– حق تقرير المصير القومي ونيل الإستقلال .

وإن كان هذين المبدأين اعتبرا خاطئين ولا يمكن تفعيلهما بالنسبة للحكومة الإسبانية على أساس أنهما يسهمان في تجزأة الوحدة الإسبانية و يتناقضان مع نص المادة 2 من الدستور الإسباني 1978.

---

[385]- جورج أندرسون ؛ الفدرالية المالية : مقدمة مقارنة . تر: مها تكلا . كندا : منتدى الفدراليات ، 2009 ، ص15.

[386]- Oscae Alzaga Villaamil ;Comntario Sistematico a la Constitucion Espanola de 1978 . Madrid : p841 . Ediciones del foro ,1978.

و في ضوء ذلك، تم منح النظام الأساسي للحكم الذاتي في هذا الإقليم سنة 1979 ، الذي أيده 88,15% من الناخبين في كتالونيا ، وقد نص هذا النظام على إنشاء جسم تشريعي كتالوني في شكل مجلس تشريعي يتكون من مجلس واحد يضم135 نائبا ، و ينتخب كل أربع سنوات بالإقتراع العام على أساس المقاطعات الأربع الكتالونية ، حيث تنفرد كل واحدة من المناطق بمؤسساتها الخاصة : (المجالس العامة في برشلونة – جيرونة – تاراغونة – ليريدا) تنبثق عن المجلس سلطة تنفيذية ذات صلاحيات واسعة [387].

في السنة الموالية 1980 أجريت الإنتخابات الإقليمية الأولى ، فاز إئتلاف التلاقي و الوحدة (ciu) القومي المحافظ و ترأس الحكومة الإقليمية **جوردي بوجول**(من1980إلى غاية 2003) الذي أبدى اعتداله و قوميته.

أما فيما يخص الخصوصية التي تميز بها إقليم كتالونيا فقد تعلقت بتريبات ثقافية شأنه شأن إقليم غاليسيا ، مع حرمانه من الترتيبات المالية التي منحت لإقليم الباسك دون غيره من الأقاليم [388].

المبحث الثاني: رهانات سياسة التّعدّدية الثّقافيّة في إسبانيا – التّعدّدية اللّغويّة نموذجًا–

تم تخصيص هذا العنصر لإعطاء فكرة أوضح عن دور سياسة التعددية الثقافية في تكريس الإستقرار الداخلي بحسب منظور كميلكا ، وهو ما سعت إسبانيا إلى تجسيده بغية تخفيف وطأة المأزق الذي تعاني من آثاره ، و إن كانت قد صنّفت ضمن قائمة الدول الأضعف من حيث تفعيل هذه السياسة.

المطلب الأول: آلية التّعدّدية الثّقافيّة في إسبانيا

[387]- Democratic Progress Institute Catalonia :from 2012 to 2016 .in :
www.democraticgress.org/.../DPI-Briefing.Note-Catalonia-2012-...
[388] - Ibid.

عندما تختار الدولة لغة تفضّلها على سواها ، فإنها غالبا ما تعطي الإشارة إلى هيمنة أولئك الذين تكون اللغة الرسمية لغتهم الأم ، ويمكن لهذا الخيار أن يَحُدُّ من حرية مجموعات كثيرة غير مهيمنة[389]. وهو ما عَمَدَ على تجسيده خلال السبعة والثلاثين عاما الجنرال " فرانكو "، حينما قمع وبوحشية لغات الأقلّيات المتحدث بها في إسبانيا ، الأمر الذي قوّى التوترات بين فئات المجتمع . وتحول ذلك إلى طريقة لإستبعاد أناس عن السياسة ، التعليم والوصول إلى العدالة ونواحٍ عديدة أخرى في الحياة المدنية ، كما عمَّقَ هذا الخيار أوجه عدم المساواة الإقتصادية بين المجموعات وأضحى قضية سياسية مثيرة للخلاف والشّقاق ، و بدا ذلك جليا لدى القوميتان الباسكية والكتالونية بشكل خاص.

وعليه ، وبعد انتهاء حقبة الحكم الديكتاتورية بدا المأزق واضحا، وبغية التخفيف من وطأته اعترف الدستور الإسباني لعام 1978 بأن الثَّراء الذي ينطوي عليه التنوع اللغوي في إسبانيا هو ثراء ثقافي يتعيّن احترامه وحمايته ، لذا من الأنسب تبنّي سياسة التّعدّدية اللغوية التي تحمي الإستخدام المتوازن للغتين أو أكثر، و يتلخص ذلك ضمن المقولة التالية: « ليحتفظ كل منا بلغته الخاصة في مجالات معينة مثل: المدارس والجامعات ، لكن لتكن لنا أيضا لغة مشتركة للنشاطات العامة، خصوصا في الحياة المدنية، كما يمكن تَدّبُّر أمر الخلافات اللغوية عبر توفير مجالات تستخدم فيها لغات الأقلّيات بِحُرِّية ،عبر تقديم حوافز لتعلم لغات أخرى ، وبخاصة اللغة القومية أو الرسمية ، حيث يمكن تشجيع ذلك من خلال إقامة هيكلية للمكافآت الإجتماعية كجعل إبادة لغة قومية شرطاً للتأهل والتقدم الوظيفيين» [390].

وعلى هذا النهج ، يمكن القول إن إسبانيا بلد متعدد اللغات وأن نوعاً من القشتالية المسمّاة إسبانية عادة ، أصبحت اللغة الرسمية للبلد . أما اللغات الأخرى فهي :« لغات رسمية أيضا في مجتمعاتها وهي: الغاليسية ، الكتالونية والباسكية ، وفي بعض الأقاليم الأخرى التي كانت تاريخيا جزءً من الإستمرارية اللغوية، مثل ماهو موجود في فلنسية وجزر البليار بالنسبة للكتالونية وشمال نافارا بالنسبة للباسكية» .

[389]- تقرير التنمية البشرية لعام 2004 ، مرجع سابق . ص 60.

[390]- خوس إكسترا ؛ كوتلاي ياغمور أوربا الغنية بلغاتها . [د،م،ن] ، المجلس الثقافي البريطاني ، 2012 . ص 208.

إضافة إلى هذه اللغات ، ثمة تنوّع هائل من اللّهجات التي تطمح إلى أن ترقى مصاف اللغة ومن أمثلتها: الأندلسية ، الكنارية ، الإيكستريمينو ، المورسيانو وغيرها . وإن كانت تعتبر لغات إقليمية في الميثاق الأوروبي بشأن اللغات الإقليمية ولغات الأقليات ، حيث تتحدّى الوضع كذلك وتسعى إلى بلوغ هدف منشود وهو أن تكون لغة قائمة بذاتها مثل : فابلاس أراغونيساس في أراغون ، بابلي أو أستورويان في استورياس ، بالينسيانو في فلنسية ، أرانيس فال داران . بالإضافة إلى لهجات أخرى أقل انتشارا بكثير مثل : البربرية في مليلة والكاو التي يتكلمها الروما (الغجر) والبرتغالية المستخدمة في إيكستريمادورا ومناطق أخرى على الحدود مع البرتغال وجميع هذه اللهجات لا تمثّل سوى بعضا من التنوّع اللغوي المحلي[391].

استنادا إلى ما سبق ، تطرّقت مختلف التّشريعات ووثائق السياسات ، لاسيما الدستور الإسباني الذي أقره الكورتيس (البرلمان) عام 1978 ودعمّه القانون العضوي للنظام في إسبانيا عام 1990. من خلال تأكيده على نظام تعليمي لا مركزي ، يُتيح لمختلف المجتمعات المحلية أمر اختيار محتوى مقررّات الدراسة ، كما أن الميثاق الأوربي بشأن اللغات الإقليمية ولغات الأقلّيات المصادق عليه عام 2001 ، قد كان له تأثير بالغ في النظام التعليمي الإسباني ، بالإضافة إلى العمل بتوصيات اليونسكو بشأن اللغات المحلية:

1- لغة دولية ، وغالبا ما تكون اللغة الرسمية (الأم).

2- لغة تواصلية / مشتركة يُسهّل وجود لغة تخاطب محلية الإتصال بين مجموعات لغوية مختلفة[392].

المطلب الثاني: تحدّيات السياسة اللّغوية في إقليم كتالونيا

عندما انتهى عهد الجنرال فرانكو الدكتاتوري أُعْتُرِف صراحة بالواقع التاريخي الإسباني المتعدّد اللغات ، بما في ذلك الإعتراف باللغة الكتالونية ، وهذا ضمن دستور 1978 الذي منح مكانة لهذه اللغة ضمن المادة الثالثة ؛ ودعمه قانون استقلال كتالونيا عام 1979 . واستنادا إلى

391 - نفس المرجع و الصفحة .

392 – تقرير التنمية البشرية لعام 2004، مرجع سابق . ص 60.

الوثيقتين المذكورتين ، أصبحت اللّغتان الكتالونية والقشتالية (المصطلح المستخدم رسميا في الدستور للإشارة إلى الإسبانية) لغتان رسميتان في هذا الإقليم.

ومن باب التوضيح يمكن القول إن، وثيقة مانريسا التاريخية في إقليم كتالونيا قد أشارت فيما سبق إلى: «أن اللغة الكتالونية ينبغي أن تكون اللغة الوحيدة التي يتم استخدامها في كامل القطر الكتالوني وعبر كل المجالات »، حيث اعتبرت اللغة – بالإستناد إلى الوثيقة – هي مركز الهوية الجماعية فهي تمثل " وظيفة رمزية تشاركية " ، أما مسألة تهميشها و طغيان اللّغة القشتالية فهو أمر غير مبرّر، لذلك فقد عدّ هذا الأمر مشكلة من قبل مفكرين كتالون من أمثال فولتاس حينما أشار إلى وجود: « حرب اللغات داخل إقليم كتالونيا »[393].

ففي كتابه "**حرب اللغات** " يعرض الباحث **فولتاس** : كيف أن مسألة التطبيع اللغوي في إقليم كتالونيا بعد أن حصل على الحكم الذاتي ، لا تزال أمرا يثير جدلا و نقاشا كبيرين. و قد كان هذا الأخير قد تطرّق– فيما سبق– ضمن مقال له بعنوان " أمة بلا دولة ، شعب بلا لغة " يعرض من خلاله الوضع الإجتماعي و اللغوي في كتالونيا ، بعد فترة من القهر عاشته اللغة الكتالونية في عهد فرانكو ، كما طرح هذا الأخير فكرة مغايرة تتعلق بمصير اللهجات المتداولة داخل الإقليم.

وفي هذا السياق، يمكن تحديد بعض النقاط التي توصل إليها **فولتاس**:

- أن اللغة الكتالونية تمثل رمزا أساسيا للأمة الكتالونية.
- أن اللغة الكتالونية هي لغة التاريخ الكتالوني الموحد.
- أن اللغة الكتالونية تعرّضت لإضطهاد كبير ، وأن إضطهاد هذه اللغة أضفى قوة لدى كل فرد كتالوني للحيلولة دون اندثارها[394].

وعلى هذا الأساس، شُرع في عملية " كطلنة " الجهاز التعليمي التي كانت قد بدأت خلال الأشهر الأخيرة من حياة فرانكو ، حينما أصدر هذا الأخير حكما قضائيا يسمح بتعليم" اللّغات الأم" كمواضيع تدريس اختيارية في المدارس ، و قبل استكمال الدستور، صدر مرسوم ملكي أقر

[393]- Unité et diversité de l'Espagne : Les nationalismes « préphérique » au coeur " Denis Rodrigues ; . in :"de la problématique nationale
www.lycee-chateaubriand.fr/revue-atala/.../atala11.

[394]- Ibid.

بتضمين الكتالونية كموضوع تدريس إلزامي في جميع المدارس الإبتدائية و الثانوية ، كما أجاز لبعض المدارس اعتماد الكتالونية كلغة تدريس، و في خريف سنة 1980 أصدرت حكومة **بوجول** قرارها للغرض نفسه[395].

وقد فُسّر هذا الإعتراف بطرق شتى وانصبَّت هذه النقاشات بشأن كيفية تنفيذ هذا الوضع الرّسمي، فقد بدى للتمييز بين الكتالونية كلغة إقليمية والقشتالية كلغة الدولة (المركزية) أساس هش على أرض الواقع ؛ إذ أن كلاهما حاضر في جميع المجالات ، وعليه يؤمن الكثير من الكتالون بضرورة إدراج اللغتين تحت اسم مشترك مناسب ، سواء كانت وطنية أو رسمية أو تُنْعت بصفة أخرى. أما من حيث التعليم في إقليم كتالونيا فخلال العقدين الماضيين ، فقد استند إلى**النموذج المقترن** الذي يحث على عدم فصل الأطفال عن لغتهم الأولى ، و أن الكتالونية هي لغة التعليم الرئيسية وإن كان يحق للتلاميذ – في المقابل– التّعلم بالقشتالية في مراحل تعليمهم الأولى إن طلب أولياؤهم ذلك ؛ الأمر الذي يساعد على اكتساب جميع الأطفال لغتين حيث يتم تعليمهم بهاتين اللغتين في نهاية التعليم بشكل إجباري ، ويرجع السبب في هذه النتائج إلى مزيج من العناصر اللغوية والسّوسيولغوية ؛ فالقشتالية هي اللغة الوسيطة . ونظرا إلى وضعها وانتشارها القويين في المجتمع فإنه يسهل على غير الناطقين بها تَعَلُّمها بسرعة ، وهذا ما أكد حرص سكان إقليم كتالونيا على تعلّم اللغة الكتالونية في جميع أطوار التعليم قبل أي لغة أخرى[396]. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (05) : اللغات المتوفرة للتعليم في إقليم كتالونيا

اللغات المتوفرة في التعليم ما قبل الإبتدائي	اللغات الرسمية	الكتالونية في المنطقة بأكملها ، وأكستانية أرانيز في فال داران
	اللغات الأجنبية	الإنجليزية
اللغات المتوفرة في التعليم الإبتدائي	اللغات الرسمية	الكتالونية في المنطقة بكاملها ، وأكستانية أرانيز في فال داران
	اللغات الأجنبية	الإنجليزية إلزامية
اللغات المتوفرة في التعليم الثانوي	اللغات الرسمية	الكتالونية في المنطقة بكاملها ، وأكستانية أرانيز في فال

[395] - خوس إكسترا ، كوتلاي ياغمور ؛ مرجع سابق . ص ص 201 – 206 .

[396]- Identidad,Lengua y marco legal in cataluna mercadé.in : dialnet.unirioja.es/dexarga/articulo/2489996.pdf.

		داران
	اللغات الأجنبية	الإنجليزية ، الفرنسية وأحيانا الألمانية والإيطالية :إحداها إجبارية ، اللاتينية أو الإغريقية (القديمة) ولغات أخرى إختيارية .

المصدر: خوس إكسترا ، كوتلاي ياغمور ؛ مرجع سابق. ص 206.

تاريخيا و تحديدا، سنة 1982 صادقت الحكومة الكتالونية (المعروفة بـ: Generalitat) على قرار تنظيم الحكم الذاتي في كتالونيا ، وعلى آخر يقضي بأن يتم تدريجيًّا التدريس باللغة الكتالونية ،حيث ذهبت المادة 14 من قانون التطبيع اللغوي للعام 1983 إلى أبعد من ذلك : حينما حظرت فصل الطلاب في مراكز مختلفة " بسبب اللغة " وخوَّلت استخدام اللغة الكتالونية كلغة التعليم بشكل تدريجي حتى يصبح جميع الطلاب متمكّنين منها ، كما لم يتم في هذا السياق المساس بحق الناطقين باللغة القشتالية في تلقّي تعليمهم الإبتدائي بلغتهم الأم[397].

في حين تشير المادة 14 من " قانون التطبيع اللغوي " بأنه على جميع الطلاب أن يكونوا متمكّنين من كلتا اللغتين عند استكمالهم التعلّم في الطور الإبتدائي ، وإن كانت الحكومة الكتالونية قد بدأت فعلا بتهيئة الوضع من أجل " إدارة التعليم في جميع المدارس الإبتدائية باللغة الكتالونية". وهو الأمر الذي برز جليا في دراسة حملت عنوان :" أربع سنوات للكتالونية في داخل المدارس " (Quatre anys de catalan) شهر فيفري 1983 ، حيث تم من خلالها تقديم "**تَسْويغ علمي**" يُثبِت أنه : « من أجل ضمان المعرفة المرضية في كلتا اللغتين يجب اعتماد الكتالونية كلغة التعليم». شرعت فعلا الحكومة الكتالونية ، عبر هذا التسويغ ، تنفيذ برامج " **التّعهيد اللغوي**" في المناطق الناطقة بالقشتالية في الإقليم ، وبعد مُضِي تسع سنوات اتّسعت فعلا وتدريجيا خدمة تعليم الكتالونية (Servei ensenyament del Catalan) التي مارست ضغطاً على مدارس معيّنة لتبنّي اللغة الكتالونية كلغة تعليم ، وفي سنة 1992 أمرت الحكومة الكتالونية بأنْ تكون اللغة الكتالونية لغة التعليم في جميع المدارس الإبتدائية ، كما تم لاحقا التّصديق على هذا القرار وتوسيعه ليشمل المدارس الثانوية ، بموجب المادة 21 من " قانون السياسة اللغوية "

397 - نفس المرجع . ص 206.

لعام 1998 التي تنص على أنه : « يجب أن تستخدم الكتالونية بشكل عادي كلغة التدريس في التعليم الغير جامعي»[398]. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(06): نسبة اللغة المتدولة في إقليم كتالونيا

العمر	التشكيلة	الإسبانية	على حد السواء
29-15	31,5	44,0	14,4
44-30	32,7	44,7	12,6
64-45	35,8	49,0	12,1
65+	45,0	45,5	7,8

Source : Joseb M .David lasagabaster ,Peter garrett ; "Multilingual policies and proctices of universities in three bilingual regions in Europe".2012 .in :
A salab.org/…/multilingual_policies_and_pratices_of universities_i…

ما يلاحظ حول هذا الجدول أن ، تشير إحصائيات سنة 2008 ، أن نسبة التحدث باللغة الكتالونية تبدو مرتفعة بالنسبة للفئة العمرية الأكبرسنا49,0% مقارنة مع الفئات الأخرى ،ذلك لأنها أكثر الفئات العمرية حرصا على التمسك بتميزها اللغوي مقارنة بالفئات العمرية الأخرى[399].

ونتيجة الضغط الممارس من قِبل الحكومة الكتالونية حكمت المحكمة الدستورية الإسبانية لصالح دستورية السياسة اللغوية المتبناة في هذا الإقليم ، كما ذهبت المحكمة إلى ما هو أبعد من ذلك حينما اعتبرت أنه من الأمور المشروعة أن تحتلّ الكتالونية " **مركز الثقل** " (ما دامت اللغة القشتالية الرسمية غير مقصاة تماما) ، وقد وضعت المحكمة هذه الحجّة لسببين إثنين هما:

أولا : لأنّ نموذج " التّوحيد اللغوي " مُعدٌ لتحقيق الأهداف النبيلة للدمج أو التلاحم الإجتماعي.
ثانيا : لأن هذا النموذج يسمح بتصحيح " عدم التوازن المتوارث تاريخيا بين اللغتين ".

إنّ المتأمل في قرار المحكمة الدستورية ، يُدرِك تماماً أن هناك عوامل سياسية أكثر منها قضائية هي التي حدّدت مضمون قرار المحكمة ؛ ذلك أنه لو كان القرار مختلفاً لإهتزّت شرعية

[398]- توماس جيفري ميلي ؛ " السياسة الدستورية للسياسة اللغوية في كتالونيا – إسبانيا". مجلة عدالة الإلكترونية . العدد:29. 2006 . متحصل عليه:
htt ps:t//www.adalah.org/ar/confen/view/1523.

[399] - Joseb M .David lasagabaster ,Op .cit.

النظام الدستوري ، أما عمليّا فإن المؤسسة السياسية الكتالونية برُمّتها كانت ستُعارض على إجراء إصلاح دستوري ، ولهذا فالمحكمة الدستورية لم تكن لتعمل على إجراء إصلاح دستوري ولا المغامرة في إثارة أزمة كهذه تُحَطِّم مشروع السياسية اللغوية في إسبانيا[400] .

ومنذ التصويت على القانون الجديد للإستقلال الذّاتي في 2006 ، أصبحت لكتالونيا لغة رسمية ثالثة وهي لغة أصيلة في" **فاداران** "، مقاطعة صغيرة في البيرنيز الكتالوني ، وقد كان البرلمان الكتالوني قد نظم الوضعية الرسمية للأوكسيتانية في ديسمبر 2010 ، لكن قراره كان معلقا مؤقتا من طرف المحكمة التشريعية الإسبانية بطلب من الحكومة الإسبانية .

كما عَمَدت بعض العناصر في إقليم كتالونيا إلى إعطاء أهمية مسألة التعدّدية اللغوية في كتالونيا حينما تم طرح عدة نقاط ذات صلة وثيقة بهذه السياسة منها :

1- أهمية القطاع السياحي .

2- عملية الإندماج الأوربي .

3- العملية السريعة لتدويل الإقتصاد الكتالوني .

4- قدوم أكثر من 1,3 مليون مهاجر في العقد الأول من القرن21 ، ينتمون إلى بلدان أمريكية .[401]

وعليه يبدوا أن ، الصراع واضح في كتالونيا: بين اللغتين الكتالونية والقشتالية ، حين نصَّ قرار المحكمة الدستورية بشأن قانون الإستقلال الجديد لكتالونيا (2006) ، الذي أثار نقاشا كبيرا على أساس أن إفساح المجال أكثر للغة القشتالية كَلُغة وسيطة في المدارس الكتالونية ، فتح الباب بالتالي لصراع قضائي وسياسي طويل.

المطلب الثالث : تحدّيات السياسة اللغوية في إقليم الباسك

[400]- نفس المرجع .

[401] – خوس إكسترا ، كوتلاي ياغمور ؛ مرجع سابق. ص 206.

بعدما قُمِعت اللغة الباسكية بوحشية خلال دكتاتورية فرانكو، سعت الحكومة الإسبانية إلى تجنب الإنزلاق الأمني وذلك بمساندة اللغات الإقليمية الرئيسية ، الكتالونية ، الباسكية والغاليسية. إداريا وماليا في الوقت نفسه، حيث استندت بذلك السّياسات الخاصة باللغة الباسكية طوال السنوات الثلاثين الماضية إلى أولويتين هما: التّعليم والإدارة ، كما سطّرت الحكومة الباسكية لتكريس هذه السياسة ثلاثة مبادئ :

أولها: التوصل إلى إجماع القوى السياسية الممثلة في البرلمان الباسكي .

ثانيها: قبول تعدّدية اللغة في المجتمع الباسكي.

ثالثها: احترام اللغة التي يختارها المواطنون ، وهذه هي الروح التي تتخلل قانون التوحيد اللغوي لعام 1982 ، الذي فُهِم بأنه قيمة مضافة وتعهّد الناطقون بالأوسكادية وحكومتهم بإلتزامهم ثنائية اللغة و نبذ أي أحادية لغوية كانت ، و فكرة الحقوق اللغوية بديهة في التقويم التشريعي والسياسي لإقليم الباسك ، و نحن نعني هنا الحقوق اللغوية للناطقين بالباسكية والإسبانية على حد سواء[402].

ومنذ بداية عملية التوحيد ، ظهر لرجال السياسة والمجتمع الباسكي في عمومه أن الباسكية ستصبح رسمية في كل الإقليم ، بما في ذلك المناطق التي لم يتداول المواطنون فيها هذه اللغة لقرون ، وبالنسبة للباسكية فمن الأصْوب القول ، أن هناك توجّهان متعاكسان حول وضعية هذه اللغة :

أما الأول : فيطرح صعوبات " توحيد اللغة " حيث يشير أنصاره إلى أن اللغة الباسكية تتحول بشكل منتظم إلى لغة تعلم ثانية لعدد متزايد من الباسكيين ، وأكد ذلك" **أرويج** " (Orwig) بقوله: «هناك مليوناً ونصف مليون باسكي غير قادرين على الحديث بلغتهم الأصلية وهذه المسألة خطيرة ، فبأي معنى تكون لغة ما هي "اللغة الأصلية " لشخص لا يمكنه الحديث بها ؟»[403].

---

[1]– فلوريان كولماس ؛ اللغة والإقتصاد . تر : أحمد عوض ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نوفمبر 2000. ص 212 .

[1]- نفس المرجع و الصفحة .

وعليه فالنقطة الأساسية إذن تكمن في محاولة تجديد للتراث اللغوي في حد ذاته ، وليس حماية الجماعة اللغوية وحق أفرادها في التعبير عن أنفسهم بلغتهم بحد ذاتها، وبالتالي فإن إحدى المشكلات التي تواجه جهود الإحياء الثقافي ، هي أن الباسكيين من الجيل الأكبر يَدَّعُون بأنَّ لديهم معرفة قليلة أو عدم معرفة باللغة المكتوبة .

ولمواجهة هذه المشكلة أنشئ معهد" هابي " (HABE) و يعني "أبجدة وإعادة بسكنة الكبار" "Alphabetization and re-Basuization Adult" عام 1983 ، بالتعاون مع تنظيمات عدة أخرى مثل : أكاديمية اللغة الباسكية (التي أنشأت عام 1919) وأمانة السياسة اللغوية . حيث تابع هذا المعهد – كهدف رئيسي له – نشر وثائق عن لغة باسكية موحّدة منمّطة ، ولكن هذا التنوّع اللغوي الذي تبنّاه ولا يزال ينشُرُه المعهد ، غير مقبول حتى الآن بشكل عام من قبل الجماعة اللغوية كلها ، ويرجع ذلك للإختلاف الكبير بين أعضائها.

بالنسبة **للتوجه الثاني** ، يرى أن اللغة الباسكية قد بُعِثَت وانتعشت من جديد ، وهذا بدوره يعني أن عملية تلقين اللغة داخل الأسر لم يكن كافياً ، ولهذا السبب أيضا أصبح التعليم في المدرسة الباسكية أساس انتعاش هذه اللغة ، إذْ من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ، هذا الإنتعاش يعود إلى التّوافق الإجتماعي والحرية الفردية ، كون الآباء وليس الحكومة الباسكية هم من يختارون لغة أبنائهم[404].

ويمّكن أحد الجوانب الخاصة للتعليم في إقليم الباسك في ما يسمى بـ: **العودة إلى الجذور** بين البالغين إلى تعلم الباسكية وهم في سن الرشد ،على أساس أن العلاقة كانت بين الباسكية والإسبانية أو الفرنسية علاقة أحادية التوجّه ، حيث تخلّى الكثير من الباسكيين إما طوعاً أو بسبب ظروف قاهرة عن اللغة الباسكية واعتمدوا اللغات الرسمية ، لذلك سعى العديد من الباسكيين إلى تَعَلُّم لغتهم الأم ، حتى خَبَرُوهَا وتمكنوا منها إلى درجة أنهم أصبحوا كُتّابًا مرموقين أو أعضاء في أكاديمية اللغة الباسكية ، ففي الوقت الراهن يتعلم 40 ألف شخص الباسكية أو

[404] - خوس إكسترا ، كوتلاي ياغمور ؛ مرجع سابق . ص 208.

يُصقِلون مستواهم فيما يسمى: "**الأوسكالتيجيس**" وهي مراكز لتدريس البالغين ولولا – يشير مفكرون كثر– هذه السياسة ما كان لهذه اللغة أن تحيا وتنتعش[405].

– **مشكلة الهجرة وعلاقتها بإنحصار اللغة الباسكية** : أُعتبرت الهجرة إلى إقليم الباسك أثناء دكتاتورية فرانكو على حد تعبير **روتكس**(Roqetxe) بأنها : «أحد إجراءات محو البسكنة ». ونتيجة للهجرة الكثيفة لم يعد هناك موطن وحيد للغة الباسكية ؛ ذلك أن أكثر من مليون مهاجر من مناطق مختلفة من إسبانيا قد ارتبطوا بأعمال في الإقليم ، أما المدافعين عن الباسكية فيدعون إلى ضرورة تجديد وضع اللغة الباسكية ، وأن إقليم الباسك يجب أن يُعترف به بوصفه « **وطن** » اللغة الباسكية ولهذا يجب أن يتعلم المهاجرون الباسكية ، لا أن يتعلمها فقط الباسكيون ، مع العلم أن اللغة الإسبانية يتم التحدث بها في كل مكان من إقليم الباسك و أن حافز الإسبان لتعلم الباسكية منعدم .

وقد استفحل المشكل – ومنذ انتهاء الدكتاتورية – عندما تمتع اقتصاد إسبانيا بفترة من النمو المُطّرد حظي منه إقليم الباسك بنصيب أعظم من التوسع ، وقد جذب هذا مهاجرين كُثر لا يتحدّثون الباسكية ولا يزال هذا الوضع يُلازم الإقليم ، والأمر لا يخلو في هذا الشأن من المفارقة. حيث خُلِقت بيئة بدت فيها بقاء اللغة الباسكية في وضع أخطر مِمَّا كان تحت ظروف القمع السياسي والتخلف الإقتصادي ، فقد سمحت التطورات الإقتصادية –التي شهدها الإقليم– بأن تؤثر في اللغة تأثيراً أكثر قوة مما كان في النظام الشمولي . على الرغم من أنها ليست لغة ميتة حتى الآن ، ولكنها مُشْرفة على الموت ؛ لأنها ببساطة غير قادرة على الصمود أمام ضغط توسّع اللغة الإسبانية الذي لا يُقاوَم داخل وطن الباسكية[406] .

وعلى هذا الأساس، بدت الجهود حثيثة نحو إنعاش اللغة الباسكية حينما أصدرت الحكومة الإقليمية في إقليم الباسك خلال السنوات العشرين الماضية الكثير من النصوص بشأن التخطيط اللغوي في سياساتها اللغوية ، وهذا بعد صدور قانون التوحيد اللغوي سنة 1982، الذي عمل

[405]– نفس المرجع و الصفحة .

[406]- فلوريان كولماس ؛ مرجع سابق . ص 213.

على تطوير العديد من جوانب الثنائية اللغوية أكثر فأكثر، بما في ذلك قطاع الأعمال التجارية الخاصة.

ومنذ عام 1991 ، نُظِّم مسح كلّ خمس سنوات يهدف إلى معرفة مستوى المهارات اللغوية في إقليم الباسك ، أما في سنة 1999 فقد تم إصدار أهم وثيقة تُبّيَن : الخطة العامة لتعزيز اللغة الباسكية (E,B,B,N) مُدَعّمة إيّاها بمقالة قصيرة بعنوان :"نحو اتّفاق جديد " وذلك سنة 2009. أما الوثيقة فقد برز من خلالها وبوضوح طبيعة المنظومة التعليمية في إقليم الباسك، وهذا بالإستناد إلى التعداد السكاني الإقليمي ، الذي يَحدُث دورياً في شكل مجموعة بيانات بشأن اللغات الوطنية والإقليمية / لغات الأقلّيات ، حيث يتم على هذا الأساس : صياغة أسئلة عن اللغة المستخدمة في المنزل في شكل سؤال رئيسي عن اللغة الأولى ، وسؤال حول المهارات اللغوية على مستوى الفهم / التحدث/ القراءة / الكتابة . وعليه ، يتم وفي كل مرحلة إحداث جملة من التحسينات في هذا المجال [407]. أما الجدول التالي فيوضح حجم تداول اللغة الباسكية في الأطوار التعليمية الثلاثة :

الجدول (07): اللغات المتوفرة للتعليم في إقليم الباسك

اللغات المتوفرة في التعليم ما قبل الإبتدائي	اللغات الرسمية	الباسكية
	اللغات الأجنبية	الإنجليزية
اللغات المتوفرة في التعليم الإبتدائي	اللغات الرسمية	الباسكية
	اللغات الأجنبية	الإنجليزية إلزامية
اللغات المتوفرة في التعليم الثانوي	اللغات الرسمية	الباسكية
	اللغات الأجنبية	إلزامية : الإنجليزية ، الألمانية –اختيارية : الفرنسية ، الإيطالية ، الروسية وفي السلك التأهيلي .العربية والتركية

المصدر: خوس إكسترا، كوتلاي ياغمور ؛ مرجع سابق . ص 208.

[407] - خوس إكسترا ، كوتلاي ياغمور ؛ مرجع سابق . ص 208.

ما يلاحظ في هذا الشأن ، أنّ المدرسة في إقليم الباسك أضحت أهم بكثير من الأسرة لإكتساب اللغة الباسكية ، إذ تبلغ نسبة الآباء الذين اختاروها لغة تعليم لأبنائهم 60٪ سواء كانوا من الناطقين بالباسكية أم لا ، وسواء أكانت الباسكية لغة حية في المدينة أو المنطقة التي يعيشون فيها أم لا، و علاوة على ذلك فقد اختار 22٪ نموذجا ثنائي اللغة، بينما اختار 18٪ المتبقين اللغة الباسكية مادة دراسية ، وهذا الأمر يتجلّى أكثر في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي. فنسبة الآباء الذين اختاروا الباسكية لأبنائهم أعلى ، ما يعني أن الإسبان أحاديوا اللغة بين الأطفال دون السادسة يقل عددهم داخل الإقليم شيئا فشيئا .

أما أكبر مشكلة تواجه المدرسة الباسكية ، فتتجسد في كون الأطفال الناطقين بالإسبانية كلغة أُمْ يَحْصُرون اللغة الباسكية في الواجبات المنزلية وحسب ، حيث يتوقف هؤلاء عن التخاطب بهذه الأخيرة بمجرد الخروج من المدرسة ، كما يتداول الأطفال من المناطق الإسبانية الأخرى عادة الإسبانية في المنزل والشارع ما لم يكن أحد والديهم يتكلم الباسكية ، وفي هذه الظروف ، لا يشعر هؤلاء الأطفال بالثقة في النفس أو بالراحة عند التخاطب باللغة التي تعلموها في المدرسة[408]. وهي بالفعل مشكلة حقيقية تواجه السياسة التعليمية في إقليم الباسك ، ولتفادي أو حتى التقليص من حدّتها عمدت الحكومة الباسكية إلى تدعيم التداول وكذا التدريس باللغة الباسكية في الجامعات الباسكية ، حيث بلغت نسبة التدريس بها 45٪ ، ولهذا السبب فحال هذه اللغة في الجامعة الباسكية يبدوا أفضل بكثير ، عما كان عليه الوضع قبل ثلاثين سنة[409].أما الجدول التالي : فيوضح ما تمّت الإشارة إليه حول وضعية الهوية الباسكية بين طلاب الجامعة الباسكية، حيث تبرز الفروق واضحة (في عام 2005، المقياس من 7 نقاط)

الجدول (08) : تداول اللغة الباسكية لدى طلاب الجامعة

/	الباسك الإسبانية	الهوية الباسكية
– مع العلم والتحدث بالأوسكيرا	05	05.8
– معرفة الثقافة الباسكية والدفاع عنها	05.4	06.2
– المشاركة في فعاليات الثقافة الباسكية .	05.0	05.8
– وجود الأوسكيرا كلغة أولى .	03.4	04.4

408 - خوس إكسترا ، كوتلاي ياغمور ؛ مرجع سابق . ص ص 209،211

409- نفس المرجع و الصفحة.

– سيادة البلاد يجري في صالح الباسك .	02.6	04.3
– المشاركة في الجمعيات والتنظيمات الباسكية .	03.9	04.3
– الذين يرغبون في العيش والعمل في إقليم الباسك.	04.3	04
– المساهمة في الإنتخابات لإستقلال الإقليم.	03.9	03.4

Source :Eicholas Gardner ;"Language policy for Basque in Education. Spain:Department of cultura,May 2002.in :
www.hezkuntza.eigv.euskadi.eus/…language.policy for Basque.

يشير الجدول ،إلى إرتفاع نسبة التأييد لهوية الباسك المستقلة ، وآية ذلك هو الإعتناء باللغة الباسكية و تداولها بين طلاب الجامعات الباسكية ، حيث تُشكّل اللغة محور الثقافة في هذا الإقليم ، إذْ أنها نالت 06.2 نقطة وهي درجة عالية تؤكد نزوع الطلاب الباسكيين إلى المطالبة بإستقلال إقليمهم[410].

مما سبق يمكن القول إنّ ، سياسة التعددية اللغوية تعتبر تَحَدّ لمجتمع ليس ثنائي اللغة بالكامل ويتعيّن على هذا الأساس ربط التوجه التدريجي نحو مجتمع يمجّد و يثّمن لغته لكي لا تندثر مع تبني إستراتيجيات متعددة اللغات وطلبها . ومن بين الإستراتيجيات التي شرع في تنفيذها فعلا نذكر نموذجا طُوّر لتقديم إطار ثلاثي اللغة في المدارس الابتدائية والثانوية الباسكية وقد اعتمدت 120 مدرسة هذا الإطار الجديد ، الذي من المحتمل أن يتوسع نطاقه ليشمل النظام التعليمي بالكامل في المستقبل.

وضمن عالم التكنولوجيا الحديثة ، تبذل جهود حثيثة في الوقت الراهن من أجل إنشاء نظام للترجمة الآلية ، يستطيع ترجمة النصوص والمواقع الجديدة على الشبكة من اللغة الإسبانية إلى اللغة الباسكية والعكس مع اعتماد هذه الآلية الجديدة إلى محلل نحوي قوي و مستودع عمومي لذاكرات الترجمة .

ولكن الملاحظة التي أدرجت حول هذه المبادرة ، أنها صعبة التحقيق ، في حين أن الهدف يبقى مستمرا وهو : العمل على تطوير نماذج التعددية اللغوية وتعزيزها في مجتمع يسعى ويحاول

[410]- Maria jose Azurmendi,Nekane lananãge ,jokin Apalategе ;"Bilingualism,Identity.and country citizenship in the Basque country .in :" University of the Basque www.mondragon.edu/en/international/exchange.../cenoz.pbf.

الرفع من استخدام الباسكية ، اللغة الأضعف اجتماعيا ولغويا . نحن نعني هنا الحقوق اللغوية للناطقين بالباسكية والإسبانية على حد سواء .

تجدر الإشارة إلى بروز نماذج مختلفة من التعليم ثنائي اللغة : نهاية فترة السبعينات من القرن الماضي ، حيث نظّمت كل من مدرسة "Ikastola" في إقليم الباسك ، التدريس بالطريقة التي تراها مناسبة ؛ نظرا لمدى توافر المُدرّسين والمواد المسموح بها ونتيجة التوسع الذي شهده التعليم في هذا الإقليم ، وقد برزت على إثرها محاولة تصنيف نماذج تعليمية ثنائية اللغة . وكانت النتائج على ثلاثة صيغ (A –B) و(D) ، تم تأكيدها بصفة رسمية بموجب مرسوم 1983، كما أشار إلى ذلك قانون 1993 من التعليم العام في إقليم الباسك [411].

ويمكن تلخيص تلك النماذج على النحو التالي :

1- تعليم اللغة الإسبانية مع الباسكية كموضوع (نموذجA) .

2- تعليم اللغة الباسكية واللغة الإسبانية كموضوعين (نموذج B) .

3- تعليم الباسكية مع الإسبانية كموضوع (نموذجD).

أما النموذجينA و B فالقصد منهما: أنها موّجهان أساساً إلى الأطفال الذين يتحدثون الإسبانية في منازلهم ، في حين يوجه النموذج "D " للأطفال الذين يتحدثون الباسكية في منازلهم حيث تم تأكيد ذلك ضمن مرسوم 1983: « يجب على وزارة التعليم والثقافة المُضي قُدمًا نحو غرس لغتي التعليم ضمن نماذج B وD، على أساس موافقة عريضة من طرف الأولياء والمدرّسين لتحديد النموذج المناسب للمدرسة ، وهذا بالإستناد إلى النّسبَ التي وضعتها الإدارة . مع الأخذ بعين الإعتبار إمكانيات الموظفين وخطة "Basquization" التي وضعتها »[412]. أما الجدول التالي : فيوضح توزيع الطلبة (بالنسبة المئوية) بين نماذج ثنائية اللغة من حيث التدريس في الأقاليم الباسكية (BAC) *:

---

411 - Eicholas Gardner ;Op.cit.

.

412- Maria jose Azurmendi,Nekane lananãge ,jokin Apalategе ;Op.cit.

* (BAC): اختصار باللغة الباسكية لأقاليم ثلاثة هي : بيسكايا – آلافا – جيبوزكوا.

الجدول(09): توزيع الطلبة بين نماذج التدريس

BAC	نموذج "A" الإسبانية المتوسطة مع الأسكارا بإعتبارها موضوع	نموذج "B" ثنائي اللغة بالتّوازي	نموذج "C" الأوسكارا المتوسطة مع أن اللغة الإسبانية هي الموضوع
1983-1982	77.2	9.2	13.1
2003-2002	22.6	22.5	49.7
2005-2004(الفئة العمرية 3،5)	7.7	29.5	62.8
2005-2004(تعليم ابتدائي الفئة العمرية 6،11)	20.4	28.6	51.0
2005-.2004(التعليم الثانوي الفئة العمرية 12، 16)	32.5	22.5	45.0
2005-2004 (الشبكة العامة تعليم ابتدائي 51٪من مجموع التلاميذ)	12.2	18.7	69.2
- 2005-2004(شبكة خاصة تعليم ابتدائي 49٪ من مجموع التلاميذ)	28.6	67,0	15.4
- 2006-2005(الهجرة في السنوات الـ10 الماضية من أمريكا اللاتينية وإفريقيا وأوربا الشرقية.	49.6	27.6	22,8

Source : Maria jose Azurmendi,Nekane lananãge ,jokin Apalategе ;Op.cit.

ما يمكن أن يلاحظ حول هذا الجدول، أن قانون التطبيع الذي اعتمدته BAC يعمل على ضمان تعلّم لغتين رسميتين في جميع أنحاء شبكات المدارس (العامة والخاصة) ، وما على الأولياء إلاَّ أن يختاروا لأبنائهم النموذج التعليمي الذي يناسبهم ، وهو أسلوب لا يزال يطبق إلى غاية اليوم . ووفقا للجدول أعلاه يبدوا أن، النموذج "D "هو الرئيسي فهو الأكثر استخدامًا ، أما النموذج "B " فكانت معظم مدارسه تديره الكنيسة رغبة منها في رعاية اللغة الباسكية ، بالنسبة للطلبة المهاجرين فكانوا يتّجهون في الغالب الأعم إلى مدارس النموذج "A"[413].

وعلى هذا الأساس ، لبّت الحكومة الإسبانية متطلبات إقليم الباسك ، حيث وافقت على تقديم مساعدات مالية مُوجّهة إلى مشروع "IKastolas" ، تحت عدّة صيغ قانونية ، حيث تلقت الحكومة الباسكية ما يقارب 73200 مليون بيزيتا ، بإعانة إضافية تقدر نسبتها بـ:46٪ أمّا المراكز الخاصة للتعليم التي تقدم " نموذج ثنائية اللغة " فقد حظيت هي الأخرى بمساعدات مالية

[413]-Ibid.

قدرت بـ: 4000 مليون بيزيتا ، خلال الفترة الممتدة من (1986-1998)[414]. وبغية تحديد خصائص سياسة الإحياء الثقافي للغة الباسكية ، عمدت الحكومة الإسبانية على إتّباع مجموعة من التدابير، يمكن تلخيصها ضمن الجدول التالي :

الجدول(10): تدابير الحكومة الإسبانية لتعزيز اللغة الباسكية

الطريقة	عن اللغة الباسكية
– تعويضية	–علم الباسك كمادة في المدارس الإبتدائية والثانوية .
– كثيفة	– تُستخدم الباسكية كوسيلة للتعليم في المدارس الإبتدائية والثانوية.
– متساهلة	– معرفة اللغة الأم لتدريب المُدَرِّس .
– مكثفة + متساهلة	– اللغة الأم التي تُستخدم كوسيلة لتعليم المعلم (في كُلّيات التدريب).
– متساهلة	– معرفة اللغة الأم ليَتَخرّج مُدرّسًا.
– التفاضلية	– معرفة اللغة الأم ليَتمَّ التعاقد مع المعلمين .
– كثيفة	– إعادة تدريب المعلّمين – وُظّفت بالفعل– .

Source : Juso Uezo ; Op.cit.

من الممكن في هذا الصدد الإشارة إلى أن ، استخدام اللغة الباسكية بدى كوسيلة للتعليم وليس كغاية في حد ذاتها ، وإنْ كان التعليم أداة لنقل اللغة التي تعتبر على نطاق واسع أكثر فعالية بكثير من مجّرد تعليم اللغة كموضوع ، فالأمر هنا يكمن في انخفاض مستوى التعليم باللغة الباسكية ، بالرغم من أن الأولياء هم من يختارون النموذج التعليمي المناسب ، أما الملاحظة الأكثر وضوحاً هي أن أطفال المناطق الجبلية يتقنون اللغة الباسكية بغض النظر عن نموذج تعليمهم وهو ما يُؤكّد دور العامل الجغرافي الذي عزل أغلب المتحدثين باللغة الباسكية.[415]

ولتدعيم ذلك وضعت خطة "GUAGE" تعمل على تطوير إستخدام اللغة الباسكية في التعليم الجامعي ، و قد سطرت هذه الخطة جملة من الأهداف ، من أهمها :

– زيادة عدد المواد التعليمية على مستوى الجامعة باللغة الباسكية .

[414] - Juso Uezo ; " Basque Language policy – European consortium for political research" . Madrid :Universidad de castilla – la mancha .2002.in : https://ecpr.eu/.../d7a3794d-68a9-4d64-ab5b-2c4ad7577953.pdf.

[415]-Ibid.

- زيادة نسبة تأطير الموظفين الإداريين باللغة الباسكية وتكثيف الإستخدام اليومي للغة الباسكية [416].

أما على مستوى مقاطعات الباسك الفرنسية فقد سعت الحكومة الباسكية في إسبانيا إلى إحياء وتطوير اللغة الباسكية ،على اعتبار أن هذه المقاطعات تعيش وضعا مماثلا لأقاليم الباسك الإسبانية،حيث اتخذت في هذا السياق العديد من المبادرات بالتنسيق مع المعهد الثقافي الباسكي (Culturelle) في فرنسا و معهد "هابي " في إسبانيا ، تهدف إلى تنشيط وتطوير إستخدام اللغة الباسكية في كل المقاطعات الباسكية ، كما بذلت العديد من الجمعيات الثقافية جهودا حثيثة لتفعيل لغة الأوسكيرا، و في مقدمتها : "جمعية Ikastola" و"جمعية Seaska "، وقد اعترف الباحث فيشمان بالجهود المبذولة على مستوى مقاطعات الباسك الفرنسية بقوله :«هناك تحول واضح ضمن السياسة اللغوية الجديدة في إقليم الباسك الفرنسي »[417].

في محاولة لتقييم السياسة اللغوية الهادفة إلى إحياء اللغة الباسكية في الإقليم وبالرغم ممّا تم إنجازه فقد تميزت هذه السياسة بالغموض ، لذا فإن عددًا من الأسئلة التي يجري النقاش حولها في الوقت الحالي لاسيما في مناطق باسكية حول إمكانية إضفاء تغييرات حول هذه السياسة . ومن بين تلك الأسئلة المطروحة ، ماهو نوع التغييرات التي يجب أن تكون على المدى البعيد ؟ كيف يجب أن تكون ؟ ، كيف يمكن أن تُنَفَّذ ؟ ، من الذي يجب أن يأخذ دورًا قياديًا؟ ، وماهي درجة التوافق المطلوب؟.

علاوة على ذلك ، هناك جوانب أخرى من العملية التي تعد أكثر صعوبة لتقييم درجة من عدم اليقين ، في إشارة إلى التحديات الحالية ، وخاصة مصير الأوسكيرا ، في ضوء إتصالها المكثّف مع الإسبانية والفرنسية وحتى مع اللغة الإنجليزية، وهو ما يؤكده الباحث " **فيشمان** "(Fishman) حينما أشار إلى ذلك بقوله :« ... نحن نشعر بالقلق تجاه اللغة الباسكية ، فخيار تعدد اللغات في طلب متزايد ، وهو الخيار الذي يؤكد أن الأوسكيرا لا تستجيب للإحتياجات الإجتماعية المعتادة (الأسرة ، الأصدقاء ، العمل ، الخدمات الإجتماعية ، وسائل الإعلام)». أما "**غارسيا** (Garcia)" وآخرون فيؤكدون ذات الفكرة بقولهم :« من الصعب على المجتمعات

[416] - Joseb M .David lasagabaster ,Peter garrett ; Op.cit.
[417] - Harguindéguy Jean-Harguindéguy ,xabier Itçaina ; Towards institutionalized language policy "for the french Basque country ? ..2011.Actors , processes and outcomes
Cadmus.eui.eu /bitçtream/handle/1814/…/E ,U RS-XI-JBH pabi.pdf.

الحفاظ على لغات عدة في وقت واحد وهذا من شأنه إلى إعادة تعريف سياسة إزدواج اللّسان » [418].

المبحث الثالث: المأزق الأمني الإثني في إسبانيا : رؤية استشرافية

إسبانيا أمام تحد مستقبلي ورثته من ماضيها، فهي أمام أزمة هوية كبرى ، عاجزة في إطارها عن التفاعل المجدي مع القوميات الطرفية و في مقدمتها : القوميتان الباسكية و الكتالونية . وعليه يرصد هذا المبحث ، أهم السيناريوهات المحتملة للمأزق الأمني الإثني الذي تشهده إسبانيا فبالرغم من أن هذه الأخيرة قد سعت حثيثا إلى تخفيف وطأة المشاعر الإنفصالية في إقليمي الباسك و كتالونيا ،إلا أن المعالجة الإسبانية عدّت ضعيفة من قبل العديد من المفكرين .

المطلب الأول : سيناريو استمرار التّوتر في إقليم الباسك

يرتبط تحديد و ضبط سيناريو، بمسألة استمرار المشكلة بين الحكومة المركزية و الجماعة الإثنية الباسكية (في إطار التوتر الذي ارتبط بمنظمة ETA الإنفصالية) ، حيث يمكن بداية مناقشة جملة من المتغيرات التي تسهم في بلورة سيناريو استمرار التوتر في إقليم الباسك .

أولا – متغيرات السيناريو:

[418]- Maria jose Azurmendi ,Nekane lananàge ,Jokin Apalategi ;Op .cit .

1- قمع السلطة المركزية لباتاسونا : عمدت الحكومة الإسبانية إلى حضر " **باتاسونا** " (الجمعية الوطنية الباسكية) بتاريخ 24 فيفري 2002 ، حينما أعلن وزير الداخلية الإسباني "**ماريانو راخوي**"(Mariano Rajoy) : «أن الإصلاحات القانونية التي من شأنها تعزيز حظر باتاسونا ستكون جاهزة » ، وفعلاً تم ذلك ، حيث فُرِض الحضر لمدة ثلاثة سنوات على أساس أن الحزب هو جزء من شبكة إرهابية ذات صلة بمنظمة ETA [419].

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن، جمعية " **باتاسونا** " قد قامت بـ: " **إقتراح السلام** " قُدِّم إلى الحكومة الإسبانية في 26 جانفي2002 بعنوان :" **سيناريو من أجل السلام** "، ضمن هذا الإقتراح تمت الإشارة من طرف" **بتاسرو**" : « إلى أن جذور النزاع في هذا الإقليم تعود إلى فكرة مفادها أن عدم الإعتراف بوجود" **أوسكال هيريا** " كدولة ، بالإضافة إلى جملة من الإنتهاكات التي تعرّض لها شعب الباسك من طرف" فرانكو" ... إقتضى منا ضرورة التعريف بهذه القضية ... بالإضافة إلى تبيان أن هذا الشعب ينشد السلام والعدالة لبناء مستقبل مفعم بالحرية لذا فإن مسألة بناء نموذج ديمقراطي في هذا الإقليم ، مبني على فكرة احترام التنوع الذي ينبغي أن يؤسس له عن طريق التفاوض مع دولتين ذات صلة (إسبانيا وفرنسا)، من أجل كسر المسار المضطرب الذي شهده الإقليم خلال قرون ماضية »،كما تم التركيز كذلك – ضمن هذا الإقتراح– إلى ضرورة إطلاق سراح السجناء السياسيين لمنظمة ETA وإزالة كل مظاهر العنف ليصبح بذلك الإقليم منطقة منزوعة السلاح.

أما رد فعل أعضاء المنظمة ، فقد أكدت إستجابتها لهذه المبادرة (شهر ماي 2003) مُعلنة بذلك :« الموافقة على الشروع في تأييد طرح المواطنين بشأن مستقبلهم... كما أنها تعتزم تبني الطرق السلمية والديمقراطية ، مع إلتزامها التام بإحترام هذه القرارات ... لذا فمن الخطأ غلق الأبواب أمام الحلول المقترحة ...».

لقد بدت الإجراءات الإسبانية صارمة في عملية الحظر ، حينما أسندت هذه المهام لمحكمة التحقيق وليس عن طريق إجراءات دستورية شملت الحظر كذلك العديد من الجمعيات الباسكية

[419]- Teresa Whitfield ;"the Basque conflict and ETA , the Difficulties of and Ending" United States. (America : S.M.E(in :2015. .
Cci .nyu.edu/sites/…whitfield_basque_ eta dec 2015 pdf .

في مقدمتها جمعية (Udalibitza) معتبرة إيّاها تؤيد أعمال ETA وشملت كذلك تلك الإجراءات لتوقيف بعض الصحف ، منها صحيفة (Egunkarie) المكتوبة ، وهذا شهر فيفري 2003. بالإضافة إلى حملة من الإعتقالات شملت أعضاء المنظمة ، وبعضًا من رؤساء بلديات إقليم الباسك [420].

2- الرفض الجزئي لمقترح" أنوتيا" و وثيقة زوتيك (Zutik) : بعد فوز الحزب الإشتراكي الإسباني في انتخابات عام 2004 ، وجه أعضاء من منظمة ETA رسالة إلى رئيس الوزراء **ثاباتيرو** (Zapatero) تدعوه إلى :« ضرورة اتخاذ خطوات جريئة تجاه الوضع في أوسكال هيريا» ، أما رد هذا الأخير فقد أشار بقوله :« بالإمكان الوصول إلى السلام ، عن طريق استخدام العقل والحس السليم، ونحن نرحب بفكرة الحوار وما ينبغي هو أن يكون باتاسونا شجاعًا بما يكفي لإدانة عنف ETA». على هذا الأساس ، برزت على السطح مبادرة سياسية جديدة ، ففي 14 نوفمبر 2004 أعلن "باتاسونا " مقترحًا سمّي بـ : **اقتراح أنويتا** ، تحت شعار : «الآن الشعب ... الآن السلام ».

أمّا فحوى هذا المقترح فيمكن في :

- من الضرورة بمكان التغلب على الصراع السياسي والمسلح في إقليم الباسك .
- إحلال عملية الحوار محل الصراع ، عن طريق وضع قاعدة صلبة " لخارطة طريق تضمن حقوق شعب الباسك .
- إنشاء لجنتين مختلفتين :

الأولى: بين رجال السياسة و النقابات الإجتماعية ، لمناقشة الوضع المؤسسي في إقليم الباسك .

الثانية: فتح المجال للحوار و التفاوض بين أعضاء منظمةETA و الحكومة الإسبانية في مسائل تتعلق بـ: نزع السلاح ، وضعية السجناء ، مسألة اللاجئين السياسيين في "إقليم لابورد" الفرنسي [421].

---

[420]- Ibid.

[421]- Urko Aiartza ,Jelen Zabalo ; in: ."Basque peace process the Basque Country the long walk to a Democratic Scenario here-" www.basquepeaceprocess.info/wp-content/.../transitions_Basque.

لقد زكّت العديد من الأحزاب الباسكية مقترح أنويتا ، في مقدمتها حزب (PNV،EAJ) والكثير من التشكيلات الصغيرة والنقابات في إقليم الباسك ، مُعتبرةً إياه «خطوة جريئة في وقت لم يعتقدوا فيه أبدًا بروز أية مبادرة »، وفي 14 جانفي من عام 2005 قدم باتاسونا للرئيس"**رود ريجيتز**"(Rodrejeter) رسالة تشير إلى: « ضرورة بذل كل ما في وسعه لنقل الصراع الساسي والمسلح ، ومنعه من الإنتقال إلى مرحلة أصعب ».

أما رد فعل الحكومة الإسبانية فقد بدا غامضًا للغاية ، حيث أعربت عن استعدادها للتفاوض لكن الأمر تغير ، برفض البرلمان الإسباني في 1 فيفري 2005 مقترح أنويتا ، وإن كان قد أكد فكرة الحوار السّرّي بين أعضاء منظمة ETA والحكومة الإسبانية ، حيث حصل –على إثرها– ثاباتيرو" على تأييد من البرلمان الإسباني : لدعم عملية الحوار بين سلطات الدولة و أولئك الذين يُقرّون بالتخلّي عن العنف ، مع احترام دائم لمبدأ الديمقراطية ذلك أن القضايا السياسية يجب أن تُحَلَّ من خلال ممثل شرعي و إرادة شعبية.

وفعلاً ، اجتمع الطرفان شهر جويلية 2005 حيث اتّفقا على ضرورة التأسيس لمشروع السلام وقد أعلنت منظمة ETA في هذه المناسبة « وقف إطلاق نار دائم » ، في حين إلتزمت الحكومة الإسبانية في مدة أقصاها ستة أشهر بتنفيذ الإعلان ، كما تم الإتفاق على تجسيد الإلتزامات المتفق عليها، والتي من شأنها التأسيس لسيناريو سلام .

وفي ذات السياق ، أصدرت الحكومة الإسبانية بيانها الختامي الذي تضمّن النقاط التالية :

1 – أن الحكومة الإسبانية ستحترم القرارات التي تجعل من مواطني الباسك يشعرون بحرية تجاه مستقبلهم ، حيث ستعتمد مثل هذه القرارات ، دون أي عنف أو إكراه بالإعتماد على القواعد القانونية والإجراءات التي تحترم الأسلوب الديمقراطي بالإضافة إلى احترام الحقوق والحريات الممنوحة لمواطني الباسك .

2 – أن تعلن الأحزاب السياسية بالإضافة إلى النقابات –في إقليم الباسك – مسؤوليتها الإجتماعية و الإقتصادية ، حيث يمكن بعد ذلك إنشاء آليات للتفاوض بغية الوصول إلى أنجع إتفاق ممكن [422].

وتجسيدًا للإتفاق المزمع ، نشرت منظمة ETA بتاريخ 22 مارس 2006 بيانًا هامًا تعلن فيه " وقف إطلاق النار الدائم "، معربة عن هدفها المتمثل في :« ضرورة تعزيز العملية الديمقراطية في أوسكال هيريا من خلال الحوار والتفاوض ؛ ذلك لأن الإتفاق يُمَكّن شعب الباسك من التوصل إلى التغيير السياسي الذي هم بحاجة إليه ... وفي نهاية هذه العملية وينبغي منح المواطنين الباسك الكلمة لتقرير مستقبلهم وإضفاء الحل الديمقراطي للنزاع »[423].

كما أشارت إلى مجموعة من المطالب التي لا مفر من أخذها بعين الإعتبار من طرف الحكومة الإسبانية :

- التوصّل إلى إتفاق مع الحكومة ، يُتوَّج بإعلان من رئيس الوزراء الإسباني ، في غضون ستة أشهر.
- تخفيض نسبة عناصر الشرطة ونقاط التفتيش المتواجدة في إقليم الباسك.
- وقف الضغوط التي تمارسها الشرطة فيما يتعلق بأنشطة اليسار الباسكي .
- لابد من تقبل واقع المنظمات اليسارية الوطنية في الحياة السياسية ، دون أي قيود في المجال المدني والسياسية .
- وقف عمليات الإعتقال من طرف الحرس المدني ، الشرطة الوطنية وقوات شرطة الباسك والقوات الفرنسية لكل من له صلة بمنظمة ETA .

وفي هذا الإطار ، تم اجراء بعض من استطلاعات الرأي الذي أجريت في العديد من المناطق في إقليم الباسك (شهر أفريل 2006) حول إقتراح أنويتا في هذا الإقليم .

و قد لقي هذا الإقتراح دعم و موافقة 75% من الباسك ، مع تأييد وقف إطلاق النار كخطوة أولى لحل النزاع ، أما نسبة 64% منهم فقد اعتبروا أن منظمة ETA ستبقى مُلتزمة حقا بمبدأ

---

[422] - Ibid .

[423] - "ETA announces permanent ceasefire".in:
homepage.univie.ac.at/herbert.preiss/.../ETA_permanent_ceasefire.p...

السلام ، وبنسبة 90% فقد عبّروا عن رغبتهم في السلام ، و أخيرا يعتقد نحو:85% أن أي طرف في النزاع ينبغي أن يُبدي استعداده لتفعيل عملية السلام [424].

تجدر الإشارة إلى أنه ، و بالرغم من وجود لجنة دولية للتحقيق من إمكانية تطبيق الإلتزامات التي تعهّد الطرفان بتطبيقها ، إلاّ أن الوضع بدى مُشَوَّشًا للغاية ، وضع يسوده إنعدام تام للثقة بين الطرفين لبناء خارطة طريق للتوصل إلى سلام دائم ، وفي غضون ذلك سعت الحكومة الإسبانية إلى تكثيف الإجراءات القمعية في إقليم الباسك بمساعدة وتنسيق مع الحكومة الفرنسية ، أما رد فعل منظمة ETA فقد أعلنت أمام المراقبين الدوليين أنها :« لم تعد ملزمة بتنفيذ مقترح أنويتا ، مُستأنفةً بذلك العنف ، مُعتبرةً إيّاه أنه أمر لا مفر منه ».

- **رفض وثيقة زوتيك(Zutik)** : شهر أكتوبر من عام 2009 تم تحرير مسودة وثيقة توضح المرحلة السياسية و الإستراتيجية لإقليم الباسك ، وثيقة ولدت ميتة ، فقد رُفضت من طرف الحكومة الإسبانية. أما وثيقة **(Zutik)** ،التي تعني" **قف**" باللغة الباسكية وصدرت شهر فيفري 2010 ، فتُقرُّ فيه منظمة ETA :

- الإعلان المشترك لوقف إطلاق النار (الثابت والدائم)
- ضرورة وجود وسطاء للسلام .

وعلى هذا النحو ، تم عقد مؤتمر دولي بتاريخ 17 أكتوبر 2011 ، عُدَّ الممهد لتأسيس خارطة طريق في منطقة "سان سباستيان" ، وهذا بعناية ومساعدة دولية من طرف الأمم المتحدة وبحضور الأمين العام **كوفي عنان** (Kofi Annan)" الذي أشار بدوره إلى :« دعوة منظمة ETA بشكل حاسم إلى وقف أنشطتها المسلحة »، و إن كانت قد أكدت هذه الأخيرة شهر مارس 2013 - حينما تم طرد بعض من أعضائها الذين لجؤوا إلى فرنسا - تعنت الحكومة الإسبانية التي وقفت ساكنة [425].

[424] - Teresa Whitfield ; Op.cit.

[425] -Eduardo Ruiz Vieytez ; "conflict scenario in :. Journal on Ethnopoolitics and Issues in Europe. Vol 12.No2,2013,pp1-6. Introduction-New perspectives for the Basque country in a post – downloads/poblicotions/JEMIE/2013/Introdution .pdf. /hTTp//www.ecmi-de/fileamin

وعليه يبدوا أن ، الوضع تأزّم أكثر وبدت فعلاً مظاهر المأزق الأمني الإثني (من: تنافس– غياب الثقة – الخوف من الآخر– سوء الفهم ...) ، حينما ازداد تشدُّد الحكومة الإسبانية مع رفضها إجراء محادثات أو حتى التفاوض ، مع امتناعها الإفراج عن بعض السجناء من منظمة ETA ، الأمر الذي أثار غضب رئيس الحكومة الباسكي مؤكدا أن:« الحكومة الإسبانية ظالمة و خاطئة و أنها مصدر للتصادم ».

و قد ازداد الوضع سُوءً ، حينما أعلنت وكالة (IVC) الإسبانية بتاريخ 21 فيفري 2014 أن منظمة ETA قد سلمت –فيما سبق – جزءً محددًا من الأسلحة والذخائر التي خضعت للتفتيش. في حين كانت منظمة ETA قد أشارت إلى تفكيك وتسليم كل هياكلها اللوجستية .

ثانيا– سيناريو استمرار التوتر و التنافس في إقليم الباسك :

في ضوء كل ما تقدم ، يمكن تبيان جملة من الأفكار التي تندرج ضمن سيناريو استمرار التوتر في إقليم الباسك ، التي تتأكد في إطارها إستمرار كل مظاهر المأزق الأمني من: توتر– تنافس – سوء فهم ، حيث يمكن حصرها في النقاط التالية:

1- من الصعب أو من المستحيل التوصل إلى حلول واضحة للمأزق الأمني ، على المدى القريب، ذلك أن الخلاف حول طبيعة مشكلة منظمة ETA ، يتعلق أساسا بمسألة الإعتراف . وهو الأمر الذي يؤكّد أن العقبات التي تواجهها الحكومة الإسبانية و منذ أمد طويل تكمن في صعوبة وضع استراتيجية واضحة و مشتركة لمعالجة المشكلة الباسكية .

و في هذا السياق ، يشير نفر من المفكرين أن الحكومة الإسبانية محقة في هذه المسألة نظرا لأن المشكلة الباسكية مُتجذّرة ، ولها تجارب تؤكّد عودة منظمة ETA ، و في كل مرة إلى العمل المسلح بعد الإتفاق على وقف إطلاق النار مع الحكومة المركزية ، لذا فإن الإرتباك والخطابات المُضَلّلة ميزة قد اتّسمت بها الحكومة الإسبانية ، و بالأخص : حكومة **خوسي ماريا أزنار**(J.M.Azar)، حكومة **ثاباتيرو**، و من المحتمل أن تستمر في نفس المسار[426].

[426]- Ibid.

2- إستمرار منطق "**سوء الفهم**" : من المُحتمل أن تواصل الحكومة المركزية القيام بإجراءات أمنية مشددة ، مع دعوة قوية إلى مكافحة الإرهاب (تجاه منظمة ETA) ، في المقابل ستعمل هذه الأخيرة على تأكيد رغبتها في تحقيق سلام مستديم مع هذه المنظمة ، لذلك فمن الممكن أن يزداد ترسخ الإعتقاد الذي مفاده أن : « مسار العنف يمكن أن يستمر في ظل صعوبة تقبل الحكومة الإسبانية للخيار السياسي التفاوضي الذي انتهجته المنظمة ».

كما أن أعضاء منظمة ETA على يقين من أنّ الحكومة الإسبانية ستواجه أي خطوة سياسية تقترحها المنظمة ، مع سعيها إلى مضاعفة إجراءات مكافحة الإرهاب ، معتبرةً أنّ مسألة عنف المنظمة من عدمه أمر لم يُحسَم بعد ، فهي و في كل الأحوال ستبقى منظّمة متطرّفة ومشبوهة بطبيعتها .

تجدر الإشارة إلى أن ، منظمةETA استطاعت أن تكسب تأييدا كبيرا في المجتمع الباسكي (فيما يخص عُدُولها عن العنف) ، ما يؤكد أن الحكومة الإسبانية لا تنوي اتخاذ أي استراتيجية لحل النزاع بشكل سلمي و ديمقراطي[427].

3 – مواصلة الإجراءات الأمنية الدفاعية : سعت الحكومة الإسبانية إلى إصدار قانون لمكافحة الإرهاب و اعتباره مسألة حاسمة في مواجهة الإرهاب الباسكي ، و إن كان – بحسب باحثين إسبان – هذا القانون قاصرا ، فهو لم يحدّد طبيعة الجرائم التي تُعتبر جريمة إرهابية واصفا إياها بالخطيرة وحسب . و قد ساهم ذلك في تعقد عملية السلام بين الأطراف، بالإضافة إلى لجوء الحكومة الإسبانية إلى إتباع اجراءات إستثنائية لمكافحة الإرهاب ، طرحت على إثرها عدة مسائل من بينها : المخاطر المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ؛ حينما استخدمت مرارا جل الحكومات الإسبانية المتعاقبة القضاء المُسَّيس بغية متابعة عناصر منظمة ETA وكل من له صلة بها . حيث ارتفعت على إثرها نسبة الإعتقالات خلال سنة 2006 ، و هي السنة التي أعلنت فيها المنظمة وقف إطلاق النار ، كما تم اعتقال و محاكمة **أوتيجي**(Otigi) وأعضاء آخرون من المنظمة شهر أكتوبر 2009 ، لذلك فإن جملة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الإسبانية (السياسية و العسكرية) مبالغ فيها وستستمر على نفس الشاكلة .

[427]- Teresa Whitfield; op.cit.

4 – استمرار منطق تهميش حقوق الضحايا: لطالما أُهْمل ضحايا منظمةETA و سيظلُّ و لفترة طويلة من طرف الحكومتين الباسكية و الإسبانية على حد سواء ، و إن كانت هذه الأخيرة قد سنَّت تشريعات – وُصفت بالقوية – خاصّة بحقوق الضحايا تحت عنوان : "**تتّفق مع المعايير الدولية** "، و هي تندرج ضمن السياسات التي تمنح الإعتراف للضحايا من طرف الدولة الإسبانية و لكن حكومة "**ثاباتيرو**" قد قوّضت تلك السياسات ، حينما عملت على نحو غير مناسب مع الحكومة الباسكية وهو أمر إن دلّ على شيء إنّما يدل على أن إرثاً من إنعدام الثقة ، يميّز الحكومات المتعاقبة في إسبانيا تجاه أعضاء منظمةETA و ضحاياها و سيستمر مستقبلا[428].

5- من الصعوبة بمكان تغيير الوضع و كسب الثقة على المدى القريب: يُوضّح تاريخ منظمة ETA الطويل ، كم هو صعب للجماعات التي ارتبط وجودها بالعنف تغيير وضعها؛ ذلك أن أعضاء المنظمة قد تيقّنوا أن استمرار العنف هو نهج لطالما لقي معارضة واسعة من المجتمع المدني المحلي و الدولي على السواء ، وعليه فقد كانت الجهود كثيفة لتغيير هذا المنطق ، وإن أكّد الواقع عدم جدواها ، حينما اصطدمت بمعارضة و انعدام ثقة من طرف الحكومة المركزية . و عليه فمن المحتمل استمرار الوضع على نفس الشاكلة .

6– مواصلة اتّباع النهج المعياري تجاه مسألة حقوق الإنسان : فقد استندت على مبدأ المساواة مع تقديم الحماية من الإنتهاكات والعمل على بناء الثقة بين الأطراف ، كل ذلك كان على المستوى النظري، فلطالما كانت الحكومة الإسبانية مُتردّدة في جوانب ، من بينها قضية حقوق الإنسان . وربما يدل هذا التردّد على فشل الحكومات المتعاقبة في إسبانيا ، للتحقيق في مزاعم التعذيب أو اتخاذ تدابير لمنع ذلك ، وهذا ما أكّدته منشورات أصدرتها العديد من الهيئات الدولية من بينها: اللجنة الدولية لمنع التعذيب ، منظمة العفو الدولية ، بالإضافة إلى مجموعة من التقارير الخاصة الصادرة من منظمة الأمم المتحدة التي تشير إلى ضرورة دعم إسبانيا لمسألة حقوق الإنسان .

7- مسؤولية و دور المجتمع المدني و القوى الإجتماعية : التي من المفترض أن تلعب دورا مهما و متعدد الجوانب ، من حيث مسألة تأييد أو معارضة النزاع المسلح في إقليم الباسك ، حينما بدا

[428] - Ibid.

المجتمع المدني – في إقليم الباسك– بطيئا في تعبئته لمواجهة عنف منظمة ETA ، و مع ذلك فقد أصبح فيما بعد وسيلة هامة للتعبير عن رفض المنظمة ، و هذا بدعوته إلى ضرورة وضع حد للإرهاب و العمل على حرمان أعضاء المنظمة من الدعم ، على اعتبارها منظمة إرهابية وغير شرعية ، و قد أكدت استطلاعات الرأي على مستوى إقليم الباسك "غياب شرعية ETA . وبالتالي فإن الجزم بوقفها لعمليات العنف أمر مثير للشك [429].

8- استمرار منطق ضرورة عملية صنع السلام بين الأطراف : تُؤكّد الحالة الباسكية أن هناك حاجة ماسة للشروع في عملية صنع سلام جادة ؛ و عليه ينبغي أن يسعى أعضاء منظمة ETA إلى تجهيز أنفسهم للتخلّي النّهائي على النشاط المسلح ، من أجل استرجاع كرامتهم وتحسين سمعتهم ، و إن كانت جهودهم في كل مرة تتبخّر(بعد إعلان Aiete عام 2011) . بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة الباسكية في سبيل تكريس الحوار ، إلا أن الحكومة الإسبانية بدَّدَت آمالها[430].

وعليه يمكن القول ، أنه لم يبق حل المشكلة الباسكية سياسيا و حسب ، بل ارتبط بالجانب العملياتي أيضا حينما طَرَحت مسألة تفكيك المنظمة و تسليم كل أسلحتها. و قد أُعتبر الأمر أحد عقبات بناء الثقة بين الطرفين . في ظل شك و تعنت الحكومة الإسبانية ، و دون السعي للتوصل إلى وضع حد ونهاية حاسمة لمنظمةETA و طرح حل للمصالحة ، الذي يعتبر إقليم الباسك في أمسّ الحاجة إليه ، عَمَدت الإجراءات الإسبانية المشددة إلى غرس روح العداء والعدوانية في هذا الإقليم ، لذا من المُرجّح أن تستمر مشكلة الباسك لسنوات عديدة قادمة.

المطلب الثاني : كتالونيا بين سيناريو الوحدة و الإنفصال

تستند السيناريوهات المحتلمة التي تمت صياغتها حول المسألة الكتالونيا في إسبانيا ، إلى تَوْليفة من المُتغيّرات يمكن حصرها ضمن مُتغيّرين مركزيين هما :

1– **الأزمة الإقتصادية في إسبانيا سنة 2008** : ما إن بلغت الأزمة الإقتصادية في إسبانيا ذروتها ، و تولي " راخوي " رئاسة الوزراء (2011) ثم تبنيه للخطط التقشفية التي طرحها الإتحاد

[429]- Eduardo Ruiz Vieytez ; Op.cit .

[430]- Ibid .

الأوربي مقابل الديون الإسبانية ، اعتبر" **آرتور ماس**"(Artur Mas) أن إقليم كتالونيا هو من يدفع الثمن و هو الأمر الذي تؤكده ، الدراسة التي قدمتها "**توريا بوش**"(Nuria Bosch) – أستاذة الإقتصاد بجامعة برشلونة– حينما أشارت إلى أن كتالونيا تقدّم 19% من إجمالي الناتج القومي الإسباني ، فالناتج المحلي الكتالوني الذي يذهب إلى الموازنة العامة في مدريد يصل إلى نحو 49 مليار يورو سنويا ، ينفق منها داخل الإقليم 4, 35 مليار يورو و يتحقق فائض يتجاوز 6, 13 مليار يورو، حيث ينفق هذا الفائض على الأقاليم الإسبانية الأخرى و على تغطية الدين العام الإسباني الكبير [431].

وبالرغم من أن "**ماس**" قد حاول أكثر من مرة التفاوض مع مدريد ، و تحديدا مع رئيس الوزراء "راخوي" على منح كتالونيا استقلالاً ماليًا شبيهًا بالوضع الذي يتمتع به إقليم الباسك. مشيرا إلى أن مسألة الإنفاق و التمويل بالنسبة للحكومات المستقلة ينبغي أن يتم أساسًا من الضرائب التي تفرضها على هذه الحكومات ، وليس عن طريق المنح القادمة من الحكومة المركزية ، فبالرغم من وجود نظام المعادلة المالية أو ما يسمى بـ: " **النظام الموحد**" الذي يعيد توزيع الموارد المالية في مختلف المناطق سنة 2009، إلا تلك المسألة لم تر النور قط .

بالإضافة إلى ذلك يجب أن تبدي هذه الأخيرة إلتزامها بالمسؤولية المعيارية و الإدارية حول هذه المسألة ، و تتعلق الضرائب بضريبة الشركات ، ضريبة القيمة المضافة التي فرضت بشأنها قيود كبيرة ، تؤكد تضاؤل نسبة التحكّم المالي بالنسبة لبعض الأقاليم الإسبانية ، و في مقدمتها الحالة الكتالونية [432].

و في ذات السياق ، قدم البروفسور **ميكيل بيوسا**(Michael pusa)، مجموعة من الإحصائيات تتعلق بحجم الأضرار التي تعرّض لها الإقتصاد الكتالوني إثر الأزمة الإقتصادية التي عصفت بإسبانيا، حينما أكد أن صادرات كتالونيا نحو الإتحاد الأروبي قد عرفت انخفاضًا

[431]- Deutshe Bank "Spain and catalonia :what next ?"Stefan vetter ,Marco stringa ;. Research.14/11/2014.in : https://www.dpresearch.com/.../Spain.%26_catalonia%3A_waht_ne...

[432]- " Europeanization and secession :the causes of catalonia and scotland"Angela k.Boume ; . journal on ethnopolitics and minority issues in europe .vol 13,no3 ,2014.pp94-120 ,in : www.ecmi.de/fileadmin/downloads/pupblications/JEMIE/.../Bourne.pd...

كبيرًا ما قيمته 7400 مليون يورو، أي حوالي13% من إجمالي حجم الصادرات الكتالونية وانخفاضًا بنسبة 8,3% من الناتج المحلي الإجمالي الكتالوني.

2 – عدم جدوى التعديلات الدستورية الإسبانية (التعديل الدستوري 2011) : بالنظر إلى العديد من النماذج الفدرالية في العالم يتّسم النظام شبه الفدرالي في إسبانيا– وفقا لدستور 1978– بغموض كبير لم توضحه التعديلات الدستورية ، حيث لم يحدد في إطارها حقيقة النظام الإسباني،إن كان فدرالي أو شبه فدرالي هذا من جهة ، و من جهة أخرى طغت التمايزات بشأن نظام التمويل الذاتي بين أقاليم الحكم الذاتي و الحكومة المركزية . وإنْ كانت قد أُدرجت إصلاحات على هذا المستوى سنة 2009 ، ولكنها أبقت اللاّتماثل كقاعدة لا يمكن تغاضي النظر عنها كما أن التعديلات لم تمُس الفكرة التي ناضل من أجلها الشعب الكتالوني ، وهي ضرورة اعتبار كتالونيا "**أمة** " مميزة .

أولا – سيناريو بقاء كتالونيا ضمن الوحدة الإسبانية : يرتبط هذا السيناريو بمحاولة كتالونيا وبشكل مستمر الضغط على الحكومة الإسبانية لتحقيق غاياتها ، تبعًا لذلك يمكن تحديد النقاط التالية التي تجسد هذا السيناريو :

1 – إنّ عامل "**الخوف من الذوبان** " وتلاشي الهويّة الثّقافية ، يُعد أمرا مستوحى من التاريخ الكتالوني لهذا ستعمل القومية الكتالونية عبر حركتها إلى التمسك بموروثها الثّقافي قدر الإمكان . فرغم اعتراف الحكومة المركزية بالتّنوّع الثقافي ، إلا أن ذلك لم يشتمل على منح الإقليم " **مكانة متميزة** " واعتباره إقليما ذو نفوذ اقتصادي كبير وخصوصية ثقافية واضحة . وعليه ، ستواصل الحكومة الإقليمية الكتالونية النّضال للحفاظ على الموروث الثقافي و تطويره مع إيمان قوي بأن ذلك لا يتجسّد ذلك إلاّ: « بضمان أكبر قدر من الإستقلال السياسي، عبر إعادة تشكيل الدولة بما يتناسب مع مطالب كتالونيا [433]».

[433]-; Cataluna ante la Union Europea. " Diego lopez Garrido ,Francisco Aldecoa y Gregorio Càmara .fundacion alternativas ,Septiembre 2015.in : "Las consecuencias jurridics de la independencia

2 – التنافس : من المؤكد أن المركز في إسبانيا كان و لا يزال ستبقى مستقبلا تعيش حالة من التنافس مع الأطراف ، و كتالونيا من بينها تحديدا ، لذا فإن احتمال تنامي مطامح القومية الكتالونية في الإنفصال عن إسبانيا ، سيستمر في المدى المنظور بدليل أن نتائج الإستفتاء الشعبي على إنفصال كتالونيا الذي أجري شهر نوفمبر 2014 ، قد أكّد رجحان كفة الإنفصال وهو ما قد يوطئ السبيل مستقبلا إلى توليد الإعتماد العام بضرورة خروج إقليم كتالونيا من فلك إسبانيا.

3- ضمن السّياق المؤسسي : عمل المركز و منذ ثمانينيات القرن الماضي على ربط الأقاليم الإسبانية – بإستثناء إقليم الباسك – إقتصاديا ، من خلال تحويل قسم من الثروة الوطنية من الأقاليم الثرية (كتالونيا في مقدمتها) إلى الأقاليم الفقيرة ، بغية توفير مستوى موحد من الرّفاه الإقتصادي . لذلك عكفت الحكومة الإسبانية إلى رفع مسألة اللاّتماثل في التحصيل الضريبي عن إقليم كتالونيا ، و إن كانت قد سمحت بها في إقليمي : الباسك و غاليسيا ، رغبة منها في توجيه النفوذ الإقتصادي الكتالوني للصالح العام للدولة ، و هذا الأمر الذي لم يَسْتَصغْهُ الإقليم مُصَوّرًا لديه أزمة ثقة ، حيث سيجتهد مستقبلا لمنع ذلك الإستغلال الإقتصادي والمالي[434].

ثانيا – سيناريو انفصال إقليم كتالونيا عن إسبانيا:

يرى العديد من الباحثين و في مقدمتهم باحثون كتالون ، أن من المحتمل أن ينفصل الإقليم عن إسبانيا ، و هذا على المدى القريب ، وهو ما أشارت إليه إستراتيجية كتالونيا 2020 "ECAT " في تأكيدها حصول الإقليم على الإستقلال الإقتصادي والمالي كأول خطوة لنيل الإستقلال النهائي. وعليه ستَحْرص الخطوات الأولى من الإستقلال على تتبّع :

1 – نواحي الإنفاق العام الذي تغطيه مدريد ، والذي ستصبح كتالونيا المستقلة مطالبة به، مثل : ميزانية الدفاع العسكري و ميزانية التمثيل الدبلوماسي لدى الدول الأجنبية .

www .fundacionalternativas.org/…/c4bf6ae25f99cbbo0f6209c3ed715…

[434] - Ibid.

2 – منشآت البنية التحتية والأصول الكبرى التي سترفض الحكومة الإسبانية تركها لكتالونيا دون تعويض نذكر منها: المطارات ، المستشفيات ، المدارس ، الملاعب الرياضية ، المواصلات العامة ... و غيرها [435].

3 – الأخذ بعين الإعتبار التجارة البَيْنيّة مع بقية الأقاليم الإسبانية التي تمثل 50% من التبادل التجاري الكتالوني.

ووفقا لهذا السيناريو فإنّ، إنفصال الإقليم من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق قفزة للإقتصاد الكتالوني على المستوى الأوربي والعالمي ؛ ذلك أن الخبرة الكتالونية في المجالين المالي والإقتصادي سيقود هذا الإقليم إلى تحقيق انتعاش اقتصادي ، حيث ستستند خارطة طريق ECAT ، على الإنتاج الكتالوني الصرف ، الذي ينبغي أن يتماشى مع نموذج النمو الذكي – المستدام و الشامل . وهذا بالتركيز على ستة مجالات ذات أولوية هي : التوظيف ، التدريب والتماسك الإجتماعي (لبناء أمة كتالونية نقية) ، الابتكار، المعرفة و الأعمال الحرة [436].

لذلك يستند مشروع كتالونيا 2020 على جملة من النقاط ، يمكن رصد أهمها فيما يلي :

– كيفية تضييق نسبة البطالة و خلق فرص العمل.

– كيفية تحويل الإقتصاد الكتالوني ، عن طريق رفع نسبة المنشآت الصناعية في الإقليم ، مع محاولة التركيز على الصناعات الصغيرة و المتوسطة .

– كيفية إصلاح الإدارة ، و النظام الضريبي .

– إفساح المجال للإبتكارات العلمية [437].

و بناء عليه ترى الباحثة **كاريس بوبدمونت** أن : "الإنفصال سيقود الإقليم إلى تحقيق الإستقلال المالي الذي ينشده ، كمايمكنه إعادة استثمار الأموال الضريبية المرسلة إلى المركز.

[435] - Caltalonia 2020 Strategy , catalonia2020 Strategy .April 2012. In : Cataluny 2020.gencat/web/…catalunya 2020/…/ecat2020_en.PDF.

[436]-Ibid.

[437]- Catalonia ,Spainia,OECDreview of higher Education in regional and city development. in : https://www.oecd.org/img/edu/46827358.pdf.

ولأن هذا الإقليم لديه من الإمكانيات الإقتصادية ما يجعلها دولة قوية , لذلك سوف تفقد إسبانيا منطقة نشطة جدًا"، كما أن :" أوربا سوف تظهر قدرة كبيرة على التكيف " . ولهذا يرى الباحث "**بـرولا**" أن إقليم كتالونيا يمكن أن يصبح عمليا دولة مستقلة داخل حدود إسبانيا دون الإنفصال التام عن هذه الأخيرة ، وهو وضع ستسير على نهجه أقاليم أخرى في أوربا مستقبلا* [438].

في المقابل، يحدد الكثير من الباحثين الإسبان و الكتالون ، على حد سواء عواقب انفصال كتالونيا التي يرجح أن تخسر أكثر مما ستربح إن استقلت عن إسبانيا إذ ستنخفض صادرات الإقليم إلى دول الإتحاد الأوربي ، بفعل فرض الرسوم الجمركية عليها لكونها خارج الإتحاد . بينما قد تحول الشركات استثماراتها و مقرها من الإقليم، كما سيكون للإنفصال تأثير في الإستثمارات ،حيث يرى الباحث **رودريغيز مورا** ، أن السوق الإسبانية تغطي 47,1% من المنتجات الكتالونية و مسألة انفصال هذه الأخيرة سيؤثر حتما على إقتصادها ، و سوف يؤدي إلى تقليص الناتج المحلي الكتالوني بنسبة3 ,3 % ، حيث سينجم عن إنفصال إقليم كتالونيا مقاطعة منتجاته داخل السوق الإسبانية ، و سوف ترتفع نسبة البطالة لتصل إلى 34 %بسبب انخفاض نسبة الصادرات الموجهة إلى إسبانيا . في حين يرى **أنتراس** أن التأثير سيكون على المدى الطويل ، كما سيتعيّن على الحكومة الكتالونية تقديم الخدمات العامة التي كانت الحكومة المركزية مشرفة على بعض منها [439].

مما سبق يتضح بأن :

إسبانيا قد سعت من خلال دستور سنة 1978 المعدّل سنة 2011 ، حثيثًا إلى محاولة مواجهة التصادم الإثني الناتج عن التباين الذي يميزها . وذلك بإعتماد وصفة رأت أنه بالإمكان تكريس المعالجة وتحقيق إستقرارها الداخلي من خلال تبني آليتين مؤسسيتين هما :

1- آلية شبه فدرالية اللاتماثلية : تتمتع فيها الأقاليم التاريخية بمكانة خاصة ومضمونة من خلال منحها ترتيبات تفوق الأقاليم الأخرى ، استنادًا إلى تمايزها الثقافي وهذا المنظور عينه الذي يرتكز

* 04- أنظر الملحق رقم :

[438] Democratic Progress Institute Catalonia :from 2012 to 2016.Op,cit.-

[439] Ibid.-

عليه دعاة التعددية الثقافية المتمثل في كون العدالة تقتضي ألّا يحظى المتباينون ثقافيا بحقوق متساوية ، وإنما بحقوق متفاوتة تميل إلى صالح الأقليات الثقافية نظرًا إلى تمايزها .

لذلك فالغاية من الإستقلال الذاتي الإقليمي على مستوى النموذج الإسباني هي استيعاب مطالب الأقليات القومية ، ويشمل ذلك كل الأقاليم بما فيهاالأقاليم التاريخية الثلاثة (كتالونيا – الباسك – غاليسيا) فتغدوا الحكومة المنتخبة هي المسؤولة عن تطوير موارد إقليمها الطبيعية والإشراف على مجالات الصحة والثقافة والتعليم والخدمات الإجتماعية ، وذلك بما ينسجم مع الخصائص الثقافية واللغوية المميزة لكل إقليم من الأقاليم التاريخية ، فيما يخص إقليم الباسك . فقد أجاز له المركز اعتماد ترتيبات مالية خاصة منذ سنة 1978، وهي تعرف بتسمية " **السياسة المالية التفضيلية** ". أو ما يسمّى كذلك (التفضيل الإيجابي في المجال المالي) ، حيث يتم بموجب هذه السياسة إعفاء إقليم الباسك من التحصيل الضريبي الموجه إلى الحكومة المركزية التي تعود هذه السياسة في سياقها التاريخي إلى **"نظام Los fueros"**.

2- آلية التعددية الثقافية (السياسة اللغوية نموذجًا): تم تعريف الهوية الإسبانية من زاوية :«أن ثقافات الأسلاف الموروثة هي ميراث الإسبان كافة ، وهذا ما يعطي الإنطباع بميل أصحاب هذا الإتجاه هذا الإتجاه إلى تعريف الكل بدلالة مجموع الأجزاء المكونة للكل » ، حيث أصبح نموذج بناء الدولة الإسبانية يعرف بنموذج التعددية الثقافية الفسيفسائية وذلك بمنح بعض اللغات خصوصية في التعامل على مستوى الأقاليم التاريخية وتحديدًا إقليمي الباسك وكتالونيا , على اعتبار أن :

- لغة كل إقليم هي لغة الحياة العامة في مجتمعه .
- ضرورة إحترام التنوع الثقافي لكل إقليم.

لذلك يمكن القول أن ،المركز في اسبانيا قد انتهجت سياسة التعددية الثقافية من أجل الحؤول دون انفصال الأطراف عن فلكه ، و ذلك عبر محاولة التخفيف من حدّة التفاوتتات الإقتصادية والإجتماعية ، التي تشجع عن الإنفصال وإن اعتبر بعض الباحثين من أمثال " كميلكا " أن هاتين الآليتين عدتا رهانًا طغى عليه مبدأ تشظية إسبانيا على حساب مبدأ التضامن والوحدة الإقليمية . ما يؤكد أن المركز مازال يعيش حالة من التنافس والتوتر.

الخاتمة

عملت هذه الدراسة على تجسيد هدف مركزي يتعلق بتقديم إطار تحليلي لدرجة تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة ، و ذلك عن طريق استكشاف وتبيان مظاهر التأثير التي تترك ندوبًا غائرة تبدوا داخل إقليم الدولة مجسّدة " عدم الإستقرار الداخلي " .

وعليه تم تقسيم هذا الهدف إلى أربعة أهداف فرعية ، إثنين منها نظري يتعلقان بالمأزق الأمني الإثني وتأثيره على الإستقرار وآخرين يرصدان النموذج الإسباني محل الدراسة . ولهذا يبرز في هذا السياق الفرق بين تأثير المأزق داخل الدولة المتقدمة (كندا ، بلجيكا) و دول العالم الثالث (روندا ، ناميبيا..) ، بالإضافة إلى تتبع ومناقشة مدى الأثر الذي برز ضمن النموذج الإسباني منذ سنة 1936 مع توضيح أهداف المعالجة المؤسساتية الإسبانية للمأزق الأمني الإثني .

أمّا النتائج النظرية فيمكن تحديدها في الآتي :

– **أولاً: فيما يتعلق بالدلالات المفاهيمية والنظرية** ، توصّلت الدراسة إلى اعتبار المأزق الأمني (**Security delimma**) أكثر المصطلحات غموضًا ، وإن كانت صياغته ترجع إلى زمن بعيد من طرف العالم الأمريكي " جون هيرتز **(J .hartz)** عام 1950 ، إضافة إلى المؤرخ البريطاني "**هربرت بيتر** " **(H.piter)** اللذان أشارا بدورهما إلى اعتبار المأزق الأمني حالة من الخوف الهوبزي بين الدول ، وهي بحدّ ذاتها تعبّر عن مأساة على مستوى العلاقات الدولية .

– **ثانيا** : أضحى مفهوم المأزق الأمني ميزة أساسية ضمن الدراسات الأمنية ، وتحديدًا بين التيارين الهجومي والدفاعي للمدرسة الواقعية الجديدة ، إضافة إلى استعانة روّاد التيار البنيوي وفي مقدمتهم " **ألكسندر واندت (A.Wandt).**

لذلك فقد تضّمنت أدبيات الدراسات الأمنية النقدية توليفة من الخصائص التي تنفرد بها ظاهرة المأزق الأمني مثل : التنافس الدولي ، السباق نحو التسلح ، الخوف من الآخر، سوء الفهم .

– **ثالثًا : من نتائج الدراسة في جانبها المفاهيمي أيضًا** ، أن مفهوم المأزق الإثني أو المأزق المجتمعي هو نتاج محصلة تطبيق معنى المأزق الأمني على النزاع الإثني ، وهذا ما تضمّنته

الدراسة التي قدمها **بوزان** (Buzan) بعنوان:" Security Dilemma and Ethnic conflict " حيث يؤيده في ذلك العديد من المفكرين ، وهم بذلك يتقاسمون معه عدة نقاط مشتركة حول هذه المسألة :

1- أن الجماعات الإثنية يمكن اعتبارها وحدة تحليل ، تتجسّد في إطارها حالة التصادم التي تشير إلى المأزق الأمني الإثني الذي يسود الدولة ، فهي بذلك المعنية بتوفير الحماية لأعضائها في مواجهة الجماعات الإثنية الأخرى أو حتى السلطة المركزية .

2- أن سيمات المأزق الأمني الإثني قد كيّفت على نمط المأزق الأمني ، وبذلك تبرز الخصائص التالية : الفوضى ، الخوف ، التنافس ، سوء الفهم . وهي وضعيات تميّز العلاقة بين الجماعات الإثنية داخل الدولة ، وهذا الأمر يمكن اختزاله ضمن المقولة التالية : « **إن التخوف والنظر بعين الرّيبة والشك إلى التباينات الإثنية ، يمكن أن يحوّل الهويات الفرعية إلى مراكز منافسة لمركز الدولة ، مع الدعوة إلى الإنكفاء على الذات والرجوع إلى مرحلة ما قبل نشوء الدولة** ».

3- أن المأزق الأمني الإثني يرتبط **بغياب الأمن المجتمعي** ، وما يؤكد ذلك أن فكرة الإندماج الداخلي وبناء الهوية الموحدة يبدوا غاية في التقلص ، في المقابل تتسع فكرة الهويات الفرعية التي ترتبط بكل جماعة إثنية .

رابعًا : يُعتبر الإستقرار الداخلي (Internal Stability) الهدف الداخلي للأمن القومي ؛ ذلك أن معنى الأمن يتضمّن دلالات الإستقرار والهدوء ، وإن كان أمرًا نسبيًا ، كما ترتبط درجات الإستقرار الداخلي بالتنمية و الإنتقال المشروع إلى السلطة وتعظيم الرضا حول عدالة التوزيع .

فيما يتعلق بالدولة متعددة الإثنيات فغياب مؤشرات الإستقرار الداخلي ، **سيحوّل التباينات الإثنية إلى مُعوّق رئيسي لإستقرار الدولة ووحدتها** ، لذلك تؤشّر الوفرة الإقتصادية مع الشعور بحس العدالة والشرعية إلى تكريس الإستقرار الداخلي ،عبر تسكين قوة هذه التباينات والحؤول دون دفعها إلى التصادم والتنافس ، و بالتالي الأخذ بالعمل المسلح بشكل واسع النطاق ، الذي يؤكد بروز منطق المأزق الأمني الإثني .

خامسًا : بعد الحرب الباردة ، تجلّت ظاهرة المأزق الأمني الإثني أو ما يعرف بالمأزق المجتمعي بوصفها المرجعية الفكرية لتفسير سلوكات الجماعات الإثنية ، في حالٍ من المخاض الفكري ، نجم عنه عدة اتجاهات فكرية ، حيث يكاد يكون باعث المخاض واحدًا ، وهو التصادم الإثني المتنامي. لذا تحاول هذه الإتجاهات المعاصرة إيجاد تفسير لظاهرة المأزق المجتمعي ، مع محاولة وصف كيفية يتم بموجبها التعامل مع هذه الظاهرة ، و يمكن من خلالها في الوقت نفسه الحفاظ على الدولة واستمرارية وحدتها ، ومن أبرز تلك الإتجاهات نذكر كلاً من : المقاربة الواقعية الإثنية التي أخذت بالظهور في التسعينات من القرن الماضي ، ثم مقاربة التعددية الثقافية التي برزت على يد " كميلكا " ، و شهدت تطورًا نوعيًا منذ الثمانينيات المنصرمة.

تتقاسم هذه المقاربات المعاصرة عدة خصائص وهي :

1- أنها اتجاهات فكرية نقدية ، بحيث تعتبر في معظمها من قبيل نظريات ما بعد الحداثة.

2- يحاول كل منها العمل على فحص واستكشاف أثر التصادم الإثني على الوضع الداخلي للدولة وذلك من خلال استذكار المظالم التاريخية لكل جماعة إثنية ، إلاّ أن كل مقاربة منها تتمتع بمنظورها الخاص بشأن منطق "**الأقل انتفاعًا والأكثر تضررًا**".

3- تعمل كل مقاربة إلى تبيان دور الوعي النوعي في إبراز " الهوية " لكل جماعة إثنية ، وذلك على أساس الإعتقاد بعدم جدوى وفاعلية التعامل مع المجتمع على أنه جماعة موحدة ثقافيًا.

سادسا: إن مسألة التّعامل مع التنوع الإثني الحاد في دول العالم الثالث بدرجة أكبر ، والدول المتقدمة بدرجة أقل، يتم عن طريق توزيع المنافع على أساس العدالة الثقافية ، والأعباء على أساس الإنتماء الثقافي ومدى التعرض للإضطهاد الثقافي والحرمان الإقتصادي والإجتماعي الذي يتسبّب في ترسيخ درجة الوعي بالتمايز والخصوصية الإثنية ، فتتعمق بذلك حدة التباينات الإثنية بين المركز والأطراف ، لتتحول هذه الهويات عمليًا إلى كيانات متمركزة سياسيًا وجغرافيا ، بحيث لا يربطها بالمركز سوى صلة واهنة وهي " الدولة " التي تتميز بتراجع وضعف شديدين .

سابعا : فيما يتعلق بمظاهر المأزق الأمني الإثني داخل الدولة ، فيبرز البحث في الوثائق المتنوعة أنها تختلف من حيث صورها وكذا حدتها:

– أمّا العنف فيتخذ أشكالاً عديدة سواء أكان عنفًا ماديًا أو معنويًا أم سياسيًا ، تبيّن بحق ملامح عدم الإستقرار الداخلي ، حيث تنطوي أعمال العنف المادي على حزمة من المظاهر من: إضطرابات داخلية – إبادة جماعية – تهجير قسري و حروب أهلية، أما بالنسبة لصور العنف المعنوي فتبدوا في شكل إنكار لحس التباين اللغوي العرقي والديني والإنتماء المناطقي الذي تمارسه الجماعات الإثنية المسيطرة أو حتى من طرف المركز، في المقابل يتمخض لدى كل جماعة مهمّشة ذلك الدافع الجوهري لتوطيد أواصرها مع الأطراف المتماثلة في مواجهة الطرف المهيمن . وهي ملامح تتصاعد مؤشراتها الظاهرية الواضحة ، وهذا هو الحال في النظم ذات الإستقرار القهري الظاهري التي تتميز بها جل دول العالم الثالث وبنسبة أقل الدول المتقدمة .

أما النمط الثالث فهو العنف السياسي الذي تبدوا مظاهره من خلال عدة مستويات تتعلق بعدم الإستقرار على مستوى النخب الحاكمة ، وعلى مستوى المستويات كالوزراة و البرلمان و أخيراعدم إستقرار السلوك السياسي .

– كون الدولة متعددة الإثنيات قد تتحول إلى مجرد **صلة واهنة** في ظل المأزق الأمني الإثني يسود منطق خطير بين الجماعات الإثنية أساسه **عدم قدسية الدولة وحدودها** ، أي التعامل مع فكرة الإنفصال والتمرد عن الدولة و كأنها من طبائع الأمور والأحوال ، ذلك لأن الإنفصال حادث لا محال من ذلك ، أما إعتقاد الجماعة الإثنية بعدم قدسية الدولة ف يسهم في حثها رسميا بإتجاه البحث عن أية تمايزات لغوية و مناطقية و تقليدية موروثة في سبيل الإنفصال عن المركز وإنشاء دولة مصغّرة .

وبالتالي يطرح المأزق الأمني الإثني مسألة إنقسام كل دولة إلى عشرات الدول و ربما أكثر من ذلك ، و هي سمة تشترك فيها دول العالم سواء أكانت متقدمة أو من دول العالم الثالث على حد سواء ، حينما توضع وحدتها وتماسكها الإقليمي على المحك .

بالنسبة للنتائج المتوصل إليها على مستوى النموذج الإسباني محل الدراسة، فيمكن حصرها في الآتي :

أوّلا– إن التّنوع الإثني في إسبانيا تنوع أصيل ومتجذر سواءًا على المستوى المجتمعي أو الجغرافي ، ليتبلور فيها تاريخيا وعبر فترات زمنية قديمة جدًا إلى أن اتخذت صورة متماسكة من الشعور **بالوعي النوعي** ، وهي تكاد تنحصر – باستبعاد تأثير العامل الخارجي– في التعبير عن اختلاف انتماءاتها القومية والدينية ، نخص بالذكر ، في هذا الشأن : القومية الكتالونية والباسكية وإن كان لكل منهما موروثها الخاص إلا أنهما إجتمعتا في مزاج عام ، ألا وهو الحس والوعي بالإنتماء التاريخي للمكان الذي كرسته المطالب القومية لكل جماعة ، مع اختلاف في الأسلوب .

ثانيا: على مستوى القومية الكتالونية فقد عمدت على الإنكفاء عن هويتها و تثمين نفوذها الإقتصادي ، لذا فعلاقاتها مع المركز غدت ضعيفة في ظل السياسات الإستبعادية والقسرية الممارسة من قبل الدكتاتور فرانكو ، الذي ساهم في استنهاض الشعور القومي الكتالوني المتخمر . وهو ما ساعد في بلورة الحركة القومية الكتالونية كقومية طامحة إلى نيل الإستقلال الذاتي الإقليمي الموسّع على المدى القريب والإنفصال في المدى البعيد.

و هذا على خلاف المسألة الباسكية ، وإشكالية لجوءها إلى الإرهاب لتحقيق مطالب الإنفصال. فقد سعت الحركة القومية الكتالونية إلى اتخاذ مسار مغاير، يتعلق بالجانب السلمي الممزوج بالقوة الإقتصادية ، و إن اتفقت مع الأولى في هدف التمرد و الإنفصال عن المركز . أمر اقتنعت به القومية الكتالونية بعد صدور تعديل الدستور الإسباني سنة 2011 .

ثالثًا : بالنسبة للقومية الباسكية فقد سعت إلى التمسك بتباينها الثقافي والعرقي عن المركز والحفاظ على أمنها ومستقبل هويتها ، إذ عكفت هذه القومية على تكريس ذلك لمواجهة السياسات الإستبعادية والقهرية التي عانت منها خلال الحكم الفرانكوي ، عبر تأسيس حركة(ETA) التي اتّخذت من العنف المسلح وسيلة لتحقيق مبتغاها ،وهو نيل الإستقلال مع استرجاع ذواتها.

رابعا – لذلك تبدو بوادر المأزق الأمني الإثني واضحة ضمن النموذج الإسباني (منذ سنة 1936) وإن كانت أقل تأثيرًا مقارنة مع دول كثيرة تعاني ذات المشكلة ، وهو أمر أقرّه " **كميلكا** " بتأكيده أن

الدول الغربية فقط استطاعت تسكين قوة التباينات الإثنية ، على درجات ، حيث صنّفت على إثرها " إسبانيا " ضمن قائمة الدول الأضعف من حيث التعامل مع التعدد الإثني ، كما عدّت معالجتها المؤسساتية للمأزق المجتمعي الذي تعاني منه سيّئة ، أو بالأحرى غير مُجدية بالمقارنة مع المطالب المبتغاة ، سواء تعلق الأمر:

– بآلية شبه الفدرالية اللاتماثلية التي غدت غامضة ومختزلة ، التي منحت على إثرها الأقاليم التاريخية ترتيبات ، في نطاق مبدأ الحكم الذاتي ، تميّزها عن غيرها من الأقاليم الإسبانية . ولأن إقليم الباسك ينفرد بترتيبات مالية عن الأقاليم الإسبانية ، بما فيها الأقاليم التاريخية، فإن هذه المسألة قد أثارت نقاشا كبيرا على مستوى الأقاليم.

– أما سياسة التعددية الثقافية التي برهنت مدى هشاشتها، فبالرغم من الجهود التي بذلت من طرف الحكومات الإسبانية المتعاقبة منذ 1978 ، فقد عُدّت مسألة " **إزدواجية اللغة**" المكرّسة على مستوى إقليمي الباسك و كتالونيا . غامضة فسّرت من طرف بعض الباحثين ، على أن الغاية منها تفعيل اللغة القشتالية على حساب اللغة الكتالونية و الباسكية داخل كل إقليم.

خامسا: بالنسبة للسيناريوهات المحتملة فإنها ، تشير إلى أن سيناريو التنافس و التوتر يمكن أن يستمر على مستوى إقليم الباسك بين منظمة ETA والحكومة الإسبانية ، أما على مستوى إقليم كتالونيا واستنادا إلى المؤشرات التي شهدها الإقليم، فإن سيناريو إنفصال إقليم كتالونيا عن المركز يعد أمرا محتملاً.

استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، يمكن تحديد توصيات تتعلق بالدراسات المهتمة بمجال دراسة العلاقة بين المأزق الأمني الإثني والإستقرار الداخلي للدولة متعددة الإثنيات في الآتي :

1– توصي هذه الدراسة الباحثين في مجال الدراسات الأمنية ، للبحث بشكل أكثر عمقًا في البحوث النظرية التي تبتغي توضيحا، من خلال توسيع زوايا المقاربة الواقعية الإثنية ونظريات الأمن المجتمعي ، بهدف تمكين إعمالها بشكل منهجي في البحوث العلمية ذات الصلة .

2- لا تزال ظاهرة المأزق الأمني الإثني تفتقد بشكل كبير إلى مزيد من البحوث و الإسهامات من قبل مفكرين مختصين في مجال الدراسات الأمنية ، لذلك توصي هذه الدراسة الباحثين بضرورة تسليط الضوء على مثل هذا النوع من الدراسات العلمية .

3 – لأن الدراسة قد وجدت أن العديد من المصادر و المراجع المتوفرة باللغة العربية، في سياق تحليل ظاهرة المأزق الأمني الإثني على مستوى دول تعيش واقع التعدد الإثني والتخلف الإقتصادي ، فإنها توصي الباحثين باللغة العربية في مجال الدراسات الأمنية و المهتمين بمناقشة و استكشاف سمات المأزق الأمني الإثني في الدول المتقدمة المتعددة الإثنيات، مع إحداث مقارنة فعّالة لإستنباط صور المعالجة .

الملحق رقم (01) :

الخريطة السياسية لإسبانيا

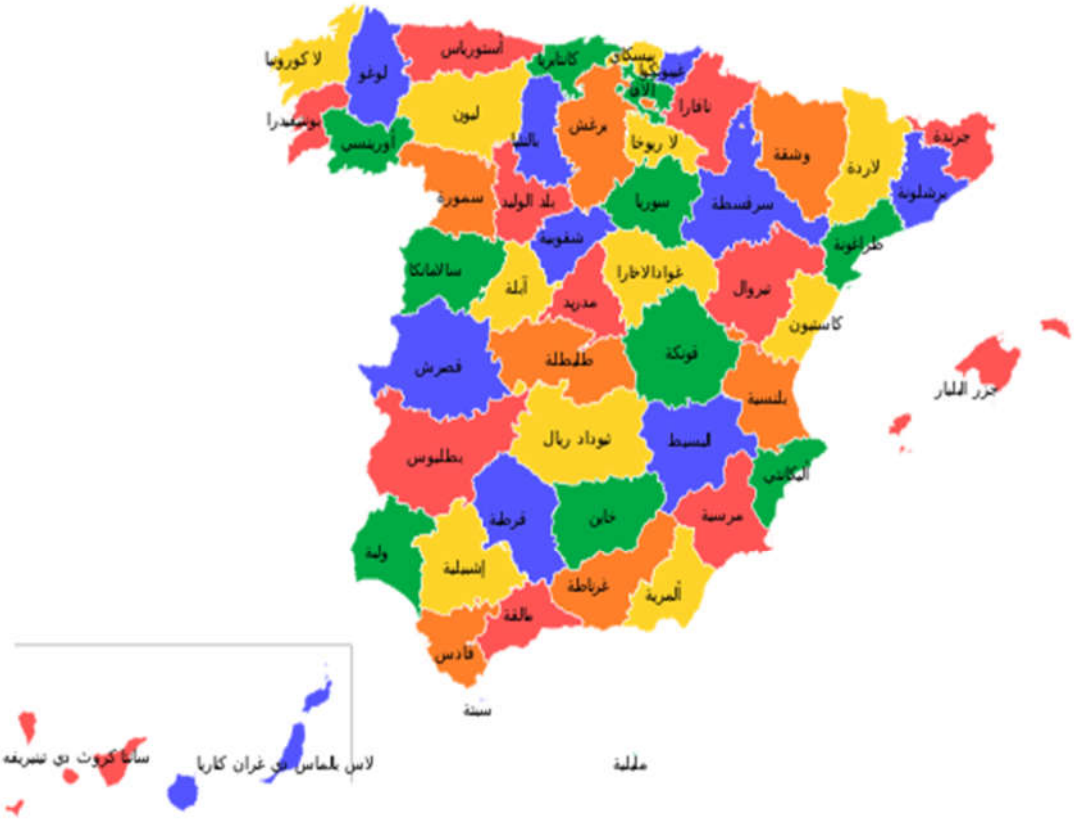

المصدر :www .merefa/intdex-php

الملحق رقم (02):

الخريطة السياسية لإقليم كتالونيا

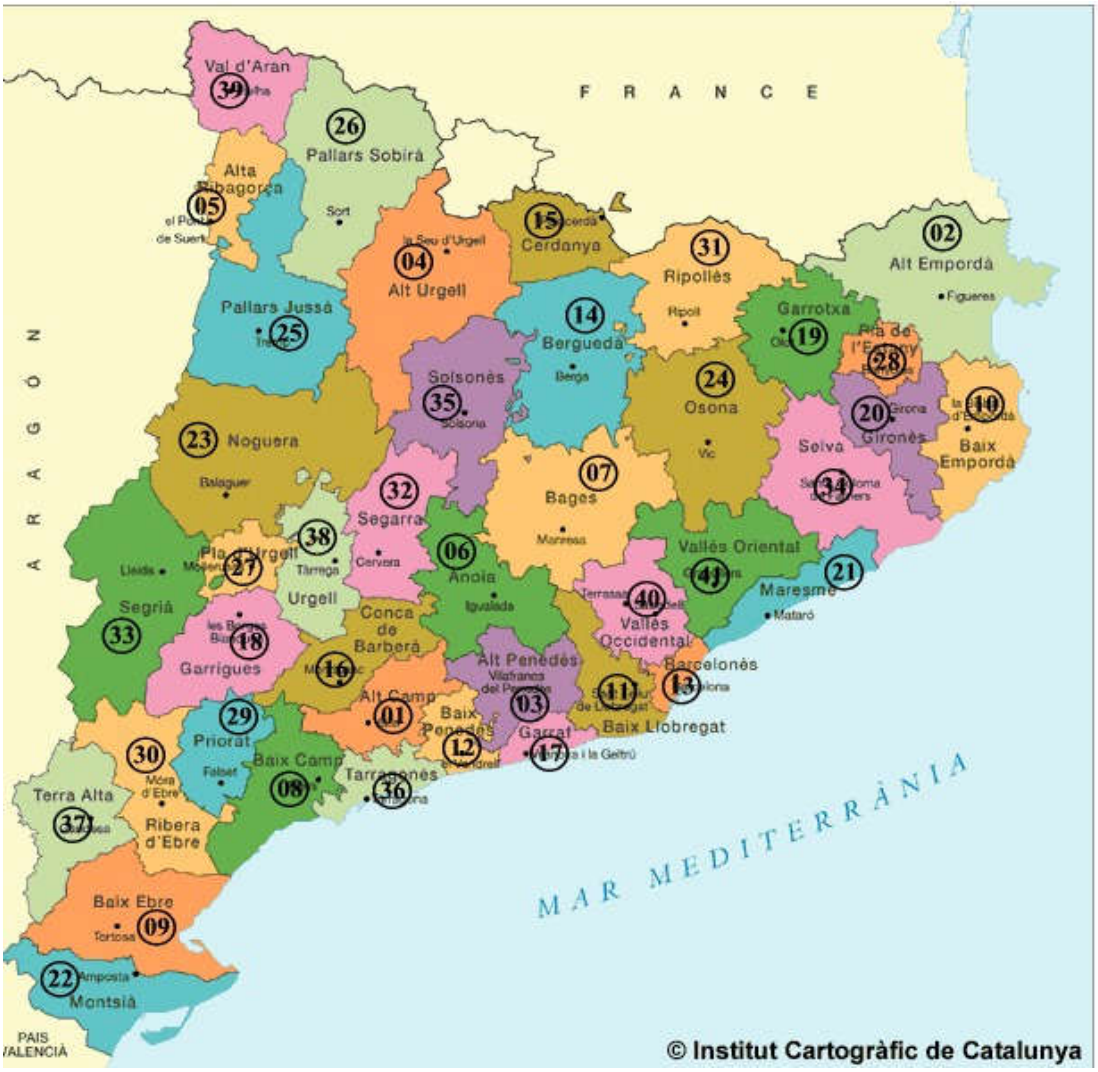

المصدر : www.democraticgress.org/..../DPI-Briefing.Note-catalonia-2012

الملحق رقم (03):

خريطة السياسية لإقليم الباسك

المصدر : www .merefa/intdex-php

الملحق رقم (04) :

خريطة أوربا 2020 للأقاليم الإنفصالية

المصدر : https : //www.sasapost.com/europe-disintegrate/

أولا : المصادر و المراجع باللغة العربية

1 – المصادر :

- القرآن الكريم

2- الكتب

1- أبو الفضل (منى) ؛**الأمة القطب**.القاهرة :مكتبة الطوبجي،1982.

2- الأيوبي (محمد ياسر) ؛**النظرية العامة للأمن :نحو علم اجتماع أمني** . لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب ،2008

3- أحمد إبراهيم (محمود) ؛ **الحروب الأهلية في إفريقيا** . القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2001.

4- أحمد أبو العينين (حسن سيد) ؛ **أوربا " دون روسيا الإتحادية " : دراسة جغرافية إقليمية** . ط2 الإسكندرية ، 2001 .

5- الخضيري (محسن أحمد) ؛**العولمة الإجتماعية** .القاهرة :مجموعة النيل العربية،2001.

6- العيسوي (فايز محمد) ؛**الجغرافيا السياسية** .الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،2003.

7- أمارة محمد ؛ **اللغة و الهوية ، تأثيرات وتدعيات على التعليم العربي في إسرائيل**.(د،م،ن): الكلية الأكاديمية [د،ت،ن].

8- أمركو (كاسترو) ؛ **إسبانيا في تاريخها :المسيحيون والمسلمون واليهود** . تر :علي ابراهيم متوفي. القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ،2002.

9- أندرسون(جورج)؛ **الفدرالية المالية : مقدمة مقارنة** . تر: مها تكلا . كندا : منتدى الفدراليات . 2009.

10- إكسترا (خوس) ؛ كوتلاي ياغمور؛ **أوربا الغنية بلغاتها** .[د،م،ن] : المجلس الثقافي البريطاني. 2012.

11 – بيلس (جون) ؛ سميث (ستيف) ؛ **عولمة السياسة العالمية**.تر:مركز الخليج للأبحاث . دبي:مركزالخليج للأبحاث،2004 .

12- برونبورغ (دانيال) ؛ **التعدد وتحديات الإختلاف : المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر ؟**. بيروت : دار الساقي، 1997.

13- بن دور (غبرايال) ؛ **التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟**. لبنان: دار الساقي .1997.

14- بن نعمان (أحمد) ؛ **التعصب والصراع العرقي والديني واللغوي : لماذا وكيف تستقر؟** . ط2 . الجزائر: دار الأمة ،1997.

15- بودبوس (رجب) ؛ **ماضي المستقبل : صراع الهوية والوطنية في عالم يتعولم** . القاهرة : دار قباء الحديثة ، 2008.

16- بوردو (جورج) ؛ **الدولة** . تر : سليم حداد ، بيروت : المؤسسة الجامعية ، 1985.

17- بيوني (محمد شريف) ؛ **المحكمة الجنائية الدولية ، نشأتها نظامها الأساسي** . ط3,مصر : مطبعة روز ليوسف الجديدة ، 2003.

18- بيلز (أليسون .ج.ك) ؛**عالم من الخطر :التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي)**.تر:عمر الأيوبي ،حسن حسن، أمين الأيوبي .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية. 2007 .

19- الجوهري (يسري) ؛ **السلالات البشرية** . مصر : مكتبة الإشعاع الفنية ، 1998 .

20- جودة (إلياس أبو) ؛**الأمن البشري وسيادة الدول**. لبنان : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات،2008.

21- جار(تيد روبرت) ؛ أقليات في خطر.تر:مجدي عبد الحكيم، سامية الشامي .القاهرة:مكتبة مدبولي 1995.

22- حاطوم(نور الدين) ؛ **تاريخ الحركات القومية يقظة القوميات الأوربية** .ج1. الكويت : دار الفكر الحديث ،1967.

23- _____ ؛ **تاريخ الحركات القومية** .ج3 . الكويت : دار الفكر ، 1967.

24- حامد (ربيع) ؛ **نظرية الأمن القومي العربي** . القاهرة : دار الموقف العربي ،1984 .

25- _____ ؛ **نظرية التطور السياسي** . القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، [د،ت،ن] .

26- حسنين (إبراهيم توفيق) ؛ **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** . لبنان :مركز دراسات الوحدة العربي ، [د،ت،ن] .

27- حمودة (منتصر سعيد) ؛ **الإرهاب الدولي جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي** . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ،[د،ت،ن] .

28- زايو (رامون) ، ميكيل (أيوصو) ؛ **تعرّف على إقليم الباسك:رحلة إلى داخل ثقافته ، تاريخه ومجتمعه ومؤسساته** . تر: الزوائري عبد الرحيم.[د.م.ن]:جانفي 2009 .

29- زكور(يونس) ؛ **الإرهاب وإشكالية تحديد المفهوم** . [د، م ،ن]: [د،د،ن] ،2006.

30- سكونزبا (إلزابيت) ؛**التسلح ونزع السلاح و الأمن الدولي (الكتاب السنوي)** . تر :عمر الأيوبي : حسن حسن ،أمين الأيوبي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 .

31- سيد (عبد الله معتز) ؛ **الإتجاهات التعصبية** .الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 1989.

32- سيسالم (عصام سالم) ؛ **جزر الأندلس المنسية : التاريخ الإسلامي لجزر البليار**. لبنان : دار العلم للملايين، 1984.

33 – السيد (سعيد محمد) ؛**الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية** .الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،1986.

34- شعبان الطاهر(الأسود) ؛ **علم الاجتماع السياسي :قضايا الأقليات بين العزل والاندماج.** ط2.القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،سبتمبر 2003 .

35- شنيك (غازي) ؛ **النظام السياسي في المملكة الإسبانية** . الأردن : مؤسسة حمادة للنشر والتوزيع. 2000.

36– الصمادي (زياد)؛ **حل النزعات نسخة منقحة للمنظور الأردني**. الأردن : مركز للكتاب2009.

37- عاشور (محمد مهدي) ؛ **التعددية الاثنية في جنوب إفريقيا** . ليبيا :دار الكتب الوطنية .بنغازي 2004.

38- عبد الحافظ (أحمد) ؛ **الدولة والجماعات العرقية :دراسة مقارنة السياسة الروسية تجاه الشيشان و تتارستان(1991–2000)**.القاهرة :مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ،2005.

39- عبد العليم (محمد) ؛**مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي : دراسة مقارنة لبعض الأنماط و المشكلات** . القاهرة : مركز الدراسات و الإستراتيجية ، [د،ت،ن].

40- عدلي (حسن سعيد) ؛**الأمن القومي العربي و استراتيجية تحقيقه**.القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1978 .

41- عدنني (إكرام) ؛ **سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر** . لبنان : منتدى المعارف ، 2013.

42- عرفات (إبراهيم) ؛ **الأمن في المناطق الرخوة:حالة آسيا من قضايا الأمن في آسيا**.القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2004 .

43- غريفيس (مارتن) ، أوكالاهان (تيري) ؛ **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**.تر: مركز الخليج للأبحاث . دبي : مركز الخليج للأبحاث ،2008 .

44- عفيفي (أحمد) ؛ **اللغة وصراع الحضارات** . القاهرة : جامعة القاهرة ، [د،ت،ن] .

45- علام (أشرف) ؛ **مشروع قناة البحرين والأمن العربي** .القاهرة :مجموعة النيل العربية ،2008.

46- علي (حسن عثمان) ؛ **الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي العام** . كردستان : المكتبة العامة ، 2006.

46- علي الميرا(اسماعيل) ؛**السلالات البشرية**. بيروت: مؤسسة عز الدين ،1982.

47- عمر (عبد العزيز عمر)؛ **دراسات في التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث** .الأسكندرية:دار المعرفة الجامعية ،1992.

48- عمر اليتر (مصطفى) وآخرون ؛ **المخدرات والعولمة** . الرياض : مركز الدراسات و البحوث جامعة نايف للدراسات الأمنية ،2007 .

49- قباني (خالد) ؛ **اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان** . بيروت : منشورات عويدات ، 1981.

50- قيلي (بهاء الدين مكاوي محمد) ؛ **تسوية النزاعات في السودان :نيفاشا نموذجا**.[د، م، ن] : مركز الراصد للدراسات ، 2006.

51- كحيلة (عبادة) ؛**القطوف الديواني في التاريخ الإسباني** .القاهرة :جامعة القاهرة ،1998.

52- البداينة (ذياب موسى) ؛ **الأمن الوطني في عصر العولمة** . الرياض.الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة،2009.

53- كميلكا (ويل) ؛ **أوديسا التعددية الثقافية : سبر آراء السياسات الدولية الجديدة في التنوع** . ج2 . تر: إمام عبد الفتاح إمام. الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 2011 .

54- كولماس (فلوريان) ؛ **اللغة والإقتصاد** .تر : أحمد عوض . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 2000 .

55- لودر (دوروثي) ؛**إسبانيا :شعبها وأرضها** . تر: طارق فودة .القاهرة : مؤسسة فرانكلين، 1965.

56- متيكس (هدى) ، عابدين (السيد صدقي) ؛**قضايا الأمن في آسيا** .القاهرة :مركز الدراسات الآسيوية. 2004 .

57- مارياس (خوليان) ؛ **إسبانيا بشكل جلي : المنطق التاريخي للبلاد الإسبانية** .تر : علي المنوفي. القاهرة : خان للنشر و التوزيع ، 2014.

58- مجموعة باحثين ؛ **الفدرالية والمجتمعات المتعددة القوميات** .كندا : منتدى الإتحادات الفدرالية [د،ت، ن].

59- مراد (محمد) ؛ **أوربا من الثورة الفرنسية إلى العولمة** . بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2010.

60- مسعد عبد المنعم (نيفين) ، معوض (جلال) وآخرون ؛ **ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن** . مصر :جامعة القاهرة ، 1995.

61- مقلد (اسماعيل صبري) ؛ **نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة** . الكويت: [د، د،ن] 1982 .

62- _____ ؛الإستراتيجية والسياسة ، المفاهيم والحقائق الأساسية . ط2 .مصر: [د،د،ن] 1985.

63 – مولود (محمد عمر) ؛ **الفدرالية و إمكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجا)** .بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات ، 2009 .

64 – ميل (جون استورات) ؛ **أسس اللبيرالية السياسية** . تر: إمام عبد الفتاح إمام ، ميشيل متياس.القاهرة ، مكتبة مدبولي. 1996.

65- نصر الدين إبراهيم(أحمد) ؛ **اللاجئون في المنازعات الداخلية في إفريقيا** .مصر : مركز البحوث والدراسات السياسية 1997.

66- نعيم (فرح) ؛ **الحضارة الأوروبية في العصور الوسطى**.ط2.دمشق :[د، د،ن]،2000.

67- هنتنغتون (صامويل)؛ **صدام الحضارات وإعادة بناء صنع النظام العالمي** . تر: طلعت الشايب. ط2 . القاهرة : دار سطور ،1999.

68- هويدي (أمين) ؛ **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط :تأثيرها على التنمية والديمقراطية** .القاهرة: دار الشروق ،1991.

69- واتس (رونالد) ؛ **الأنظمة الفدرالية** . تر : غالي برهومة ، مها بسطامي ، مها تكلا . أوتاوا : منتدى الاتحادات الفدرالية 2006 .

70- وهبان (أحمد) ؛ **الصراعات العرقية و إستقرار العالم المعاصر**. الإسكندرية : الدارالجامعية. 2000.

71-وايت (بريان) ، ليتل (ريتشارد) ، (سميث مايكل) ، **قضايا في السياسة العالمية** . تر: مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ، 2004.

72- يونس (ابتهال) ؛ **الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939)**.مصر : دار النهر،1996 .

3- المعاجم و القواميس :

1- ابن منظور ؛ **لسان العرب** ، المجلد 5 ، بيروت : دار صادر، 1994.

2 - الأيوبي (الهيثم) ، ديري (أكرم) و آخرون ؛ **الموسوعة العسكرية** .ج 1 . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1981 .

3- الخونـد (مسـعود) ؛**الموسـوعة التاريخيـة الجغرافيـة** . لبنـان : الشـركة العالميـة للموسوعات،2004.

4- الفيروزي بن يعقوب (مجد الدين) ؛ **قاموس المحيط** . بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1996

5- زيتون(وضاح)؛ **المعجم السياسي** . الأردن : دار أسامة ، 2010 .

6- الرازي (محمد بن أبي بكر عبد القادر) ؛ **قاموس مفتاح الصحاح** .القاهرة :مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،1950.

7- الكيالي (عبد الوهاب)؛ **موسوعة السياسة** . ج1 ، ط4 . لبنان : المؤسسة العربية للنشر والتوزيع 1990 .

8- _____ ؛ **موسوعة السياسة** . ج 4 ، ط2 . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1999.

9 - مجموعة مؤلفين ؛ **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية** . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1985.

4- المجلات و الدوريات:

1- أحمد معوض(نازلي) ؛ " النظام الإسباني ما بعد الجنرال فرانكو ". مجلة السياسة الدولية . العدد 43. القاهرة : مركز الأهرام ، جانفي 1976.

2- الغبرا (شفيق)؛ "الاثنية المسيّسة ". مجلة العلوم الاجتماعية.المجلد 16.العدد3. الكويت:الخالدية، 1988 .

3- المصري (خالد)؛" النظرية البنائية في العلاقات الدولية ". مجلة العلوم الإقتصادية والقانونية : المجلد 30، العدد 2. سوريا :جامعة دمشق ،2014.

5- بن عنتر (عبد النور) ؛ " تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية " .مجلة السياسة الدولية : العدد: 160 . القاهرة : مركز الدراسات الإستراتيجية (الأهرام) ، أفريل 2005.

6- حسين (سوسن) ؛ "وحدة إسبانيا وتحديات الحركات الإنفصالية ". مجلة السياسة الدولية . القاهرة: مركز الأهرام ، 1980.

7- غوردو (نإيليانا) ، كيلي(نانيا) ؛ "التعايش في ظل الإختلاف" . سلسلة أوراق ديمقراطية . العدد: 2 ، جوان 2005 ، العراق: مركز العراق لمعلومات الديمقراطية.

8 – مينابيتر (كريس) ؛ " المحكمة الجنائية لروندا تقديم القتلة للمحاكمة ". المجلة الدولية للصليب الأحمر ، السنة 10، العدد 58، (د،م،ن) ، نوفمبر / ديسمبر 1997.

9- زقاغ (عادل) ؛ " المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة "مجلة: دفاتر السياسة والقانون .العدد 5 . ورقلة, جوان 2011.

10 - عبد الحي (وليد) ؛" دور الموقع الجغرافي للأقليات في نجاح ميكانيزمات اللامركزية ". المجلة العربية للعلوم السياسية . العددان 3،4 ، سبتمر 1989.

11- عبد الله حربي (سليمان) ؛ "مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وأبعاده :دراسة نظرية في المفاهيم والأطر" .المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19 .

12- كيلي (نانيا) ، غوردو (نإيليانا)؛ "التعايش في ظل الإختلاف" . سلسلة أوراق ديمقراطية . العدد: 2 ، العراق: مركز العراق لمعلومات الديمقراطية, جوان 2005.

13- مداح (محمد علي) ؛"مشكلة الباسك بين الاستقلال والحكم الذاتي ". مجلة السياسة الدولية. القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية ،1980 .

14- مسعد (نيفين) ؛ "الإشكاليات الإثنية في العراق والانعكاسات العربية".بحث غير منشور ، القاهرة ، جانفي 2005.

5- الدراسات غير المنشورة:

1- بدر الدين عبد القادر (إكرام) ؛ " ظاهرة الإستقرار السياسي في مصر (1952-1980) ". أطروحة دكتوراه .(جامعة القاهرة ، قسم العلوم السياسية ،1981) .

2- بوطالب (إبراهيم) ؛ " مقاربة إقتصادية للتهريب بالجزائر ." أطروحة دكتوراه .(كلية العلوم الإقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ،2011).

3- الصاوي (علي) ؛" الأمن القومي في مصر" . رسالة ماجستير . (جامعة القاهرة : كلية الحقوق و الإقتصاد ، 1988) .

4-عطا حسن صالح (زهرة) ؛ " نظرية الأمن القومي الإسرائيلي ". أطروحة دكتوراه .(جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 1985).

5- رابح مرابط ؛"أثر المجموعة العرقية على إستقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو". أطروحة دكتوراه. (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 200).

6 - المواقع الإلكترونية :

1- التغلب على الهشاشة في إفريقيا : صياغة نهج أوربي جديد . مركز روبرت شومان ،2009. متحصل عليه :

erd.eui.eu/media/ERD%20 Report-AR.pdf.

2- الحوراني (محمد عبد الكريم) ؛ " الإستبعاد الإجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي" .مجلة الأردفية للعلوم الإجتماعية .العدد2 ، المجلد 5 ، جامعة اليرموك ،2012. تاريخ الإطلاع:02/08/ 2016 . متحصل عليه :

https / journals jukass/article/downlaad/3292/5268.

3- الجمعية العامة للأمم المتحدة ؛ " تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال العنصرية و التمييز العنصري و كره الأجانب و ما يتصل بذلك من تعصب" : ". مجلس حقوق الانسان ، الدورة 20 ،البند 9 . ماي 2009. متحصل عليه :

www2.ohchr.org/english/issues/racism/docs/Res10_31_ar.doc.

4- الجمعية العامة للأمم المتحدة ؛ "التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر". الدورة 64 . متحصل عليه:

www . refworld. Org/cgi-bin /texis/vtx/wmain/opendoc pdf.

5- الجهوية المستقلة . متحصل عليه:

http.//www:.droitarab.com/2014/ 03 bloog-post_16.html .

6- النزعة الإنفصالية تجتاح العالم . متحصل عليه :

www- alarab-co.vk/m/ ?d=32564.

7- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛ " تقرير حول الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع سنة 2004". متحصل عليه:

www.un.org./ar/esa/hdr/pdf/hrd13/ complete.pdf.

8- بونج (جون) ؛ "المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية ". تاريخ الإطلاع:2016/08/04. متحصل عليه :

www. sudan.org…THSBA-Wp-09-Eastern-frontie.

9- تاريخ إقليم كتالونيا . متحصل عليه :

– htt://el3lmnoor .blogspot. com .

10- تاكايوكي(ياموموراا) ؛"مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ".متحصل عليه:

www.geocities.com.adelzeggah/Secpt.hTm.

11- تقرير السودان :حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى .العدد18 . نوفمبر 2011. تاريخ الإطلاع :2016/8/4.متحصل عليه :

www.SnaLLarnssrveysdan.org/.../HSA-IB-18-Armed-insurgenc.

12- تقرير المقرر الخاص بحرية الدين هاينر بيليفت ، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والإجتماعية والثقافية ، بما في ذلك حق التنمية ، البند 3 ، ديسمبر 2012 ، مجلس حقوق الإنسان ، الجمعية العامة ، الدورة الثانية والعشرون .

متحصل عليه : www.ohchr.org.

13- تقرير منظمة العفو الدولية لسنة 2007 . متحصل عليه : www.U N . org.

14- حافظ (طالب حسين) ؛ "العنف السياسي في العراق" .مجلة دراسات دولية .العدد 41. مركز الدراسات الدولية ،[د،ت،ن]. تاريخ الإطلاع:2016/07/17. متحصل عليه:
www.iasj-net/iasj ?fumc.Eullext&ald: 60800.

15- حواط (سنان) ؛" الحرب الأهلية بين المظلومين والطمع : دراسة نظرية حول العوامل الفاعلة في الحروب والإضطرابات الأهلية". مجلة دكتانون . العدد1، جويلية 2014. تاريخ الإطلاع:2016/08/03
متحصل عليه :
d-ncdn.c-Tpa-org/EonTents/DigitaiLi: Erary/STD-983264.pdf.

16- جيفري (ميلي توماس) ؛ " السياسة الدستورية للسياسة اللغوية في كتالونيا – إسبانيا". مجلة عدالة الإلكترونية . العدد 29 .2006. تاريخ الإطلاع:2016/11/21. متحصل عليه:
htt ps:t//www.adalah.org/ar/confen/view/1523.

17- خولي معمر(فيصل) ؛ " لماذا يتمرد البشر ؟". تاريخ الإطلاع :2016/03/03. متحصل عليه :
farum/ showthead-ph ?T/3424.www.mostaqil.org/

18 - صوفي كليري ؛" برشلونة عاصمة بلا دولة ". تاريخ الإطلاع:2016/11/26 . متحصل عليه :
www.euromedina.org /bibliетheque… /boc -Monognaphiè Villès _Barcelonear ;pdf.

19- علي مجيد(حسام الدين)؛ " التعددية الثقافية و مستقبل الدولة الأمة الكندية :مقاربة لحالة العراق " . مجلة المستقبل .متحصل عليه :
www . caus .org . Ib /pdf /…/mustaqbal.426 – hou samaladi.

20- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإتجار الغير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه .متحصل عليه :
www.un. org / arabic / /con ferences smallaems/smdacs/ Aconf.192/2.5 pdf.

21- مذكرة الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات ، غاي ماكدوغال بشأن الأقليات و المشاركة الفعالة في الحياة الإقتصادية. متحصل عليه :

hribrary .umn . edu /arabic /AR-HRC/AHRC13- 104 . pdf .

22- مفهوم الحكم الذاتي مقارنة بالفدرالي :من خلال تجربة كتالونيا . متحصل عليه:

http : //www.maghress.com .

23- مينابيتر (كريس) ؛ " المحكمة الجنائية لرواندا تقديم القتلة للمحاكمة ". المجلة الدولية للصليب الأحمر ، السنة 10، العدد 58، [د،م،ن] ، نوفمبر / ديسمبر 1997.

24- النازحون المشردون داخليا في القانون الدولي الإنساني ". 2008. متحصل عليه :

mezan .org/uploads/files/8797.pdf .

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية :

1-BOOKS :

A- In English :

1- Buzan(Barry) ; **people, state and Fear**. London :wheatsheaf Books,1983.

2- Mcsweeney(Bill) ; **Security ;Identity and Interests : A sociologie of international relations**. United kingdom : combridge university press,2004.

3-Carlos.p. Borros; **E ,T,A tirrorism :police action political rreasures and influnce of violence on Economie Activity the basque country.**Feberuary 2006. (S ,M,E) .

4- Henderson (Harry) **; GlobalTerrorism**.Revised Edition.New Yourk :facts on file.2004.

5- Gould (Julius) , W.L(Kold);**A.Diction ary of The Social Sciences**.Londan : Tavistock publications,1964.

6- Holsti (K.J) ; **International politics A Framework For Analyes.**7 Editions U.S.A : Prentice –Hall International . 1995 .

7- Mathews (Jessica Tuchman) **; Redifining Security : in theory and practive of International Relations.** 9Td ed. Washington: D.C.arince. hall international Inc,1996.

8- Robert (pape) ; **Srategic Logicof Suice Terrorism.** Chicago University press, 2005.

9 -Zieglez (W .David) ;**War,peace and International politics**.Boston: (S. M.E).1984.

B- In Espanol :

1-Amando (de Miguel) **;La Guerra civil Española.Sociologia del Franquismo**.Barcelona:SantVicenc dels Horts ,1978 .

2-Azana (Manuel) ; **Causas de la Guerra de Espana .** Barculona :Editorial critica ,1986.

3- Aranguren (José Luis. L) ; **Espàna :Una Meditacion politica** .Bacelona :Editorial ariel ,S.A.corcega ,1983.

4- Badiola (Renteria Maris),Prudenciay L'opez Cainzjesefina ;**La Litiratura en lengua Vasca.**Editorial :cincel.S.A.1981.

5- Barckopon (Bartolmé) , Rivares (Emillio arija) ; **Camtabria Castilla lavis pais vasco , navarra** . Madrid : Larioja , 1984.

6- Béjarz (Hehena) ;**Ladejacion de Espana(Nacionalismo ,Desencanto y pertenencia** . Madrid :kal editores ,2008.

7- Ellano (Luis G.de Valdeavianza) ; **Curso de Historia de las Instituciones espanolas de los origenes al final de la Edad Media** .Madrid :Alianza Editorial .(S.D.E).

8- Elorza (Antonio) ; **Ideologias del Nacionalismo Vasco (1876 – 1937)**.Spain :L.haranburu-Editor,1978 .

9 - Fusi (Juan pablo) , Palafox (Jordi) ; **Espana :1808 – 1996 El desafro de la modernidad** . Madrid : Imperso en Espana ,1997 .

10- Gomez Diez (Francisco Jovier) ;**Espana Liberalismo y Vertebracion national (1780-2009)**.Espana :Gesbiblo S.L ,2009.

11- Laviana (juan carlos) ;**El Franquismo ano año 19 : Einsenhower trae a Espana El ruenõ muricano** . Espana :Una produccion del Grupo unidad editorial ,S.A,2006.

12- Montero (Manuel);**Euskadi :Basque country** .Vasco :Vitoria Garteiz ,2012.

13- Moradiallos (Enrique) ;**La guerra de Espana(1936-1939).**Barcelona :de esta edicion :RBAlibros,S.A ,2012.

14- Oscae Alzaga (Villaamil) ;**Comntario Sistematico a la Constitucion Espanola de 1978** . Madrid : Ediciones del foro ,1978.

15 -Payne (G. Stanley) ; **El régimen de Franco** .Madrid : Alianz a Editorial ,1987.

16- Preston (paul) **; La guerra civil espanola .** Spain : Impreso en Espana Inpreso en SJAGSA, 2006.

17-Parat de la Riba (Enric**); La Nacionalidad Catalana** .Barcelona :Enciclopédia catalana ,S.A,1987.

18- Semprum-Maura (Carlos) **; Revolucion y contrarrevolucion En Catalun (1936 – 1937)**.Madrid :Tusquets Editor ,(S.D .E).

19- Tamames (Ramon) ; **La guerra civil espanila una reflexion moral 50 anos después** .Barcelona :Editorial planeta ,1986 .

20- Témime (E ,A.Broder,G.Chastagnaret) ;**Historia de la Espana contemporanea desde 1808 hasta nuestros dias Traduccionde albert carreras** . Barcelona :Editorail ariel ,S.A.Corcega ,1989.

21- Tusell (Javier); **Dictadura Franquista y Democracia (1939 – 2004) Historia de Espana XIV .** Barcelona :Santa perpétua de Mogoda ,2005 .

C-In French :

1-Allieres (Jasques) ; **les Basques** . 2éme Editions . paris : presses Universitaires France , 1997.

2-Battistella (Dario); **Théories des Relations Internationales** .Paris :presses de sciencec po .coll-Références inédites .2003.

3-Bled (Jean Paul) ;**La Démocratie aux états – unis D'amérique et en Europe (1918 – 1989)**.France :(S ,M,E) ,1999.

4-Charles (philippe David) ;**Le garre et la paix.**paris :presse de Science politique ,2000.

5-Charles (philippe David), Roche (Jean jacques) ; **Théories de la Sécurité :définition approches et concept de la sécurité international**.Paris :Edition Montchrestien,2002.

6- Gherairi (Ghazi) , Et Autre ; **Affairs et Documents de droit International**.Tunis: centre de publication:Universitaire ,2005.

7- Gaetan (Bernoville) , Etcheverry (Michel). Et Autres ; **Visages du pays basque** . paris : horizons de France ,1948.

8- Loyer (Barbara) ; Les **coulisses du peuple basque .Hérodote :de géographie de géopolitique**.france : (S ,M,E) .1998 .

9-Moor (Damian); **Ethnicité et politique de ville** .paris :l'harmattan ,2001.

2- Articules:

A-In English :

1- Azar (Edward) ; " Management of protracted Ethnic Conflict in The third Warld ".Ethnic report studies ; vol 2 .1987 .

2- Barsh (Lawrence) ; "The Ethnic Factor in Security and Development :perceptions of the united Nations Human Rights Bodies" .Acta Sociologica.N°.4.1987.

3-Freedman (Lawrane) ; "International Security :Changing Targéts".Foreign policy.N°110. Sprig1998.

4-Kymilcka , Marin ; " Liberalism and Minority Rights : An Interview" . Radio jurais journal : vol 12 nov 2 , january 1999.

5- Wendt (Alxander) ;"Anarchy is what State nake of it ,the social constraction of power politics in international organization" .Vole 46 drintemps,(S,L,E): 1992.

B-In French :

1- Balzacq (Thierry) ; " Qu'est ce que la sécurité national ? ". La revue international et stratégique . N :52 ,hiver 2003.

3-Wab sites and Electronic Documents:

A- In Englich :

1-Azurmendi(Maria jose), lananãge (Nekane) , Apalategе (jokin) ; Bilingualism,Identity.and citizenship in the Basque country .University of the Basque country . www.mondragon.edu/en/international/exchange.../cenoz.pbf.

2- Borros (Carlos.p) ; "ETA tirrorism ·police action political rreasures and influnce of violence on Economie Activity the basque country ".Feberuary 2006.in : http·//www .brun el .ac.uk ./9379/ ufwpy0603-pdf

3-Ceyhan (Ayse) : Dillon ,Waever ,Williams et les autres ; "Analyser la sécurité" . Cultures et conflits. (Automne–Hiver1998) . in : http//www.conflits.org/index 541.hTmL.

4-Connolly (Christopher .k) ;" Independence in the Europe :Secession ,Sovergnty and European Union".in : Scholarship.law.duke.edu/cgi/viewcontent.cgi ?article=1396…djcil.

5-Denis(Rodrigues);" Unité et diversité de l'Espagne : Les nationalismes « préphérique » au coeor de la problématique nationale . in : www.lycee-chateaubriand.fr/revue-atala/.../atala11.

6- Cuesta (Paloma); "20 Questions and answers on the secessions of catalonia FAES. Foudation for social and analysis " . palomacuesla 2014 .access date 17/01 /2017. in : www.Fundacionfaes.org/File_Upload/.../pdf/2014021219 22 31.pdf.

7- Funk (Alixandra) ;" Asymmetrical Federalism :A Stabilizing or_destabilizing factor in the Multinational Federation ?. A comparative Study of Asymmetrical Federalism in canada and spain". Diplôme des hautesEtudes Européennes et Internationales ,2010.in : www.ie-eu/IE-EL/Ressources/File/memoires/2010/Funk.pdf.

6- Gardner (Eicholas) ;"Language policy for Basque in Education. Spain:Department of cultura,May 2002.in : www.hezkuntza.eigv.euskadi.eus/…language.policy for Basque.

7-Harguindéguy (Jean-Harguindéguy) ,xabier (Itçaina) ;Towards institutionalized language policy for the french Basque country ? Actors , processes and outcomes .2011.in : Cadmus.eui.eu /bitçtream/handle/1814/…/E ,U RS-XI-JBH pabi.pdf.

8- Iasagabaster (Joseb M .David) , Garrett (Peter) ; "Multilingual policies and proctices of universities in three bilingual regions in Europe".2012 .in : A salab.org/…/multilingual_policies_and_pratices_of universities_i…

9 - Jacques (lili) ; " Basque ,Catalans ,primodialism and violence ".in : www .euskomedia .org /pdf .

10- Jervis (Robert) ;" War and misperception.Journal of interdisciplinary history". (spring 1988) .in : https //www.surrey.ac.uk/…/war%20and%20misperception.pdf .

11-K.Boume (Angela); "Europeanization and secession :the causes of catalonia and scotland" . journal on ethnopolitics and minority issues in europe .vol 13,no3 ,2014.pp94-120 ,in : www.ecmi.de/fileadmin/downloads/pupblications/JEMIE/.../Bourne.pd...

12- Lasagabaster (joseb M .David) , garrett (Peter) ; "Multilingual policies and proctices of universities in three bilingual regions in Europe".2012 .in : A salab.org/…/multilingual_policies_and_pratices_of universities_i…

13- Payne(Stanley) ; "Catalan and Basque Nationalism" . Journal of Cantenporary history .vol 6,no1- nationlism and separation ,1971. In : Homepage.univie.ac.at. /…/payne_Catalan_and_Basque_Nationalism.p…

14- Posen (Barry. R) ; "The Security Dilemma and Ethnic conflict" .chapiter 6.17/01/2017.in : Isites harvard _edu / …/security _dilemma_Ethnic_conflict_posen_bro…

15- Rodrigues(Denis) ;" Unité etdiversité de L'Espagne :les nationalismes « prériques » au cœur de la problématique nationale" . www.lycee- chateaubriand.fr /revue-ata

16- Ruiz(Diego Muro) ;" Ethnicity and violence : the cause of radical basque nationnalism" .Doctor of philosophy .(london school of Economics and political science ,university of london .in : Etheses.Ise.ac.uk /2522/1/u615471 .pdf.

17- Rios (paul) ;"Basque country :Experienec of the Social Form to invigorate peace".20/10/2013.in : www.c-r.org/downloads/Accord25_Basque country.pdf.

18- Uezo (Juso) ;" Basque Language policy – European consortium for political research" . Madrid :Universidad de castilla – la mancha .2002.in : https://ecpr.eu/.../d7a3794d-68a9-4d64-ab5b-2c4ad7577953.pdf.

19- Urko (Aiartza) , Zabalo (Jelen);"the Basque Country the long walk to a Democratic Scenario here-Basque peace process". in: www.basquepeaceprocess.info/wp-content/.../transitions_Basque.

20-Vetter (Stefan), Stringa (Marco) ;" Spain and catalonia :what next ? ".Deutshe Bank Research.14/11/2014.in : ...https://www.dpresearch.com/.../Spain.%26_catalonia%3A_waht_ne

21- Villadongos (Esther Seijas); "Answers to spanich centrifugal federalism :asymmetrical federalism versus coercive federalism perspectiveson federalism" ,vol 6.issue 2 ,2014.in : .eu/attachments/185_download.pdf.www.on-Fedralism

22- Vieytez (Eduardo Ruiz) ; " Introduction-New perspectives for the Basque country in a post –conflict scenario" . Journal on Ethnopoolitics and Issues in Europe. Vol 12.No2,2013.in : hTTp//www.ecmi-de/fileamin / downloads/poblicotions/JEMIE/2013/Introdution pdf.

23- Moreno(Luis) ; "Federalization and ethnoterritorial concurrence in Spain ". instituto de Estudios sociales avanzados (CSIC) in : Ipp.csic.es/sites/default/files/content/workpaper/…/dt-9606_1.pdf

24- Wendt (Alexander);" Anarchy is what states make of it :the social construction of power politices,international organization" ,spring 1992 .in : www.olivialau.org/ir/archive/wen1.pdf.

25-Weaver(Michael. T) ; protest ,Radiacalism and Militancy in Spain 's Basque country :The Basque Nationlist Movement and the persistent struggle of ETA.Department of political ,University ,2002 . in : https://www.csbsju.edu/Documents/libraries/thesis_1.pdf.

26- Whitfield (Teresa) ;"the Basque conflict and ETA , the Difficulties of and Ending" .United States America :(S.M.E) .2015.in : Cci .nyu.edu/sites/…whitfield_basque_ eta dec 2015 pdf .

27- Xu (Jiaxing) ; " the Ethnic Security Dilemma and Ethnic Violence :An Alternative Empirical Model its Explanatory Power " .Res Publica-Journal of Undergradute Research .Volume17/Issue 1,2012.in : digtalcomnins .iwu.edu/cgi/viewcontent.cgi ?article :1196 …

28- Caltalonia 2020 Strategy ; " catalonia2020 Strategy" .April 2012. In : Cataluny 2020.gencat/web/…catalunya 2020/…/ecat2020_en.PDF.

29- Democratic Progress Institute Catalonia :from 2012 to 2016,Mayo 2016.in : www.democraticgress.org/.../DPI-Briefing.Note-Catalonia-2012-...

30-" ETA announces permanent ceasefire".in: homepage.univie.ac.at/herbert.preiss/.../ETA_permanent_ceasefire.p…

31-Catalonia ,Spainia,OECDreview of higher Education in regional and city development .in : https://www.oecd.org/img/edu/46827358.pdf.

32- Democratic Progress Institute Catalonia :from 2012 to 2016 .in : www.democraticgress.org/.../DPI-Briefing.Note-Catalonia-2012-...

33-http://WWW.Lehenda Ka.ritza.eigv.neT/Symboles institutionnels d'Euskadi :IKuvia.

34-Studies.alazzeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.htm/

35-http://www .brun el .ac.uk ./9379/ ufwpy0603-pdf.

36- http://popups.ulg.ac be /fédéralisme /document php ?id - http://WWW.biblio.logéce.info/archivos/h16.arana/o.pdf.

37- CO world Report : "Investing in cultural diversity and intercultural dialogue Unesdoc" .in : unesco .org/images /00118/001852/185202 .pdf.

B-In Espanol:

1- Aparicio (Oriol vidal) ; " Independencia de cataluña y nacionalidad española."in:

www.constitucio.cat/ wp…/2015/../…/vidal20150924_indCatNacEsp.pdf.

2- Clua i fainé (Montserrrat) ; " Identidad y politica en Catatuña; el auge del independentismo catalán aclual ". Cataluna :universitat autónoma de Barcelona (UAB),Any2014 PP79 -99.in: www.racot/index.php/quaderns selCA/article/view file/.../381248.

3- Garrido (Diego lopez) , Aldecoa (Francisco) , Càmara (Gregorio) ;"Cataluna ante la Union Europea. Las consecuencias jurridics de la independencia" .fundacion alternativas ,Septiembre 2015.in : www .fundacionalternativas.org/…/c4bf6ae25f99cbbo0f6209c3ed715…

4- Identidad,Lengua y marco legal in cataluna mercadé.in : dialnet.unirioja.es/dexarga/articulo/2489996.pdf.

C- In French :

1-Thierry Balzacq ; "La Sécurité :Définitions Secteurs et Niveaux d'analyse Avalable".in : http://popups.ulg.ac be /fédéralisme /document php ?id

2- Gritian (Geiser);" Approches théorique sur les conflicts ethnique et les refugies".in : http://www.paisc balkans.org/contributions/geiser-parant bosnie.pdf.

3- Denis Rodrigues ;" Unité et diversité de l'Espagne : Les nationalismes « préphérique » au coeor de la problématique nationale" . in : www.lycee-chateaubriand.fr/revue-atala/.../atala11.

ملخص

تهدف الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي فيما يتعلق بدرجة تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة ، بالإستيناد على النموذج الإسباني منذ سنة 1936، وعليه فهي تعمل على تحقيق توليفة من الأهداف المركزية ، أما الهدف الأول ؛ فهو يتعلق بالتأصيل المفهوماتي للمأزق الأمني بما يتخلله من مفاهيم فرعية وما يرتبط به بالأمن المجتمعي بالإضافة إلى ضبط للإستقرار الداخلي وما يقابله ، أي عدم الإستقرار الداخلي . وقد وظفت هذه الدراسة ثلاثة مقاربات اتفقت جميعها على اعتبار الجماعة الإثنية " وحدة تحليل " وأن المأزق الأمني الإثني ينتج عن التصادم بينها ، حينها تصبح الدولة أو محصلة لذلك التصادم. وهذه المقاربات هي :البنائي ، الواقعية الإثنية والتعددية الثقافية . بالنسبة للهدف الثاني فهو استكشاف وتبيان مظاهر تأثير المأزق الأمني الإثني التي تعدّدت واختلفت ما بين : العنف بكل أنماطه ، التمرد والإنفصال وأخيرًا على رصد ومناقشة درجة وصور التأثير التي شهدها النموذج الإسباني في إطار المأزق لتتبلور منذ سنة 1936، وتحديدًا في عهد فرانكو، وهذا بالتركيز على قوميتين أساسيتين هما : القومية الكتالونية والقومية الباسكية . أما الهدف الأخير فهو يتعلق بتحليل سبل المعالجة المؤسساتية للمأزق المجتمعي ، من خلال تتبع آليتا: الفدرالية اللاتماثلية ، التعددية الثقافية. وهي المسألة التي أشار إليها كميلكا ضمن منظور مقاربة التعددية الثقافية. كما جادلت الأطروحة فكرة ؛ العلاقة الواضحة بين المأزق الأمني الإثني وعدم الإستقرار الداخلي للدولة ، المتقدمة أو المختلفة على حد سواء ، و إن كان النمط الأول من الدول أقل تأثرًا وأكثر ديناميكية في التفاعل مع هذه المسألة . وقد عكست التجربة الإسبانية ذلك. والتي لا تزال تتخبط في بعض مظاهر التأثير (من تمرد ومطالب إنفصالية لبعض الجماعات الإثنية ، وهذا راجع بحسب بعض المنظرين إلى أن تعامل إسبانيا مع المأزق المجتمعي ضعيفا .